معالجة المسلسلات في تصنيف ديوي العشري
دراسة في المنهج

فؤاد حمد رزق فرسوني

قسم علوم المكتبات والمعلومات - جامعة الملك سعود

مستخلص :

تعد المسلسلات من أوعية نشر المعلومات الحديثة، التي تحرص المكتبات ومراكز المعلومات كافة على اقتنائها، وتولي العناية الملائمة لتصنيفها خدمة لأغراض التنظيم والاسترجاع، ويشيع استخدام تصنيف ديوي العشري في المكتبات السعودية والعربية وغير العربية، ومن هنا ركزت هذه الدراسة على معالجة هذا التصنيف للمسلسلات ؛ ويوفّر تصنيف ديوي مداخل متنوعة لتنظيم المسلسلات التي تشمل طائفة غنية من الأوعية خاصة المجلات العامة والصحف العامة والمجلات المتخصصة والمسلسلات المرجعية من أدلة وأعمال موسوعية عامة وتقاويم ومجموعات تشريعية ونشرات ببليوجرافية وغيرها، وتحرص الدراسة على تحليل الجوانب المهمة لمنهج تصنيف ديوي في تنظيم المسلسلات، والاتجاه العام لفلسفته في هذا المجال، وتقدم في فقراتها الأخيرات تعقيبًا على الموضوع وتقترح ما من شأنه تطوير وتيسير الممارسات في تصنيف المسلسلات .

الكلمات الدالة :

الأدلة - الإحصاءات . الببليوجرافيات . تصنيف ديوي العشري . التقارير ، التقاويم، التقسيمات المعيارية، الجرائد الرسمية ، الحوليات ، الدوريات . سلاسل المنفردات . الصحف، المجلات المدرسية . المسلسلات ، المسلسلات السمعبصرية، المسلسلات المرجعية . المحدّثات، المناخيات . النشرات الإخبارية . الوقائع .

مقدمة :

تتصف المسلسلات بتكوين ببليوجرافي معقد، وبتنوع وعائي غني، وطرائق صدور عدة، ومجالات موضوعية كثيرة وتقتنيها المكتبات ومراكز المعلومات وتنظمها في مواقع مشتتة ، فالمجلات والصحف مثلاً في قاعة المسلسلات / الدوريات، والأدلّة في قاعة المراجع، والدوريات المصغَّرة في قاعة/مركز المصغرات ، والنشرات الصادرة عن أجهزة الدولة المختلفة في قاعة المطبوعات الحكومية...، وتتعامل مع بعض شرائح هذه الأوعية بوصفها مسلسلات، بيد أنها تتعامل مع بعضها الآخر ككتب، ومع بعض ثالث منها كمصغرات وهكذا، وينعكس تباينُ أنماط هذا التعامل مع فئات المسلسلات المختلفة على تصنيفها، ومما يزيد هذا الوضع إشكالاً تشتت المواقع التي تحدد لفئات المسلسلات في تصنيف ديوي العشري الذي تستخدمه غالبية المكتبات السعودية والعربية، ومن هنا فإن هذا الأمر يتطلّب التناول لتحقيق أهداف؛ أهمها :

أولاً : توضيح معالجة تصنيف المسلسلات في نظام ديوي العشري بطريقة عملية مشفوعة بالأمثلة .

ثانيًا : توفير أداة مفيدة - إن شاء الله - للممارسين والدارسين ومدرسي تصنيف المسلسلات .

ثالثًا : اقتراح ما من شأنه تطوير ممارسات تصنيف المسلسلات وفق نظام ديوي .

وتتصدّى الدراسة لمعالجة تصنيف المسلسلات بشتى أشكالها وأنواعها، وتمهّد لذلك بتناول مصطلح ومفهوم المسلسلات وأنواعها .

والدراسة ذات طبيعة وصفية تحليلية تقف على منهج تصنيف ديوي العشري في معالجة المسلسلات وتوضح

أوجهها المتعددة وتعرض لعناصرها وتفصيلاتها، اعتماداً على آخر طبعة أصلية معتمدة صدرت عن (فورست برس Forest press) منه ، ألا وهي الطبعة الحادية والعشرين ذات أربعة المجلدات الموزعة على النحو الآتي :

المجلد الأول : المقدمة والجداول (٦٢٥ص) .

المجلد الثاني : قوائم التصنيف ٠٠٠ – ٥٩٩ (١٢٠٠ص) .

المجلد الثالث : قوائم التصنيف ٦٠٠ – ٩٩٩ (٩٩٧ص) .

المجلد الرابع : الكشاف العَلاقي، ودليل استخدام التصنيف (١٢٠٧ص) .

وترتيباً على ما سبق، فإن الدراسة قد صممت لتشمل الفقرات التالية :

١ – المسلسلات : المصطلح والمفهوم والفئات .

٢ – منهج معالجة المسلسلات وأنواعها في تصنيف ديوي العشري، وتشمل المباحث الآتية :

١/٢ – تصنيف المسلسلات بين الموضوع والشكل الوعائي .

٢/٢ – المسلسلات العامة .

٣/٢ – المسلسلات في موضوعين .

٤/٢ – المسلسلات المتخصصة بموضوع وحالات إضافة رمز التقسيم المعياري للمسلسلات والمبادئ التي تراعى فيها :

– الحالة التي يكون فيها رمز التقسيم المعياري للمسلسلات جزءاً مكملاً لرقم التصنيف .

– الحالة التي يضاف فيها رمز التقسيم المعياري للمسلسلات دون أصفار .

– الحالة التي يضاف فيها التقسيم المعياري للمسلسلات مع صفر واحد .

– الحالة التي يضاف فيها رمز التقسيم المعياري للمسلسلات مع صفرين .

– الحالة التي يضاف فيها رمز التقسيم المعياري للمسلسلات مع ثلاثة أصفار .

– الحالة التي لا تتوافر فيها توجيهات لإضافة رموز التقسيمات المعيارية .

– تصنيف أنواع المسلسلات الأخرى :

– الإحصاءات .

– التقارير .

– الجرائد الرسمية .

– الحوليات .

– سلاسل المنفردات .

– المجلات والصحف المدرسية .

– المسلسلات السمعبصرية .

– المسلسلات المرجعية :

* الأدلة .

* الأعمال الموسوعية العامة المسلسلة .

* التقاويم .

* مجموعة الأنظمة و / أو القوانين .

* المسلسلات الببليوجرافية :

– الببليوجرافيات .

– قوائم المستخلصات .

– الكشافات .

– المراجعات .

– المنشورات التحديثية أو المحدثات .

– النشرات الإخبارية .

– وقائع الاجتماعات ، المؤتمرات، الندوات ... إلخ .

٣ – تطوير الممارسات في تصنيف المسلسلات .

وفيما يأتي تناول مبسوط لمحتويات الفقرات سابقة الذكر .

١ – المسلسلات : المصطلح والمفهوم والفئات :

يستخدم للأوعية المدروسة هنا باللغة الإنجليزية المصطلحات Serials . Periodicals [1] وترجمهما قاموس المورد إلى مسلسل ومجلة أو نشرة دورية، ويشيع استخدام مصطلح الدوريات في الأدبيات الأوروبية والعربية، ويشيع استخدام مصطلح المسلسلات في الأدبيات الأمريكية والمعيارية [2] .

وتعرّف المسلسلات بأنها منشورات تصدر بأشكال متنوعة في أجزاء متتابعة تحمل بيانات رقمية أو زمنية، خطط لاستمرارية صدورها دون توقف [٣] وعرفها الهجرسي بأنها "أوعية المعلومات التي تصدر في أجزاء متتابعة دون نهاية محددة ، ولكل جزء تسمية رقمية أو وصفية رقمية أو زمنية، ويكون تتابع الأجزاء لفترات منتظمة ، وقد يكون لفترات غير منتظمة، والدوريات المتخصصة Specialized Serials هي القطاع الأهم من المقتنيات في المكتبات المتخصصة وفي مراكز التوثيق والمعلومات" [٤] .

ويقترح أن تعرف المسلسلات على أنها أوعية معلومات مطبوعة أو لا مطبوعة Non - print تصدر بعنوان ثابت أو العنوان نفسه على نحو مستمر بانتظام أو بغير انتظام في أجزاء متتابعة تحمل بيانات رقمية أو حرفية أو زمنية أو مزيجًا منها تعكس تتابعها .

وهذا هو التعريف الإجرائي الذي تتبناه الدراسة الحاضرة للمسلسلات، وقد أبرز التعريف سمات المسلسلات التي ذكرت أدناه للتحديد والإيضاح :

١ – كونها أوعية معلومات مطبوعة أو لا مطبوعة .

٢ – استخدامها للعنوان الثابت أو للعنوان نفسه .

٣ – استمرارية صدورها بانتظام أو بغير انتظام دون وضع نهاية محددة لصدورها .

٤ – صدورها في أجزاء .

٥ – تسلسل أو تتابع صدورها الذي تعكسه بيانات التسلسل المسجلة فيها .

وقد أوردت قواعد الفهرسة الأنجلو – أمريكية بطبعتها الثانية المراجعة سنة ١٩٨٨ الأشكال الوعائية التالية من المسلسلات :

١ – الدوريات Periodicals .

٢ – الصحف .

٣ – الحوليات كالتقارير والكتب السنوية .

٤ – مسلسلات الجمعيات المتخصصة بما فيها مجلاتها ووقائع مؤتمراتها .

٥ – سلاسل المنفردات المرقومة [٥] .

ويضيف إليها (شين Chen) المحدّثات Continuations ، كما تضيف رءوس موضوعات مكتبة الكونجرس: التقاويم، والجرائد الرسمية ، والمجلات المدرسية ؛ وإجمالاً فإن سمات المسلسلات المذكورة آنفًا إذا توافرت في أي وعاء معلومات يكون من المسلسلات .

والناظر في تصنيف ديوي العشري بطبعته الإحدى والعشرين الأخيرة سوف يجد ذكر أشكال أخرى من المسلسلات مثل : الأدلة ، والأعمال الموسوعية العامة، والتقاويم، والببليوجرافيات، والمستخلصات، والكشافات، والمراجعات، والنشرات الإخبارية، والإحصاءات [٦] .

٢ – منهج معالجة المسلسلات وأنواعها في تصنيف ديوي العشري :

تقع المعالجة في عدة مباحث تتناول المسلسلات كموضوع ثم كشكل وعائي يضاف رمزه إلى رقم تصنيف الموضوع، كما تتناول أنواعها المهمة ؛ لذا نوقشت المسلسلات على مستويات أربع تُطرق فيها بإيجاز إلى ما يلي :

أولاً : المسلسلات العامة .

ثانيًا : المسلسلات التي تتناول موضوعين .

ثالثًا : المسلسلات التي تتناول موضوعاً واحداً .

رابعًا : الأنواع المهمة الأخرى من المسلسلات التي يتداول اقتناؤها في المكتبات ومراكز المعلومات . وفيما يأتي تفصيل لمباحث هذه المعالجة :

٢/١ – تصنيف المسلسلات بين الموضوع والشكل الوعائي:

تصنيف ديوي العشري مبني على نحو رئيس على أساس الموضوع ، لكن قد يعين رقم التصنيف فيه للشكل الوعائي حين يعد ذلك الأهم [٧] ، مثلاً :

المجلات العامة ٥٠ .

المجلات العربية العامة ٥١ .

مجلة العربي (الكويت) ٥١ .

مجلة المنهل (جدة) ٥١ .

المجلات المدرسية العامة العربية ٥١ .

فإذا كان موضوع مجلة هو الوجه الأهم يُعيّن رقم التصنيف الأساسي لذاك الموضوع، ثم يضاف رمز التقسيم المعياري للمسلسلات إلى رقم الموضوع، كما يتضح من الأمثلة التالية :

مجلة مدرسية أدبية ٨٠٥ .

مجلة مدرسية أدبية عربية ٨١٥ .

هنا أضيف رمز المسلسلات كتقسيم معياري إلى رقم الأدب .

مجلة في العلوم السياسية ٣٢٠ ,٠٥ .

مجلة في الاقتصاد ٣٣٠,٠٥ .

هنا أضيف رمز المسلسلات كتقسيم معياري إلى رقم العلوم السياسية، ثم الاقتصاد .

ففي الأمثلة الأربعة السابقة كان الموضوع هو الأهم، فأخذ رقم التصنيف الأساسي ، ثم أضيف إليه رمز التقسيم المعياري للمسلسلات ٠٥ - .

٢/٢ - المسلسلات العامة :

تضم حقول المعرفة في تصنيف ديوي العشري عشرة حقول هي :

المعارف العامة ٠٠٠ .

الفلسفة وعلم النفس والمنطق ١٠٠ .

الدين ٢٠٠ .

العلوم الاجتماعية ٣٠٠ .

اللغات ٤٠٠ .

العلوم البحتة ٥٠٠ .

العلوم التطبيقية ٦٠٠ .

الفنون الجميلة ٧٠٠ .

الآداب ٨٠٠ .

التاريخ والجغرافيا والعلوم المتصلة بها ٩٠٠ .

وبالنسبة إلى المعارف العامة" التي تتصدر حقول المعرفة فإنها تتضمن فئتين، أولاهما : العلوم الشاملة Unbrella أو الأداتية tool ولها علاقات أو تطبيقات تنسحب على علوم أخرى كثيرة، كعلوم المكتبات والمعلومات، وعلم المتاحف .

ثانيتهما : الأعمال متعددة العلاقات الموضوعية، ومنها: المسلسلات العامة [٨]، وتأخذ رقم التصنيف ٠٥٠ .

ويصنّف في هذا الرقم أيضًا : كشافات المسلسلات والمجلات العامة، وكذلك المسلسلات والمجلات العامة المنشورة أصلاً في لغتين أو أكثر من غير أن تسود واحدة منها ؛ ولكن إذا سادت واحدة منها ، فتُصنف في رقم التصنيف للمسلسلات باللغة السائدة، كما في الأمثلة التالية :

- مجلة عامة منشورة باللغة العربية مع بعض المقالات بالإنجليزية ٠٥١ .

- مجلة عامة منشورة باللغة البرتغالية مع بعض المقالات بالإسبانية ٠٥٦ ,٩ .

ويتيح تصنيف ديوي العشري اختيارات أو بدائل في تصنيف المسلسلات والمجلات العامة بلغة معينة على النحو المبين أدناه :

١ - ترتيب المسلسلات والمجلات العامة بلغة معينة باستخدام حرف من اسم اللغة، مثلاً :

- المسلسلات والمجلات العامة بالهولندية هـ ٠٥ . وتسبق في الترتيب ٠٥١ .

٢ - ترتيب المسلسلات والمجلات العامة هجائياً تحت الرقم ٠٥٠ .

٣ - تصنيف المسلسلات والمجلات العامة ذات الأهمية في ٠٥١ [٩]، وعندها تُصنف المسلسلات والمجلات العامة الإنجليزية في ٠٥٢ .

وقد خصصت القوائم Schedules الأرقام من ٠٥٣ - ٠٥٩ للمسلسلات والمجلات العامة للغات / مجموعات اللغات الأخرى المتراوحة بين المسلسلات والمجلات العامة باللغات الجرمانية ٠٥٣ والمسلسلات والمجلات العامة باللغات الإيطالية Italic ، والهيلينية، واللغات الأخرى ٠٥٩؛ وبالنسبة إلى المسلسلات والمجلات العامة بلغة معينة، فتتوافر التوجيهات التي ترشد إلى كيفية بناء رقم التصنيف الخاص بها كما يتضح مما يلي :

- المسلسلات العامة باللغات الجرمانية الأخرى ٠٥٣ .

- يصنف هنا الأعمال العامة عن المسلسلات العامة باللغات الجرمانية .

- يضاف إلى رقم الأساس ٠٥٣ الأرقام بعد ٣ في الرموز ٣١ - ٣٩ من الجدول السادس، مثلاً :

- المسلسلات العامة باللغة الهولندية ٩٣١ , ٠٥٣ .

- المسلسلات العامة باللغات الفرنسية ، والكتالانية ٠٥٤ ...

- يضاف إلى رقم الأساس ٠٥٤ الأرقام بعد ٤ في الرموز ٤١ - ٤٩ من الجدول السادس، مثلاً :

- المسلسلات العامة باللغة الفرنسية ١, ٠٥٤ .

- المسلسلات العامة باللغات الطليانية Italian ، والسردينية ، والدالماتية، والرومانية ٠٥٥ .

- يضاف إلى رقم الأساس ٠٥٥ الأرقام بعد ٥ في الرموز ٥١ - ٥٩ من الجدول السادس، مثلاً :

- المسلسلات العامة باللغة الإيطالية ١, ٠٥٥ .

- المسلسلات العامة باللغتين الإسبانية والبرتغالية ٠٥٦.

- يضاف إلى رقم الأساس ٠٥٦ الأرقام بعد ٦ في الرموز ٦١ - ٦٩ من الجدول السادس ، مثلاً :

- المسلسلات العامة باللغة البرتغالية ٩, ٠٥٦ .

- المسلسلات العامة في اللغات السلافية ٠٥٧ .

- يضاف إلى رقم الأساس ٠٥٧ الأرقام بعد ٠٣٧ في الرموز ١, ٠٣٧ - ٩, ٠٣٧، مثلاً :

- المسلسلات العامة باللغة البولندية ٨٥ , ٠٥٧ .

- المسلسلات العامة باللغات الإسكندنافية ٠٥٨ .

- يضاف إلى رقم الأساس ٠٥٨ الأرقام بعد ٣٩ في الرموز ٣٩٦ - ٣٩٨ من الجدول السادس ، مثلاً :

- المسلسلات العامة باللغة السويدية ٧ , ٠٥٨ .

- المسلسلات العامة باللغات الإيطالية Italic، والهيلينية واللغات الأخرى ٠٥٩.

- يضاف إلى رقم الأساس ٠٥٩ الرموز ٧ - ٩ من الجدول السادس ، مثلاً :

- المسلسلات العامة باللغة الصينية ٩٥١ , ٠٥٩ .

ونجد معالجة متشابهة مع ما سبق للصحف العامة التي تغطي أخبارها شتى جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والعسكرية... إلخ . فنظام ديوي يصنف الصحف العامة والصحافة في ٠٧٠ ، مفصولة من غير مبرر منطقي عن ٠٥٠ حيث توسط بينهما ٠٦٠ المخصص للمنظمات والإدارة بالرغم مما بينهما من وشيجة وثيقة حيث إن المسلسلات أو المجلات العامة وكذلك الصحف العامة تنتميان للمسلسلات Serials [١٠] .

وقد خصص نظام ديوي الأرقام ٠٧١ - ٠٧٩ للمعالجة الجغرافية للصحف العامة والصحافة، ولتصنيف صحف عامة معينة وكشافاتها والأعمال عنها في بلاد معينة - وعندما تجرى الإضافة الجغرافية من الجدول الثاني لتصنيف صحيفة معينة، يستخدم الرقم للمكان أو المنطقة الرئيسة التي تتوجه الصحيفة إلى خدمتها؛ مثلاً ، تصنف صحيفة منشورة في مدينة معينة لكنها تحمل أخباراً للمنطقة المحيطة التي تستأثر أيضاً باشتراكات كثيرة للحصول عليها في الرقم المخصّص في الجدول الثاني لهذه المنطقة . وتصنف الأعمال العامة في ٠٧٠ .

ويتيح نظام ديوي ثلاثة اختيارات أو بدائل لتصنيف الصحف العامة مبينة فيما يأتي :

١ - يستخدم حرف أو رمز آخر للصحف والصحافة في بلاد معينة لتأكيد الطابع المحلي لها، واستخدام رقم تصنيف مختصر لها، مثلاً :

- الصحف والصحافة في الوطن العربي ع ٠٧ .

- الصحف والصحافة في نيوزيلندا ن ٠٧ .

وترتب مثل هذه الأرقام هجائياً (ع٠٧ قبل ن٠٧) وتسبق ٠٧١ .

٢ - ترتب الصحف هجائياً تحت ٠٧٠ .

٣ - يستخدم الرقم ٠٧١ للصحف والصحافة في بلاد معينة لتأكيد الطابع المحلي واستخدام رقم مختصر لها، كاستخدام ٠٧١ لصحف الوطن العربي ؛ وعندها تصنف الصحف والصحافة في أمريكا الشمالية في ٧, ٠٧٩ ؛ وبالنسبة للمعالجة الجغرافية للصحف والصحافة العربية

في الأقطار العربية ، فيضاف إلى رقم الأساس ٠٧١ رقم المكان كما توضح الأمثلة التالية من ممارسات مكتبة الملك فهد الوطنية (١١) .

– جريدة المدينة المنورة (وهي سعودية) ٠٧١,٩٥٣١ .

وقد خصصت القوائم الأرقام من ٠٧٢ – ٠٧٩ للصحف والصحافة للبلاد والمناطق المختلفة بدءًا من الصحف والصحافة في الجزر البريطانية وإنجلترا ٠٧٢ ، إلى الصحف والصحافة في المناطق الجغرافية المختلفة الأخرى ٠٧٩ ، ومفهوم المناطق الجغرافية الأخرى يغطي المناطق غير المصنفة في الأرقام ٠٧٢ – ٠٧٨ ؛ ويوفر نظام ديوي التوجيهات لبناء رقم التصنيف للصحف والصحافة وكذلك لصحيفة محددة ، على النحو الموضح فيما يأتي :

الصحف والصحافة في الجزر البريطانية، في إنجلترا ٠٧٢ .

يضاف إلى رقم الأساس ٠٧٢ الأرقام بعد ٤٢ في الرموز ٤٢١ – ٤٢٨ من الجدول الثاني ، مثلاً :

صحيفة التايمز Times اللندنية ١, ٠٧٢ .

ويضاف إلى رقم الأساس ٠٧٢,٩ الأرقام بعد ٤ في الرموز ٤١ – ٤٢ من الجدول الثاني ، مثلاً :

الصحف في أسكتلندا وإيرلندا ٩١ , ٧٢ .

الصحف والصحافة في أوربا الوسطى، في ألمانيا ٠٧٣ .

– يضاف إلى رقم الأساس ٠٧٣ الأرقام بعد ٤٣ في الرموز ٤٣١ – ٤٣٩ من الجدول الثاني ، مثلاً : الصحف والصحافة في النمسا ٦ , ٧٣ .

الصحف والصحافة في فرنسا وموناكو ٠٧٤ .

– يضاف إلى رقم الأساس ٠٧٤ الأرقام بعد ٤٤ في الرموز ٤٤١ – ٤٤٩ من الجدول الثاني ، مثلاً :

الصحف والصحافة في باريس ٣٦ , ٠٧٤ .

الصحف والصحافة في إيطاليا والمناطق المجاورة ٠٧٥ .

– يضاف إلى رقم الأساس ٠٧٥ الأرقام بعد ٤٥ في الرموز ٤٥١ – ٤٥٩ من الجدول الثاني مثلاً :

الصحف والصحافة في روما ٦٣٢ , ٧٥ .

الصحف والصحافة في شبه الجزيرة الأيبرية والجزر المجاورة في إسبانيا ٠٧٦ .

– يضاف إلى رقم الأساس ٠٧٦ الأرقام بعد ٤٦ في الرموز ٤٦١ – ٤٦٩ من الجدول الثاني ، مثلاً :

الصحف والصحافة في البرتغال ٩, ٠٧٦ .

الصحف والصحافة في أوربا الشرقية ، في روسيا ٠٧٧ .

– يضاف إلى رقم الأساس ٠٧٧ الأرقام بعد ٤٧ في الرموز ٤٧٢ – ٤٧٩ من الجدول الثاني ، مثلاً :

الصحف والصحافة في موسكو ٣١ , ٠٧٧ .

الصحف والصحافة في إسكندنافيا ٠٧٨ .

– يضاف إلى رقم الأساس ٠٧٨ الأرقام بعد ٤٨ في الرموز ٤٨١ – ٤٨٩ من الجدول الثاني مثلاً :

الصحف والصحافة في السويد ٥ , ٠٧٨ .

الصحف والصحافة في المناطق الجغرافية الأخرى ٠٧٩ .

– يضاف إلى رقم الأساس ٠٧٩ الرموز ١ – ٩ من الجدول الثاني ، مثلاً :

– الأعمال الشاملة عن الصحف العامة في أوربا ٠٧٩,٤ ، في أمريكا الوسطى ٧٢ , ٠٧٩ .

٣/٢ المسلسلات في موضوعين :

يخضع تصنيف المسلسلات التي تعالج محتوياتها موضوعين أو حقلين معرفيين مختلفين لقواعد نظام تصنيف ديوي العشرى التالية مع مراعاة تعليمات الإضافة في النظام :

١/٣/٢ – يصنف المسلسل الذي تعالج محتوياته موضوعين مترابطين في الموضوع المتأثر أو الذي جرى التطبيق عليه، وتسمى هذه القاعدة قاعدة التطبيق .

٢/٣/٢ – يصنف المسلسل الذي تتناول محتوياته موضوعين غير مترابطين في الموضوع الذي يتلقى معالجة أشمل وأوفى .

٢/٣/٣ – يصنف المسلسل الذي يعالج موضوعين بصورة متكافئة من غير أن يكون أحدهما مدخلاً أو تفسيراً للآخر في الموضوع الذي يرد أولاً في قوائم التصنيف ، وتعرف هذه القاعدة بقاعدة أول الاثنين، ولايؤخذ بمنطوق هذه القاعدة إذا كان موضوعا المسلسل موضوعين متفرعين عن موضوع آخر يشملهما [١٢] ؛ مثلاً إذا كانت محتويات المسلسل تتناول الدور التربوي للإذاعة ٣٣٣١ , ٣٧١ ، والتسجيلات الصوتية ٣٣٣٢ , ٣٧١ فإنه يصنف في الاستخدام التربوي للمواد والمعدات السمعية ٣٣٣٠٥, ٣٧١ ذلك أنه يشملهما كليهما .

٢/٣/٤ – يصنف المسلسل في حقل المعرفة الأساسية أو الأشمل ، مثلاً : يصنف المسلسل الذي تعالج محتوياته العلوم البحتة ٥٠٠، والعلوم التطبيقية ٦٠٠ في العلوم البحتة ٥٠٥ فهي الأساسية، وكذلك لو كانت محتويات المسلسل تعالج الفنون ٧٠٠، والآداب ٨٠٠ فإنه يصنف في الفنون ٥ ,٧٠٠ لأن الفن أشمل من الأدب .

٢/٤ – المسلسلات المتخصصة بموضوع وحالات إضافة رمز التقسيم المعياري للمسلسلات والمبادئ التي تراعى فيها ؛ تتخذ إضافة رمز التقسيم المعياري للمسلسلات ٠٥ – إلى الموضوعات المتخصصة حالات مختلفة تعرضها الفقرات التالية مع الأمثلة ، ويمثل اختلاف حالات الإضافة إشكالية في نظام ديوي لما يرتبط به من صعوبات يواجهها المفهرس والدارس للفهرسة، مع الإقرار بأن أوضاع أرقام تصنيف الموضوعات المتخصصة في النظام وطبيعة تفريعها وتوسعها لها دور رئيس في الإشكالية المذكورة .

٢/٤/١ – الحالة التي يكون رمز التقسيم المعياري للمسلسلات فيها جزءاً مكملاً لرقم التصنيف .

تُواجه هذه الحالة في أرقام تصنيف غالبية حقول المعرفة العشرة في نظام ديوي، ويلاحظ أنه مع إضافة رمز التقسيم المعياري للمسلسلات إلى رقم الحقل تكتمل بنية الرقم المكونة من ثلاث خانات كما يتضح من الأمثلة التالية:

مجلة في الفلسفة ١٠٥ .

مجلة في اللغة ٤٠٥ .

مجلة في العلوم البحتة ٥٠٥ .

مجلة في العلوم التطبيقية ٦٠٥ .

مجلة في الأدب ٨٠٥ .

٢/٤/٢ – الحالة التي يضاف فيها رمز التقسيم المعياري للمسلسلات دون أصفار :

تتوافر هذه الحالة في معالجة الموضوعات التي لم يجر تفريعها عشرياً مما يتيح الفرصة لاستخدام التفريع هنا لخدمة التقسيمات المعيارية ، بما فيها التقسيم المعياري للمسلسلات مثلاً :

علم المكتبات والمعلومات ٠٢٠ مجلة في علم المكتبات والمعلومات ٥ , ٢٠ .

الدين ٢٠٠ . مجلة في الدين ٥, ٢٠٠ .

العلوم الاجتماعية ٣٠٠ . مجلة في العلوم الاجتماعية ٥ , ٣٠٠ .

التربية ٣٧٠ . مجلة في التربية ٥ , ٣٧٠ .

الكيمياء ٥٤٠ . مجلة في الكيمياء ٥ , ٥٤٠ .

علم الأحياء ٥٧٠ مجلة في علم الأحياء ٥ , ٥٧٠ .

علم النبات ٥٨٠ . مجلة في علم النبات ٥ , ٥٨٠ .

علم الحيوان ٥٩٠ . مجلة في علم الحيوان ٥ ,٥٩٠.

الزراعة ٦٣٠ . مجلة في الزراعة ٥, ٦٣٠ .

الاقتصاد المنزلي ٦٤٠ . مجلة في الاقتصاد المنزلي ٥, ٦٤٠ .

– الصناعة ٦٧٠ . مجلة في الصناعة ٥ , ٦٧٠ .

– الفنون الجميلة ٧٠٠ . مجلة في الفنون الجميلة ٥ ,٧٠٠ .

العمارة ٧٢٠ ، مجلة في العمارة ٥ ,٧٢٠ .

الرسم ٧٥٠ ، مجلة في الرسم ٥ ,٧٥٠ .

التصوير ٧٧٠ ، مجلة في التصوير ٥ ,٧٧٠ .

الموسيقا ٧٨٠ ، مجلة في الموسيقا ٥ , ٧٨٠ .

الأدب الإنجليزي ٨٢٠، مجلة في الأدب الإنجليزي ٥ ,٨٢٠

التاريخ والجغرافيا والعلوم المتصلة ٩٠٠، مجلة في

التاريخ والجغرافيا والعلوم المتصلة ٥, ٩٠٠ .

٣/٤/٢ - الحالة التي يضاف فيها رمز التقسيم المعياري للمسلسلات مع صفر واحد :

يتعامل المفهرس مع هذه الحالة في الموضوعات التي يكون فيها التفريعات الرقمية العشرية غير شاغرة، الأمر الذي يدعو إلى استخدام الصفر عند إضافة أي من رموز التقسيمات المعيارية إلى رقم الأساس الخاص بالموضوع المتخصص ، مثلاً :

التفاعل الاجتماعي ٣٠٢ .

وتشمل تفريعاته الرقمية العشرية المستخدمة :

المباحث العامة للتفاعل الاجتماعي ١, ٣٠٢ .

الاتصالات ٢ , ٣٠٢ .

التفاعل الاجتماعي داخل الجماعات ٣ , ٣٠٢ .

التفاعل الاجتماعي بين الجماعات ٤ , ٣٠٢ .

علاقة الفرد بالمجتمع ٥ , ٣٠٢ .

لذلك استخدم الصفر عند إضافة التقسيم المعياري إلى رقم الموضوع ٣٠٢ مثلاً :

مجلة في التفاعل الاجتماعي ٠٥ , ٣٠٢ .

وتتبع مثل هذه المعالجة في مواضع أخرى مشاكلة ، مثلاً :

علم الحاسوب ٠٠٤ مجلة في علم الحاسوب ٥ ,٠٠٤ .

علم السياسة ٣٢٠، مجلة في علم السياسة ٠٥, ٣٢٠ .

الاقتصاد ٣٣٠، مجلة في الاقتصاد ٠٥ , ٣٣٠ .

القانون ٣٤٠، مجلة في القانون ٠٥ , ٣٤٠ .

التجارة ٣٨٠، مجلة في التجارة ٠٥ , ٣٤٠ .

الفيزياء ٥٣٠، مجلة في الفيزياء ٠٥, ٥٣٠ .

الإدارة ٦٥٠، مجلة في الإدارة ٠٥, ٦٥٠ .

الهندسة الكيميائية ٦٦٠، مجلة في الهندسة الكيميائية ٠٥ , ٦٦٠ .

التشييد أو البناء ٦٩٠، مجلة في التشييد ٠٥, ٦٩٠ .

فنون الزخرفة ٧٣٠، مجلة في فنون الزخرفة ٠٥, ٧٣٠ .

الفنون التصويرية ٧٦٠، مجلة في الفنون التصويرية ٠٥ , ٧٦٠ .

الفنون الترفيهية ٧٩٠، مجلة في الفنون الترفيهية ٠٥ , ٧٩٠ .

الآداب الجرمانية ٨٣٠، مجلة في الآداب الجرمانية ٠٥ , ٨٣٠ .

التاريخ القديم حتى سنة ٤٩٩ تقريبًا ٩٣٠، مجلة في التاريخ القديم ٠٥ , ٩٣٠ .

تاريخ أوربا ٩٤٠، مجلة في تاريخ أوربا ٠٥ , ٩٤٠.

تاريخ آسيا ٩٥٠، مجلة في تاريخ آسيا ٠٥ , ٩٥٠.

- تاريخ أفريقيا ٩٦٠، مجلة في تاريخ أفريقيا ٠٥ , ٩٦٠ .

تاريخ جزر المحيط الهادي ٩٩٠، مجلة في تاريخ جزر المحيط الهادي ٠٥ , ٩٩٠ .

٤/٤/٢ - الحالة التي يضاف فيها رمز التقسيم المعياري للمسلسلات مع صفرين .

يواجه المفهرس هذه الحالة عندما يكون التقسيم بصفر واحد مستخدمًا لغرض محدّد ، الأمر الذي يدعو إلى استخدام صفرين عند إضافة رمز التقسيم المعياري ، مثلاً :

الخدمة الاجتماعية ٣٦٠ .

المساعدات الاجتماعية ٠٢ , ٣٦٠ - ٠٦ , ٣٦٠ .

التقسيمات المعيارية للخدمة الاجتماعية ٠٠١ , ٣٦٠ - ٠٠٨,٣٦٠ .

مجلة في الخدمة الاجتماعية ٠٠٥, ٣٦٠ .

ويُضاف رمز التقسيم المعياري للمسلسلات على هذا النحو في موضوعات أخرى، مثلاً :

التراجم ٩٢٠، مجلة في التراجم ٠٠٥ , ٩٢٠ .

تاريخ أمريكا الشمالية ٩٧٠، مجلة في تاريخ أمريكا الشمالية ٠٠٥ , ٩٧٠ .

تاريخ أمريكا الجنوبية ٩٨٠، مجلة في تاريخ أمريكا الجنوبية ٠٠٥ , ٩٨٠ .

العلوم العسكرية ٣٥٥، مجلة في العلوم العسكرية ٠٠٥ , ٣٥٥ .

- التراث الشعبي ٣٩٠، مجلة في التراث الشعبي ٠٠٥ , ٣٩٠ .

– الهندسة ٦٢٠، مجلة في الهندسة ٠٠٥ , ٦٢٠ .

٥/٤/٢ – الحالة التي يضاف فيها رمز التقسيم المعياري للمسلسلات مع ثلاثة أصفار :

ويتعامل المفهرس مع هذه الحالة عندما يكون التقسيم بصفرين مستخدمًا لغرض محدد الأمر الذي يدعو إلى إضافة رمز التقسيم المعياري للمسلسلات إلى رقم الموضوع مع ثلاثة أصفار ، مثلاً :

العلوم العسكرية ٣٥٥ .

– التقسيمات المعيارية للموضوع ٠٠١ , ٣٥٥ – ٠٠٩ , ٣٥٥ .

– الاعتبارات العسكرية الأساسية ٠٢ , ٣٥٥ – ٠٧ , ٣٥٥ .

– الوضع العسكري والسياسة العسكرية ٠٣ , ٣٥٥.

– التاريخ العسكري والوصف العسكري ٠٣٣, ٣٥٥.

– التقسيمات المعيارية للموضوع ٣٥٥,٠٣٣٠٠١ – ٠٣٣٠٠٠٨ , ٣٥٥ ، مجلة في الموضوع ٠٣٣٠٠٠٥ , ٣٥٥ .

٦/٤/٢ – الحالة التي لا تتوافر فيها توجيهات لإضافة رموز التقسيمات المعيارية أو التي تتوافر فيها توجيهات لعدم استخدام رموز معينة للتقسيمات المعيارية طارحة بديلاً عنها :

بالنسبة للحالة الأولى فيتوافر منها الكثير في نظام ديوي ، فمثلاً موضوع التجارة الحرة مصنّف في الرقم ٧١ , ٣٨٢ ، ولا يجد المفهرس عند هذا الرقم ما يوجهه لإضافة رموز التقسيمات المعيارية إليه، لكنّ الحاجة العملية تقتضي التصرّف ، ومن هنا فإن توافر مجلة في موضوع التجارة الحرة يمكن أن يوضع لها الرقم ٧١٠٥ , ٣٨٢ .

لكن الموضوع التالي بعد التجارة الحرة أي الحماية الجمركية ٧٢ , ٣٨٢ قد سُجِّل تحته ملحوظة توجِّه المفهرس إلى إمكان إضافة رموز التقسيمات المعيارية إليه، وهكذا فإن مجلة في الموضوع تصنّف في الرقم ٧٣٠٥ , ٣٨٢ .

وبالنسبة للحالة الثانية فيواجهها المفهرس في مواضع متعددة في نظام ديوي ، مثلاً : في تاريخ العالم ٩٠٩ ، يوجِّه المفهرس إلى عدم تصنيف التقسيمات المعيارية في [٠٠١ , ٩٠٩ – ٠٠٨ , ٩٠٩] بل في ٩٠١ – ٩٠٨ ، وهكذا فإن الرقم لمجلة في الموضوع سوف يكون ٩٠٥ . وعند موضوع ميزانيات المنظمات الدولية المحدّدة في ٣٥٢,٤٩ ، يوجِّه المفهرس إلى عدم تصنيف التقسيمات المعيارية للموضوع في [٤٩٠١ , ٣٥٢ – ٤٩٠٩ , ٣٥٢] بل في ٤٨٠١ , ٣٥٢ – ٤٨٠٩ , ٣٥٢ ، وهكذا فإن مجلة في الموضوع سوف تصنف في ٤٨٠٥ , ٣٥٢ .

وعند موضوع : العمليات العسكرية النووية ٣٥٥٤٣ يُخبر المفهرس بأن التقسيمات المعيارية قد نقل تصنيفها من ٣٥٥,٤٣٠٠١ – ٤٣٠٠٩ , ٣٥٥ إلى ٤٣٠١, ٣٥٥ – ٣٥٥,٤٣٠٩، وعليه فإن مجلة في الموضوع تصنف في ٤٣٠٥ , ٣٥٥ .

– المبادئ التي تراعى في إضافة رمز التقسيم المعياري للمسلسلات إلى رقم الأساس Base number :

أولاً : يضاف رمز تقسيم المسلسلات ٠٥ – إلى رقم تصنيف أي موضوع في القوائم Scheiules بوصفه تقسيمًا وجهيًا ما لم تتوافر إرشادات أو أوضاع حائلة دون ذلك، كما يتضح من الأمثلة التالية :

المثال الأول :

٥ , ٦٥١ إدارة السجلات .

التقسيمات المعيارية : صنف في ٥٠١ , ٦٥١ – ٥٠٩, ٦٥١ وعليه يكون رقم تصنيف : مجلة في إدارة السجلات ٥٠٥ , ٦٥١ .

المثال الثاني :

٧٤ , ٦٥١ الاتصالات الموثقة Written .

٧٤٠٠١ , ٦٥١ – ٧٤٠٠٩ و ٦٥١ التقسيمات المعيارية نُقلت إلى : ٧٤٠١ , ٦٥١ – ٧٤٠٩ , ٦٥١ وعليه يكون رقم تصنيف : مجلة في الاتصالات الموثقة ٧٤٠٥ , ٦٥١ .

المثال الثالث :

١٨ , ٦٥٣ الاختزال في إعداد تقارير الحاكم court reporting ١٨٠١ , ٦٥٣ – ١٨٠٩ , ٦٥٣ التقسيمات المعيارية لاتستخدمها ؛ بل صنفها في ١٠١, ٦٥٣ –

٦٥٣,١٠٩ وعليه يكون رقم تصنيف مجلة في الاختزال في إعداد تقارير المحاكم ١٠٥ , ٦٥٣ .

ثانيًا : أن يعبر الموضوع النوعي (أي الموضوع الأساس + التقسيم) عن المفهوم الذي يمثله رقم التصنيف أو يقاربه (١٣) ، كما يتضح مما يلي :

المثال الأول :

٢ , ٦٣٩ تجارة صيد الأسماك ، صيد الحيتان، صيد عجول البحر .

– تُضاف رموز التقسيمات المعيارية لتجارة صيد الأسماك وصيد الحيتان وصيد عجول البحر معًا ، ولتجارة صيد الأسماك منفردةً .

– وعليه فيكون رقم التصنيف كما يلي :

٢٠٠٥ , ٦٣٩ مجلة في تجارة صيد الأسماك وصيد الحيتان وصيد عجول البحر .

٢٠٠٥ , ٦٣٩ مجلة في تجارة صيد الأسماك .

المثال الثاني :

١٨٠ الفلسفة القديمة والوسيطة والشرقية .

٠١ , ١٨٠ – ٠٩ , ١٨٠ التقسيمات المعيارية للفلسفة القديمة والوسيطة والشرقية .

١, ١٨٠ – ٩, ١٨٠ التقسيمات المعيارية للفلسفة القديمة .

٠٠١ , ١٨١ – ٠٠٨ , ١٨١ التقسيمات المعيارية للفلسفة الشرقية قديمها ووسيطها وحديثها .

– وعليه يُبنى رقم التصنيف لمجلة في أي من الموضوعات السابقة كما يلي :

٠٥ , ١٨٠ مجلة في الفلسفة القديمة والوسيطة والشرقية .

٥ , ١٨٠ مجلة في الفلسفة القديمة .

٠٠٥ , ١٨١ مجلة في الفلسفة الشرقية .

ويعني منطوق هذا المبدأ كما يتضح من الأمثلة السابقة : مطابقة الموضوع النوعي لرقم التصنيف للماصدق والمفهوم (رأس الموضوع) الذي وضع لهما، فرقم التصنيف ٠٠٥ , ١٨١ موضوع الأساس هو الفلسفة الشرقية ، لكن رقم التصنيف يعني أكثر من ذلك ، حيث يعبر عن مجلة في موضوع الفلسفة الشرقية ، أي إن (الموضوع النوعي) الذي يمثله رقم التصنيف يشمل هنا جانبي المفهوم الوعائي (مجلة) والموضوعي (الفلسفة الشرقية) ، ولهذا يقال إن رقم تصنيف (الموضوع النوعي) له بالضبط ما صدق نفسه ومفهوم رأس الموضوع نفسه الذي يرمز إليه ، ومن البديهي أن يكون رأس الموضوع هو للوثيقة المصنفة ، أي المجلة ؛ وهنا يتوافر سياقان :

السياق الأول : مجلة في الفلسفة الشرقية ١٨١,٠٠٥.

السياق الثاني : الفلسفة الشرقية ١٨١ .

وأولهما هو الأدق لأن له ما صدق ومفهوم الوثيقة المصنفة عينها ، في حين أن السياق الثاني – أي الفلسفة الشرقية – له ما صدق أوسع ومفهوم أضيق (١٤) .

ثالثًا : لا يضاف رمز المسلسلات إلى رمز تقسيم معياري آخر ما لم تتوافر إرشادات تسوِّغ الإضافة .

رابعًا : التأني والحذر عند إضافة رمز المسلسلات إلى رقم تصنيف جرى بناؤه لنواحٍ إجرائية أو إرشادية، تسوِّغ إضافة رمز المسلسلات إلى مثل هذا الرقم المركَّب Synthesized، وليس لأي من أجزائه؛ ولنأخذ مثلاً حالة بناء رقم التصنيف للتجارة بمنتج product معين ، كالتجارة بمنتجات الصناعات والخدمات الثانوية Secondary ، فالرقم ٦٨٧ لصناعة الملابس، وهو رقم مستخدم للمنتجات، أي الملابس ؛ ويضاف ٦٨٧ إلى ٣٨٠,١٤٥ لبناء رقم التصنيف المركب ١٤٥٦٨٧ , ٣٨٠ ليعبر عن التجارة بالملابس ؛ وعند إضافة رمز المسلسلات ٠٥ – إلى ٦٨٧ فإن الرقم الحاصل ٦٨٧,٠٥ يعني المسلسلات حول الملابس ، ويحاذر هنا من إضافة ٦٨٧,٠٥ بكليته إلى رقم التجارة لأن الرقم الذي ستتمخض سوف يعني : التجارة بمسلسلات الملابس Trade in clothing Serials ، وهو موضوع قد يواجه في الواقع ، ومن هنا فالأحرى أن يؤخذ الرقم المركب ١٤٥٦٨٧ , ٣٨٠ بكليته، ثم يضاف إليه رمز المسلسلات ٠٥ – للحصول على رقم تصنيف : المسلسلات عن :

التجارة بالملابس ، ويستثنى من تطبيق معطيات المبدأ السابق : البيليوجرافيات 016 ، وتوضيح ذلك أنه إذا أضيف رقم مركب built or synthesize إلى ٠١٦ ، فإن البيليوجرافيات تبدو كتقسيم معياري تنطبق إضافة رمزه إلى رقم التصنيف المركّب بكليته بما فيه من رموز التقسيمات المعيارية التي قد أضيفت إليه من قبل، وهكذا فالرقم ٣٨٠١٤٥٦٨٧٠٥ , ٠١٦ يستخدم فقط لبيليوجرافيات المسلسلات عن تجارة الملابس ، لكنه لا يستخدم للبيليوجرافيات الدورية أو المسلسلة ، حيث لا يوجد رمز معياري للبيليوجرافيات الدورية أو المسلسلة ، لأن الرمز ٠٥ - محجوز هنا للمادة التي تغطيها البيليوجرافيات [١٥] .

خامسًا : يستخدم صفر واحد عند إضافة رمز المسلسلات ما لم يوجّه المصنّف إلى غير ذلك مثلاً :

المسلسلات في الفلسفة القديمة والوسيطة والشرقية ٠٥ , ١٨٠ .

المسلسلات في الدين الإسلامي ٠٥ , ٢٩٧ .

المسلسلات في اقتصاديات العمل ٠٥ , ٣٣١ .

المسلسلات في الاقتصاديات المالية ٠٥ , ٣٣٢ .

وتشير فئات التوجيهات التالية المتوافرة في نظام تصنيف ديوي العشري إلى الحالات التي يضاف فيها عدد من الأصفار :

أ - تحديد رموز التقسيمات المعيارية في باب الأرقام ، مثلاً :

- القانون الجنائي ٣٤٥ .
- التقسيمات المعيارية للموضوع ٠١ - ٠٠٩, ٣٤٥.
- المسلسلات في الموضوع بناءً عليها ٠٠٥ , ٣٤٥ .

ب - الملحوظات المرشدة لجداول إضافة التقسيمات المعيارية ، مثلاً :

جدول الإضافة تحت ١ , ٦١٦ - ٩ , ٦١٦ حيث تستخدم ٠١ - ٠٩ للتقسيمات المعيارية ، وعند الرقم ١ , ٦١٦ لموضوع : أمراض الجهاز الدوري ، تتوافر ملحوظة ترشد المصنف إلى إجراء الإضافة إلى هذا الرقم وفق التوجيهات المتوافرة تحت ١ , ٦١٦ - ٩ , ٦١٦، وهكذا يكون الرقم ١٠٠٥, ٦١٦ للمسلسلات عن تشخيص ومعالجة أمراض الجهاز الدوري [١٦] .

ج - الملحوظات المتصلة بتوجيهات الإضافة التي ترشد إلى استخدام أصفار إضافية، كالملحوظة المتصلة بتوجيه الإضافة تحت ٣ , ٣٢٧ - ٩ , ٣٢٧ التي تقدم الرقم ٤١٠٠٩, ٣٢٧ لتاريخ السياسة الخارجية للمملكة المتحدة ، حيث إن هذه الملحوظة تعطي توجيهات في بداءة الجدول الأول Table 1 تنص على وجوب اشتمال رموز التقسيمات المقننة على أصفار كافية لتجنب حدوث ازدواجية أو تضارب مع رقم آخر في النظام . فعند بناء أرقام تصنيف وفق توجيهات الإضافة في النظام Add instructions ، ينبغي استخدام عدد الأصفار نفسه في الجزء الذي يُضاف على النحو الموجود في القائمة Schedule ، التي أخذ منها، مثلاً :

تحت الأرقام ١١ , ٣٧٢ - ١٨ , ٣٧٢ يوجه المصنف إلى أن يضيف إلى الرقم ١ , ٣٧٢ الأرقام بعد ٣٧١ في ٣٧١,١ - ٨ , ٣٧١، مثلاً : إدارة المدارس الابتدائية ٣٧٢,١٢ (حيث إن ١ , ٣٧٢ لتنظيم وأنشطة التعليم الابتدائي علاوة على ٢ من ٢ , ٣٧١ للإدارة المدرسية) .

فالصفران للتقسيمات المعيارية تحت ٢, ٣٧١ ينبغي نقلها أو استخدامهما مع ١٢ , ٣٧٢ ، مثلاً : المسلسلات عن إدارة المدارس الابتدائية : ١٢٠٠٥ , ٣٧٢ . وكما هو الوضع في معظم الحالات التي يستخدم فيها صفران للتقسيمات المعيارية ، فإن التقسيمات المستخدمة لصفر واحد في ٢ , ٣٧١ محجوزة لمباحث أو موضوعات محددة يمكن أن تبرز الحاجة إليها عند استخدام ٢ في رقم التعليم الابتدائي . وعلى سبيل التوضيح فالرقم ٢٠٧ من ٢٠٧ , ٣٧١ يمكن استخدامه في ١٢٠٧ , ٣٧٢ للأعمال عن الإدارة التنفيذية للمدارس الابتدائية [١٧] .

سادسًا : الأخذ في الحسبان لنظام الأفضلية (الأسبقية) التالي لرموز التقسيمات المعيارية عند تقرير إضافة رمز تقسيم المسلسلات ما لم يوجه إلى غير ذلك[١٨]؛ مثلاً معايير ومسلسلات موضوع ستأخذ ٠٢١٨ -

وليس ٠٥ - ، لأن موقع المعايير متقدم في الجدول وسابق للمسلسلات كما يتضح فيما يأتي :

المباحث (الموضوعات) الخاصة ٠٤ -

الأشخاص ٠٩٢ -

التقنيات والإجراءات المساعدة ، والتجهيزات والمعدات والمواد ٠٢٨ -

الرسوم التوضيحية ٠٢٢١ -

التربية ، البحث، والموضوعات المتصلة ٠٧ -

الإدارة ٠٦٨-

الفلسفة والنظريات ٠١-

الموضوع كمهنة ، وظيفة ، هواية ٠٢٣-

الموضوع لأشخاص في وظائف محددة ٠٢٤-

أدلة الأشخاص والمنظمات ٠٢٥-

براءات الاختراع والعلامات الفارقة ٠٢٧-

المتنوعات التجارية ٠٢٩-

المعايير ٠٢١٨ -

القواعد والمواصفات القياسية ٠٢١٢-

المنظمات - ٠٦٠١ - ٠٦٠٩.

المنظمات (غير المتفرعة) ٠٦ -

التاريخ والوصف فيما يتصل بفئات الأشخاص ٠٨-

المعالجة وفق القارات ، الأقطار ، الأقاليم ، الفضاء -٠٩٣- ٠٩٩ .

المعالجة وفق المناطق ، الأقاليم ، الأماكن بوجه عام ٠٩١ -

الصيانة والإصلاح ٠٢٨٨ -

الفترات التاريخية - ٠٩٠١ - ٠٩٠٥.

الاستشراف ٠١١٢-

أنشطة المتاحف وخدماتها، التجمع collecting ٠٧٥-

المراجعة والتمارين ٠٧٦-

النصوص المبرمجة ٠٧٧-

الإيضاحيات ، النماذج، المنمنمات ٠٢٢-

المواد المجدولة والإحصاءات العامة ٠٢١-

الموجزات والمختصرات ٠٢٠٢-

المعالجة المرحة ٠٢٠٧-

المعالجة السمعبصرية ٠٢٠٨ -

اللغة والاتصالات ٠١٤-

المعاجم ، الموسوعات، كشافات الألفاظ ٠٣-

المعالجة التاريخية والجغرافية (دون تفريع) ٠٩-

المسلسلات ٠٥-

وينبّه المصنف إلى أن نظام الأفضلية في التعامل مع التقسيمات المعيارية أعلاه يخضع لاعتبارات تصنيفية مهمة تتصل بقانون التطبيق Rule of Application وبقانون الصفر Rule of zero [١٩] .

وهكذا ؛ فإن وثيقة حول إدارة المسلسلات بالمكتبات سوف تصنف في ٦٨ , ٠٢٠ (حيث ٠٦٨- للإدارة)، وليس في ٥ ,٠٢٠ (حيث ٠٥- للمسلسلات) من منظور قانون التطبيق؛ ووفق منطوق قانون الصفر فإن التقسيمات البادئة بصفر ينبغي تلافي استخدامها إذا توافر هناك الاختيار بين الصفر و ١ - ٩ في الموقع نفسه في هرمية الرموز Hierarchy of the Natation ؛ وكذلك الأمر بالنسبة للتقسيمات البادئة بصفرين، حيث ينبغي تجنبها عند توافر الاختيار بين الصفرين والصفر المنفرد ؛ وعلى سبيل المثال فإن مجلة تعالج شئون الإرساليات الميثودية الأمريكية في الصين تتبع رقم التصنيف ٢٦٦ الإرساليات النصرانية ؛ وإن محتويات المجلة يمكن أن يعبر عنها بثلاثة أرقام تصنيف مختلفة :

٠٠٥ , ٢٦٦ مجلة عن الإرساليات النصرانية .

٠٢٣٧٣٠٥١ , ٢٦٦ الإرساليات النصرانية الأجنبية للولايات المتحدة في الصين .

٧٦٠٥ , ٢٦٦ مجلة عن إرساليات الكنيسة الميثودية الموحدة للولايات المتحدة .

ويستخدم الرقم الأخير لأنه لا يشتمل على الصفر في الخانة الرابعة فيه .

وبني هذا الرقم باتباع توجيه الإضافة تحت ١, ٢٦٦ - ٩, ٢٦٦ الذي يرشد إلى أن يضاف إلى الرقم الأساس

٢٦٦ الأرقام بعد ٢٨ في : ٢٨١ - ٢٨٩، مثلاً ٧٦ , ٢٦٦ للإرساليات الكنسية الميثودية الموحدة للولايات المتحدة، ثم يضاف رمز المسلسلات ٠٥ - بناء على ملحوظة التقسيمات المقننة :

التقسيمات المقننة : صنف في ٦٠١ , ٢٨٧ - ٢٨٧,٦٠٩ [٢٠] .

سابعًا : اتباع سياسة المكتبة / مركز المعلومات في استخدام التصنيف الدقيق أو العام عند اتخاذ القرار بشأن تخصيص رقم التصنيف بإضافة رمز المسلسلات أو غيره إليه، وهكذا فقد تختار مكتبة صغيرة روادها قليلون أن تصنف مجلة في الفهرسة والتصنيف في الرقم العام ٠٢٥,٣ ، أما في مكتبة غنية روادها كثيرون فقد تختار أن تصنفها بدقة في ٣٠٥ , ٠٢٥ .

ثامنًا : تستخدم الفاصلة بعد الخانة الثالثة من رقم التصنيف لتفصل ما قبلها عن الرمز المضاف للمسلسلات أو غيرها ، وتستخدم النقطة في الأرقام غير العربية، مثلاً:

- مجلة في الرياضيات ٥ , ٥١٠ / 510. 5 .

تاسعًا : يستخدم الرمز ٠٥- للتقسيم المعياري للمسلسلات بغض النظر عن انتظام صدورها، وتأتي تغطية الرمز ٠٥- تفصيلاً لما يلي :

- المسلسلات عامة Serial publications .
- النشرات الدورية للمؤسسات house organs .
- المجلات magazines .
- الصحف newspapers .
- الكتب السنوية gearbooks .

أما سلاسل المنفردات فليست مغطاة في هذا الرمز وأما الأدلة المسلسلة فيستخدم لها الرمز ٠٢٥- ، وللتقارير الإدارية للمنظمات ٠٦- [٢١] .

وتعالج رموز الفئات الأخرى من المسلسلات في فقرات مستقلة قادمة .

٢/٥ - تصنيف أنواع المسلسلات الأخرى :

تتناول هذه الفقرة الأنواع الأخرى المتداولة من المسلسلات التي تعنى المكتبات الأكاديمية والعامة والوطنية والمتخصصة والمدرسية بالاختيار والاقتناء لها أو لبعضها، وتضم ما يأتي :

٢/٥/١ - الإحصاءات :

- يصنف نظام ديوي المجموعات الإحصائية أو الإحصاءات العامة في ٣١٠، ويخصص الرموز ٣١٤ - ٣١٩ للإحصاءات العامة في القارات ، الأقطار ، الأقاليم المختلفة، ولم يتطرق لخصيصة تسلسلية صدورها . علمًا بأن صدور الكثير من النشرات الإحصائية أو كتب المجموعات الإحصائية يتسم بالتسلسلية والاستمرارية ؛ ويضاف إلى رقم الأساس ٣١ الرموز ٤ - ٩ من الجدول الثاني، مثلاً : نشرة إحصاءات عامة فرنسية ٤ , ٣١٤ ، وأخرى جيبوتية ٧٧١ , ٣١٦ ؛ وتصدر النشرات الإحصائية في موضاعات شتى ، ويبنى رقم التصنيف لأي منها بإضافة رمز التقسيم المعياري للإحصاءات ٠٢١ - إلى رقم الموضوع ، مثلاً : الإحصاءات الاقتصادية ٠٢١ , ٣٣٠ .

٢/٥/٢ - التقارير :

هي وثائق تحتوي على عرض لنشاطات هيئة خلال فترة معينة، وسميت أيضًا تقارير النشاطات . يرشد نظام ديوي إلى تصنيف التقارير الإدارية المسلسلة للهيئات أو المنظمات الحكومية في ٠٥, ٣٥١ ؛ والتقارير الإدارية للمنظمات الحكومية الدولية في ١١٠٥, ٣٥٢ .

وتصنف التقارير الإدارية للهيئات أو المنظمات غير الحكومية في ٠٦٠ ؛ وبالنسبة إلى التقارير غير الإدارية للهيئات أو المنظمات التي تتناول محتوياتها موضوعًا من المواضيع فإنها تأخذ رقم تصنيف الموضوع من ٠٠١ - ٩٩٩ من غير إضافة الرمز ٠٦- المخصص للتقارير الإدارية ووقائع اجتماعات المنظمات .

٢/٥/٣ - الجرائد الرسمية :

هي نشرات صادرة عن حكومة أو منظمة دولية، وعندما تكون صادرة عن حكومة معينة فإن محتوياتها قد تتضمن القوانين والنظم والقرارات والاتفاقيات والمعاهدات ... كالجريدة الرسمية للمملكة الأردنية

الهاشمية، ويوجه نظام ديوي إلى تصنيفها في ٠٥ , ٣٥١ وعلى مستوى الإدارة المحلية فإن الجرائد الرسمية تصنف في ١٠٥, ٣٥٢، وأما على مستوى المنظمات الدولية الحكومية فتصنف الجرائد الرسمية في ٣٥٢,١١٠٥ .

٢/٥/٤ – الحوليات :

هي نوع من الدوريات ينشر سنوياً في شكل تقارير أو موجز للنشاط الذي قامت به هيئة ما . وقد تكون سجلاً للحقائق الإحصائية وغيرها خلال العام ويطلق عليها أيضًا الكتب السنوية، وكما يفهم من اسمها فإنها مسلسلات قد تكون غير متخصصة بموضوع، ويصنفها نظام ديوي في ٠٥٠، وبالنسبة للكتاب السنوي في موضوع معين، فإن رقم التصنيف له يكون بإضافة الرمز ٠٥-- وهو رمز التقسيم المعياري للمسلسلات إلى رقم تصنيف الموضوع ؛ مثلاً حولية في علم المكتبات والمعلومات ٥ , ٠٢٠ .

٢/٥/٥ – سلاسل المنفردات :

إن خصائص هذه الفئة من المسلسلات والتداخل بينها وبين الكتب يقتضي الوقوف بروية على مفهومها . ويطلق عليها أيضًا السلاسل Series وتعرف بأنها نوع من المنشورات المسلسلة التي تحمل أجزاؤها عنوانًا ثابتًا – وهو عنوان السلسلة – إضافة إلى عناوينها الذاتية المميزة ، وتتكون من عمل واحد، ولاتصدر بانتظام، وإن أجزاءها المتتابعة الصدور قد يخصص أو لا يخصص لها أرقام منظمة أو متسلسلة [٢٢] .

وشملها مفهوم المسلسل في تعريف جمعية المكتبات الأمريكية للمسلسل الذي لم يتطرق لترقيم المسلسل، كما شمل ما سماه بسلاسل (منشورات) الناشرين publish-er's Series [٢٣] .

لكن تعريف الطبعة الأولى (١٩٦٧) [٢٤]، والطبعة الثانية (١٩٧٨)[٢٥] من قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية يدرج تحت مفهوم المسلسل سلاسل المنفردات المرقومة، أي إنهما كليهما قد اشترطا ترقيم السلسلة حتى تعدّ من المسلسلات – وفي ذلك اختلاف طفيف عن تعريف جمعية المكتبات الأمريكية – وفي الوقت نفسه فقد استثنيا سلاسل الناشرين من مفهوم المسلسل ؛ وتجدر الإشارة إلى أن قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية بطبعتها الثانية لم تقصر مفهوم السلسلة على الشكل المطبوع (الورقي) منها؛ ومما يثير الإشكال من وجهة منطقية في مفهوم سلاسل المنفردات المرقومة المشار إليه آنفًا أنه يتوافر سلاسل منفردات مرقومة لم يقصد الاستمرار في نشرها إلى ما لانهاية؛ كسلاسل أعمال المؤلفين، ويثور الشك في الحقيقة في إمكان استمرار أعمال البشر Works of man إلى ما لانهاية خاصة سلاسل المؤلفين . وتأخذ هذه الدراسة بتعريف قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية للسلسلة بوصفها أداة فهرسة معيارية دولية متداولة . وتصدر سلاسل المنفردات في الغالب لتغطي مباحث موضوع أو حقل معرفي معين ، ومن هنا فإن نظام ديوي يوجه المفهرس إلى تصنيفها وفق مواضيعها في الأرقام ٠٠١ – ٩٩٩ من غير أن يضاف إلى رقم الموضوع رمز التقسيم المعياري للمسلسلات ٠٥ – مثلاً :

– أبحاث اللغة العربية وعلومها ٤١٠

(وهي سلسلة كتب تصدر عن معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى منذ سنة ١٩٩٤م) .

– أبحاث ودراسات إسلامية ٢١٠

(وهي سلسلة كتب تصدر عن المعهد سابق الذكر نفسه منذ سنة ١٩٩٤) [٢٦] .

٢/٥/٦ – المجلات والصحف المدرسية :

– يعامل نظام ديوي المجلات المدرسية متعددة الموضوعات أو العامة معاملة المسلسلات أو المجلات العامة، فيصنفها في ٠٥٠ ، كما يصنف المجلات المدرسية في مواضيع معينة في أرقام التصنيف لتلك المواضيع ، مع إضافة رمز التقسيم المعياري للمسلسلات إليها، مثلاً :

مجلة مدرسية أدبية ٨٠٥ .

مجلة مدرسية زراعية ٥ , ٦٣٠ .

- مجلة مدرسية عن الحياة المدرسية والنشاطات اللاصفية ٨٠٥ , ٣٧١ .

كما يصنف الكتاب السنوي لمدرسة معينة مع المدرسة، مثلاً : الكتاب السنوي لمدرسة إعدادية في مدينة نيويورك ٧٤٧١ , ٣٧٣ .

وتأخذ الصحافة المدرسية رقم التصنيف ٣٧١,٨٩٧. كما يأخذ إنتاج الصحف المدرسية رقم التصنيف ٨٩٧٤ , ٣٧١ ، وفي الكشاف العلاقي Relative index لتصنيف ديوي العشري فإن الصحف المدرسية قد سجل لها رقم التصنيف ٣٧١ ,٨٩٧٤ وبالطبع فإن هذا الكشاف أداة مساعدة لاستخدام التصنيف وليس أداة للتصنيف ذاته .

٧/٥/٢ - المسلسلات السمعبصرية :

تتخذ المسلسلات السمعبصرية أشكالاً وعائية مختلفة، وقد ظهرت أيضًا في سنوات مختلفة . ففي سنة ١٩٠٨ أنتج (باثي فريرز pathé Fréres) أول بكرة فلمية إخبارية news reel وخطط لها أن تصدر بانتظام بعنوان: مجلة باثي pathé journal ثم عرفت بعنوان : أخبار باثي pathé News ، وكانت أول نشرة إخبارية فلمية بريطانية ، وكانت صامتة ، وانتشر إصدار مثل هذه النشرات في ثلاثينات القرن العشرين .

وعند تأسيس هيئة الإذاعة البريطانية عنيت ببث النشرات الإخبارية، وتحمل النشرات الإخبارية خصائص المسلسل الصوتي .

وكانت الهيئة ذاتها قد أخذت تبث برامجها المتلفزة سنة ١٩٣٦، وأخذت تصدر سنة ١٩٥٥ : الأخبار المتلفزة Television News وصدرت أول مجلة مرئية بريطانية في سنة ١٩٧٦م .

وبدئ في إصدار المجلات الصوتية على أشرطة Tape journals في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل خمسينات القرن العشرين خاصة في المجالات الطبية والصحية والكيميائية ، ومكن تطوير شركة فيلبس phillips للكاسيت المتراصّ Compact Cassette من انتشار استخدام الأشرطة الصوتية بشكل أوسع في نشر المجلات الصوتية audio Journals ، كما صدر سنة ١٩٧٧ في لندن أول مجلة حقيبية أي متخذة شكل الحقيبة portfolio ، وكانت تظهر أربع مرات سنوياً ، واشتمل كل إصدار منها على حقيبة من ورق مقوّى تحتوي على نحو ثمانين صورة مع كتيب تعريفي .

كما صدرت المجلات اللمسية (برايل) الموجهة للأكفّاء، والمجلات الموسيقية، وصدرت المجلات المصغّرة على جذاذات فلمية أو بكرات فلمية مصغرة، ويشهد وقتنا الحاضر تطورات كبرى في إنتاج المجلات الإلكترونية . وبعدُ ؛ فهذه توضيحات لبعض الأشكال السمعبصرية للمسلسلات . وإن نظام ديوي لا يوفِّر معالجة محددة مفصلة لهذه الأشكال عند تناوله للمسلسلات في ٠٥٠ ، لكنه لا يغفلها تمامًا ؛ بل يتطرق لتناولها من بعض الزوايا، مثلاً من حيث نشرها ، أو من حيث استخدامها كوسائل اتصال، أو كوسائل تربوية ... إلخ . فمن حيث نشرها عرض نظام ديوي التناولات التالية لها، وكان تأكيده على خاصيتها الشكلية الوعائية وليس على خاصيتها التسلسلية كفئات من المسلسلات لأنه لم يفرِّعها عن المسلسلات كما يبين بجلاء مما يلي :

النشر ٥ , ٠٧٠ .

أنواع المنشورات ٥٧ , ٠٧٠ .

المسلسلات ٥٧٢ , ٠٧٠ .

الصحف ٥٧٢٢ , ٠٧٠ .

الأنواع الخاصة من المنشورات ٥٧٩ , ٠٧٠ .

المنشورات اللمسية (برايل) والنافرة ٠٧٠,٥٧٩٢.

الموسيقا ٥٧٩٤ , ٠٧٠ .

المصغرات ٥٧٩٥ , ٠٧٠ .

المنشورات الإلكترونية (المقروءة آليّاً) بما فيها الأقراص المتراصة القرائية CD-Rom ٠٧٠,٥٧٩٧ .

– ومن حيث استخدامها كوسائل اتصال فقد فَصَلَ نظام ديوي الصحف، والدوريات والمجلات المطبوعة عن الأشكال السمعبصرية سواء كانت وسيطًا لنشر المسلسلات اللامطبوعة Non - print Serials أو غيرها، مثلاً :

– الاتصال ٢ , ٣٠٢ .

– وسائل الاتصال ٢٣ , ٣٠٢ .

– الوسائل المطبوعة ٢٣٢ , ٣٠٢ .

– الصحف ٢٣٢٢ , ٣٠٢ .

– الدوريات والمجلات ٢٣٢٤ , ٣٠٢ .

– الأفلام السينمائية ،
الإذاعة، التلفاز ،
الوسائل الإلكترونية ٢٣٤ , ٣٠٢ .

ومن حيث استخدامها كوسائل تربوية في عمليات التعليم والتدريب والتعلم؛ فإن نظام ديوي قد صنفها بوضوح وتفصيل على النحو المبين أدناه :

– التقنية التربوية ، الوسائل التربوية ٣٣ , ٣٧١ .

– المواد والمعدات السمعية (الصوتية) ٣٧١,٣٣٣ .

– التسجيلات الصوتية وأجهزة تشغيلها ٣٧١, ٣٣٣٢

– المواد والمعدات السمعبصرية والبصرية ٣٧١,٣٣٥.

– الشرائح والأفلام الثابتة ، والأفلام السينمائية، والتسجيلات المرئية ،
والصور ٢ ٣٣٥ , ٣٧١ .

ويقتضي الأمر تفريع المواد السمعية عن المواد السمعبصرية عوضًا عن وضعها كتقسيم موازٍ للمواد السمعبصرية !

– ومن ناحية وثائقية Documentary صنفت الصحف، والدوريات في الوسائل المطبوعة، وعولجت الأفلام السينمائية (أفلام الصور المتحركة) بما فيها الأفلام الوثائقية، والأفلام التربوية، والبكرات الفلمية الإخبارية معًا كما يتضح مما يلي :

– الوسائل الوثائقية ... ١ , ٠٧٠ .

– الوسائل المطبوعة ١٧ , ٠٧٠ .

– الصحف ١٧٢ , ٠٧٠ .

– الدوريات ١٧٥ , ٠٧٠ .

– الأفلام السينمائية بما فيها الأفلام الوثائقية والتربوية والبكرات الفلمية الإخبارية ١٨ , ٠٧٠ .

وعولجت المواد السمعبصرية من حيث التنظيم : فهرسة وتصنيفًا ، وتكشيفًا في موقع آخر مع تفصيل في المعالجة لشتى أشكالها الوعائية، مثلاً :

– الفهرسة ، التصنيف، التكشيف ٣ , ٠٢٥ .

– فهرسة، تصنيف، تكشيف المواد الخاصة يصنف هنا المواد السمعبصرية ٣٤ , ٠٢٥ .

– المسلسلات ، المنشورات الحكومية، التقارير ٠٢٥,٣٤٣ .

– المسلسلات ٢ ٣٤٣ , ٠٢٥ .

– المواد الإلكترونية (المقروءة آليًا) ٠٢٥,٣٤٤.
تصنف هنا الأقراص المتراصة القرائية، البرمجات الحاسوبية، التسجيلات المرئية التفاعلية، التوليفات .

– المواد البصرية للعرض ٣٤٧ , ٢٥ .
يصنف هنا الأعمال الشاملة عن المواد السمعبصرية .

– التسجيلات الصوتية والمقطوعات الموسيقية ٠٢٥,٣٤٨ .

– المنشورات الخاصة الأخرى ٣٤٩ ,٠٢٥..

– المنشورات اللمسية (برايل) ٣٤٩٢ , ٠٢٥ .

– المصغرات ٤ ٣٤٩ , ٠٢٥ .

– حقائب الوسائل ٣٤٩٦ , ٠٢٥ .

والخلاصة أن الأشكال السمعبصرية للمسلسلات قد صنفت في مواقع مختلفة في قوائم التصنيف Schejules تبعًا للموضوع الذي عولجت من منظوره ، وليس تبعًا

لدورية أو تسلسلية صدورها، وهذا المنحى الموضوعي في تصنيفها منسجم مع فلسفة تصنيف ديوي .

٨/٥/٢ – المسلسلات المرجعية :

يطلق عليها أحيانًا المراجع المسلسلة، وهي أوعية معلومات تتصف بخصائص المسلسلات وبخصائص المراجع معًا ؛ فمن حيث إنها مسلسلات فإنها تحمل عنوانًا ثابتًا أو مميزًا وتصدر في أجزاء على نحو مستمر ومتتابع بانتظام أو بغير انتظام ، ومن حيث هي كمراجع فإن المستفيد عادة لايقرأها من أولها إلى آخرها، غير أنه يرجع إليها طلبًا لمعلومة معينة، ومما ييسر رجوعه إليها ترتيب محتوياتها واسترجاعيتها، وتنقسم هذه الفئة إلى ما يلي :

١/٨/٥/٢ – الأدلة :

وهي عبارة عن قوائم مرتبة هجائيّاً عادة بأسماء الأشخاص و / أو الهيئات ، وشاملة لمعلومات تعريفية عنها كعناوينها وأرقام هواتفها أو نواسيخها (جمع ناسوخ أي جهاز الفاكس) ، وقد تصدر على نحو مسلسل، ومن أمثلتها دليل المتخصصين المنتمين لهيئة أو مجال أو اتحاد أو جمعية معينة أو تخصص معين كعلم المكتبات والمعلومات، أو الطب، أو المحاماة ؛ وبالنسبة لتنظيم الأدلة فإن نظام ديوي قد جعل للأدلة Directaries رمز تقسيم معياري يضاف إلى رقم الأساس ، مثلاً :

- دليل الموظفين الرسميين (الحكوميين) ٠٢٥, ٣٥١ .
- دليل الصحافيين ٤٠٢٥ , ٠٧٠ .
- دليل الصحافيين العرب ٠٢٥ , ٠٧١ .
- دليل الصناعات أو المصانع ٢٥ , ٦٧٠ .
- دليل المهندسين ٠٠٢٥ , ٦٢٠ .
- دليل العاملين في المكتبات والمعلومات ٢٥ , ٠٢٠ .

ويشمل مفهوم الأدلة :

أولاً : أدلة الهاتف، كدليل الهاتف في نورفولك بإنجلترا ٢٦١٠٠٢٥ , ٩١٤ .

ثانيًا : أدلة الأشخاص والمنظمات وتصنف في ٩١٠,٢٥ وتفصل أرقامها حسب التوجيهات المسجلة تحت هذا الرقم .

ثالثًا : الأدلة المخصصة جغرافيّاً كدليل المحامين في دمشق ٠٢٥٥٦٣١ , ٣٤٠ ، ففي هذا الرقم أضيف رمز المكان (دمشق) ٥٦٣١ – إلى رمز الأدلة ٠٢٥– .

رابعًا : أدلة السيرة أو التراجم (الأدلة البيوجرافية) . وتأخذ رقم التقسيم المعياري ٠٩٢٢ – وهي أدلة تحتوي على معلومات سيرية أو تراجمية (بيوجرافية) .

خامسًا : أدلة المنتجات والخدمات وتأخذ رمز التقسيم المقنن ٠٢٩ – .

سادسًا : أدلة قواعد المعلومات في موضوعات معينة وتأخذ الرقم ٠٢٥٠٦ , ٠١٦ .

ويضاف إلى رقم الأساس هذا رقم الموضوع من ٠٠١ – ٩٩٩ .

٢/٨/٥/٢ – الأعمال الموسوعية العامة :

ويشمل مفهومها في نظام ديوي الكتب السنوية للموسوعات encycopedia year books ، كالكتاب السنوي للموسوعة البريطانية وتصنف في ٠٣٠، وتقسم حسب اللغات أو المجموعات اللغوية التي تصدر بها والتي تأخذ الرموز ٠٣١ – ٠٣٩ .

٣/٨/٥/٢ – التقاويم Calenders :

وهي أوعية المعلومات التي تحتوي على متنوعات من المعلومات، ولكنها ترتبط في تتابعها بأيام السنة، وأهم فئة في هذا النوع من الأوعية الناخيات Almanacs وهي أوعية المعلومات التي تحتوي على متنوعات من المعلومات الموسمية كالمناخ، والمزروعات، ومختلف الوقائع الطبيعية والاجتماعية والسياسية ، موزعة على شهور السنة وأيامها[٢٧] .

وتصنف في ٠٣٠ ، وتقسم وفق اللغات أو المجموعات اللغوية التي تصدر بها والتي تأخذ الرموز ٠٣١ – ٠٣٩ .

٤/٨/٥/٢ – مجموعات الأنظمة و / أو القوانين :

وتظهر عادة على نحو مسلسل لتواكب تغطية ما يصدر من المواد التشريعية في البلاد المعنية، وتضم الأنظمة و / أو القوانين والقرارات والمراسيم والتعليمات واللوائح الرسمية ... وكشافاتها ، وتُصنف في الرقم ٣٤٨، ويضاف رمز المكان من الرموز ٣ – ٩ من الجدول الثاني إلى رقم الأساس ٣٤٨ ، مثلاً :

نشرة تشريعية مصرية ٦ , ٣٤٨ .

نشرة تشريعية سورية ٥٦٥ , ٣٤٨ .
نشرة تشريعية لبنانية ٥٦٦ , ٣٤٨ .
نشرة تشريعية أردنية ٥٦٨ , ٣٤٨ .
نشرة أنظمة سعودية ٥٣١ , ٣٤٨ .

وتصنف قوائم وجداول وكشافات القوانين والأنظمة الفدرالية الأمريكية في ٧٣٢٨ , ٣٤٨ .

٢/٥/٨/٥ – المسلسلات البيليوجرافية :

وتشمل طائفة متنوعة من الأعمال البيليوجرافية منها:

٢/٥/٨/٥/١ – البيليوجرافيات : من أهم أنواعها التي تصدر على نحو مسلسل البيليوجرافيات الوطنية التي تظهر منها عادة إصدارات سنوية ، مثل :

– البيليوغرافيا الوطنية السورية (سنوية) .
– البيليوغرافية الوطنية الأردنية (سنوية) .

وتصنف في ٠١٥ ، ويضاف إليها رمز المكان من الجدول الثاني في نظام ديوي ، مثلاً :

البيليوغرافيا الوطنية السورية ٥٦٥ , ٠١٥ .
البيليوغرافية الوطنية الأردنية ٥٦٨ , ٠١٥ .
البيليوغرافية الوطنية السعودية ٥٣١ , ٠١٥ .
الوراقية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ٠١٥,٥٣٥ .

وتعامل على النحو السابق أيضاً بيليوجرافيات الرسائل الجامعية في بلاد معينة .

ونشرات الإضافات التي تصدر على نحو مسلسل عن المكتبات تعكس مقتنياتها المضافة إلى مجموعاتها حديثاً وهي جزء من فهارسها وتكون مصنفة وتأخذ الرقم ٠١٧ ، وبالنسبة للبيليوجرافيات والفهارس الموضوعية فتأخذ الرقم ٠١٦، ويضاف إليها رقم الموضوع من الرموز ٠٠١ – ٩٩٩، مثلاً :

– بيليوجرافية مسلسلة عن العلوم الاجتماعية ٠١٦,٣ وليس ٣٠٥ , ٠١٦، ويستدل من هذه المعالجة أن نظام ديوي يؤكد في البيليوجرافيات المتخصصة على الموضوع وليس على تسلسلية الصدور، ومن أنواع البيليوجرافيات الأخرى التي قد تصدر على نحو مسلسل البيليوجرافيات الصادرة عن فئات معينة من مؤسسات النشر، وتصنف في ٥ , ٠١١ ، وهكذا فإن البيليوجرافيات المسلسلة الصادرة عن مؤسسات النشر الحكومية تصنف في ٠١١,٥٣ ؛ ويلفت الانتباه إلى أن البيليوجرافيات العامة للكتب تصنف في ٠١١ والبيليوجرافيات العامة للمسلسلات تصنف في ٣٤ , ١١ .

وبالنسبة للبيليوجرافيات العامة للمنشورات بلغات معينة فتصنف في ٢, ٠١١ ، ويضاف إلى رقم الأساس ٢, ٠١١ الرموز ٢ – ٩ من الجدول السادس في نظام ديوي للتعبير عن بيليوجرافية عامة بالمنشورات بلغة معينة، مثلاً :

– نشرة المطبوعات العربية ٢٩٢٧ , ٠١١ حيث إن ٩٢٧ – للغة العربية .
– بيليوغرافية المنشورات الروسية ٢٩١٧١ , ٠١١ حيث إن ٩١٧١ – للغة الروسية .

٢/٥/٨/٥/٢ – قوائم المستخلصات :

عُرِّف المستخلص من جانب المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بأنه تقديم قصير لمحتوى الوثيقة دون تفسير أو نقد[٢٨] .

وتصنف قوائم المستخلصات في موضوع معين في ذلك الموضوع ، مثلاً في الكيمياء ٥٤٠ ، وتصنف المجموعات العامة لمستخلصات الرسائل الجامعية Dissertalion Abstracts في ٧٥ , ٠١١ أو في ٠١٥ .

٢/٥/٨/٥/٣ – الكشافات :

تصنف كشافات المجلات العامة الصادرة بلغة معينة في الأرقام المخصصة لها ، فمثلاً مجلة العربي الصادرة عن وزارة الإعلام في الكويت مجلة عامة عربية وتأخذ رقم التصنيف ٠٥١ ، وإن كشاف محتويات مجلة العربي سوف يأخذ الرقم ذاته ، أي ٠٥١ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصحف حيث أورد نظام ديوي تحت الأرقام ٠٧١ – ٠٧٩ المخصصة للمعالجة الجغرافية للصحف العامة والصحافة. إن كشافات صحف عامة معينة وأية أعمال عنها تصنف هنا، أي في الأرقام ذاتها، وهكذا مثلاً فإن صحيفة عكاظ صحيفة عربية عامة وتأخذ رقم التصنيف ٠٧١ ، وكشاف محتويات هذه الصحيفة سوف يأخذ هذا الرقم نفسه، أي

٠٧١، ولعل الحكمة من هذه المعالجة هي تجميع المجلات العامة أو الصحف العامة بلغة معينة مع كشافاتها . ويفهم من قراءة الملحوظات الموضوعة تحت ٠٥٠ و ٠٧٠، أن كشافات المجلات العامة، أي غير المقيدة بمجلات عامة صادرة بلغة معينة تصنف أيضًا في ٠٥٠ ، وتغطيتها تكون لمحتويات عدد من المجلات العامة المصدرية Source Journals؛ وكذلك فإن كشافات الصحف العامة – أي غير المقيدة بصحف عامة صادرة بلغة معينة – تصنف في ٠٧٠ ، وتغطيتها بالمثل تكون لمحتويات عدد من الصحف المصدرية Source news papers وهذه الفئة الأخيرة من كشافات المجلات العامة وكشافات الصحف العامة غير محددة بموضوع معين .

ولم يغفل نظام ديوي أن يخصص في طبعته الإحدى والعشرين الأخيرة موقعًا آخر للكشافات التي تغطي موضوعًا أو حقلاً معرفياً معينًا، حيث وجه إلى تصنيفها في ٠١٦ ، ويضاف إلى رقم الأساس ٠١٦ رموز تصنيف الموضوع من ٠٠١ – ٩٩٩ .

وهكذا تصنف كشافات المقالات الدورية في العلوم الاجتماعية في الرقم ٣ , ٠١٦ وكشاف المقالات الدورية في علوم الدين الإسلامي في ٢١ , ٠١٦ وكشاف المقالات الدورية في العلوم البحتة في ٥ , ٠١٦ .

٢/٥/٨/٥/٤ – المراجعات :

عرفت المراجعة بأنها تمثيل مختصر لمحتوى الوثيقة مع تفسير ونقد، حيث تنتقى مادة المعالجة ويخضع مضمونها للتقويم [٢٩]، وقد تجسدت سمة خضوع مضمون الوثيقة المراجعة للتقويم في تعريف المراجعة الذي عرضته المعايير الببليوجرافية الدولية من حيث إنها مسح نقدي لوثيقة أو أكثر، وأبدى (روبرت ستيوارت) رأيًا قريبًا من هذا التعريف حين ذكر بأن المراجعة وسيلة لفرز أو غربلة المنشورات الجديدة ، والتعريف بمؤلفيها، وإعلام الجمهور عنها؛ ومن أوائل المجلات المكرسة للمراجعة : مجلة أدنبره للمراجعة والنقد : Edinburgh Review and critical jornal وصدرت في بداية القرن التاسع عشر في بريطانيا .

ومن مجلات المراجعة الجارية :

– مجلة مراجعات الكتب Book Review الصادرة عن الهيئة الإسلامية The Islamic Foundation في ليسسترشير في بريطانيا، ومجلة مراجعات الكتب Book Review Digest الصادرة عن شركة ولسون Wilson في نيويورك [٣٠] . وتصنّف المراجعات Reviews في ١, ٠٢٨ .

وحدد نظام ديوي تغطية مفهومها بحيث تشمل المجموعات العامة لمراجعات الكتب .

وتصنف مراجعات البرامج الحاسوبية في ٣٠٢٩٦, ٠٠٥ ، كما تصنف مراجعات الأعمال في موضوع معين أو حقل معرفي معين مع ذلك الموضوع أو الحقل المعرفي، مثلاً :

مراجعات المنشورات في تخصص المكتبات والمعلومات ٠٢٠ .

مراجعات المنشورات الاجتماعية ٣٠٠ .

مراجعات المنشورات الكيميائية ٥٤٠ .

مراجعات الأفلام الترفيهية ٤٣ , ٧٩١ .

المراجعات الأدبية ٨٠٠ .

وتصنف مراجعات الأعمال المرجعية في ١٢, ٢٨ .

وتصنف مراجعات الأعمال المرجعية الصادرة في شكل ببليوجرافي معين في ١٣, ٠٢٨ .

وتصنف الأعمال المنشورة في أشكال ببليوجرافية معينة في ١٣, ٠٢٨ ، ويضاف إلى رقم الأساس ٠٢٨,١٣ الأرقام بعد ٣ , ٠١١ في ٣١ , ٠١١ – ٣٨ , ٠١١ ، مثلاً : مراجعات الأفلام الوثائقية والتربوية والترفيهية في ١٣٧, ٠٢٨ .

٢/٥/٩ – المنشورات التحديثية أو المحدثات :

تظهر إصداراتها الجديدة لتحديث المعلومات في الإصدارات السابقة للأعمال، ومن الأدوات الببليوجرافية التي تسجل ما يصدر منها باللغة الإنجليزية : فهرس بلاكولز للدوريات والمحدثات : Blackwells Catalogue of Periodicals and Conginuations .

وقد لوحظ أن عناوينها تستخدم المصطلحات الإنجليزية التالية :

Advances in ... , Acta ... , Annals of ... hand book of ... , progress in ..., Research reports for ..., Research studies in , Studies in ..., Guide to ... .

ومن أمثلتها : Hand book of Library Training Practice - Guide to microform in print . Supplement بالنسبة إلى تنظيمها، فإنها تصنف على النحو الذي تصنف وفقه سلاسل الكتب ، أي إنها تصنف في الأرقام المخصصة لمواضيعها، مثلاً :

540 Hand book of chmistry وتجدر الإشارة إلى أن فهرس بلاكولز سابق الذكر سجل المحدثات والسلاسل متداخلتين، ومما سجله مع المحدثات مثلاً : سلسلة الدراسات الأفريقية African Studies Series .

وقد يندرج في إطار المحدثات الكتب السنوية أو الملاحق التي تصدر للموسوعات العامة وتعمل على تحديث محتوياتها فتصنف في رقم الموسوعات العامة ٠٣٠ ، وفي رقم الموسوعات الإنجليزية ٠٣٢ إن كانت باللغة الإنجليزية وهكذا .

٢/٥/١٠- النشرات الإخبارية :

وتسمى أيضاً النشرات الإعلامية ونشرات المؤسسات News Bulleting Newslters , House organs وتعرف بأنها نشرات دورية تتولى عرض نشاطات جمعية أو إدارة معنية لإعلام أعضائها بها ، وعرفها الهجرسي على نحو مقارب جداً لما سبق، حيث ذكر بأنها أوعية معلومات تصدر بصفة دورية في أغلب الأحيان عن الهيئات والمؤسسات العامة وغيرهما، وهي تشتمل على الأخبار والبيانات ذات الأهمية بالنسبة للباحثين في شئون تلك الهيئات والمؤسسات ، ويوضع أكثرها ضمن المجموعات المؤقتة بالمكتبات والمراكز.

وتصنف النشرات الإخبارية العامة في ٠٥٠ ، فإذا اختصت بالتغطية أو الإعلام عن شئون الهيئة التي تصدرها في موضوع معين .

صنفت في رقم ذلك الموضوع مع إضافة رمز التقسيم المعياري للمسلسلات ٠٥ - إليه وفق متطلبات نظام ديوي.

٢/٥/١١- وقائع الاجتماعات ، المؤتمرات ، الندوات، ... إلخ :

يُشار إليها أحياناً ببساطة باستخدام مصطلح الوقائع Proceedings ، وهي أوعية معلومات تسجل نشاط الاجتماعات أو الندوات أو المؤتمرات أو اللقاءات العلمية وما شاكلها، متضمنة الافتتاحيات والبحوث والمناقشات والتوصيات .

وتُصنف الوقائع الإدارية في ٠٦٠ ، ويقصد بها وقائع اجتماعات أو جلسات ... المنظمات organizations ذات الصبغة الإدارية لتناولها مثلاً الشئون الإدارية والتنظيمية والمالية والعضوية لتلك المنظمات .

ورأى فؤاد إسماعيل فهمي في المنظمات المصنفة في ٠٦٠ أنه «لايقتصر نشاطها على موضوع محدد» [٣١] .

وتكثر المنظمات وتتنوع جداً وتتعدد مواضيع نشاطاتها واهتماماتها التي تتناولها وقائع الاجتماعات ، المؤتمرات ، الندوات ... التي تعقدها ، ولم يغفل نظام ديوي هذه الحقيقة كما ظهر من توجيهاته المدونة تحت رمز التقسيم المعياري للمنظمات والإدارة ٠٦ - ، حيث أرشد المصنف إلى تصنيف الوقائع المتصلة بالمواضيع المختلفة في أرقامها من ٠٠١ - ٩٩٩ من غير إضافة للرمز المعياري ٠٦ - من الجدول الأول ، وهكذا فإنه سوف :

تصنف وقائع ندوة دورية حول التقنية التربوية في ٣٧١,٣٣ .

تصنف وقائع ندوة دورية حول تاريخ المملكة العربية السعودية في ٩٥٣,١ .

تصنف وقائع اجتماع دوري حول الضبط البليوجرافي في ٠٢٥,٣ .

وتصنف وقائع المؤتمر السنوي للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا IFLA) في ٠٢٠ .

وتصنف محاضر الجلسات الدورية التي يعقدها مجمع اللغة العربية في القاهرة في ٠٤١٠ .

٣ - تطوير الممارسات في تصنيف المسلسلات :

كشفت معالجة منهج تصنيف المسلسلات في نظام ديوي العشري بطبعته الإحدى والعشرين الأخيرة في

التحليلات السابقة عن السمات الرئيسة التالية :

أولاً : تأكيد الناحية الموضوعية إجمالاً في تصنيف المسلسلات ، ولهذا الاتجاه مزية مفيدة تتمثل في تجميع المسلسلات وغيرها من أوعية المعلومات في الموضوع نفسه خدمة للمستفيدين ، على الرغم مما يبدو من تشتت في مواقع تصنيف الدوريات تبعًا لتشتت الموضوعات المعنية ذاتها؛ حتى المجلات والصحف العامة فإنها قد صنفت في الحقل الأول من حقول المعرفة العشرة في تصنيف ديوي لتعدد الموضوعات التي تتناولها .

ثانيًا : إعطاء الأولوية لموضوع الوعاء أيضًا على تسلسلية صدوره في تحديد رقم تصنيفه، وتتضح هذه الخصيصة بجلاء مثلاً في تصنيف سلاسل المنفردات، وكذلك الببليوجرافيات الموضوعية المسلسلة .

ثالثًا : المسلسلات كأوعية محددة بعينها - كمفردات - كانت محور التناول في هذه الدراسة ، ومعالجة المسلسلات كموضوع خارج حدود الدراسة ، ولكن من المجدي الإشارة إلي أن نظام ديوي يبني تصنيف المسلسلات كموضوع على أساس المنظور الذي عولجت من خلاله ، وهكذا فإنّ نشر المسلسلات يصنف في ٥٧٢ , ٠٧٠ ، واستخدامها في مجال الاتصال والإعلام يصنف في ٢٣٢٤ , ٣٠٢، وفهرستها وتصنيفها في ٣٤٣٢ , ٠٢٥، وتزويدها في ٠٢٥,٢٨٣٢ ، ونشرها في ٥٧٢ , ٠٧٠، وهكذا .

رابعًا : يُصنف نظام ديوي مسلسلاً معينًا والكتابة عنه وكشافاته ومجموعة المسلسلات في موضوعه في رقم التصنيف ذاته ، ورغم ما يعكسه هذا التناول نظريًا من حرص النظام على التجميع Collocation، فإن الواقع العملي للتصنيف يفيد غير ذلك ، حيث إن ما يجرى في المكتبات ومراكز المعلومات هو تصنيف واقتناء المسلسلات في موقع معين ، والكتب عنها في موقع آخر منفصل، لكن النظم الآلية في المكتبات ومراكز المعلومات تساعد في التغلب على هذه الإشكالية بما توفره من إمكانات البحث والاسترجاع السريعين ، والبيانات الموقعية Location الحقيقية للمقتنيات من المسلسلات وغيرها .

خامسًا : إن الأنواع والأشكال الوعائية السمعبصرية للمسلسلات تتعدد وتتنامى ، ومن أحدثها المجلات الإلكترونية Electronic Journals ، ولا يوفر نظام ديوي تغطية شاملة منظمة ومواكبة لها كأوعية معلومات، ومن هنا فإن تساوق ممارسات المكتبات ومراكز المعلومات في تصنيفها مع فلسفة نظام ديوي المؤكدة إجمالاً لموضوع الوعاء أمر ينبغي أخذه في الحسبان في تنظيم المسلسلات .

وبعد ؛ فإن السمات المذكورة آنفًا توضح ضرورة توفير المتخصصين ممن يتمتعون بالمعرفة العلمية والخبرة لتصنيف المسلسلات ، وإن الجودة النوعية لأدائهم وتطوير ممارساتهم تتطلب إشراكهم في دورات تدريبية قصيرة في هذا المجال ، ومما يسهم في تطوير ممارسات تصنيف المسلسلات في المكتبات السعودية والعربية وضع حد لإشكالية الازدواجية المتمثلة في استخدام طبعة عربية مترجمة - وأقدم عادة - من تصنيف ديوي للمسلسلات بالعربية ، واستخدام الطبعة الإنجليزية للمسلسلات الأجنبية ، والنظر في تقسيم الوظائف أو توزيع المهام بين مصنفي ومفهرسي المسلسلات بالعربية من جهة ، ونظرائهم من مصنفي ومفهرسي المسلسلات الأجنبية من جهة أخرى بحيث يلغي هذا الحاجز الوظيفي المصطنع ، ويتاح المجال لوجود مهام متكاملة يضطلع بها الموظفون القائمون على تنظيم المسلسلات أنفسهم بغض النظر عن لغات صدورها، وكذلك اعتماد إحدى الطبعات الصادرة من تصنيف ديوي العشري مواكبة لتطور التصنيف وتحديثاته وإثراءاته ؛ ولقد صدر سنة ١٩٩٥م طبعة إلكترونية للنظام على أقراص متراصة قرائية CD - ROM تعمل في بيئة النوافذ Windows، ولعل استخدام هذه الطبعة الإلكترونية في تصنيف المسلسلات يسهم أيضًا في تطويره. لما تتيحه من سرعة في البحث، ودقة في الاسترجاع ، ويسر في تحديد مواضيع المسلسلات و / أو أنواعها وأرقام تصنيفها، وزيادة في الإنتاجية قد تفضي مع تنامي معدلاتها إلى الاقتصاد في القوى العاملة المنصرفة لأداء هذه المهمة .

الهوامش والمراجع

١ - **قاموس البنهاوي الموسوعي في علم المكتبات والمعلومات** / شعبان خليفة .- طبعة تذكارية .- القاهرة : العربي ، ١٩٩١ .- ص٣٩٢ .

٢ - استخدام مصطلح الدوريات ، والمسلسلات في بعض المصادر العربية مثل :

- **المورد قاموس إنكليزي - عربي Al - Mawrid : a modern English - Arabic dictonary** / منير البعلبكي .- ط ٢٦ .- بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٩٢.- ص٨٣٧ ، ٦٧٤ .

- واستخدم مصطلح الدوريات في مصادر كثيرة منها:

- **تاريخ الكتب والمكتبات عبر الحضارات الإنسانية** / سيد حسب الله، محمد جلال غندور .- الرياض : دار المريخ ، ١٤١٧/١٩٩٦.- ص ٤٩ .

- **دليل الدوريات الأردنية** / جمع وتصنيف فؤاد فرسوني .- عمان : جمعية المكتبات الأردنية ، ١٩٨٢ .- ص١ .

- **دليل الدوريات السعودية** / مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض : المكتبة، ١٤١٧/ ١٩٩٦ .- ص٥.

- **الدوريات العربية** / عبدالرحمن فرفور .- دبي : مركز جمعة الماجد ، ١٤١٤ / ١٩٩٣ .- ص١ .

- **قواعد الفهرسة الأنجلو - أميريكية ، الطبعة الثانية مراجعة ١٩٨٨** / أعدت تحت إشراف لجنة التوجيه المشتركة لمراجعة القواعد ؛ تحرير ميشيل جورمان، بول و . ونكلر ؛ تعريب محمد فتحي عبدالهادي ، نبيلة خليفة جمعة، يسرية عبدالحليم زايد .- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٤١٤/ ١٩٩٤.- ص٥٠٣ .

واستخدم مصطلح المسلسلات في بعض المصادر مثل:

- **قواعد الفهرسة الأنجلو أميريكية ، ط٢، ١٩٧٨/** إعداد جمعية المكتبات الأميركية ... [وآخر] ؛ تحرير ميشيل غورمان و بول و . ونكلر ؛ تعريب محمود أحمد أتيم؛ مراجعة محمود الأخرس .- ط١ .- عمان : جمعية المكتبات الأردنية ، ١٩٨٣ .

- **التصنيف بين النظرية والتطبيق** / تأليف محمود أحمد إتيم .- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٩/ ١٩٩٨ .- ص٨١ .

٣ - **الإجراءات الفنية للمكتبات** / أحمد أنور عمر.- ط٥ .- القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ .- ص١٤٤ .

٤ - **المكتبات وبنوك المعلومات في مجمع الخالدين وحديث السهرة** / سعد محمد الهجرسي .- القاهرة : س. م . الهجرسي، ١٩٨٥.- ص٥١ .

٥ - Anglo - American Cataloguing rules/ preparde under the diferction of the Joint Steering Committee for Revision of AACR , deted by M . Gorman and Paul W . Winkler . Znd ed . , 1988 rev .- chigo : ALA , 1988 .- p . 278 .

- Dewey Decimal Classification and relative index/ ed . by J . S . Mitchell .- 21 St ed .- Albany , Ny : Forest Pr . 1996 .- vol . 4 , p. 906 .

7 - Ibid .- p . 906 .

8 - Ibid .- p . 908 - 909 .

10- Ibid .- p . 909 .

١١- Dewey Decimal Classipication and relative index .- Vol . I , p . 4

١٢- Dewey Decimal Classipication and relative index .- Vol . I , p . 4

١٣- Dewey Decimal Classipication and relative index .- Vol . I , p . 4

١٤- انظر شرح معنى مصطلحي (الماصدق) و (المفهوم) في : تنظيم المكتبات / تأليف ش . ر . رانجاناثان ؛ تعريب أسماء زكي المحاسني ؛ مراجعة شعبان عبدالعزيز خليفة .- الرياض : دار المريخ ، ١٣٩٨/ ١٩٧٨ .- ص١٤ - ١٦ .

١٥- Dewey Decimal Classipication and relative index .- Vol .4 , p . 961

١٦- تصنيف ديوي العشري، الطبعة العربية الأولى للطبعة الحادية عشرة المختصرة / محرر الطبعة العربية محمود الأخرس .- الكويت : شركة المكتبات الكويتية، ١٩٨٤ .- ص١٨٢ .

١٧- انظر: تعريف المسلسل وفق تركيبة الفهرسة المقروءة آلياً الأمريكية USMARC وتغطيته الوعائية في :
The Serials directory .- Birminghaw : EBSCO , 1991 .- P . Xii .

١٨- البيليوجرافية الوطنية السعودية الراجعة : سجل حصري ... / مكتبة الملك فهد الوطنية ، إدارة التكشيف والبيليوجرافية الوطنية .- الرياض : المكتبة، ١٤١٦/ ١٩٩٦ .- ج١ ، ص ١٠٣ - ١٠٥.

١٩- التصنيف بين النظرية والتطبيق / تأليف محمود أحمد إتيم .- ص١١٧ - ١١٨ .

٢٠- "المقتنيات من أوعية المعلومات بالمكتبات" / سعد محمد الهجرسي .- عالم الكتاب .- (١٩٨٥) .- التعريف ذو الرقم ٤٦ .

٢١- The Librarions glossary / L . M . Harrod .- 4 th rev . ed .- London : Gower ' 1982 .- p . 747 .

٢٢- "Glossary" in : **Anglo - American Cataloguing ruled** (1988) .- p . 622 .

٢٣- "Cataloging theary and Serials" / John P . Comaromi .- **Cataloging And Classipication Q** . - Vol . 3 , no 2/3 (Winter 1982 / Spring 1982) .- P . 9 - 11 .

٢٤- "Serials" in : **Hand book for AACR 2 , 1988 revision** ... / by Margaret Max well , with a chapter by J . A Carter .- Chicago : AlA , 1989 .- p . 219 - 221 .

٢٥- **Anglo - American Catalogaing rules** (1988) .- p . 622 .

٢٦- دليل الدوريات السعودية .- ص٨٣ .

٢٧- **الدوريات العربية للكتب ودورها في اختيار وبناء المجموعات** ... / عبدالرحمن بن سليمان المزيني .- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٦/ ١٩٩٥ .- ص٤٩ - ٥١ .

٢٨- **مدخل عام للعلوم وتقنيات المعلومات والتوثيق** / كلير غينشا ، ميشال مينو .- تونس : مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٧ .- ص٥٢ .

٢٩- **الدوريات العربية للكتب ودورها في اختيار وبناء المجموعات** ... / عبدالرحمن بن سليمان المزيني .- ص٤٩ - ٥١ .

٣٠ - "مراجعة الكتب : معالجة ببليوجرافية" / فؤاد حمد رزق فرسوني .- **مكتبة الإدارة** .- مج١٥، ع١ (المحرم ١٤٠٨/ أغسطس ١٩٨٧) .- ص٧٩ .

٣١- **التصنيف العشري الموجز . الجداول** / فؤاد إسماعيل فهمي .- الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٣/١٤٠٣ .- ص٣٩ .

إسهام مجلة المسلم المعاصر في أسلمة الإعلام

محمد مراح

تبسة - الجزائر

إن مجلة (المسلم المعاصر)* ليست مجلة إعلامية إخبارية، وظيفتها احتراف الممارسة الإعلامية الصحفية على اختلاف أبوابها ومجالاتها، إنما هي مجلة علمية، غايتها الوصول إلى الحقيقة العلمية، في شتى المجالات المعرفية والعلمية ، باتباع البحث العلمي ، وذلك قصد التأصيل والبناء المعرفي للفكر الإسلامي المعاصر .

لهذا (فالإعلام) يغدو واحدًا من جملة المعارف والعلوم التي تناولتها إسهامات كتاب المجلة بالمعالجة وتحقيق (أسلمة المعرفة) فجاء هذا التناول في جانبه الكمي لعينة محددة كما هو مبين في الجدولين (انظر آخر البحث) . وفيما يأتي تحليل للجانب المضموني المعرفي منه ثم إعادة تركيبه في ضوء مقولات إسلامية المعرفة .

إن الحديث عن دور الإعلام وخطورته وتأثيره في حياة الإنسان المعاصر صار من المسلمات التي لايتنازع فيها الرأي اثنان حتى أنه قد لايكون من المبالغة في شيء وصف هذا الإنسان بأنه (كائن إعلامي) أي إن حياته على اختلاف مناحيها وجوانبها - الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، بل وذوقه واهتماماته - لكل أولئك للإعلام فيها حضور واضح وأثر بين . لهذا ؛ فإن كل بحث وسجال وتطارح رأي وفكر حول هذا المكون الحادث والمقوم الجديد للوجود الإنساني يجد له المجال الرحب الفسيح لاحتضانه، والمشروعية المؤيدة بالحجة والدليل لتأطيره كي ينسجم مع المسار الحضاري لكل مجتمع .

فهذه الدول التي ظهر الإعلام فيها وتطوّر تطوراً فنيّاً وتكنولوجيّاً خارقًا وهي ذات النمط الحضاري الواحد - نعني بها الدول الغربية - «قد اجتمع فيها مؤخراً وزراء ثقافة الاتحاد الأوروبي لمعالجة مشكلة من أكبر المشكلات التي واجهتهم حتى الآن، وهي كيفية حماية صناعة الصوتيات والمرئيات من هيمنة هوليود . واقترحت اللجنة الأوروبية المسؤولة عن وضع قوانين جديدة للاتحاد الأوروبي تغيير القوانين الحالية التي تنص على أن محطات التلفزيون يجب أن تخصص ٥١٪ من وقتها للإنتاج الأوروبي كلما أمكن تطبيق ذلك واقترحت اللجنة جعل هذه النسبة إجبارية من خلال إلغاء هذه الكلمات [أي الإنجليزية] ولكن لعشر سنوات فقط» (١) .

والمتأمل في هذا الانفجار الإعلامي الرهيب يجد أن من أهم خصائصه كونه ساحة غير محددة للصراع الحضاري والفكري والأيديولوجي، حتى داخل المنظومة الحضارية الواحدة كما رأينا، حتى لو تعلل بعضهم بأن الدافع لهذا الصراع اقتصادي بالدرجة الأولى ، إلا أن فتح الصفحة جيدًا لقراءة الحقيقة من كل أطرافها كاملة غير منقوصة لايلغي هذا التعليل، لكن يضاف إليه دوافع أخرى على رأسها الكبرياء الوطني، والاعتزاز القومي واللغوي، وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الذي تؤديه فرنسا في قيادة هذه الحملة، ولا غرابة في الأمر «فالإعلام صار يشكل - وسوف يكون كذلك مستقبلاً - مسألة سياسية هامة، كما أنه سوف يحتل طليعة المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم عليها كل تصور يتعلق برسم مشروع إقامة أي مجتمع جديد» (٢) . والسؤال الذي يثار هنا ما علاقة الإعلام بالأيديولوجيا ؟

العلاقة بين الإعلام والأيديولوجيا :

يتجلى الكشف عن هذه العلاقة من خلال العناصر الآتية :

١ – منشأ الإعلام ووسائله الحديثة والمعاصرة : لانزاع في كون الإعلام غربي النشأة – وسائل وفلسفة – نتيجة الثورة الاقتصادية والاختراعات العلمية والانبثاق الفكري والفلسفي لعصر النهضة الأوربية وما تلاه، ولا نتصور حينئذٍ غير أن «تصطبغ أجهزة الإعلام الحديثة بطابع البيئة الغربية التي ولدتها، وهي لذلك تأتي حاملة خصائص هذه البيئة» (٣) ، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا المنتج الحضاري [الإعلام] دوره تجاه البيئة التي نشأ فيها بالوفاء لتلك الخصائص وتلبية الحاجات بما ينسجم معها ومع توجهاتها الأيديولوجية .

٢ – مصدر النظريات الإعلامية الحديثة : إن النظريات الإعلامية الحديثة المشهورة والمتداولة على أوسع نطاق وهي : [١- نظرية السلطة . ٢ – نظرية الحرية . ٣- نظرية المسئولية الاجتماعية . ٤ – النظرية الشيوعية.] كلها ذات نشأة غربية، بل «إن استخدام تعبير نظريات الإعلام كان في مجمله انعكاسًا للحديث عن أيديولوجيات اجتماعية واقتصادية في مجالات الإعلام» (٤) . فالرؤية الفلسفية التي صدر عنها الفكر التنظيري الإعلامي انطلقت من واقع حي تحكمه هو بدوره رؤية فلسفية معينة، أو استشرفت واقعًا مغايرًا متطورًا – دائمًا – داخل الحيز الحضاري نفسه، والنبرة الأيديولوجية العالية ناطقة بكل ذلك، مما جعل «قطاعًا كبيرًا من الباحثين يرى أن النظريات الإعلامية الحديثة انبثقت أساسًا من الظاهرة الأيديولوجية» (٥) .

٣ – الإعلام والعلوم الاجتماعية والإنسانية : بما أن الإعلام أحد فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية فلا يمكنه إلا أن يكون حاملاً لسمات وخصائص المجتمعات والحضارة التي انبثقت فيها ، فتساير «مفاهيمه ونظرياته ما اتسمت به العلوم الاجتماعية والإنسانية والمفاهيم الاقتصادية للمجتمع المتعايش معه، وكان أمرًا طبيعيًا أن ينعكس صراع الطبقات والميل للعنف والتحليلات الجنسية النفسية على إنتاج وسائل الإعلام الغربية، وقد صاحب الإعلام في المجتماعات الغربية ذلك الانبثاق المادي للحياة في تلك المجتمعات فكسبت مسيرة الإعلام خصائصها واكتسبت ميزاتها فجاءت نظرة الإعلام الغربي وفلسفته ومنطلقاته نابعة منها» (٦) .

٤ – القائم بالإعلام : إن وسائل الإعلام وسائط يستعملها وينطقها ويبث عبرها القائم عليها ما شاء «فهي بذاتها لاتوجه وإنما وراءها الإنسان يحملها على نقل ما يريد من الأفكار والاتجاهات والمذاهب» (٧) . وبما أن كل إناء بما فيه ينضح فلا يحمل القائم بالإعلام تلك الوسائط إلا بما يؤمن به من أفكار، وما تمليه عليه خلفيته العقدية والأيديولوجية فضلاً عن كون «الالتزام الأيديولوجي أو العقائدي من بدهيات العمل الإعلامي » (٨). ومهما تبدت لنا حرية الرأي والمعالجات الإعلامية القوية لمختلف القضايا ، فإنها تظل تدور في دائرة المحيط الواسع للثقافة الغربية وتنزل عند ثوابتها التي منها: ١ – المادية. ٢ – أحادية النظرة (المركزية الغربية) . ٣ – تغليب المصلحة الخاصة . ٤ – الوفاء للتوجه الفكري والأيديولوجي .

وتجدر هنا ملاحظة أمر مهم، وهو أنه إذا تعارضت الأيديولوجيا – ولو في بعض عناصرها (كحرية الرأي والاختيار والديمقراطية)، مع المصلحة (كهيمنة النموذج الغربي)، فإن موقف الإعلام الغربي – عمومًا وغالبًا – التنكر للأولى لأجل الانتصار للثانية ، واللجوء إلى كل وسائل التدليس والمخادعة والتضليل في سبيل ذلك . نتيجة ما تقدم – إذن – يمكن القول إن الإعلام هو أقوى أصوات الأيديولوجيا ارتفاعًا، وأعتى تجسيداتها تأثيرًا .

فلسفة الإعلام الإسلامي ونظريته :

بناءً على ما سبق؛ فإن الباحث الإعلامي المسلم يجد نفسه في حلٍّ من أمره حين يستنطق مصادر المعرفة والفكر الإسلاميين لتمده بمعالم فلسفية يصدر عنها رجل الإعلام المسلم، وأسس وضوابط لنظرية إعلامية في

الإسلام تكون إسهامًا في تحقيق (أسلمة الإعلام)، والواقع أن جهودًا كثيرة بذلت في هذا الصدد، ولكنها تظل دائمًا - وهذا أمر طبيعي - في حاجة إلى المزيد ؛ ومن بين الجهود المذكورة ما أسهمت به مجلة (المسلم المعاصر) في هذا المجال، وهو ما يزمع بحثه واستجلاؤه في ضوء العناصر الآتية :

أولاً - مبررات الأسلمة :

١ - قضية المجلة الأولى وهي (المعاصرة) التي تحمل اسمها، مما يجعلها تولي اهتمامًا معتبرًا لقضايا العصر الذي جاءت لتتفاعل معها ، والإعلام واحد من أخطر القضايا والعوامل التي تتدخل بشكل حاسم في رسم وتحديد مصير الأمة ومستقبلها، وهذه شهادة أحد المستقبليين يقول صاحبها : «إن الحروب المقبلة ستكون مبنية على الحرب الإعلامية والحضارية» (٩) .

٢ - خط المجلة الفكري الذي أعلنت عنه منذ العدد الافتتاحي ، إنها «مجلة علمية ، فهي ليست مجلة إخبارية ولا إعلامية، ولكنها مجلة تحاول الوصول إلى الرأي الحق في المشكلات التي تعترض الإسلام فكرًا وتطبيقًا في عالمنا المعاصر، فهي لذلك تتسم بطابع البحث العلمي» (١٠) .

٣ - إهمال الفكر الإسلامي للإعلام، وهي الظاهرة التي تفطّن لها أحد كتاب المجلة في عدد من أعدادها المبكرة إذ لاحظ «أنه ليس لدى الأمة بحوث نظرية متخصصة في هذا المجال ولا رجال متخصصون يتغلغلون في أجهزة الإعلام المتنوعة فيخدمون قيمهم، ويلمعون من خلال كفاءاتهم الحقلية وأدائهم المبدع»(١١)، وما نتج عن ذلك «من نقص في الثمرات أو تعثر في الخطوات، ومن غياب عن الصراع الإعلامي العالمي» (١٢) .

٤ - «ابتغاء الوسيلة إلى الله هو أمر قرآني انتهجه هو نفسه في الحديث عن العقل بوصفه مدخلاً للإيمان والتوحيد، وتناول مسألة المدخل في حديثه عن مشكلات الناس وهمومهم» (١٣) .

٥ - «الانتفاع بما ينتفع به سائر الناس ولو لم يكن هناك هاد أو قاعدة مرشدة وفقًا لقاعدة جلب المصالح» (١٤) .

٦ - لكن مع ذلك فإن للإسلام فلسفته الإعلامية ونظريته المتكاملة المعالم .

ثانيًا - فلسفة الإعلام الإسلامي :

«بما أن الإسلام له نظرته وتصوراته المتميزة للحياة وللطبيعة وللإنسان وللكون، والعلاقات بين مختلف الحياة الواقعية ، لابد أن يكون لنا إطار فلسفي يحكم العمل الإعلامي الإسلامي ، ويحدد طبيعة النظام الإعلامي في المجتمع من حيث موقعه ضمن النظم الأخرى التي يتفاعل معها سلبًا وإيجابًا، كالنظام السياسي والاقتصادي والنظام الاجتماعي» (١٥)، وذلك استنادًا لقوله تعالى : ﴿**قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لاشريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين**﴾ (١٦) .

كما أن نظرية الإعلام الإسلامي لايمكن فهمها إلا بإرجاعها إلى إطارها الفلسفي الذي يفسر مضمونها ويضبط خصائصها ، ثم يضفي عليها صبغة (النظام) فتصبح رقمًا يضاف إلى أرقام أخرى هي النظم المكونة للمذهبية الإسلامية الشاملة .

في هذا الصدد بحث لسعيد محمود عرفة بعنوان : «الإعلام الإسلامي في ضوء نظرية النظم» وهو عمل يندرج ضمن جهود (الأسلمة) في بعدها المتشبث بالعصر والاستفادة من المناهج والنظريات الحديثة التي لا تتعارض مع الرؤية الإسلامية في العمق وإنما تكون صالحة لتجسيد البناء الإسلامي المتكامل المتآزر بعضه مع بعض، فنظرية النظم «رغم أنها ناشئة إلا أنها لاقت اهتمام العلماء والمختصين حيث وجدت تطبيقات هامة في النواحي الإدارية والاقتصادية ، وفي مجال نظم المعلومات ونظام الاتصال، وهدفها تكوين إطار علمي عام يتخذ أساسًا

للعلوم التي عرفها الإنسان على اختلاف مجالاتها وتخصصاتها» [١٧] .

أما الدافع للاهتمام بها في هذا المقام فلأنها «تساعد على إلقاء الضوء على صفة التكامل في هذا النظام العجيب الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو الإسلام ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تساعدنا على فهم دور الإعلام في النظام الإسلامي وتوجيهه الوجهة التي تحقق الأهداف المرجوة منه» [١٨] . والنظام في عرف أصحاب هذه النظرية «هو مجموعة من الأجزاء أو العناصر يرتبط بعضها مع بعض لتحقيق هدف معين» [١٩]. وهكذا ؛ فالنظام الإسلامي وفقًا لنظرية النظم يتكون من نظامين : فكري وتمثله (العقيدة) – وضروري هنا التشديد علي وصل الفكر بالقلب – وعملي تطبيقي تمثله (الشريعة)، وغير خافٍ الترابط الوثيق بينهما .

فالنظام التطبيقي متضمن في النظام الفكري (العقدي)، محكوم بمبادئه يتضح هذا من خلال التزام الأحكام والتشريعات والاستنباطات المشكلة للنظام العملي بمبادئ وقواعد النظام الفكري» [٢٠] .

أما موقع الإعلام الإسلامي من النظامين فهو «جزء من النظام الفكري الإسلامي، لابد أن يكون له صداه في النظام التطبيقي» [٢١] . ويستمر البحث بعد ذلك في معالجة مبحثين مهمين هما : ١- مقومات نظام الإعلام الإسلامي . ٢ – أهداف نظام الإعلام الإسلامي .

وينصب الاهتمام – في هذا المقام – على إبراز عناصر (الأسلمة) في كلا المبحثين، ولايعني هذا فصلها عن بقية العناصر أو التهوين من شأن هذه الأخيرة لأن بناء النظام الإعلامي المتصور لايكتمل إلا بها جميعًا . فهي أساس وجود النظام أصلاً وإلى جانب ضرورة تحديدها فلابد أن تكون مؤدية إلى أهداف النظام الأكبر، وهو النظام الفكري الإسلامي [٢٢] ؛ ويلاحظ هنا ما لأهمية مزيد من التأمل والعرض لفلسفة الإعلام الإسلامي لكي تتوافر فرص أكبر لأجل إصابة تحقيق الأهداف، وإجلاء أوضح لصلتها بأهداف النظام الأكبر . ثم تتمحور (أهداف نظام الإعلام الإسلامي) – وهو المبحث الثاني – في هدفين عامين هما :

«أ – توعية المسلمين في جميع مراحل العمر بتعاليم دينهم الصحيحة، وتنمية ثقافتهم الدينية . ب – نشر الدعوة الإسلامية بين غير المسلمين» [٢٣] . ويتفرع عنهما أهداف فرعية تؤكد كلها الدور الرسالي للإعلام الإسلامي، مثل : « أ – توجيه البرامج في أجهزة الإعلام بما يخدم الإسلام، بتنقيتها مما ينافي الإسلام، وتصميم وتشجيع البرامج التي تعرف الناس بدينهم، بتنقيتها مما ينافي الإسلام، وتواصل العادات الإسلامية فيهم . ب – توجيه أجهزة الحكم لتطبيق شريعة الله . ج – نشر الدعوة بين غير المسلمين» [٢٤] .

هنا تجدر الإشارة إلى أنه «من الضروري في ممارسة الإعلام الإسلامي الخارجي عدم تجنب عزل الإسلام عن تراث البشرية حتى لايشعر المخاطبون به بالغربة إذ من شروط التأثير الإعلامي أن يجد المخاطبون به لأنفسهم مكانًا في الفكر والحضارة التي يدعون إليها، ومن المفيد هنا التركيز على وحدة الطبيعة الإنسانية وتكامل حلقات الحضارة الإنسانية، والعلاقة الوثيقة بين الأديان السماوية ومبادئها، بحيث يقدم الإسلام على أنه امتداد للتاريخ الإنساني في إطار الرشد أو الهدي الذي جاءت به الرسل والأنبياء» [٢٥] . ولكي يظل الإعلام الإسلامي محافظًا على وحدته وانتظامه في إطار (نظرية النظم) توصي الدراسة المذكورة عند حل المشكلات الإعلامية بأنه «لايجوز النظر إلى المشكلة مستقلة عن بقية النظام ، وإنما لابد من ربطها بمقوماته المختلفة لتحديد جذور المشكلة وأسبابها لاستئصالها» [٢٦] . ومن جهة أخرى ترى – انطلاقًا من انضواء النظام الإعلامي تحت النظام الإسلامي العام ، وأنه لايحقق أهدافه إلا بالتطبيق الشامل لهذا الأخير – «أنه وسيلة لتطبيقه وعندئذٍ يتطور الإعلام بحيث يأخذ شكله المتكامل

المحقق لجميع أهدافه» [٢٧] . يمكن هنا استنتاج أن الإعلام لا (يؤسلم) فحسب ، بل يصير حاملاً لمشروع (الأسلمة) يدلي بدلوه في رسم معالمها (الدراسات النظرية)، وكيفية إنزالها على أرض الواقع (البحوث العلمية التطبيقية) ومجلة (المسلم المعاصر) لاتزال ماضية في أداء هذه المهمة العلمية الشاقة ، وقد أسهمت بجهود معتبرة تستحق الاهتمام .

والآن ما نصيب المجلة في رسم ملامح النظرية ؟

تجيب إحدى دراسات المجلة وعنوانها «نحو نظرية إسلامية في علم الإعلام» فيما يذهب إليه صاحبها «إن للإسلام نظرية كاملة في الإعلام والعلاقات الإنسانية، لها مضمونها الكلي وخصائصها المفصلة» [٢٨] . بالنسبة (للمضمون الكلي) حددت فيه البداية الإعلامية للإسلام، وهي حين «انتهاء الطور السري للدعوة الإسلامية في مكة»[٢٩]، فعقبه الطور الثاني الذي لانهاية له وهو (الطور العلني) الذي ميز «منهج الوحي وأسلوبه في خطاب الناس، ونشر الحقائق»[٣٠] . والإسلام - نزولاً عند المقاييس العلمية لدى خبراء الإعلام (رسالة)، «فالله هو المرسل - والناس هم جهة التلقي والإرسال - الحق هو مضمون الرسالة - الرسول صلى الله عليه وسلم هو حامل الرسالة» [٣١] ولكل شاهده في القرآن الكريم .

كما ينتظم هذا المفهوم الإسلامي «واجب البلاغ المبين بمقوماته الثلاثة : التوصيل - التعريف - الحجة المنطقية»[٣٢] . كما يدخل في دائرة المضمون الكلي «مبادئ البشارة والنذارة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصدع بالحق» [٣٣] .

ثم أورد شواهد كثيرة لهذا المضمون منها : ١- قل، وهي أداة إعلامية . ٢ - الأذان . ٣ - رفع الصوت بالتلبية في الحج ؛ فهي إعلام فردي وجماعي بالإقامة على طاعة الله والتزام أمره، وليس له حاجة في رفع المؤمنين أصواتهم، لكن الإعلام بذلك ينبثق من طبيعة الإسلام الإعلامية، وجمعه المعجز بين الإخلاص الخفي والمظهر العلني . ٤ - الاهتمام بالحدث والتعبير المناسب عنه، وهما شرطان علميان بنى عليهما الإعلام المعاصر فرص نجاحه» [٣٤] .

أما خصائص النظرية فتم تفصيل القول فيها من خلال عناصر كثيرة منها :

١ - الوسيلة : فانطلاقًا من الإعلام ووسائله المختلفة «فإن كل مرافق الاتصال يمكن استخدامها من أجل الخير أو الشر ، وتقع مسؤولية الحد من هذه المخاطر وتصحيح الانحرافات على عاتق واضعي سياسة الاتصال» [٣٥] . وما المنتظر من القائمين على وسائل إعلامية رائدهم الإسلام ؟ «ينبغي تحويلها وتسخيرها لخدمة الحق والخير» [٣٦] .

ثم عرض الكاتب لكيفيات استغلال مختلف الوسائل الإعلامية التي لايكون استخدامها سليمًا إلا بشرطين هما: «الكفاءة التقنية - القضية المختارة بعناية» [٣٧] .

٢ - المدخل : وهو شعبتان : أ - الجاذبية والجمال: فكيف نثير الانتباه؟ هذا السؤال موضع اتفاق بين علماء الإعلام والعلاقات الإنسانية والإعلان . وأحد وجوه الإعجاز في القرآن جذب الانتباه الإنساني، وتحريك وعيه بالبدايات اللافتة، إلى جانب ذلك ضرورة العرض الأنيق الجميل، فالنص القرآني فصل في جمال لغوي معجز»[٣٨].

ب - الهم والمشكلة : فمن مداخل النفوس مشاركة الناس همومهم والتعاطف مع مشكلاتهم، كذلك غرائز الإنسان وحاجاته، ولاينجح الإسلام إلا إذا جعل هذه الغرائز والحاجات والهموم أحد مداخله إلى الناس»[٣٩] . لذا «فلماذا لايستغل الإعلام الإسلامي الدوافع الطبيعية لدى الإنسان في ضم أكبر عدد ممكن من البشر إلى صف الإسلام ؟ » [٤٠] .

٣ - الاتصال : وتتوقف صحته على صحة المدخل والوسيلة، أما الخطط الإعلامية فنجاحها رهن بحسن الاتصال ، والنظرية الإسلامية الإعلامية ترسم فن الاتصال بالناس، كما مارسه الأنبياء والرسل [٤١] .

٤ – الظهور الإعلامي : يقوم هذا الظهور في الإسلام على حقيقة كلية أساسية نزل بها القرآن الكريم ﴿ **هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله** ﴾ (٤٢)، والظهور على الدين كله يتضمن الظهور على الفكر كله، والثقافة كلها، والإعلام كله (٤٣) . والصراع الثقافي القائم في الساحة الإعلامية المعاصرة يستدعي كل يوم بل كل لحظة مزيداً من امتلاك الوسيلة والكفاءة العالية والضلوع المعرفي والعلمي لإنجاز هذا الظهور في صورته التي ينبغي أن يكون عليها ويبدو بها .

٥ – إذاعة الحقيقة في إبانها : فهي في الإعلام الإسلامي تستمد من أسباب النزول معناها وعمقها(٤٤).

٦ – أبعد من الواقع الفرصة المفتوحة : فمن مهام الإعلام فتح آفاق جديدة أمام عقل الإنسان ونفسه وطموحه. ومن خصائص الإعلام الإسلامي مخاطبة السلوك الإنساني على أساس الفرصة المفتوحة، فالتيئيس والقرارات المطلقة والأحكام النهائية، والطرق المسدودة ، اتجاهات لايقرها الإعلام الإسلامي لأنها تحجر ما وسعه الله، وتحبس الناس في سجن الواقع وتخيب آمالهم (٤٥)، كما أن «الفرصة المفتوحة – على المستوى الجماعي – أمل في تغيير الواقع وتبديله وتحسينه ، وينبغي أن يهتدي الإعلام الإسلامي بالقرآن الكريم ، فهذا الكتاب بشر المسلمين في مكة بمستقبل فيه ينتصر الإسلام، والأمل في المستقبل من أقوى الدوافع إلى الكفاح والحركة في الحاضر» (٤٦) .

٧ – العلاقات الإنسانية : أورد الكاتب مجموعة أسئلة منها : كيف تعامل الناس ؟ كيف تبتسم في وجوه الآخرين؟ كيف تقدم التحية وتستقبلها ؟ كيف تدير المناقشة بلباقة ؟ كيف تفصل بين النقد الموضوعي والتحامل الشخصي في موقفك تجاه الناس ؟ هذه أسئلة انتشر الجواب عنها في الأدب الإسلامي ولم تلم هذه النثارات في خيط واحد ينتفع به الدعاة والإعلام الإسلامي (٤٧) .

وفي صيغة التطبيق التي لاتتم النظرية الإسلامية في الإعلام والعلاقات الإنسانية إلا بها أي إلا إذا صيغت في خطة تطبيقية، أورد الكاتب توصيات الندوة العالمية للشباب الإسلامي، وهو عمل توثيقي بالدرجة الأولى يخدم في مجمله غرض (الأسلمة) لكن مساحة البحث تضيق عن إيراده هنا .

ثالثاً – الوظائف الدعوية والتربوية والتعليمية :

ما أنشئ الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرية إلا لأداء وظائف متنوعة ومتعددة مثل (الوظائف : الإخبارية – التنمية – الشورى أو الوظيفة الديمقراطية – الترفيهية – التسويقية – الخدمات العامة) نظراً للتفاعل الحاصل والمستمر بينها وبين الفرد والمجتمع، فالمضمون الذي تحمله أصبح يؤدي دوراً حاسماً في تشكيل الشخصية والبناء الاجتماعي وتحديد نوع الأفكار والقيم والأذواق والسلوكيات والعلاقات التي تنتشر في الوسط الاجتماعي. كما أن قوة دولة ما وبسط نفوذها وتمكنها داخلياً، وتسجيل حضورها القوي خارجياً يقوم إلى حد كبير على قوة إعلامها، وهذه القوة رهن لممارسة وسائل الإعلام لوظائفها بشكل جيد ومستمر .

وخاصية «الوظيفة» التي تميز الإعلام تجعله «يشكل عنصراً أساسياً في عملية التغيير لأن التغير ليس إلا تحولاً ناجماً عن إسهام جديد في مجال المعلومات أو متولداً عن معالجة مغايرة للمعلومات المتوفرة ، وهكذا فإن الإعلام هو السلاح الذي يمكن من حصر رقعة الجهل وتبرير إعادة طرح معارفنا على بساط البحث» (٤٨) . وبناءً على أن (إسلامية المعرفة) هي في جوهرها عملية تغيير ، وتطلع لإسهام جديد للمعرفة، وإعادة طرح لمعارفنا على بساط البحث ؛ فإن الأدوار المنوطة بالإعلام الإسلامي ينبغي أن تحمل هم الإعداد والتخطيط لشتى الوظائف الإعلامية .

وقد دارت بحوث مجلة (المسلم المعاصر) الإعلامية حول وظيفتين هما: ١ – الوظيفة الدعوية .

٢ – الوظيفة التربوية والتعليمية .

١ – الوظيفة الدعوية : «فالإعلام الإسلامي يوجه إلى المسلمين، وغير المسلمين ، أي على المستويات الداخلية والخارجية للإعلام بالدين نفسه، للمؤمنين وغير المؤمنين في كل مكان» (٤٩) . ولقيام الإعلام الإسلامي بهذه الوظيفة يجب على القائمين عليه، مواجهة تحديات العصر للدعوة الإسلامية ، ومنها «نقص الاستفادة من علم الاتصال والعلوم الحديثة المساعدة له، فرغم أننا نعيش في ظل ثورة إعلامية حقيقية ، كما تخطت الصورة والحدث ترويج الأفكار والسياسات القومية ونشرها بين الشعوب الأخرى علمًا متكاملاً، ورغم ذلك فلا تزال الخطبة أو الوعظ هي الأسلوب السائد في ممارسة الدعوة إلى الإسلام، كما أن محتوى المواد الإذاعية والإعلامية التي تقدمها أجهزة (الإعلام الديني) تعتمد أساسًا على الحديث المباشر الذي لايختلف كثيرًا عن أسلوب الخطابة الدينية» (٥٠) .

وهذا تشخيص للخلل في أداء هذه الوظيفة يوحي بوجوب الاستفادة من وسائل الإعلام وتطويعها لأداء وظيفته الدعوية بين المسلمين . وفي الاتجاه نفسه تطرح الدعوة إلى الإسلام بين غير المسلمين فيجب ملاحظة «أن الإعلام الخارجي أو الدولي يختلف كثيرًا في ظروفه وملابساته وشروط القائمين به عن الإعلام الداخلي، فاختلاف الثقافة واللغة وعدم احتكار التأثير الإعلامي من جانب القائمين به، ومنافسة الإعلام المحلي له، وعدم سهولة قياس المردود العائد من مباشرته، كل هذه أمور تقضي ألا يتعرض له من يجهل أحوال غير المسلمين، وإلا كان الجهد المبذول فيه هدرًا، وكانت حصيلته بالغة الضآلة» (٥١) . كما ينبغي الالتفات إلى «أهمية الاستفادة من الإحساس العالمي المعاصر بأزمة الإنسان والعلاقات الإنسانية في ظل الثورة الصناعية الثانية، فيستطيع دعاة الإسلام أن يتقدموا في تواضع وموضوعية لإبراز ما يمكن أن يوفره الإسلام لحركة الحياة كلها من قيم حافظة للعلاقات الإنسانية، قادرة على زرع بذور الاستقرار والسكينة وسط عالم يهتز ويتداعى كل ما فيه» (٥٢). كما «أن الأوان لتختفي من الدعوة الإسلامية بين غير المسلمين النزعة الدفاعية أو الاعتذارية وهي نزعة ينكفي أصحابها على ماضيهم يذكرون ما فيه من جوانب العظمة ، فيجب أن يبدأ عصر الدعوة الموضوعية النابعة من إيمان وثقة بالنفس مبصرة وإدراك واعٍ للحاجة الإنسانية كلها إلى الخير» (٥٣) .

٢ – الوظيفة التربوية والتعليمية : تمثل التربية ذلك الجهد المتواصل المؤسس على قواعد ومبادئ علمية سليمة لضبط سلوك الإنسان وتنميته وفقها، أو إعادة صياغة له «ليتناسب مع الفكرة ضمن إطار العلاقات الاجتماعية المعقدة» (٥٤)، فيكون في مواقفه انسجام بين المبادئ والفكر والسلوك . وقد قضت طبيعة العصر أن يشترك في الاضطلاع للقيام بهذه العملية مؤسسات كثيرة من بينها المؤسسة الإعلامية . وتتمثل الوظيفة التعليمية فيما تعده وتنجزه مختلف وسائل الإعلام من برامج تعليمية للكبار أو الصغار أو تضمين بعض وسائل الإعلام الجماهيرية مواد تعليمية وإدخالها إلى المؤسسات العلمية، أو تسخير تلك الوسائل لعرض قيم ومبادئ وتراث وتاريخ الأمة ؟ ولهذه الوسائل سطوتها وسلطانها «فقد أصبحت منافسًا قويًا للمؤسسات التقليدية للتربية والتعليم كالمدرسة والجامعة والبيت، لذلك وصف بعضهم وسائل الإعلام بأنها غدت المعلم الجديد للأجيال» (٥٥) .

إذ استخدمت دول كثيرة وسائل الإعلام في مجال التربية والتعليم «ففي بريطانيا – مثلاً – أنتج في عام واحد – وهو العام ١٩٧٧م – ١٤٠ مسلسلاً تلفزيونيًا مدرسيًا لتوزيعها على المدارس واستخدامها في برامج التعليم . وفي اليابان تدل الإحصاءات على أن ٩٥٪ من معلمي المرحلة الابتدائية و٥٩٪ من مدرسي التعليم الثانوي يستعينون في حصصهم بالبرامج المدرسية التلفازية» (٥٦) .

والحق أن التعليم الإسلامي مادة خام وشيقة

ومضمونة المردود الأدبي والمادي حين تستثمر وسائل الإعلام في أدائه وعرضه . وبما أن وسائل الإعلام الجماهيرية وخاصة منها ذات التأثير الواسع - كالتلفاز - في مجتمعاتنا هي ملك للدولة أو الأصح ملك للشعب، فالواجب أن تكون أولى الأولويات استثمارها في الأغراض والمنافع الكبرى كالتعليم والتربية . وإدراك المنفعة والجهد التخطيطي والتوجيهي في هذا المجال جاء مبكرًا من مجلة (المسلم المعاصر) لكون «الاتجاهات التربوية والتعليمية الحديثة تسعى إلى الإفادة من المستحدثات العلمية والتكنولوجية لتحقيق تعليم أفضل» [٥٧] فرسمت لتلك الوسائل منهجًا واضحًا علميًا لنقل الأمة ومبادئ دينها إلى الأجيال الحاضرة .

فهذا مخطط دقيق «لتدريس الدين بالصوت والصورة»، يحدد أهداف ومجالات تدريس الدين والوسائل المتاحة لذلك على تنوعها، وانعكاسها عليها، أي مدى التناسب بين الوسيلة والأداة أو المجال المدرس، مع مراعاة اعتبارين اثنين هما :

أ - الاعتبارات الفنية التقنية المتعلقة بخصائص كل وسيلة وإمكاناتها، فيجب التعرف الدقيق على خصائص كل وسيلة .

ب - الاعتبارات التعليمية والتربوية السيكولوجية، مثل طبيعة تدريس الدين وأهدافه وخصائص موضوعاته - طريقة تدريس كل موضوع - خصائص الأطفال والناشئة - اللغة المناسبة - أهداف المرحلة التعليمية - موضوعات المادة الدراسية الأخرى التي يدرسها التلميذ للربط بينها وبين موضوعات الدين المختلفة كلما أمكن ذلك. لكن ما أسلوب تحقيق الوسائل للأهداف ؟ يتم هذا من خلال قناتين هما : أ - الأسلوب غير المباشر ، كالقصص والأفلام والتمثيليات ، وما تتركه من انطباعات . ب - الأسلوب المباشر ، الذي يجسد العبادات ويعين على حسن التلاوة . والأسلوبان يتعاونان ويتكاملان، فغير المباشر يقدم (ما وقر في القلب) والمباشر يرسخ (ما صدقه العمل) ولنقل هذا المشروع من النظرية إلى التطبيق يقدم الكاتب خطة شاملة مكونة من محاور كبرى هي : «١ - التخطيط. ٢ - التنفيذ . ٣ - المتابعة . ٤ - التقييم» [٥٨]، ولكل منها خطوات إجرائية تعمل على إتمام المشروع وتكامله، ليأتي (الناتج النهائي) «عبارة عن ألواح من الإنتاج الفني الذي يغطي تدريس الدين بفاعلية، مثل: الكتب المصورة - البرامج الإذاعية والتلفزيونية - الأفلام السينمائية وأفلام الكرتون - المسرحيات وغيرها» [٥٩] . والتطلع المتطور لهذا المشروع يبلغ إلى حد أن «يعد الكتاب المدرسي المقرر لمادة التربية الدينية على ضوء كل ذلك، فيكون محورًا تدور حوله وتتكامل معه كل ألوان هذا الإنتاج الفني التي تم إعدادها ، ويكون الكتاب المقرر وسيلة تنسيق وربط وتنظيم لطرق الإفادة من ألوان هذا الإنتاج ووسيلة تنظيم لنشاط التلاميذ العملي وممارساتهم التطبيقية، وبصفة خاصة في مجال العبادات وترتيل القرآن وحفظه، وهذا هو أحدث الاتجاهات العالمية في إعداد الكتب المدرسية» [٦٠] . ويلاحظ على هذا المشروع تكامل عناصره ، وتجسيده المبكر للممارسة الإعلامية، وتلقي المعرفة الشرعية والدينية بوسائل وأساليب مبتكرة مثيرة ومؤثرة .

من ألوان التراث والماضي التي يحرص الإعلام الإسلامي على نقلها إلى الأجيال الحاضرة (التاريخ) فهو مادة ثرية لاتنضب عن إمداد المبدعين والفنانين وذوي الطموحات الإعلامية بالموضوعات التي ترضي فيهم ذاك الطموح وتكسبهم الشهرة والذكر .

والتاريخ الإسلامي بالنسبة للمسلمين ليس مجرد تراث أو ماض يتسلون بذكرياته ، أو يأسون ويتحسرون عليه، إنما هو الماضي المستمر التأثير في الحاضر والمستقبل ، الحامل لهويتهم وشخصيتهم وعقيدتهم ، فهم يسعون لاستلهام قيمه ، وتمثلها في صورة وروح تناسب عصرهم .

لهذا فالاتجاه لاستثمار هذا التاريخ وأحداثه «من خلال الأطر الفنية عمومًا والعروض التلفزيونية على وجه الخصوص يحقق إذا استكمل شروطه الأساسية نتائج قيمة على المستوى التربوي فضلاً عما يقدمه لجمهور المشاهدين من متعة نفسية وحسية، وإشباع لنزعاتهم الجمالية الصرفة التي تؤول بدورها إلى مردود إيجابي فعال» (٦١)، إذ يجب إعداد خطوات لإيجاد فن تمثيلي تلفزيوني إسلامي منها :

١ - «تهيئة النصوص الملائمة التي تنبثق عن رؤية إسلامية شاملة وفهم جيد لحركة التاريخ الإسلامي»(٦٢). وكم هو ضروري أن يتوافر «في الأفلام المعروضة مستشار علمي وفني في المجالات التخصصية - كما في الأفلام الغربية - مثل : الملابس وأدوات الحياة والعمارة والأسلحة، لأن الأفلام عندنا كثيرًا ما تتجاهل هذه القواعد، ويأتي تصوير الطبيعة البشرية مختلفًا عن الواقع التاريخي» (٦٣) .

٢ - تهيئة الإطارات الفنية الملتزمة، وهذا يستلزم إيجاد مؤسسات أكاديمية للفنون لهذا الغرض .

٣ - القيام بعملية مسح شاملة للنصوص التي اعتمدت الواقعية التاريخية الإسلامية في بنائها من أجل فرزها وتبويبها في ضوء الرؤية الإسلامية .

٤ - القيام بعملية مسح أخرى للمعطيات التلفزيونية كافة في هذا المجال لتبويبها في ضوء الرؤية الإسلامية للإفادة من التجارب المختلفة .

٥ - إعداد (ورقة عمل) قابلة للمناقشة والتعديل تتضمن جدولاً مفصلاً بالوقائع والشخوص والأحداث التاريخية التي يمكن اعتمادها في بناء أعمال فنية تلفزيونية هادفة ومؤثرة في الوقت نفسه .

٦ - القيام بمحاولة تجريبية بدعوة الأدباء والفنانين الإسلاميين كافة، وأولئك الذين يملكون الاستعداد لطرح إبداعهم من خلال الرؤية الإسلامية أن يتقدموا بما يقدرون عليه من أعمال أدبية وفنية ملتزمة من أجل إغناء النص الفني الإسلامي وتنويعه ، و توسيع آفاقه، ومن ثم فتح الطريق أما الإطارات الإخراجية والتمثيلية التي ستجد نفسها أمام حشد غني من هذه النصوص يمكنها من الاختيار والإبداع (٦٤) .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تاريخ المسلمين الحديث في حاجة هو بدوره إلى استلهامه في أعمال فنية إعلامية في ضوء الرؤية الإسلامية وأسلوبها في العرض والنقد وإعادة الاعتبار وإبراز قيم الإسلام في صنع كثير من أحداث هذا التاريخ ، وهذا لايتعارض مع كونه تاريخًا وطنيًا أي لكل وطن أحداثه التاريخية، فهي تصب جميعًا في النهاية في بحر التجربة الإسلامية الطويل والعميق (٦٥) .

وأخيرًا ؛ فإن النتائج التي يمكن الانتهاء إليها من هذا البحث هي :

١ - مبررات أسلمة الإعلام يمكن اعتبار بعضها بمثابة الضرورة والمصلحة الشرعية، فللمحافظة على الضرورات الشرعية المعروفة وهي ضرورات (الدين - العقل - النفس - العرض - المال)، صار للعمل الإعلامي دور خطير جداً فيها وجودًا وعدمًا ، لهذا فهو وسيلة تبتغي إلى الله تعالى ، فينبغي الدأب على تحقيق أسلمته .

٢ - الجهود التنظيرية للإعلام الإسلامي التي تضمنتها المجلة توحي بأن الجهود الحقيقية في هذا المجال ينبغي أن تتجه للممارسة والاستعمال الأمثل للأدوات الإعلامية ، لخدمة الدعوة والأمة وأفراد المجتمع الإنساني.

٣ - الإعلام الإسلامي إعلام وظيفي ، وهذه (الوظيفة) تحمل معنى (الرسالية) بما لها من مدلول سامٍ نقي في المصلحة الضيقة ، خاصة إذا حمل الدعوة للآخرين .

٤ - الإعلام الدعوي ينبغي أن يتسع مضمونه وأداؤه ليشمل حاجات الناس وهمومهم في شتى الأماكن .

الجدول رقم (١) لمقالات المجلة في أسلمة الأعلام ونسبها

الرقم	عنوان المقال	الكاتب	العدد	سنة النشر	عدد الصفحات	النسبة
١	هذه المجلة	جمال الدين عطية	الافتتاحي	١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م	١٧٠/٦	٣,٥٢٪
٢	تدريس الدين بالصوت والصورة	أحمد نجيب	٨	١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م	١٥٣/١٢	٧,٨٤٪
٣	نحو آفاق تربوية في عرض التاريخ الإسلامي على الشاشة الصغيرة	عماد الدين خليل	٨	١٣٩٦هـ/١٩٧٦م	١٥٣/١٤	٩,١٥٪
٤	نحو نظرية في الإعلام الإسلامي	زين العابدين الركابي	١٠	١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م	١٧٩/٣٨	٢١,٢٢٪
٥	الإعلام الإسلامي في ضوء نظرية النظم	سعيد محمود عرفة	١٠	١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م	١٧٩/١٦	٨,٩٣٪
٦	المضمون الإلحادي في برامج التلفزيون السوفياتي	سعد مصلوح	١٦	١٣٩٨هـ/١٩٧٨م	٢٠٦/١٤	٦,٧٩٪
٧	الدعوة إلى الإسلام وتحديات العصر	أحمد كمال أبو المجد	١٩	١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م	١٧٦/٢٤	١٣,٦٣٪
٨	الإعلام الديني والتربية	عبدالعزيز كمال	٣٢	١٤٠٢هـ/١٩٨٢م	٢٠٣/٢٥	١٢,٣١٪
٩	دراسة في كتابة المسؤولية الإعلامية في الإسلام	محمد شتا أبو سعد	٤٢	١٤٠٤هـ/١٩٨٥م	١٥٨/٠٨	٥,٠٦٪
١٠	أخبار الجريمة من منظور إسلامي	حسن رجب	٥٢/٥١	١٤٠٨هـ/١٩٨٨م	٤٤١/٢٨	٦,٣٤٪
١١	نقد كتاب الأسس العلمية والتطبيقية للإعلام الإسلامي	حسن رجب	٥٤	١٤٠٩هـ/١٩٨٩م	٢٢٦/٠٦	٢,٦٥٪

نسبة مواد أسلمة الإعلام إلى مجموع الأعداد المدروسة تمثل ٧٤, ٩٪

الجدول رقم (٢) نسب الأسلمة في محاور الإعلام بالمجلة

المحاور	النسب
مبررات الأسلمة	٪ ١٢. ٧٣
فلسفة الإعلام الإسلامي	٪١١ ،٢٨
الوظائف التربوية والتعليمية والدعوية	٪١٠ ،٤١

الهوامش

* - بطاقة تعريف بمجلة (**المسلم المعاصر**) : دورة الإصدار : فصلية فكرية تعالج شئون الحياة المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية - تاريخ الإصدار : صدر العدد الافتتاحي في شوال ١٣٩٤هـ/ نوفمبر ١٩٧٤م - مكان الإصدار : صدرت ببيروت لبنان وظلت بها إلى أن انتقلت إلى الكويت وبدءاً من العددين (الحادي والخمسين والثاني والخمسين) أصبحت تصدر بالاشتراك بين مؤسسة المسلم المعاصر، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن - صاحب الامتياز ورئيس التحرير المسئول: الدكتور جمال الدين عطية .

١ - جريدة **الخبر** الجزائرية ، عدد ١٤١٥، الصادر في ١٩٩٥/٧/٣م = ١٤١٦/٢/٥هـ .

٢ - المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى** ، شركة الشهاب ، الجزائر ، ط١، ١٩٩١م (ص ٣٦٧) .

٣ - عبدالفتاح عبدالنبي ، (الإعلام المعاصر والثقافة الإسلامية)، مجلة **رسالة الجهاد**، مالطا، عدد ١٠٠، السنة ١٠، الصادر في يونيو ١٩٩١م (ص٦٤) .

٤ - المرجع السابق ص ٦٦ .

٥ - محمد سيد محمد، **المسئولية الإعلامية في الإسلام**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط٢، ١٩٨٦ (ص٢٣٦) .

٦ - إبراهيم نويري، (إطار عام لاستراتيجية الإعلام الإسلامي)، مجلة **رسالة الجهاد**، العدد ١٠٠، (العدد السابق)، (ص ١٠٨) .

٧ - محمود محمد سفر ، **الإعلام موقف** ، تهامة، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م (ص٤٥) .

٨ - محمد البهي ، **الفكر الإسلامي والمجتمع الإسلامي المعاصر**، دار الكتب اللبناني، بيروت ، مكتبة المدرسة بيروت ، ط٢، ١٩٨٢م (ص ٣٨١) .

٩ - محمد سيد محمد، المرجع السابق (ص ٢٨٥) .

١٠- المهدي المنجرة، المرجع السابق (ص ٤٠٩) .

١١- جمال الدين عطية ، (هذه المجلة)، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت العدد الافتتاحي، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

١٢، ١٣، ١٤، ١٥ - زين العابدين الركابي، (نحو نظرية إسلامية في الإعلام)، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت، العدد ١٠، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م (ص ٤٣) .

١٦- أحمد عيساوي ، **الإعلان من منظور إسلامي**، رسالة ماجستير مرقونة، معهد أصول الدين، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م (ص ٥١) .

١٧- الأنعام : ١٦٤ - ١٦٥ .

١٨، ١٩- سعيد محمد عرفة، (الإعلام الإسلامي في ضوء نظرية النظم)، **مجلة المسلم المعاصر** ، العدد ١٠، (العدد السابق) (ص٧٩) .

٢٠- المرجع نفسه (ص ٨٠) .

٢١- المرجع نفسه (ص ٨١ - ٨٢) .

٢٢، ٢٣- المرجع نفسه (ص ٨٥) .

٢٤- المرجع نفسه (ص ٨٧) .

٢٥- المرجع نفسه (ص ٨٨ - ٨٩) .

٢٦- أحمد كمال أبو المجد، (الدعوة إلى الإسلام وتحديات العصر)، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت، العدد ١٩، الصادر في ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م (ص ٢٣) .

٢٧، ٢٨- سعيد محمد عرفة، المرجع السابق (ص ٩١) .

٢٩- زين العابدين الركابي، المرجع السابق (ص ٤٣) .

٣٠، ٣١، ٣٢- المرجع السابق (ص ٤٤) .

٣٣، ٣٤- المرجع نفسه (ص ٤٥) .

٣٥- المرجع نفسه (ص ٤٧) .
٣٦- شون ماكبريد وآخرون، **أصوات متعددة وعالم واحد** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ١٩٨١م، (ص ٥٩) .
٣٧- زين العابدين الركابي، المرجع نفسه (ص ٤٨) .
٣٨- المرجع نفسه (ص ٥٦) .
٣٩- المرجع نفسه (ص ٥٧، ٥٨، ٥٩) .
٤٠- السابق (ص ٥٩، ٦٠) .
٤١- السابق (ص ٦١) .
٤٢- السابق (ص ٤٢) .
٤٣- الفتح : ٢٨ .
٤٤- زين العابدين الركابي، المرجع السابق (ص ٦٣) .
٤٥- السابق (ص٦٤) .
٤٦- السابق (ص٦٦) .
٤٧- السابق (ص٦٧) .
٤٨- السابق (ص ٦٨) .
٤٩- المهدي المنجرة ، المرجع السابق (ص ٢٦٧) .
٥٠- عبدالوهاب كحيل، **الأسس العلمية والتطبيقية للإعلام الإسلامي** ، عالم الكتب، بيروت، طبعة أولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م (ص ٨٧) .
٥١- أحمد كمال أبو المجد، المرجع السابق (ص٢١-٢٢).
٥٢- السابق (ص ٢٣) .
٥٣- السابق (ص ٢٤ - ٢٥) .
٥٤- السابق (٢٥، ٢٦) .
٥٥- أحمد عيساوي، المرجع السابق (ص ٢٧) .
٥٦- عبدالقادر طاش، (التفاعل بين الإعلام والتعليم، كيف يكون إيجابياً؟) ، **مجلة الفيصل** ، السعودية، رمضان ١٤١٥هـ/ فبراير ١٩٩٥م، العدد ٢١٩ (ص ٤٢) .
٥٧- السابق (ص ٤٢، ٤٣) .
٥٨- أحمد نجيب (تدريس الدين بالصوت والصورة)، **مجلة المسلم المعاصر** ، بيروت، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، العدد ٨، (ص ٢٩) .
٥٩- المرجع السابق بتصرف .
٦٠، ٦١- المرجع السابق (ص ٣٨) .
٦٢- عماد الدين خليل، (نحو آفاق تربوية في عرض التاريخ الإسلامي على الشاشة الصغيرة)، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت ، العدد ٨، (ص ٣٩) .
٦٣- السابق ، (ص ٤٩) .
٦٤- عبدالعزيز كامل (الإعلام الديني والتربية) ، **مجلة المسلم المعاصر** ، الكويت، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، العدد ٣٢ (ص ٧٥) .
٦٥- عماد الدين خليل، المرجع السابق (ص٥١)، بتصرف .

المراجع

أولاً الكتب :

- محمد البهي (دكتور)، **الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر** ، ط٢، بيروت : دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ١٩٨٢م .
- محمد سيد محمد (دكتور)، **المسؤولية الإعلامية في الإسلام** ، ط٢، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦م .
- محمود محمد سفر ، **الإعلام موقف** ، ط١، جدة : تهامة، ١٣٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- المهدي المنجرة (دكتور)، **الحرب الحضارية الأولى** ، ط١، الجزائر : شركة الشهاب، ١٩٩١م .
- عبدالوهاب كحيل (دكتور) ، **الأسس العلمية والتطبيقية للإعلام الإسلامي** ، ط١، بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

- شون ماكبريد (وآخرون)، **أصوات متعددة وعالم واحد**، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١م .

ثانيًا - المجلات :

- أحمد نجيب (دكتور) ، تدريس الدين بالصوت والصورة، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت : العدد ٨، الصادر في ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- أحمد كمال أبو المجد (دكتور) ، الدعوة إلى الإسلام وتحديات العصر، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت : العدد ١٩، الصادر في ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- جمال الدين عطية (دكتور) ، هذه المجلة ، مجلة **المسلم المعاصر** ، بيروت : العدد الافتتاحي ، الصادر في ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- زين العابدين الركابي، نحو نظرية في الإعلام الإسلامي، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت ، لبنان : العدد ١٠ الصادر في ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- أخبار الجريمة من منظور إسلامي **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت ، واشنطن : العددان ٥١ ، ٥٢ بيروت واشنطن ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- حسن رجب (دكتور)، نقد كتاب، الأسس العلمية والتطبيقية للإعلام الإسلامي، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت ، واشنطن ، العدد ٥٤، الصادر في ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
- محمد شتا أبو سعد (دكتور) ، دراسة في كتاب المسؤولية الإعلامية في الإسلام، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت ، العدد ٤٢، الصادر في ١٤٠٤هـ/١٩٨٥م .
- سعيد محمود عرفة (دكتور)، الإعلام الإسلامي في ضوء نظرية النظم، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت ، العدد ١٠، الصادر في ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- سعد مصلوح (دكتور)، المضمون الإلحادي في برامج التلفزيون السوفياتي، مجلة **المسلم المعاصر**، بيروت ، العدد ١٦، الصادر في ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- عماد الدين خليل (دكتور)، نحو آفاق تربوية في عرض التاريخ الإسلامي على الشاشة الصغيرة، مجلة **المسلم المعاصر**، بيروت ، العدد ٨ ، الصادر في ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- الإعلام الديني والتربية (دكتور) ، الإعلام الديني والتربية، مجلة **المسلم المعاصر**، بيروت ، العدد ١٨، الصادر في ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- إبراهيم نويري، إطار عام لاستراتيجية الإعلام الإسلامي، مجلة **رسالة الجهاد**، مالطا، العدد ١٠٠، السنة ١٠، يونيو ١٩٩١م .
- عبدالفتاح عبدالنبي ، الإعلام المعاصر والثقافة الإسلامية ، مجلة **رسالة الجهاد**، مالطا، العدد ١٠٠، السنة ١٠، يونيو ١٩٩١م .
- عبدالقادر طاش (دكتور) ، التفاعل بين الإعلام الإسلامي والتعليم كيف يكون إيجابيّاً ، مجلة **الفيصل**، السعودية، العدد ٢١٩، رمضان - فبراير ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .

ثالثًا - رسائل جامعية :

- أحمد عيساوي ، **الإعلان من منظور إسلامي** ، رسالة ماجستير مرقونة ، معهد أصول الدين ، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة - الجزائر، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

«القفز على القمر»
إنتاج مقرر تعليمي عن بعد في المكتبات وعلم المعلومات

لباميلا ب . بارون

ترجمة : محسن السيد العريني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

هذه المادة ترجمة للعمل التالي :

Barron, Pamela P .

Production of a Telecourse in Library and Information Science, "Jump over the Moon : Sharing Literature with Young Children" Journal of Education For Library and Information Science, Vol. 27, No, 4 (Spring 1987) : 247 - 256 .

تصف هذه الورقة الأوجه الكثيرة في إنتاج مقرر عن بعد لأدب الأطفال في السنوات المبكرة، وتشرح أيضًا كيف كان استخدامه ناجحًا خلال ٤ سنوات في إحضار خبرات تعليمية جيدة للناس عن طريق المساق الإلكتروني .

ترى باميلا ب . بارون (*) أن التعليم الناجح لأدب الأطفال يعتمد إلى حد كبير على الطلاب القادرين على رؤية الكتب عندما تتم مناقشتها في الفصل .

وتورد صدق القول المأثور بأن الصورة أجدر من ١٠٠٠ كلمة . ويمكن إثراء هذه العملية من خلال استخدام وسائط مرئية كالتلفزيون . من هنا ، كان مقرر "القفز على القمر" ، مشاركة الأدب مع الأطفال الصغار، مقرر تعليمي عن بعد لمستوى الطالب الجامعي، وتم إنتاجه لتعليم الكبار من المتخصصين وغير المتخصصين، لاختيار ومشاركة الكتب مع الأطفال الصغار .

قضى فريق من الاختصاصيين بكلية المكتبات وعلم المعلومات بجامعة كارولينا الجنوبية، وشبكة التلفزيون التعليمي بالولاية مدة ثلاث سنوات من أجل تطوير ، وإنتاج، واختبار ميداني لهذا المقرر .

والهدف من هذه المقالة، هو وصف الأوجه المتعددة للإنتاج وخطوات ومراحل التطور، العوائق، الميل العاطفي، والإسهام البشري في هذا البرنامج . بالإضافة إلى توضيح كيف كان ذلك ناجحًا في الاستخدام لمدة ٤ سنوات في جلب خبرات تعليمية جيدة للناس عن طريق المساق الإلكتروني .

إنه من المأمول أن يتفهم الآخرين مزايا التلفزيون كوسيط تعليمي وبأنه موصل جيد للمقرر الدراسي، وربما أصبح دوره أكثر إسهامًا في هذه العملية التعليمية .

- **البداية :**

بدأت مشاركة الكلية في هذا المشروع منذ خريف ١٩٧٩م، بطلب من قسم التعليم بولاية كارولينا الجنوبية لعمل مقرر على شريط فديو في أدب الأطفال، حيث يدرس مثل هذا المقرر في فصل دراسي تقليدي .

تم بث هذه المحاضرة المسجلة على شريط فديو إذاعياً عن طريق شبكة التلفزيون التعليمي لولاية كارولينا الجنوبية (SCETV) ، يمكن بذلك أن يحصل المعلمين واختصاصيي الوسائط التعليمية بالمكتبة المدرسية على إعادة تأهيل وتعليم مستمر معتمد .

وقد اعتمد هذا الطلب على اعتبارين : تم إجراء مسح بواسطة جمعية أمناء المكتبات المدرسية لاختصاصيي الوسائط التعليمية بالمكتبات المدرسية بالولاية، وأوضح

الحاجة لمقرر في أدب الأطفال من أجل الطفولة المبكرة . وترجع زيادة التأكيد على الطفولة المبكرة لبحث حديث تم إجراؤه، مفاده أن الناس يتعلمون نصف كل شيء لم يتعرفوا عليه من قبل عمر الرابعة، وأن ٣٠٪ إضافية لمعارفنا مطلوبة عند عمر ٨ سنوات .

يرجع الاعتبار الثاني لهذا الطلب إلى أن كارولينا الجنوبية تملك واحدة من أكثر شبكات الاتصالات عن بعد كثافة ، وعلى درجة عالية من التقدم .

أنتجت برامج شبكة التلفزيون التعليمي في كارولينا الجنوبية منذ أكثر من ٢٥ عامًا. تم الاعتراف آنذاك بالتلفزيون كوسيط تلقين ناجح في برامج التعليم عن بعد في نظم ومهن متعددة . بالإضافة إلى ذلك ؛ فإن كلية إدارة الأعمال وكلية الهندسة بجامعة كارولينا الجنوبية قدمت منذ عام ١٩٦٩م برامج للحصول على درجة كاملة من خلال استخدام الجمع بين أشرطة الفديو والبث المباشر من شبكة التلفزيون التعليمي سالفة الذكر . وبلغ عدد الطلبة المشاركين في هذا البرامج نحو ٧٠٠ طالب في كل فصل دراسي . هذا بالإضافة إلى أن أكثر من ٢٠ كلية أخرى وقسم دراسي بالجامعة أشركوا أكثر من ٢٥٠٠ طالب كل سنة في برامج تستخدم الوسائط التعليمية في مقررات مثل العمل الاجتماعي والتربية، التاريخ والتمريض والعلوم [١] .

وقد كان المخطط المقترح في البداية هو إنتاج محاضرات على أشرطة الفديو في مواقع التعليم التقليدية لبثها، وتم تخصيص قدر من المال لإنتاج سلسلة من أشرطة الفديو عن أدب الطفولة المبكرة (أدب الأطفال في السنوات المبكرة) .

وكان يدرس هذا المقرر في ذلك الوقت كاتبة هذا المقال وجنيفر بيرلي Burley لذلك كان من المنطقي أن يتولوا تطوير المحتوى والإشراف على البحث إلى جانب التحرير والمراجعة للمواد البحثية . وبعد تقصٍ وبحث بدأ استخدام التلفزيون بفعالية إلى جانب الاستفادة من مزايا إمكاناته الفريدة كوسيط تعليمي .

وفي مقالة حديثة لليون هوفمان Hoffman يوضح هوفمان أن المقررات عن بعد توافر جودة عالية لتقنيات التلقي للطلبة [٢] ، وتجمع هذه المقررات بين الجودة العالية للمحاضرات والجودة في المساعدات المرئية، كالأفلام وعمل النماذج الفنية التي تفوق أي شيء متاح في الفصل الدراسي التقليدي، وقد تم تخطيط المقرر من خلال فريق تعليمي لكي يقدم الموضوع في أحسن أشكاله [٣] .

ومن أفضل الاعتبارات التي وردت واضحة في هذه المقالة هو الاقتصاد، وهي نقطة مهمة كانت وراء غلق العديد من مدارس المكتبات حديثًا . إذن استخدام المقرر عن بعد يوفر مال ، ووقت ، وحيز، ويعطي تعليمًا جيدًا . وكانت قضية جودة التعليم من القضايا التي تناولتها الدراسات البحثية، وذلك بالمقارنة بين المقررات عن بعد بالتوازي مع المقررات التقليدية [٤] .

وقد اتفقت الدراسات على خاتمة أساسية واحدة وهي أن العوامل الأخرى قد تكون متساوية ، المقرر عن بعد جيد مثله في ذلك مثل المقررات التقليدية التي تعطى في الحرم الجامعي [٥].

– التخطيط والتطوير :

تستخدم الشرائح Slides لكتب الأطفال المصورة في المحاضرات لأن الطلبة تحتاج لأن ترى ما تم مناقشته. كما أن مسك كتاب إلى أعلى لتعرضه على ٣٠ أو أكثر من الطلاب ليس الطريقة الفعالة في نقل المعلومات . كما أن تمرير الكتب على الطلبة في الفصل يشتت انتباه الطلبة بين ما يقوله المعلم وفحص الكتب المتداولة . وقد تكون الشرائح طريقة فعالة لعرض المعلومات بصورة مرئية ، ولكن لا يتمكن الطلاب في كتابة مذكرات في غرفة مظلمة. ويمكن استخدام التلفزيون في التغلب على هذه العقبة ، كما يمكن عن طريقه عرض الكتب النادرة، وإجراء مقابلة شخصية مع المؤلفين والرسامين على أساس منتظم دون الحاجة إلى تحويل من فصل دراسي لآخر .

بدأت باميلا وجنيفر في إنشاء مقرر كامل بأهدافه

ومفرداته . و من المعروف أن أول قاعدة في التخطيط لأي إنتاج هو معرفة المتلقي المستهدف .

يلتحق بهذا المقرر المعلمين ، أمناء المكتبات، اختصاصيي الوسائط التعليمية بالمكتبة المدرسية ، معلمو مرحلة الطفولة المبكرة، الأشخاص الآخرون الذين يعملون مهنياً مع الأطفال الصغار عندما يتم تعليم المقرر داخل الحرم الجامعي . ولأن أشرطة الفديو دوائر مفتوحة في الهواء في أنحاء ولاية كارولينا الجنوبية كافة يمكن لأي فرد لديه تلفزيون يمكنه التقاط أو رؤية هذا البرنامج، وهذه فرصة عظيمة للوصول لأناس آخرين ، مثل الآباء، الذين لديهم اهتمام وشغف بكتب الأطفال ولكن ليس لديهم إتاحة جاهزة للمقررات التي تقدم بسبب العوائق الجغرافية، الشخصية أو أية عوائق أخرى . إنها فرصة عظيمة لزيادة نمو الاهتمام بكتب الأطفال [٦] .

والاعتبار الأول الذي يأتي بعد اختيار المحتوى الموضوعي هو اختيار عنوان ومرشد للموضوع . وتم اختيار قصة Mother Goose يعدّ هذه القصة أول مقدمة للأدب . وتستدعي جملة القفز على القمر صورة الوصول للهدف . وتعتمد كتب الأطفال على التوضيحات أكثر من اعتمادها على النص المكتوب . كما أن العنوان الفرعي للمقالة هو مشاركة الأدب مع الأطفال الصغار ، والأطفال هم القوى الصديقة . والمقصود بمشاركة الأدب للكبار وهم الوالدان والمعلمون وأمناء المكتبات، بحيث يشاركون الأطفال في متعة القراءة [٧] .

كانت المشكلة الثانية التي واجهت المشروع هي إيجاد كاميرا مضيفة للسلسلة بالإضافة إلى الاحتياج لأحد الأشخاص ممن لديهم خبرة ودراية بتشغيل الكاميرا وأن يكون قادراً على التآلف مع شبكة التلفزيون التعليمي للولاية . ويعد اختيار المضيف المناسب عنصراً مهمّاً في إنتاج مقرر ناجح عن بعد [٨] .

تتطلب الكتابة للأطفال تدريباً ومهارات متخصصة إلى حد كبير، حيث إنها تختلف كثيراً عن كتابة محاضرة ، بسبب أن النص يجب أن يشتمل على مفاتيح (إشارات) مرئية . ويجب أخذ مثل هذه المفاتيح المرئية في الحسبان واستغلال الإمكانات الفريدة للتلفزيون كوسيط تعليمي[٩].

ويرى البعض أن أشرطة الفديو التعليمية خبرة تعليمية قيمة، وجديرة بما تستحقه من وقت في الإعداد والنفقات [١٠] .

يوضح جيمس أو رورك O'rourke عند وصفه لمبادئ اختيار الأشرطة التعليمية الجيدة ، إن التلفزيون يمكن أن يوضح ، ويزخرف، ويشرح، ويعرض، ولكن لايمكنه تثبيت درس سيء التخطيط . وهذا يعضد أهمية التركيز على التخطيط الجيد وإعادة تقييم إطار ومحتوى المقرر بحيث يصبح صالح للعرض على التلفزيون [١١] .

وقد تم اكتشاف النتيجة التالية : إن برنامج فديو لمدة ٣٠ دقيقة يمكن أن يغطي قدراً من المعلومات يستغرق ساعتين في محاضرة .

تم توضيح الموضوع الذي ينبغي دراسته ، ووضع مجموعة من أسئلة الدراسة أو صياغة أهداف التعلم لهذا الدرس . كما تم استعراض وطلب الإنتاج الفكري المتاح والمتعلق بالموضوع ، وما يتضمنه من الكتاب الدراسي المعياري، مقالات الدوريات، دراسات بحثية، المراجعات المنشورة .

وقد وجد الباحثان في هذه الدراسة أن الكتاب الدراسي لأدب الأطفال لهذا المشروع محدود القيمة ، مادمنا نرغب في التركيز على الكتب المصورة . واستدعى ذلك، القيام بإجراء ترتيبات بحثية كبيرة لكي يتم التعرف على توليفة المعلومات المرتبطة بالموضوع . وقد أخذت هذه العملية نحو سنتين للتنفيذ ، وتم تشكيل مجموعة استشارية، تكونت من ممثلين لوزارة التعليم بولاية كارولينا الجنوبية ، مكتبة الولاية، كلية التربية بجامعة الولاية ، استشاريين في الاتصالات عن بعد من جامعة كارولينا الجنوبية ومن شبكة التلفزيون التعليمي للولاية SCCTV وراوي للقصة، وخبير في مجال أدب الأطفال . وقد قامت هذه المجموعة باستعراض وتقديم الاقتراحات

للمكونات المطبوعة والمرئية للمقرر المزمع تنفيذه عن بعد خلال مراحل تطوره .

بعد تأليف المعلومات عن الموضوع المعطى، ينبغي جمع قائمة بكتب الأطفال المناسبة التي ستوضح وتدعم أهداف ذلك المقرر الدراسي .

وتحتاج هذه الكتب أن تحضر وتجمع من شتى المصادر والأماكن . وكانت مرافق المكتبات في كولومبيا كرماء جداً في وقتهم ومواردهم .

توضع بعض القصاصات الورقية في الكتب لكي تعرف بما ينسجم منها مع المقرر وأخذ المشرفين على المقرر المعلومات التي تم تأليفها، أهداف المقرر، وكتب الأطفال التي تم إحضارها إلى الشخص المكلف بالتعليم الخصوصي .

أخذ هذا الشخص على عاتقه كتابة مسودة معتمداً على كل هذه المعلومات . وعندما اكتملت هذه المسودة تم عرضها على المشرفين على المقرر لقراءتها والتحقق من محتواها والتأكد من مقابلتها لأهداف المقرر الدراسي والتصديق عليها لكي يبدأ العمل بها .

وينبغي الحصول على تصفية لحقوق الطبع للمواد المستعملة التي يتضمنها المقرر قبل إقرار هذا المقرر للتنفيذ . وتم وصف المشكلات الناجمة عن حقوق الطبع للمواد التي يبثها التلفزيون التعليمي لمواد الأطفال في مقالة ماي May ويوجد محامٍ من بين العاملين بمحطة التلفزيون التعليمي بولاية كارولينا الجنوبية لمراجعة ما يتصل بمشكلات حقوق الطبع [١٢] .

وقد يستغرق الإفساح عن مثل هذه المواد من أصحاب حقوق الطبع عدة شهور . وللتغلب على استخدام مواد يمكن القيام بإنتاجها محلياً أو الحصول على المواد التي لاتسري عليها حقوق حماية حق الطبع .

تم تحرير مادة القفز على القمر من لقطة من ثلاثة أجزاء لكي تنتج برنامج مرئي حي للبث المباشر . ويحيط بالمخرج مجموعة كبيرة من الكتب، وبمساعدة الملقن عن بعد ، سوف يقرأ المخرج النص المكتوب ، وستظهر الكاميرا المواد التي تعتمد على ذاكرته والتي ينقلها للمستمعين . وقد يظهر المشرف على البرنامج بين الحين والحين أثناء اللقطات للتأكد من صحة المحتوى . يتطلب إخراج ٣٠ دقيقة على الفديو عادة ٨ ساعات عمل في اليوم، لأنه من المستحيل أن تقرأ من النص المكتوب دون أن تحدث أخطاء . ويتم عمل المونتاج والتحرير اللازم والتصحيح من المشرف على البرنامج من حين لآخر حتى يتم التسجيل .

يتم في الجزء الثالث من السلسلة أخذ لقطة لكل الأماكن التي يستخدمها الناس في أنحاء المجتمع من الرضع إلى المسنين، وتشتمل على جماعات عرقية متنوعة، لأنه يريد أن يوضح كيف يتم الاستخدام كجزء من الحياة اليومية لكل فرد . ويتم الإنتاج النهائي بعد التحرير لهذه الأجزاء الثلاثة من السلسلة معًا .

ويتكون متوسط برنامج فديو لمدة ٣٠ دقيقة نحو ٣٠٠ مراجعة . ويشتمل كل شريط فديو على عرض تقديمي ومناقشات نقدية للكتب ومعايير مقترحة للاختيار والتقييم .

مكونات المقرر عن بعد :

تشتمل عناصر المقرر عن بعد على المكونات الأربع الأساسية التالية :

١ - يشتمل المكون الأول على ١٥ شريط فديو .

٢ - يشتمل المكون الثاني على دليل إرشادي دراسي لإمداد الطلبة بالإرشاد عن كيفية النفع والفائدة التي يمكن تحقيقها من كل درس . ويشتمل هذا الدليل على ما يلي :

- نظرة عامة عن شريط فديو وملخص كامل لمحتوياته.
- مجموعة من الأسئلة أو الأهداف التعليمية .
- قائمة مختارة من الأعمال العلمية التي توضح المفاهيم في الدرس .
- قائمة غير مختارة من كتب الأطفال التي لها علاقة بالدرس .
- نشاطات تعليمية تعطي للطالب الفرصة لكي يطبق

المفاهيم المقدمة في الدرس .

– قائمة بالنشاطات المقترحة لمشاركة هذه الأنواع من الكتب مع الأطفال للمساعدة في فهم وتنمية التذوق للكتب .

٣ – يشتمل المكون الثالث على مجموعة مقالات أدبية للقراءة تتعلق بكل موضوع ومعاد طبعها من المجلات التخصصية .

توسع هذه المقالات المفاهيم المقدمة في الدرس، ويشتمل الكثير منها على اقتراحات لمشاركة الكتب مع الأطفال .

٤ – يشتمل المكون الرابع على دليل إرشادي للأساتذة والإداريين، الذي يشتمل بدوره على خطوات إرشادية لإدارة المقرر معتمدة على خبرة حقيقية .

مرحلة التنفيذ والتطبيق :

تم تدريس هذا المقرر بنجاح في الكلية لمدة ٤ سنوات في ثلاثة أنماط مختلفة :

١ – الإذاعة في أنحاء الولاية عن طريق دائرة تلفزيونية مفتوحة .

٢ – استخدم في موضع الفصل التقليدي من خلال أشرطة الفديو التي تركز على المعلومات والمناقشة .

٣ – الدراسة الذاتية المستقلة .

يلاحظ أنبرج Annenberg أن إدراك الطلبة للمقررات عن بعد بأنها صعبة ومشوقة وتظهر تحديًا حقيقيًا مثل المقررات الأخرى التي تتاح بالحرم الجامعي .

ويرى طلبة هذا المقرر أنهم سعداء جداً بهذا المقرر وأنه مفيد . وطبقًا لتقرير أنبرج، إن مفتاح عناصر نجاح المقرر عن بعد يعتمد على مدى إتاحة المعلم للطلاب سواء من خلال الاتصال بالتلفون أو من خلال الاتصال به في الساعات المكتبية . و يقوم المشرف على هذا المقرر بإمداد الطلاب برقم تلفون مجاني مع ساعات مكتبية لمقابلة طلاب المقرر عن بعد .

وتوفر المقررات عن بعد عادة مقابلات مع الطلبة مرتين أو ثلاث مرات أسبوعيًا بالحرم الجامعي .

ويعد الإقناع بتلك المقررات عن بعد هو العامل الأساسي في رضا الطالب تجاه المقرر .

أصبح المعلمون الذين التحقوا بهذا المقرر مستفيدين دائمين بالمكتبة ويقومون بمشاركة طلبتهم في الكتب التي اكتشفوها أثناء التحاقهم بالمقرر عن بعد .

سيستمر تزايد أعداد الملتحقين بالمقررات عن بعد من فصل دراسي لآخر . كما أن هذا المقرر له آثاره على مجموعات المكتبة العامة والمكتبة المدرسية في الولاية لأن الناس يطلبون عناوين محددة يتم ذكرها والتعرف عليها من خلال برامج الفديو التعليمية . ولم يلتحق الطلبة فقط بالمقرر عن بعد ولكن التحق به أيضًا الأطفال والآباء .

ونظرًا للنجاح الذي حققه هذا المقرر عن بعد مما شجع المشرفين عليه بالقيام بإعداد مقرر آخر يتناسب مع عمر الطفل في المرحلة المتوسطة . وقد التحق بالمقرر ٧٦ طالبًا وقاموا بتقييم كل مكون لكل درس فردي على حدة . وتم إجراء التغييرات التي اعتمدت على توصياتهم قبل اكتمال المقرر عن بعد . حصل مقرر القفز على القمر Jump Over The Moon على جائزة التعليم الجامعي الوطنية للتميز . ويعد أول مقرر عن بعد يحصل على مثل هذه الجائزة . ويتم استخدامه في الوقت الحاضر بواسطة أكثر من ٨٠ كلية، وجامعة وتجمع تعليمي في الولايات المتحدة ، وكندا وأوربا . بالإضافة إلى استخدامه كمقرر لمستوى التعليم الجامعي للمعلمين وأمناء المكتبات، كما يستخدم أيضًا في ورش العمل لتعليم الوالدين لاختيار الكتب لأطفالهم للإمداد بفرص تعليم مستمر لأمناء المكتبات في أوربا .

وقد وصلت ردود فعل الطلاب تجاه المقررات عن بعد منذ تقديمها لأول مرة للبرنامج . وقد تم تحقيق ذلك من خلال استخدام نموذج تقييم أعد خصيصًا لتقييم المقررات عن بعد والذي يحفظ للطلبة عدم الإعلان عن أسمائهم .

كما ضم التقرير الذي أعده أنبرج Annenberg ملاحظات وخلاصات عن استجابة الطالب لمقرر عن بعد تم تقديمه في خريف ١٩٨٤ (١٣)، ويوجد تشابه بين كثير

من هذه الملاحظات والخلاصات مع ملاحظات كتاب هذه المقالة، وتتضح المتشابهات على النحو التالي :

ونظرًا للنجاح الذي حققه هذا المقرر عن بعد مما شجع المشرفين عليه بالشروع في القيام مع مقرر آخر يتناسب مع عمر الطفل في المرحلة المتوسطة .

ينبغي ألا يحل تدريس مقرر لأدب الأطفال بواسطة التلفزيون محل أو كبديل للطرق التقليدية الأخرى . ويحتاج تبني مقرر من هذا القبيل إلى تضحية كبيرة . وقد لاحظ الطلبة عمق التغطية وجودة برامج الفديو المقدمة في هذا المقرر .

يتميز الفديو عن الكتاب الدراسي خاصة في المقررات التقديمية، حيث تساعد الطلبة على وضوح أهم المفاهيم التي تقدم لهم، لأن كل مثال يقدم يكون مصحوبًا بصور لتوضيحه . وكما قيل من قبل فإن صورة واحدة أفضل من ١٠٠٠ كلمة .

ولعل نقل هذه التجربة الناجحة يساعد في إنتاج مقرر عن بعد يمكن استخدامه في تعليم المكتبات وعلم المعلومات عن بعد في الجامعات المصرية .

References

* تعمل باميلا ب . بارون أستاذًا مساعدًا بكلية المكتبات وعلم المعلومات، جامعة كارولينا الجنوبية، كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية . وقامت باميلا بتدريس هذا المقرر في مواقع نظم التعليم التقليدية لعدة سنوات .

1- Barron . D . D . "Electronic Outreach Television, the Distant Learner and the Library School" Paper presented at the World Conference on Continuing Education for the Library and Information Professions, Chicago, Ill., Aug . 1985, p . 11.

2 - Hoffman, L . C. : "Akking Apples and Oranges : Telecourses Are Both Different and Important" T . H . E. Journal, Sept. 1982, p . 116 .

3 - Ibid .

4 - Ibid . , p . 115 .

5 - Smith, J. ; "An Evaluation of Telecourse Achievment at Saddleback College" T.H.E. Journal, Feb. 1984, p . 94 .

6 - Hazard, P. : Books, Children, and Men (Boston : Horn Book, 1944) .

7 - Bettlehim, B. and Zelan, K. : On Learning to Read :The Child's Fascination with Meaning (New York : Knopf, 1981), p. 5 .

8 - Annenberg / CPB Project, "Research on Student Uses of the Annenberg/CPB Telecorurses in the Fall of 1984, "Feb . 1985 .

9 - O' Rourke, J . S . IV : "Principles for Good Educational Tapes, " EITV, Feb, 1983, p 66.

10 - May, J . P . : "Copyright Clerance Problems in Educational Television : Children's Materials, "Journal of Education for Librariarship, Winter, 1977, p. 153.

11- O'Rourke, ref, 9, p . 67 .

12 - May, ref . 10, p. 149 - 60 .

13 - Barron, P, and Burley, J. : Study Guide for the Telecourse Jump over the Moon (NeW York : Holt, 1984) and Barron, P., and Burley, J., eds., Jump over the Moon : Selected Professional Readings (New York : Holt, 1984) .

العوامل المحلية وأثرها في تنمية المجموعات

سناء عبدالمنعم المقدم

كلية الآداب للبنات - الرياض

إن الهدف الرئيس للمكتبة أو مركز المعلومات هو توفير ما يحتاجه المستفيدون من مصادر المعلومات بما يعكس اهتماماتهم وميولهم . ومقتنيات المكتبة هي أهم ما يميزها ؛ بل هي أهم معايير الحكم عليها وعلى تطور خدماتها . إلا أن هناك عددًا من العوامل المحلية تكتنف عملية تنمية المقتنيات وتؤثر فيها تأثيرًا ملحوظًا، وهذه العوامل هي التي يناقشها هذا المقال، وتتلخص فيما يلي : مجتمع المؤسسة الأم التي تنتمي إليها المكتبة، والأهداف التي أنشئت من أجلها، واحتياجات المستفيدين ، ومجموعات المكتبة، والمصادر البشرية والمادية المتوافرة في المجتمع .

تمهيد :

كيف تحصل المكتبة على الأوعية التي تلي احتياجات المستفيدين ؟ إذا سئل المستفيد من المكتبة هذا السؤال لأجاب بأنه لا يدري، فقد يتم شراؤها أو الحصول عليها كهدايا أو هبات وأنه لا يأبه كثيرًا بذلك مادام يجد ما يريده. حيث إن المستفيد لايهمه ما يحدث داخل المكتبة من عمليات مادام الوعاء أو المعلومة التي يحتاج إليها متاحة له عندما يريدها . أما الموقف بالنسبة لأمين المكتبة فيختلف بالطبع ، فعملية تحديد ما تحتاج إليه المكتبة وما تحصل عليه بالفعل، وكيف، ومن أين تحصل عليه يعد شغله الشاغل طوال الوقت . بينما هذه العملية قد تعد خافية على العامة من المستفيدين . ومن الملاحظ أنه بدون إدارة فاعلة للتزويد أو سياسة واضحة لتنمية المقتنيات ؛ فإن احتياجات هؤلاء المستفيدين قد لا تتحقق مطلقًا .

وبذلك نرى أن تنمية المقتنيات أو التزويد وظائف لا تشغل بال عامة المستفيدين بينما تعد في بعض الأحيان عملية تشويق تجلب الرضا النفسي لبعض العاملين بالمكتبة، فهناك متعة كبيرة في معرفة أن شخصًا ما قد أسهم في بناء مجموعة بحث ممتازة أو قام بالاختيار الجيد لمكتبة ما لكي تخدم روادها بصورة فاعلة .

وبالرغم من أن عمليات تنمية المقتنيات قد كتب عنها الكثير ؛ فإنها لاتزال غير واضحة الملامح . فلدى المكتبات دائمًا مجموعات تزداد أي تم تنميتها، هذا بصرف النظر عما إذا كانت قد نمت نموًا مخططًا، أم نمت نموًا عشوائيًا. وعلى أية حال ؛ فإن تنمية مجموعة ما يعد أصعب بكثير من مجرد الحصول على الأوعية نفسها . فلابد أن يكون هناك من يقدر أي الأوعية يمكن أن تقتنى، وبأية إجراءات ، وهذا يحتم اتخاذ قرارات بشأن الاختيار، وربما يرتبط ذلك بخطة عامة لتنمية المقتنيات . وتعبير تنمية المقتنيات الآن يأتي ليحدد الإطار العام للنشاطات الخاصة بالسياسات والإجراءات المتبعة في الاختيار، والتزويد وتقييم مقتنيات المكتبة . وتجدر الإشارة إلى أنه قبل ظهور مصطلح تنمية المقتنيات لم تكن العلاقة الحقيقية واضحة بين هذه النشاطات .

ووفقًا لتقرير قدم لمؤتمر عن تنمية المقتنيات تحت رعاية قسم الموارد والخدمات الفنية في جمعية المكتبات الأمريكية أشار هندريك إديلمان Hendrik Edelman إلى أن المصطلحات التالية (تنمية المقتنيات، والاختيار، والتزويد) تكون فيما بينها شكلاً هرميًا يصور العلاقة بين هذه المصطلحات . فتنمية المقتنيات تأتي على قمة الهرم، وهي تمثل مهام التخطيط ، ثم يأتي الاختيار وهو يمثل المستوى الثاني ويمثل القرارات المتعلقة بانتقاء

الأوعية ، أما التزويد فيشغل قاعدة الهرم أو المستوى الثالث ويتضمن تنفيذ قرارات الاختيار والقرارات التي نصت عليها تنمية المقتنيات والتي من أهمها إجراءات الاختيار ومعاييره [١] .

ولاشك أن عملية تنمية المقتنيات تشمل عمليات التعرف على احتياجات المستفيدين ، وتقييم المقتنيات الموجودة بالفعل، وتقرير سياسة الاختيار، والتنسيق بين الجهات التي تضطلع بمهام الاختيار، هذا فضلاً عن تنقية وتخزين بعض المجموعات والتخطيط لاقتسام الموارد . وعلى أية حال؛ فإن سياسة تنمية المقتنيات ليست نشاطًا واحدًا أو مجموعة من النشاطات ، ولكنها تعد في المقام الأول عملية تخطيط ثم اتخاذ قرار [٢] كذلك فإن عملية تنمية المقتنيات غير محددة بحجم المكتبة ونوعها . كما أنها – كعملية تخطيطية – تستخدم الأساليب النموذجية المتبعة في التخطيط والتي من أهمها : تحديد الأهداف والسياسات، وتحديد الوضع الحالي، والتعرف على مواطن القوة ونقاط الضعف، ووضع التأثيرات البيئية في الحسبان، هذا بالإضافة إلى المشروعات التعاونية التي تشترك فيها المكتبة . وبالنسبة للمسئولين القائمين بعملية تنمية المقتنيات فتتركز أهدافهم على بناء أفضل مجموعة ممكنة من المقتنيات في ظل الإمكانات المتاحة .

وإذا كانت عملية تنمية المقتنيات عملية تخطيطية في المقام الأول كما أسلفنا، وأنه يتم تنفيذها في إطار مؤسسة اجتماعية ؛ فإنها لاشك تتأثر بكل ما يحيط بهذه المؤسسة من متغيرات . وهي على أية حال متغيرات كثيرة ، نحاول الوقوف عند أهمها تأثيرًا في عملية تنمية المقتنيات والتعرف على هذه المتغيرات أو العوامل بشيء من التفصيل . وهذه المتغيرات أو العوامل يمكن من وجهة نظر الباحث تقسيمها إلى خمس فئات على النحو التالي : المؤسسة التي تنتمي إليها المكتبة ، وهدف أو أهداف المكتبة ، والمستفيدون من المكتبة ، والمجموعة الحالية من المقتنيات، والموارد المتاحة .

أولاً – المؤسسة التي تنتمي إليها المكتبة :

لايمكن وضع سياسة لتنمية المقتنيات بما تشمله من معايير للاختيار ، وإجراءات للتزويد، ونشاطات التقييم والتنقية، إلا بعد الدراسة الكاملة والواعية للمؤسسة التي تنتمي إليها هذه المكتبة بما في ذلك دراسة مجتمع هذه المؤسسة والتعرف على احتياجاته .

وقد بدأ الاهتمام بمجتمع المكتبة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تحليل توجهات المجتمع في الاستخدام منذ الثلاثينات من القرن العشرين، عندما بدأ أعضاء هيئة التدريس في كلية المكتبات بجامعة شيكاغو بتشجيع اتجاهات دراسة وتحليل المجتمع وتطوير أساليب العمل وتقديم أمثلة يحتذى بها في كل المكتبات . فمعرفة المجتمع ، أو المؤسسة التي يتم خدمتها يعدّ جزءًا من المعايير الخاصة بإنشاء جميع أنواع المكتبات . وعلى أية حال؛ فإن العديد من المكتبات تشجع فكرة تحليل المجتمع أو المؤسسة الأم، إلا أن عددًا قليلاً هم الذين يقومون بهذا العمل .

فتحديد أهداف المكتبة يعد عملية صعبة مالم تكن هناك معرفة كافية بالمجتمع الذي توجد به . كما أنه لايمكن صياغة سياسة المكتبة في سبيل تنمية مقتنياتها ، أو استمرار مقتنيات المكتبة في النمو، أو التأثير في المجتمع إلا إذا ظلت هذه السياسات مرتبطة بخصائص المجتمع الذي تخدمه [٣] .

ويمكن تحليل مجتمع المكتبة أو المؤسسة الأم التي تنتمي إليها المكتبة من عدة أوجه أهمها :

* التعرف أولاً على العدد الكلي لأفراد هذا المجتمع، وعلى الفئات التي تشكل هذا المجتمع والوظائف التي يعملون بها .
* خصائص أفراد المجتمع من حيث أعمارهم ، ومستوى تعليمهم، وحالتهم الاقتصادية، وثقافتهم .
* المنظمات والهيئات الموجودة بالمجتمع سواء كانت حكومية أو غير حكومية .
* الوظائف أو المهن التي يعمل بها أفراد المجتمع .

* المؤسسات التعليمية والبحثية الموجودة في المجتمع.

وفضلاً عن ذلك ينبغي التعرف على ما توفره المكتبات الأخرى ، ومصادر المعلومات بالمجتمع، وأماكن بيع الكتب، والمعارض ، ومكاتب الاستعلامات ، وغيرها من مصادر المعلومات .

وخلاصة القول إن المكتبات تتأثر بالمجتمعات الموجودة بها بشكل عام ، ولكن اهتمامها الرئيس هو بالمؤسسة الأم التي أنشئت من أجل خدمتها، فمن المسلم به أن مقتنيات مكتبة أية مؤسسة هو خدمة غرض ورسالة هذه المؤسسة ككل [٤] .

ثانيًا – أهداف المكتبة :

الهدف الذي أنشئت من أجله المكتبة له علاقة وثيقة بالمجتمع الذي توجد به المكتبة، وأحيانًا ما يؤدي تحليل المجتمع ودراسته إلى نظرة جديدة لأهداف المكتبة . وقد أفادت دراسة عن مكتبة شيكاغو العامة أن الأدوار التي قامت بها المكتبة العامة في الماضي زادت من استخدام المكتبة، وكانت المقتنيات تبنى في الاتجاهات الآتية [٥] :

* توفير مصادر حديثة للمعلومات للعديد من المتخصصين غير المنتمين إلى جامعات أو مكتبات كبيرة متخصصة .
* مصادر ثقافية لفئات المثقفين .
* مصادر أساسية ومتطورة للمدن المحرومة من الامتيازات.
* خدمات معلومات معتمدة على الحقائق والبيانات .
* تزويد الطلاب والشباب بالمعلومات التي تخدم المقررات الدراسية .
* الإمداد بالوسائل السمعية والبصرية .

كما أكدت دراسة أخرى أعدتها الهيئة الاستشارية القومية للمكتبات National Advisory Commission on Libraries ، إن المكتبات يجب أن تتغير من كونها مؤسسة للتعليم العام والثقافة والإبداع، إلى مؤسسة تضطلع بالمسئوليات التالية :

* مساندة ودعم برامج التعليم الرسمي بدءًا من مرحلة رياض الأطفال مرورًا بمرحلة الجامعة والتعليم المهني .
* دعم اتخاذ القرارات الحكومية واقتصاديات البلاد بتوفير المعلومات اللازمة .
* توفير فرص استمرار التعليم الذاتي وإعادة التدريب .
* توفير الخدمات المكتبية للفئات التي حرمت من فرص التعليم والتدريب .
* توفير مصادر معلومات للرأي العام – غير الرسمي – وتنمية الثقافات الشخصية [٦] .

وقد أبدى الكثير من أمناء المكتبات العامة ميلاً نحو تقديم المعلومات كهدف أساس للمكتبة العامة . وهنا يقول بيلارد Ballard إن هذا التأكيد على المعلومات هو تغير مهم وجوهري في توجيه خدمات المكتبة العامة، وأشار أيضًا إلى أن هذا قد يطغى على الاهتمام بتنمية المقتنيات [٧] .

ويلاحظ أن المكتبات العامة على عكس الأنواع الأخرى من المكتبات تفتقر إلى معايير تحدد ما يمكن أن تقوم به . وطبقًا للمأتى المقترح في كتاب تخطيط العمليات في المكتبات العامة A planning Process for Public Libraries – فإن مدير المكتبة له مطلق الحرية في تحديد رسالة المكتبة في خدمة المجتمع، وفي تحديد المصادر المتاحة لتنفيذ هذه الرسالة . وبالإضافة إلى ما سبق تناول مؤتمر عن إدارة تنمية المقتنيات في المكتبات العامة مجموعة من التساؤلات لمديري المكتبات العامة، وهي كالتالي :

* هل ستكون المكتبة العامة مركزًا للأبحاث ؟ وهل ستوفر مقتنيات للباحثين المتخصصين ؟
* هل ستوفر المكتبة العامة مصادر المعلومات الأولية ذات الطابع العام ؟
* هل ستركز المكتبة العامة جهودها على توفير المعلومات بشكل سريع ودقيق، بغض النظر عن مكان وجود هذه المعلومات ؟
* هل ستدعم المكتبة المقررات الدراسية في المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية ؟ [٨] .

أما المعايير الخاصة بمعظم أنواع المكتبات الأخرى

فتتضمن تعريفات عن الأهداف والأغراض، فمثلاً برنامج المكتبة الدرسية أو مركز الوسائل التعليمية، قد صمم للتأكيد بأن التلاميذ وأعضاء هيئة التدريس هم المستفيدون المؤثرون في المعلومات [٩] وهذه الأهداف يمكن إنجازها على النحو التالي :

* إتاحة الوصول للأوعية بكل أشكالها .
* تشجيع الاهتمام بالقراءة واستثمار المعلومات والأفكار .
* التعاون مع المعلمين لتصميم استراتيجية للتعليم تفي باحتياجات الدارسين [١٠] .

كذلك أقرت المعايير الخاصة بالمعاهد المتوسطة مسئولية مساندة المكتبة للمقررات الدراسية ، وقد أشارت أيضًا إلى أن مكتبات الكليات المتوسطة عبارة عن طريق مكمل يمنح الطالب فرصة لزيادة خبرته الدراسية عن طريق مستقل للتعليم بعيدًا عن المقررات الدراسية [١١] .

كما أشارت معايير مكتبات الكليات المتوسطة إلى عدم اقتصار دور هذه المكتبات على تجميع سجلات المعرفة ، إنما يقوم أيضًا على تعليم استرجاع الوثائق[١٢] . أما بالنسبة لمعايير المكتبات الجامعية ، فتؤكد على أن غرض المكتبة هو تدعيم برامج خدمات العملية التعليمية والبحثية والخدمة العامة بالجامعة[١٣] .

ثالثًا – المستفيدون :

يقصد بهم رواد المكتبة الحاليين منهم والمتوقعين، فعلى سبيل المثال يجب أن تعطى مكتبة الجامعة الأولوية لاحتياجات الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس ، والفئات الأكاديمية الأخرى بالجامعة الذي يمكن أن يقال إنهم الرواد الفعليون للمكتبة ، بينما يمكن أن يكون هناك التزامات تجاه فئات أخرى قد تعدهم المكتبة فئات ثانوية [١٤]، وهذه الاختلافات تعد مؤشرات مهمة للمهتمين بتنمية المقتنيات .

أما بالنسبة لمركز الوسائل التعليمية أو للمكتبة المدرسية فمن المتوقع أن تزود هذه المراكز والمكتبات التعليمية بالخبرات التعليمية التي تشجع المستفيدين ليصبحوا روادًا متميزين ، وذوي مهارات إبداعية في مجال المعلومات ؛ بل وتمدهم أيضًا بالمصادر والنشاطات التي تسهم في التعليم مدى الحياة [١٥] .

وفي إطار تنمية المقتنيات ، يرى المكتبيون أن الاحتياجات المعروفة والمتوقعة هي قاعدة أساسية لإجراء التطوير من عدمه بالنسبة لمجموعات المكتبة وخدماتها .

ويرى ماك جراث Mc Grath أن التعرف على الاستخدامات السابقة للمجموعة يساعد على وضع تصور للاتجاهات المستقبلية، ويعد هذا مؤشرًا يمكن الأخذ به في سياسة تنمية المجموعات [١٦] .

ويمكن القول إن اختلاف فئات المستفيدين في قدراتهم واهتماماتهم الموضوعية ، بالإضافة إلى اختلاف طرق التدريس له تأثير واضح على استخدام المجموعة، ومثال ذلك أن التغير في الاحتياجات من المكتبة يظهر واضحًا نتيجة الانتقال من الاعتماد المكثف على المكتبة إلى نظام التعليم الذاتي .

وبالنسبة للمكتبات المتخصصة فإنها ليس لها حاجة شديدة لتتبع اختلافات احتياجات المستفيدين نظرًا لتجانس فئاتهم .

رابعًا – مجموعات المكتبة :

بالإضافة إلى أهداف المكتبة والمستفيدين؛ فإن مجموعات المكتبة التي تم تنميتها عبر السنين يمكن أن تعد متغيرًا يؤثر في إجراءات تنمية المقتنيات . فمجموعة المكتبة لا ينبغي أن تعيش كما هي بمعنى أن ما كان موجودًا في الماضي يجب أن يحدد ما هو موجود في المستقبل . وهنا يطرح السؤال نفسه : إلى أي مدى يمكن أن تؤثر المجموعة الحالية على النمو المستقبلي ؟ في واقع

الأمر يتوق هذا على عدد من العوامل أو المتغيرات مثل : أهداف المكتبة ، وكيفية استخدمها ، بالإضافة إلى حجمها، والعمر الزمني للمجموعة .

وعلى سبيل المثال كلما كانت المجموعة الحالية للمكتبة كبيرة الحجم ولها عمر زمني كبير كانت المكتبة بحثية، فهي بذلك تؤثر على خطط تنمية المجموعات المستقبلية، وذلك بسبب الاعتماد على مواطن القوة الكامنة في هذه المجموعة. ويلاحظ هنا أنه في أية مجموعة كبيرة أو صغيرة ؛ فإن نقاط الضعف في هذه المجموعة ترتب حسب أهميتها وقبولها من جانب المستفيدين . ووفقًا لما اقترحه هازن Hazen في جهوده لتطوير نموذج في تنمية المقتنيات أشار إلى أن المجموعة المثالية لموضوع معين هي التي يجب أن تدعم وتعزز احتياجات المستفيدين واهتماماتهم وتؤثر بالمستوى نفسه على النشر وإعادة الطبع في ذلك المجال [١٧] .

خامسًا – المصادر المتوافرة :

والمصادر كما يعني المصطلح هنا هي المصادر البشرية والمالية والمعلوماتية والفكرية والترفيهية، وجميع أنواع المصادر التي يتاح للمكتبة شراؤها مثل المصادر البيليوجرافية التي تساعد على التعريف بالأوعية . وتختلف المصادر البيليوجرافية لتنمية المقتنيات من مكتبة لأخرى، وكذلك يختلف عدد المشاركين المؤهلين في الاختيار والتقييم وإدارة المجموعة، وعلى سبيل المثال فمدير المكتبة وعدد من العاملين معه والأفراد الآخرين ذوي الاهتمام بالمكتبة – أعضاء هيئة التدريس، والباحثين ، وأعضاء مجلس المكتبة بخلفياتهم الموضوعية المختلفة إلى جانب خلفياتهم عن المصادر المطبوعة وغير المطبوعة – يكونون أكثر إسهامًا في بناء مجموعات المكتبة وتنميتها من زوايا مختلفة مع أمين المكتبة .

وبالإضافة إلى ذلك ؛ فإن الاختلاف في ميزانية الشراء من عام إلى آخر يعد عملاً مؤثرًا بشكل واضح في تنمية المقتنيات إلى جانب حجم ميزانية الأوعية على مدى زمني طويل . وعلى الجانب الآخر قد لا يكون من الممكن التحكم أو التأثير في مستوى ميزانية الأوعية ، إلا أنه على الأقل يمكن إدارتها ، فعلى سبيل المثال فمتطلبات الميزانية الموثقة والمدعمة بالوثائق الكاملة وإجراءات توزيع تلك المخصصات بعناية هو إجراء مفيد في التعامل مع هذا المتغير .

وبالنسبة للإمداد بالأوعية ومدى توافرها، فينبغي أن يؤخذ في الحسبان تناسبها مع مجموعة المكتبة من حيث المجموع الكلي للمجلدات، وعدد المجلدات في كل موضوع، وأشكال النشر المختلفة . فالواقع أن هناك مستويين من الوعي عن الإمداد بالأوعية : أولهما يتمثل في معرفة الأدوات البيليوجرافية كأداة للحصول على المواد، أو الوعي بالأوعية الأخرى المتوافرة في المكتبات الأخرى عن طريق اقتسام الموارد . وهناك معايير يمكن الاعتماد عليها في أمر هذا التعاون بين المكتبات ، منها معايير المكتبات المدرسية ، ومعايير الكليات المتوسطة ، ومعايير المكتبات الجامعية [١٨]، [١٩]، [٢٠]، [٢١] .

ومن الملاحظ أنه من العوامل التي تشجع أو تسمح باقتسام الموارد أن تتطور هو تغير وجهات النظر في كيفية تقييم المقتنيات، حيث قل الاهتمام الآن بالنسبة لعدد الأوعية التي تضمها المكتبة في مجموعاتها وزاد على الطرف الاهتمام بكيفية تقديم المكتبة خدماتها للمستفيدين منها على الوجه الأكمل[٢٢] .

ونخلص مما سبق إلى أن على واضعي سياسة تنمية المجموعات الأخذ في الحسبان مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر في تنمية المقتنيات وهي المؤسسة التي تنتمي إليها المكتبة، وأهداف المكتبة التي تسعى إلى تحقيقها، والغرض من إنشائها، بالإضافة إلى كل من عاملي المستفيدين وفقًا لفئاتهم وتخصصاتهم الموضوعية، ومجموعات المكتبة الحالية والمتوقعة ، والمصادر المتاحة .

وفي نهاية هذا المقال تجدر التوصية بما يلي :

* ضرورة التعرف أولاً على مجتمع المؤسسة الأم التي تنتمي إليها المكتبة من خلال تحليل المجتمع ، والتعرف على خصائصه واحتياجاته وتنوعه، هذا فضلاً عن التعرف على مصادر المعلومات الأخرى الموجودة في المجتمع، حيث إن المكتبات تتأثر بالمجتمعات الموجودة بها بشكل عام، فهدف مقتنيات مكتبة أية مؤسسة هو خدمة غرض ورسالة هذه المؤسسة .
* ضرورة التعرف على الأهداف التي أنشئت من أجلها المكتبة والأدوار التي تقوم بها من حيث كونها مركزًا للأبحاث، حيث تقدم مقتنياتها للباحثين المتخصصين، وتدعم برامج التعليم، وتوفر فرص التعليم الذاتي، وتوفير الخدمات للفئات الأخرى في المجتمع، وكذلك توفير مصادر المعلومات للرأي العام .
* وجود معايير لتقييم احتياجات المستفيدين الحاليين والمتوقعين كمؤشر للمهتمين بتنمية مقتنيات المكتبة وكقاعدة أساسية لإجراء التطوير والتنمية بالنسبة لمجموعة المكتبة .
* توافر المصادر البشرية والمالية والمعلوماتية والفكرية بشكل مقنن لكي تسهم بشكل فاعل في تنمية المقتنيات ، فعلى سبيل المثال إن وجود ميزانية كافية وإدارة علمية لها يساعد على توجيه المخصصات اللازمة لبناء وتنمية المقتنيات . كما أن الإمداد بالأوعية والوعي بالأدوات البيليوجرافية الملائمة يساعد على بناء مجموعة قوية للمكتبة. ويضاف إلى ما سبق ضرورة الأخذ بأسلوب اقتسام الموارد في ظل المعادلة الصعبة التي تعيشها معظم الدول وخاصة النامية ، والتي تواجه نقصًا في الميزانيات بصفة دائمة مع زيادة هائلة في حجم الإنتاج الفكري المنشور، فضلاً عن متطلبات المستفيدين المتعددة .

الهوامش والمراجع

1- Edelman, Hendrick. "Selection Methodology in Academic Libraries." Library Resources and Technology. Serv. 23, Winter 1979, p. 33 - 38.

2 - Osburn, Charles B. "Education for Collection Development." In Collection Development in Libraries : a Treatise . Ed. Robert D. Stueart and George B . Miller Greenwich, Conn : JAI Press, 1980, p . 562-563 .

3 - Bonn, Larry Earl . "Introduction." Library 24, Jan 1976, p . 430.

4 - American Association of School Libraries and Association for Educational Communications andTechnology, p. 15.

5 - Martin, Lowell A. Library Response to Urban. Chicago : American Library Association, 1969, p. 42.

6 - Lacy, Dan, "Social Change and the Library : 1945 - 1980." In Libraries at Large. Ed. Douglas M. Knight and E. Shepley . Now York : Bowker, 1969. p. 18.

7 - Ballard , Thomas. "The Information Age and the Public Library." Wilson Library Bulletin. 63, June 1988, p. 74.

8 - Krueger, Karen, "Guidelines for Collection Management." In Collection Management in Public Libraries : Proceedings of a pre conference to the 1984 ALA Annual Conferences . June 21 - 22, 1984, Dallas, Texas. Ed. Judith Serebnick. Chicago : ALA, 1986. p. 15 .

9 - American Association of School Libraries and Association for Educational Communications and Technology, p. 1.

10 - Ibid .

11- Association of College ad Research Libraries. Standards for College Libaries College and Research Libraries Niws. 36, Oct. 1975, p. 278 .

12- Association of College ad Research Libraries. Standards for College Libaries College and Research Libraries News. 47, Mar. 1986, p. 190 .

13- Joint Committee of the Association of Research Libraries and The Association of College and Research Libraies. Standards for University Libraries College and Research Libraries News. 40, Apr. 1979, p. 120.

14- Ibid .

15- American Association of School Libraries and Association for Educational Communications and Technology, p. 2

16- McGrath, William. "Circulation Studies and Collection Development : Problems of Methodology." In Collection Development in Libaries . Ed . Robert D. Stuert and George B. Miller. Greenwich, Conn : JAI Press, 1980, p 343 - 403 .

17- Hazen, Dan C . "Modeling. Collection Development Behavior : A Preliminary Statement." Collection Management. Spring / summer 1982, p.8.

18- American Association of School Libraries and Association for Educational Communications and Technology, p.x.

19- Ibid p. 83.

20- Association of College ad Research Libraries. Standards for College Libaries College and Research Libraries News. 47, Mar. 1986, p. 191 .

21- Joint Committee of the Association of Research Libraries and The Association of College and Research Libraies. p. 102.

22- Association of College ad Research Libraries. "Guidelines for Tow - Year College Learning Programs (Revised). p. 8 .

القاضي محمد بن علي الأكوع : مؤرخ اليمن

إبراهيم باجس عبدالمجيد
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض

«مؤرخ اليمن وعالمها في هذا العصر، أستاذنا الجليل القاضي محمد بن علي الأكوع الحوالي الحميري ... وارث علم الهمداني ومحيي آثاره في القطر اليماني في هذا العصر» .

بهذه الكلمات ومنذ ربع قرن من الزمان وصف الشيخ حمد الجاسر في تقديمه لكتاب صفة جزيرة العرب للهمْداني – محققه القاضي محمد بن علي الأكوع، الذي توفي يوم السبت الخامس والعشرين من شهر رجب الفرد سنة تسع عشرة وأربع مئة وألف للهجرة، الموافق للرابع من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) لسنة ثمان وتسعين وتسع مئة وألف للميلاد، رحمه الله وطيب ثراه .

وإني لأعجب أن لا يكون كتب عن هذا العالم الجليل والمؤرخ شيءٌ خارج قطره اليمن ، وإن كان الشوكاني قد عاب – في ترجمته للإمام محمد بن إبراهيم الوزير من كتاب البدر الطالع – على أهل الأمصار الإسلامية عدم اهتمامهم بعلماء اليمن في القرون الماضية، فلعلهم معذورون ببعد الشُّقة، ونأي اليمن عن مواطن العلم : مصر والعراق والشام ، فما عذرنا اليوم وقد أصبح العالم بمثابة القرية الصغيرة كما يقولون، في عصر المعلومات والاتصالات السريعة، عصر الـ "EMAIL" والـ "INTERNET" ... ما عذر علمائنا ومؤرخينا في عدم اتصالهم بعضهم ببعض، وعدم اهتمامهم بما يحل بالواحد منهم من موت أو أقل من ذلك .

وقد كنت كتبت مقالاً في صحيفة الرياض السعودية (العـدد ١١١٢٠، تاريخ ١٤١٩/٨/١٥هـ، الموافق ١٩٩٨/١٢/٤م) ذكرت فيه شيئًا من سيرة العالم الفقيد وبعض ما قيل فيه، ثم رأيت من المناسب أن أكتب مقالاً أكثر توسعًا ؛ إذ من حق المثقفين العرب أن يكونوا على معرفة بعلمائهم ومؤرخيهم، كما أن من حق علمائنا علينا أن نذكرهم في حياتهم وبعد مماتهم، وهذا أقل ما يمكن أن نسديه لهم كفاء ما قدموه لنا من علم نافع .

وعلى الرغم من أنني لم أعرف القاضي محمد الأكوع – رحمه الله – معرفة شخصية، وكم ينتابني الأسى والحزن أنني لم أتمكن من اللقاء به حين زيارتي للقطر اليماني سنة ١٤١٢هـ، فقد فاتني خير كثير، ولا حول ولاقوة إلا بالله . إلا أنني عرفت الشيخ من خلال كتبه التي انتفع بها الكثيرون من المهتمين بالدراسات اليمانية، وعرفته أيضًا من خلال أخيه شيخنا الفاضل القاضي إسماعيل بن علي الأكوع ، أمد الله في عمره وحفظه، وعرفته كذلك من حديث طلبة العلم الذين التقوا به في ديار اليمن، فما من أحد تتلمذ عليه إلا استفاد منه فوائد جمة، لا تتحصل في مجتمعه من غيره .

وأبدأ بالتعريف بفقيدنا الغالي بما صدرت به هذا المقال من وصف حمد الجاسر له، حيث قال : «مؤرخ اليمن وعالمها في هذا العصر ... أستاذنا الجليل القاضي محمد ابن علي الأكوع الحوالي الحميري ... وارث علم الهمداني ومحيي آثاره في القطر اليماني في هذا العصر » .

وهو سليل بيت عريق في العلم، أنجب عددًا كبيرًا من العلماء ، تحدث عنهم أخوه شيخنا القاضي إسماعيل بن علي الأكوع في كتابه "تاريخ أعلام آل الأكوع" الذي صدر عن دار الفكر المعاصر ببيروت سنة ١٤١١هـ .

أما نسبتهم إلى الأكوع، فقد سألت شيخنا القاضي إسماعيل : هل هذه النسبة إلى الصحابي الجليل سلمة بن الأكوع ؟ فقال : لا، إنما هي نسبة لأحد أجدادهم، كان في كوعه شيء، فلقب بالأكوع حتى غلب هذا اللقب عليه وعلى عقبه من بعده، وسميت الأسرة بآل الأكوع .

وقد أفرد القاضي محمد لنفسه ترجمة مفردة في كتابيه "صفحة من تاريخ اليمن الاجتماعي وقصة حياتي" ، و "حياة عالم وأمير" تحدث فيهما عن نشأته وطلبه للعلم وكفاحه من أجل إزاحة الظلم الواقع على بني وطنه، وذلك من خلال سرده لواقع اليمن المعاصر الذي عايشه مع العلماء وولاة الأمر هناك .

كما ترجم له محمد بن محمد يحيى زبارة في كتابه "نزهة النظر في رجال القرن الرابع عشر" ، فقال: القاضي العلامة عز الإسلام محمد بن علي بن حسين بن أحمد بن عبدالله الأكوع، رئيس لجنة التاريخ اليمني، مولده بمدينة ذمار سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة وألف، وبها نشأ وأخذ عن والده وعن علماء ذمار، ثم انتقل إلى مدينة إبّ للتدريس، وتخرج به عدد كبير . وأخذ في مطالعة كتب العلم والأدب والتاريخ، وزار محلات متعددة في أرجاء اليمن قاصداً زيارة الأماكن الأثرية والتاريخية ودراستها، وكان لذلك أثر عظيم في زيادة معارفه ومعلوماته التي انتفع بها في التاريخ ... ثم يذكر أعماله التي وليها والكتب التي قام بتأليفها أو تحقيقها .

ولكن - كما يقولون - صاحب البيت أدرى بالذي فيه، فأولى الناس بالترجمة له هو صنوه وأخوه وتلميذه القاضي إسماعيل بن علي الأكوع ؛ إذ يربطه به نسبان : نسب القربى ، فهو أخوه ، ونسب العلم، حيث كان أول شيخ له ومعلم بعد والده، فقد درس عليه العلم في مدرسة رباط الغيثي إبان تدريسه فيها، كما استفاد فوائد جمة من الكتب التي ألفها أو قام بتحقيقها، ومن ذلك ما قاله في مقدمة كتابه البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي : أما ما استفدته من تعليقات أخي القاضي محمد بن علي الأكوع - حفظه الله - على كتاب "صفة جزيرة العرب" لأبي محمد الحسن بن أحمد الهمْداني، وعلى كتاب "تاريخ اليمن" المعروف بالمفيد في أخبار صنعاء وزبيد، لعُمارة اليمني، فأمر يجل عن الوصف ، ولايسعني إلا أن أدعو الله بأن يعينه على إخراج ذخائر اليمن، وأن يحقق ما يسعى إليه .

ويذكره أيضًا في معرض الشكر والثناء في مقدمة كتابه "الأمثال اليمانية"، فيقول : أمدني أخي القاضي محمد بن علي الأكوع بمجموعة من أمثال إبّ وذي السُّفال، وكان له فضل كبير آخر عليَّ ؛ حيث أرشدني إلى موطن الأمثال القديمة من كتب الهمْداني، فهو أعلم بخبايا معارف الهمْداني وعلومه الواسعة، وناشر مؤلفاته .

وقد ترجم القاضي إسماعيل لأخيه محمد في كتابه الماتع المفيد "هجر العلم ومعاقله في اليمن" ٢/ ٨٧٠ - ٨٧٣، فقال : "محمد بن علي بن حسين الأكوع : مؤرخ اليمن ، عالم في الفقه ، مبرز في علوم العربية من نحو وصرف ولغة، له مشاركة فيما عداها، ومعرفة تامة بتاريخ اليمن في العصر الإسلامي ومعرفة دوله وأماكنه التاريخية، وإلمام بتاريخ الإسلام بصفة عامة ، كاتب مترسل، له شعر قليل، ولكن دون مستوى نثره .

خلف والده في التدريس في رباط الغيثي (الواقع في الضاحية الغربية لمدينة إبّ) وعمره عشرون سنة . وقد أنجب هذا الرباط عدداً من الطلاب جمعوا بين الثقافتين الإسلامية القديمة والعصرية، وتأثروا كثيرًا بما قرأوه من كتب زعماء النهضة الإسلامية الحديثة ؛ مثل جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ومحمد رشيد رضا وغيرهم".

ثم يذكر شيئاً من عمله الدءوب وكفاحه من أجل بلده اليمن والنهوض به وما لاقاه من عنت في سبيل ذلك ، ويذكر أيضًا بعض الوظائف التي وليها، ومنها : توليته

القضاء، ثم عين نائبًا لوزير العدل، ثم وزيرًا له، ثم وزيرًا للأوقاف ، فوزيرًا للإعلام، ثم رئيسًا للجنة التأليف والنشر، فانقطع للتأليف والتحقيق، فأثمر قلمه ما أثرى المكتبة العربية من نشر ذخائر المخطوطات التاريخية اليمانية، والمؤلفات النفيسة . ويذكر بعد ذلك بعض كتاباته وتحقيقاته التي قام بتحقيقها أو تأليفها حول تاريخ اليمن السياسي والاجتماعي، والتي أصبحت مرجعًا لكل الدارسين في الشئون اليمنية .

وقد كان – رحمه الله – شغوفًا بطلب العلم، حتى قبيل وفاته، حيث كتب قبل وفاته بنصف شهر إلى الشيخ حمد الجاسر يسأله عن كتابين من كتب الهمداني، ويطلب منه المساعدة في الحصول على هذين الكتابين أو صورة عنهما، حيث نُمي إليه أن أحد هذين الكتابين موجود في إحدى المكتبات الخاصة بالعراق .

بل إنه كان قبل وفاته بعشرة أيام في دار الكتب الوطنية بصنعاء يبحث عن بعض الأجزاء من مخطوطة كتاب "الإكليل" للهمداني . فأية همة في طلب العلم لشيخ قارب المئة من عمره، همة تتصاغر عندها همم الشباب من طلبة العلم، وأي علم فقدناه بفقد هذا العالم الكبير، وكما قيل : ما كان موته موت واحد، ولكنه بنيان بيت تهدَّما .

عاش عمره كله وهمه العلم .. وهمه اليمن وتاريخه، يسعى بجد ونشاط ودون كلل أو ملل للبحث عن معلومة ضائعة أو تائهة في حواشي كتاب أو بين ثناياه، وكما يقول الشاعر اليمني عبدالعزيز المقالح في رثائه :

عاش يقلب أوراق الماضي

برموش العينين

وشرايين القلب

يفرح حين يرى ومضة ضوء

يبكي حين يرى يمنيًا

يقطع رأسًا يمنيًا

حمل التاريخ على كتفيه وعاني المحنة

مذ كان فتى في المهد صبيا

وطلبه للعلم لم يكن نظريًا، أو على الشيوخ فقط، بل إنه كان باحثًا ميدانيًا، فإذا كتب عن بقعة من بلاده لابد أن يزورها، فتراه في شعاف الجبال وبطون الأودية، يبحث عن أثر درس، أو شاهد من شواهد القبور قد انطمس، يدون من خلاله تاريخ وفاة عالم، ويؤرخ لحقبة من حقب تاريخ اليمن الغابر . وكذا كان أخوه وتلميذه القاضي إسماعيل حفظه الله وبارك في عمره وفي علمه، والمطلع على كتابه "هجر العلم ومعاقله في اليمن" يجد مصداق ما نقول، ولعل لنا عودة إلى هذا الكتاب العظيم في بابه في مقال لاحق إن شاء الله .

وقد بارك الله في حياة هذا العالم لما قدمه للعلم وأهله، فكان – رحمه الله – ممتعًا بحواسه كلها إلى أن وافاه الأجل، حيث كان يتمتع بذاكرة عجيبة ، يستحضر من خلالها ما كتبه أو قرأه من عشرات السنين، وكذلك بصره، لم يفقد منه شيئًا، وما كان يشكو إلا مما يشكو منه من هو في سنه أو أقل من سنه، فيقول في مقابلة تلفازية أجريت معه قبل وفاته بشهر :

قد كنت أمشي كالألف

أصبحت أمشي لام ألفْ

وكنت أدعى : يا فتى

أصبحت أدعى : يا خَرِفْ!

نرجع ونقول : إن همة الشيخ في طلب العلم ، وتفانيه في ذلك، وقضاء عمره في التأليف والتصنيف والتحقيق ، خلفت لنا العديد العديد من الكتب النافعة في تاريخ اليمن الغابر والمعاصر . وكان صاحبها قد ذكرها في غير ما كتاب من كتبه، تحت عنوان : المكتبة الحوالية – مشروع ثقافي لنشر تراث اليمن . وأنا أسردها كما دونها صاحبها – رحمه الله – ، وهي هذه :

* الإكليل .
* صفة جزيرة العرب .
* المقالة العاشرة من سرائر الحكمة .
* الجوهرتان العتيقتان . خمستها لأبي محمد الحسن بن أحمد الهمْداني .
* المفيد في أخبار صنعاء وزبيد لنجم الدين عُمارة بن علي الحكمي اليمني .
* قرة العيون بأخبار اليمن الميمون لعبدالرحمن بن علي الديبع .
* العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية لعلي بن الحسن الخزرجي .
* السلوك في طبقات العلماء والملوك، لبهاء الدين محمد بن يوسف الجندي .
* نظام الغريب في اللغة، لعيسى بن إبراهيم الربعي.
* ديوان جمال الدين محمد بن حمير الوصابي الهمداني .
* مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لمحمد بن صالح ابن الحسن العصامي الصنعاني .
* نزهة المعتبر في فضل جبل صبر ، لعبدالفتاح المخلافي.
* التقصار في جيد علامة الأقاليم والأمصار (وهو في ترجمة الشوكاني) لتلميذه محمد بن حسن الشجني .
* العسجد المسبوك في من تولى اليمن من الملوك، لعلي بن الحسن الخزرجي .
* كشف أسرار الباطنية، لمحمد بن مالك بن أبي القبائل المعافري .
* وبل الغمام على شفاء الأوام، للإمام محمد بن علي الشوكاني .
* الاختصاص في تاريخ صنعاء للرازي .

هذه الكتب التي قام على تحقيقها، كما ألف الكثير من الكتب التي تخص اليمن قديمًا وحديثًا، ومن ذلك :

* اليمن الخضراء مهد الحضارة .
* الوثائق السياسية من قبيل الإسلام إلى سنة ٣٣٢هـ .
* صفحة من تاريخ اليمن الاجتماعي وقصة حياتي .
* معجم بلدان اليمن وأنساب قبائلها .
* لسان اليمن الهمْداني من أعلام العرب .
* صراع ثلث قرن أو الحركة الوطنية وتطورها .
* الفرقة المطرفية والحسنية والنشوانية .
* المشايخ والأقران .
* العلويون باليمن .

ويقول شيخنا القاضي إسماعيل : «إن أخاه محمدًا قد أعد للطبع كتابه الأخير، وهو بعنوان "صراع ثلث قرن". وفي هذا الكتاب يؤرخ لتاريخ الحركة الوطنية في اليمن، وذلك من خلال معايشته ومشاركته في مسيرة الحركة الوطنية من بدايتها ، بالإضافة إلى تسليط الأضواء على رجال الحركة، وكان في نيته أن يكتب كتابًا عن الهمْداني ، وما زالت أوراقه كما تركها .

هذا بعض ما خلّف وارث علم الهمْداني، فقد حافظ على إرث جده، بل ثمّره وزاد عليه، فمن يأخذ ميراثه من بعده ويحفظه ؟ من يرث هذا العلم الذي خلفه القاضي محمد عليه رحمة الله .. هل من مشمِّر ؟ !

أقول : كم كنا نتمنى لو فسح الله في الأجل، ولكن لا راد لحكمه، ولا معقب لأمره، فقد كان موته خسارة للعالم الإسلامي أجمع ، وكما قال الشاعر اليمني سالم زين باحميد :

يا بني الأكوع الكرام عزاءً
إنّ هذا فقيدُ كل البلاد

ونسأل الله سبحانه أن يجعل الفقيد في مستقر رحمته، وأن يثيبه خير الجزاء كفاء ما قدم، ونسأله سبحانه أن يجعل لنا في خلفه القاضي إسماعيل خير عوض، وأن يمد في عمره ويبارك في علمه .

الجواهر الثمينة في محاسن المدينة

لكبريت الحسيني ، تحقيق عائض الردادي

عبدالله الحيدري
إذاعة الرياض - المملكة العربية السعودية

الجواهر الثمينة في محاسن المدينة . تأليف محمد كبريت بن عبدالله الحسيني (ت ١٠٧٠هـ) . تحقيق عائض الردادي .- ط١ .- الرياض : مطبعة سفير ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م . جزآن ، ٨١٥ص .

هناك من صنّف هذا الكتاب بأنه كتاب تاريخ أو أدب أو جغرافية، لكنه في الواقع كل ذلك وأكثر منه، فهو كتاب جمع فضائل المدينة في التاريخ والأدب والجغرافية والفلك والزراعة وفضائل سكانها .

هذه بضعة سطور نقلتها بتصرف يسير من غلاف الكتاب ، وهي عبارات موجزة تلخص مضمون الكتاب .

وقد بذل المحقق جهدًا كبيرًا تمثل في توصله إلى إحدى عشرة مخطوطة للكتاب، واعتماده على أربع نسخ وهي الأقدم، أما البقية فقد جعلها نسخًا مساعدة .

وقد عني المحقق بتوثيق النص وبيان الفروق بين النسخ، وضبط الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية، والتعريف بالأعلام والأماكن، إضافة إلى صنع فهارس عامة بلغت ثلاثة عشر فهرسًا .

أما الأبيات الشعرية فقد استشهد بها المؤلف بشكل كبير ، حيث نقل عن الشعراء السابقين منذ العصر الجاهلي وحتى زمانه (القرن الحادي عشر الهجري) .

وقد ذكر المحقق أنه بذل الجهد في نسبة الشعر لشعرائه، وتمنى ممن يستطيع أن يمده بملاحظات في هذا الجانب أن يهديها إليه .

ومن هذا المنطلق فقد أردت أن أسهم بجهد المقل عبر ملحوظات يسيرة تتركز في مجملها على عزو بعض الأبيات إلى قائليها ممن لم يتمكن المحقق من معرفتهم .

* ٥٣/١ بيتان لكثير عزة لم يذكر المحقق في الهامش اسم الشاعر، وإنما اكتفى بالإشارة إليه في فهرس القوافي ٦٤٥/٢، وهذا بالطبع لا يكفي، وبخاصة أن ديوان كثير من مراجعه .

* ١٢٦/١ ورد البيت التالي دون نسبة ، وهو :

وقلت لأصحابي هي الشمس ضوؤها
قريب، ولكن في تناولها بعدُ

البيت لمحمد بن أبي عيينة ابن المهلب (ينظر : جبرائيل جبور، من تراثنا الأدبي، ص ٢٧٢) .

* ١٣١/١ ورد البيت التالي دون نسبة، وهو :

سقوني وقالوا: لاتغني، ولو سقوا
جبال حنين ما سقوني لغنّتِ

نُسب البيت للحلاج (ت ٣٠٩هـ)، (ينظر : خليفة التليسي، قصيدة البيت الواحد، ص ٢٠٣) . وينظر البيت في شرح ديوان الحلاج ٣٤٠/١، لكن المحقق علّق بسطور مهمة، وقال : «واضح أن الحلاج مستشهد بالبيت هنا . ومن أقدم الكتب التي روت البيت الموشى حيث ذكر أنه كتب بعض المغنين على عوده ....»، وأورد البيت .

* ١٣٤/١ ورد بيت دون نسبة «فإن اعترافي ... وأرجحُ»، في حين نسبه المحقق في فهرس القوافي ٦٤٧/٢ إلى ابن الفارض، وكان الأولى الإشارة إلى ذلك في الهامش تعليقًا على المتن مع توثيق

البيت بالرجوع إلى الديوان .

* ١٣٤/١ ورد بيتان دون نسبة ، وهما :

إذا كان عون الله للمرء قائدًا
تهيّا له مـن غير سعي مراده
وإن لم يكن عون من الله للفتى
فأول ما يجني عليه اجتهاده

ينظر البيت الثاني مع اختلاف يسير جداً في ديوان الإمام علي ص ٦٣ ، ونصه :

إذا لم يكن عون مــن الله للفتى
فأكثر ما يجنــي عليـه اجتهاده

* ١٣٧/١ ورد البيت التالي دون نسبة، وهو :

والنجم تستصغر الأبصار رؤيته
والذنب للعين لا للنجم في الصغر

البيت في سقط الزند ص ٦١ لأبي العلاء المعري مع اختلاف يسير، ونصه :

والنجم تستصغر الأبصار صورته
والذنب للطرف، لا للنجم في الصغر

* ١٥٧/١ ورد بيتان دون نسبة ، وهما :

يقولون لي : دار الأحبة قد دنت
وأنـت كئيـب ، إنّ ذا لعجيبُ
فقلت: وما نفعـي بدار قريـبة
إذا لم يكـن بين القلـوب قريب

البيتان للخليل بن أحمد الفراهيدي (ينظر : حاتم صالح الضامن، شعراء مقلون، ص ٣٦٦) . وقد ورد الشطر الأول من البيت الثاني هكذا : «فقلت وما تغني الديار وقربها» .

* ١٨٥/١ وردت أبيات غير منسوبة، منها هذان البيتان :

رياض نجـد بكـم جنـانُ
فضيَّة حورهـا حسـانُ
وتـرب واديكـمُ بنجـد
مسك ، وحصباؤها جمـانُ

البيتان لعبدالرحيم البرعي (ينظر : محمد عبدالله الحمدان، صبا نجد، ص ١١٢) .

* ١٨٦/١ ورد البيت التالي دون نسبة ، وهو :

وحدثتني يا سعد عنــه فزدتني
شجونًا فزدني من حديثك يا سعدُ

البيت للعباس بن الأحنف (ت ١٩٢هـ) ، ونصه :

وحدثتني يا سعد عنهـا فزدتني
جنونًا فزدني من حديثك يا سعدُ

(ينظر ديوان العباس ص ١٢٠) .

* ١٩٣/١ ورد بيت قافيته «سلسلُ» ، ولم يشر إليه في فهرس القوافي .

* ١٩٦/١ ورد البيت التالي دون نسبة، وهو :

وإطراق طرف العين ليس بنافـع
إذا كان طرف القلب ليس بمطرقِ

البيت للمتنبي (ينظر ديوانه ١٤٨/٢) .

* ٢١٧/١ ورد البيت التالي دون نسبة ، وهو :

فعشقي فيه لا عن رؤية عرضت
والسمع يدرك ما لايدرك البصرُ

البيت للبهاء زهير (ت ٦٥٦هـ) ، ونص البيت في الديوان ص ١٢٨ :

إني عشقتك لا عـن رؤية عرضتْ
والقلب يدرك ما لا يدرك البصرُ

وينظر الشطر الأخيـر في نهـاية الأرب للنويري ١١٣/٣ منسـوبًا إلى الحسن بن علي القـاضي ، ونصه :

«القلب يدرك مـا لايدرك البصرُ»

* ٢٢٥/١ ورد بيتان دون نسبة وهما :

وجه عليه مــن الحياء سكينة
ومهابة تجـري مـع الأنفاسِ
وإذا أحـب اللــه يومًا عبده
ألقـى عليـه محبـة للناس

البيتـان لابن عبدربه صاحب العقد الفريد (ينظر ديوانه، ص ١٥٢ بتحقيق محمد التونجي، أو العقد الفريد ٢/١٦٦) .

وفيهمـا ورد الشطر الثـاني من البيت الأول هكذا :

«ومحبة تجري ... إلخ» .

* ٢٣٣/١ ورد بيتان دون نسبة ، وهما :

إذا نحن أثنينا عليـك بصالـح

فأنت كما نثني وفوق الذي نُثني

وإن جـرت الألفاظ منا بمدحة

لغيرك إنسانًا فأنت الذي نعني

البيتـان لأبي نواس (ت ١٩٥هـ)، وهمـا في ديوانه ص٤١٥ .

وللبيتين قصة تراجع في العفو والاعتذار ١٩٦/١.

* ٢٥٤/١ ورد رجز لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه – دونما توثيق بالرجـوع إلى ديوانه (تنظر في ديوانه ص ٦٤) .

* ٢٩٩/١ ورد البيت التالي دون نسبة ، و هو :

وجائزة دعوى المحبـة والهـوى

وإن كان لايخفـى كلام المنافق

البيت للمتنبي (ينظر ديوانه ٢١٦/٢) .

* ٢٩٩/١ ورد البيت التالي دون نسبة، وهو:

وكل يرى طرق الضلالة والهدى

ولكن طبـع النفس للنفس قائدُ

البيت مع اختـلاف يسير في ديوان المتنبي ١٠٤/٢، ونصه :

وكل يرى طرق الشجاعة والندى

ولكن طبـع النفس للنفس قائدُ

* ٣٠٥/١ وردت أبيات لابن رشيق دونما توثيق .

* ٣٠٧/١ ورد بيت دون نسبة، وهو :

وكيف يفوت هذا الناس شيء

وما فـي القلب تبديه العيونُ

البيت ينسب إلى ليلى العامرية (ينظر : الأنطاكي ، تزيين الأسواق ١٥٥/١) .

* ٣٠٨/١ أورد المؤلف بيتًا دون نسبة، وهو :

هـي المقادير فلمنـي أو فذر

إن كنت أخطأت فما أخطأ القدرْ

نسب الثعالبي البيت لأبي العتاهية وليس في ديوانه (ينظر: الثعالبي، التمثيل والمحاضرة، ص ٣٢٩) .

* ٣٠٨/١ ورد البيت التالي دون نسبة، وهو :

إذا تلتمس للناس عيبًا تجد لهـم

عيوبًا ولكـنَّ الذي فيـك أكثرُ

نسبه عبدالله بن خميس في الشوارد ٢٤٣/١ إلى امرئ القيس، وليس في ديوانه مع مـلاحظة أن الـشطر الأول في الشـوارد «متـى تلتـمس للناس ... إلخ» .

* ٣٢٤/١ «بشـر بن أبي حـازم» وفي فـهـرس القـوافي ٦٥١/٢ «بشر بن أبي حزم»، وربما يكون الصـواب «بشر بن أبي خازم (بالخاء) ... » .

* ٣٣٧/١ لم تُخرَّج أبيات الشاب الظريف والبهاء زهير، واكتفى المحقق بالترجمة للشاعرين فقط دونما توثيق للأبيات بالعودة إلى ديوانيْ الشاعرين .

* ٣٤٣/١ أبيات لابن الفارض لم توثق .

* ٣٥١/١ ورد بيتـان لأبي تمام ولم يوثقـهـمـا المحـقق بالرجوع إلى الديوان، وبخاصة أن هناك اختلافًا بين رواية كـبريت (مـؤلف الكتـاب) ومـا هو مـثـبت في الديوان، ففي الجواهر الثمينة ورد البيت الثاني هكذا:

ولا الخدود وإن أدمين مـن خجل

أشهى إلى قلبه من خدها الترب

وفي الديوان ص ٢٧ :

ولا الخدود وقد أدمين مـن خجل

أشهى إلى ناظري من خدها الترِب

* ٣٥٩/١ ورد ثلاثة أبيات دون نسبة، منها هذا البيت :

فلا خير في الدنيا إذا أنت لم تزر

حبيبًا ولم يطـرب إليك حبيبُ

البيت لابن الدمينة بتحقيق أحمد راتب النفاخ (ينظر ديوانه، ص ١١٨) .

* ٣٦٠/١ لم يخـرِّج المحـقق بيـتي صـفي الدين الحلي واكتفى بالترجمة له .

* ٣٦٥/١ لم يعد لديوان السري الرَّفاء لتوثيق بيتيه على الرغم من أن المحقق ترجم له وأشار إلى أن

ديوانه مطبوع .

* ٤١٠/١ ورد البيت التالي دون نسبة ، وهو :

هـوى تذرف العينان منه وإنما
هوى كل نفس أين حلَّ حبيبها

البيت لذي الرُّمة مع اختلاف يسير جداً، ونصه :

هـوى تذرف العينان منه وإنما
هـوى كل نفس حيث حل حبيبها

(ينظر ديوان ذي الرمة بتحقيق عبدالقدوس أبو صالح ٦٩٥/٢) .

* ٤١٧/١ أبيات لصفي الدين الحلي لم توثق من الديوان.

* ٤٢٥/١ ورد بيت دون نسبة «وقد طال ... بالمحتاج»، وفي ٦٤٦/٢ نسب لابن الفارض، وكذلك صنع مع البيت الوارد في ٤٥٠/٢ .

* ٤٦٤/٢ أبيات للسري الرفاء لم توثق بالرجوع إلى ديوانه .

* ٤٦٧/٢ استشهد المؤلف ببيتين ولم ينسبهما، ووافقه المحقق، وهما :

لسنا وإن أنسابنا كرمت
يومًا على الأحساب نتكلُ
نبني كما كانت أوائلنا
تبني، ونفعل مثل ما فعلوا

البيتان ينسبان لعبدالله بن معاوية مع اختلاف في الشطر الأول من البيت الأول، ونصه «لسنا وإن كرمت أوائلنا... إلخ» . (ينظر شعر عبدالله بن معاوية، ص٦٣) . ولجامع الشعر تخريجات مهمة للبيتين حيث أشار إلى كل الكتب التي ورد فيها البيتان، وذكر أنهما ينسبان أيضًا إلى المتوكل الليثي وإلى معن بن أوس وغيرهما .

* ٤٦٨/٢ ورد بيت دون نسبة، وهو :

إذا أنت لم تزرع وأبصرت حاصداً
ندمت على التفريط في زمن البذر

ينسب البيت إلى خالد بن معدان (ت ١٠٤هـ) . (ينظر: ابن قتيبة، عيون الأخبار ٣٩٨/٢) .

* ٤٦٩/٢ ورد البيت التالي دون نسبة، وهو :

تتبّع خبايا الأرض وادعُ مليكها
لعلك يومًا أن تجاب فترزقا

البيت لابن شهاب الزهري . (ينظر : ابن عبدالبر القرطبي، بهجة المجالس، ١٢٩/١) .

* ٤٧٢/٢ استشهد المؤلف ببيتين دون أن ينسبهما، وهما:

كن ابن من شئت واكتسب أدبًا
يغنيك مضمونه عن النسب
إن الفتى من يقول : ها أنا ذا
ليس الفتى من يقول : كان أبي

البيتان في ديوان الإمام علي ص ٢٥، ونصهما في الديوان :

كن ابن من شئت واكتسب أدبًا
يغنيك محموده عن النسب
إن الفتى من يقول : ها أنا ذا
ليس الفتى من يقول : كان أبي

* ٤٧٦/٢ ورد ثلاثة أبيات لابن الرومي ولم يوثقهما المحقق من الديوان .

* ٤٧٩/٢ ورد البيت التالي دون نسبة ، وهو :

ما استكمل المرء من لذاته طرفًا
إلا وأدركه النقصان من طرف

البيت لأبي العتاهية مع بعض الاختلاف ، ونص البيت في الديوان هكذا :

ما يحرز المرء من أطرافه طرفًا
إلا تخونه النقصان من طرفِ

(ينظر ديوان أبي العتاهية، ص ٢٣٩) .

* ٥٠٥/٢ استشهد المؤلف بالبيت التالي :

وعدت وكان الخلف منك سجية
مواعيد عرقوب أخاه بيترب

وكنا ننتظر تخريجًا من المحقق لهذا البيت المشهور، لكنه أرجأ تخريجه إلى فهرس القوافي ٦٤٤/٢ بأن نسبه للأشجعي، وهو صحيح ، لكن الأولى تخريجه حيث ورد بالعودة إلى أحد المصادر المعتمدة .

* ٥٠٩/٢ ورد بيتان دون نسبة ، وهما :

هــي الدنيا تقــول بملء فيهـا
حذار حذار مـــن بطشي وفتكي
ولا يغـرركـمُ منّـــي ابتســام
فقولـــي مضحك ، والفعل مبكـي

وقد اكتفى المحقق بأن قال في الحاشية : "البيتان أوردهمـــا المؤلف في رحلتــه (رحلة الشـتـــاء والصيف/١٨٤) غير منسوبين» .

البيتان لأبي الفرج الساوي (ينظر : الثعالبي، يتيمة الدهر، ٣/٣٩٣) .

* ٥١٦/٢ ورد ثلاثة أبيات دون نسبة، وهي :

المـــرء يطلب والمنيـــة تطلبه
ويد الزمـــان تديره وتُقلِّبـــهُ
أي امرئ إلا عليــه من البلى
في كل ناحيـــة رقيب يرقبـــه
من لم يزل متعجبًا من حادث
تأتي به الأيام، طال تعجبـــه

الأبيات لأبي العتاهية (ينظر ديوانه، ص ٤٧) .

* ٥١٧/٢ استشهد المؤلف بثلاثة أبيات لابن المعتز ولم يوثقها المحقق بالعودة إلى الديوان .

* ٥١٧/٢ ورد بيتان دون نسبة، وهما :

وما الدهـــــر إلا ليلـــة ويومُ
ويقظـــة بينهمـــا ونـــــومُ
يمـــوت قـــوم ويعيش قـــوم
والدهر قاضٍ ما عليه لوم

البيتان ينسبان لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه – مع بعض الاخــتـــلاف في العــبـــارات، ونصهما في ديوانه ص١٧٢ :

ما الدهـــــر إلا يقظة ونوم
ولـيلـــة بينهمـــــا ويـــومُ
يعيش قـــــوم ويمـــوت قومُ
والدهـــــر قاض ما عليه لومُ

* ٥١٨/٢ قال المؤلف : «أنشد لنفسه الوزير ابن مقلة :

إذا ما مات بعضـك فابكِ بعضًا
فإن البعض مـــن بعض قريبُ»

وقد وافقه المحقق على نسبة البيت إلى ابن مقلة وترجم له. البـيـت ليس لابن مـقلة، وإنما هو لأبي يعقوب الخريمي (ت٢١٤هـ)، وقد تمثل به ابن مقلة فقط، وإلى ذلك أشار الثعالبي في ثمار القلوب ص ٢١١، وينظر البيت في الشعر والشعراء ص ٥٨٦ منســوبًا إلى الخــريمي، وينظر كـذلك في ديوان الخريمي في القسم الذي وصفه الجامعان بأنه «شعر منسوب إلى الخريمي وغيره وهو أولى به»، ص ٦٣ وما بعدها .

* ٥١٩/٢ لم يوثق المحقق بيتي عمارة اليمني بالعودة إلى الديوان .

* ٥٢٠/٢ استشهد المؤلف ببيت للمتنبي، ونصه :

الأسى قبل فرقـــة الموت عجز
والأسى لايكون بعــد الفراقِ

وكنت أتمنى من المحــقق العــودة إلى ديوان المتنبي لتوثيقـه، وليقف على الفرق بين رواية كبريت وما هو مثبت في الديوان، وهو :

والأسى قبل فرقة الروح عجز
والأسى لا يكون بعد الفراقِ

(ينظر ديوان المتنبي ٤٤٤/١)، ويلاحظ سـقـوط الواو في رواية كبريت .

* ٥٢٣/٢ استشهد المؤلف ببيت فيه تضمين، وهو :

ولم ألم سمعـــي إذا خانني
«إن الثمـــــانين وبلّغتـــها»

فهمَّش المحقق عليه وقال : «هو شطر البيت المشهور :

إن الثمـــــانين وبلغتـــــهـــا
قد أحوجت سمعي إلى ترجمانْ»

ولم يحل على مصدر ولم يذكر اسم الشاعر .

البيت لعوف بن محلم الخزاعي (ت ٢٢٠هـ)، وله شهرة نحوية، والرواية المتداولة للشطر الأول «وبلّغتها» بفتح التاء وليس بضمها (ينظر : ابن هشام، شذور الذهب، ص ٥٧) .

* ٥٢٣/٢ لم يوثق المحقق بيتي الأرَّجاني «أسف على ماضي الزمان ... إلخ» .
* ٥٢٤/٢ لم يعد إلى ديوان ابن المعتز لتوثيق بيتيه «ترحل من الدنيا بزاد ... إلخ» .
* ٥٢٥/٢ ورد بيتان دون نسبة ، وهما :

ليس فيما بدا لنا منكَ عيبٌ
قد علمناه غير أنَّك فانِ
أنت نعم المتاع لو كنت تبقى
غير أنْ لا بقاء للإنسان

البيتان لموسى شهوات (موسى بن يسار المدني ت ١١٠هـ) . (ينظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ص ٣٨٨)، وفيه ورد البيت الأول هكذا :

ليس فيما بدا لنا منك عيب
عابه الناس غير أنك فاني

* ٥٣٨/٢ وردت أبيات لصفي الدين الحلي بدون توثيق من المحقق .
* ٥٤٠/٢ استشهد المؤلف ببيتين دون أن ينسبهما، وهما:

إذا حققت ودًا من صديق
فزره ولا تخف منه ملالا
وكن كالشمس تطلع كل يوم
ولا تك في مودته هلالا

البيتان للبهاء السنجاري (ت ٦٢٢هـ)، ونصهما :

إذا حققت من خل ودادًا
فزره ولاتخف منه ملالا
وكن كالشمس تطلع كل يوم
ولاتك في زيارته هلالا

(ينظر : ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٢١٦/١) .

* ٥٤٠/٢ يقول المؤلف : «وقال آخر :

إذا تخلفت عن صديق
ولم يعاتبك في التخلُّفْ
فلا تعد بعد ذا إليه
فإنما وده تكلُّفْ»

ولم يتوصل المحقق إلى قائلهما .

البيتان لمنصور الفقيه (ت ٣٠٦هـ) . (ينظر : الثعالبي، التمثيل والمحاضرة ، ص ١٠٥) مع ملاحظة أن الشطر الأول من البيت الثاني ورد هكذا : «فلا تعد بعدها إليه» .

* ٥٤٠/٢ ورد بيتان دون نسبة ، وهما :

إذا شئت أن تجفى فزر متواترًا
وإن شئت أن تزداد حبًا فزرغبًا
فلا تهمل الرأي السديد وتقتفي
تخيل وهم تلتقي بعده كربا

ينسب البيت الأول إلى علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – باختلاف يسير جداً، ونصه في الديوان ص ٢٩:

إذا رمت أن تعلى فزر متواترًا
وإن شئت أن تزداد حبًا فزرغبًا

ويبدو أن رواية كبريت «تجفى» أوقع من رواية الديوان .

* ٥٥٤/٢ يقول المؤلف : «وقال بعض الأكابر :

صرفت زمانًا في فنون جمعتها
وأفرغت جهدي والجنون فنونُ
ولما تجلى الأمر وانكشف الغطا
تبيَّن لي أن الفنون جنونُ»

قرأت البيتين في الشوارد لعبدالله بن خميس ٥٦٤/٢ منسوبين إلى التفتازاني، ونصهما في الشوارد :

طويت لإحراز الفنون ونيلها
رداء شبابي والجنون فنونُ
فمنذ تعاطيت الفنون ونلتها
تبيَّن لي أن الفنون جنونُ

* ٥٥٤/٢ يقول المؤلف : «وقال آخر :

صفاء العيش أن تلقى حكيمًا
غذاه العلم والفهم المصيبُ»

ولم يشر المحقق إلى من يُنسب له، وهو الجاحظ (ينظر : أحمد قبش، مجمع الحكم والأمثال، ص ٣٥٦) ، ونصه :

يطيب العيش أن تلقى حليمًا
غذاه العلم والرأي المصيبُ

٥٥٤/٢ أورد المحقق بيتين في الحاشية غير منسوبين، وهما :

أقمت بها شهرين في حال غربة
أرجّي نداها والجنون فنونُ
وما نلتُ منها طائلاً غير أنني
تعلمت طعم الذل كيف يكونُ

البيتان ينسبان لابن أبي السَّرح مع اختلاف يسير، ونصهما :

صحبتكم حولين في حال عزة
أرجّي نداكم والجنون فنونُ
فما نلتُ منكم طائلاً غير أنني
تعلمت ذل الفقر كيف يكونُ

(ينظر : الثعالبي، ثمار القلوب، ص ٦٧٥) .

* ٥٥٦/٢ يقول المؤلف : «وقال محمد بن بشر :

أما لو أعي كل ما أسمع
وأحفظ من ذاك ما أجمعُ ... إلخ»

وهمش المحقق قائلاً : «لم أتوصل لمعرفته وقد يكون فيه تحريف كما حدث في كثير من الأسماء» .

ربما كان صواب الاسم «محمد بن بشير، أو محمد بن يسير»، وتنظر الأبيات في الشوارد ٣٢٤/١ منسوبة إلى محمد بن يسير. وقد راجعت ديوان محمد بن بشير الخارجي ولم أجدها .

* ٥٦٦/٢ ورد بيت غير منسوب، وهو :

وكم لظلام الليل عندي من يدٍ
تُخبِّر أن المانوية تكذبُ

البيت للمتنبي (ينظر ديوانه ٣٣٦/٢) . وفي الشطر الأول «عندك» بدلاً من «عنديَ» .

* ٥٦٩/٢ خرّج المحقق بيت الصِّمّة المشهور :

تزود من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار

بالإحالة على لسان العرب، وهذا بالتأكيد يضعف التوثيق، إذ يفترض أن يعود إلى الديوان وهو مطبوع متداول، وبخاصة أن هناك اختلافًا يسيرًا بين رواية المؤلف وما هو مثبت في الديوان، وهو «تمتَّع من» بدلاً من «تزود» .

(ينظر : الصمة القشيري، ديوانه، ص٧٨) .

* ٥٧٢/٢ استشهد المؤلف ببيتين «كريم يهاب ... إلخ»، وجاءت الإحالة في فهرس القوافي على ٥٧٣/٢، والصواب ٥٧٢ .

* ٥٩٩/٢ وردت أبيات على قافية العين، وجاءت الإحالة في فهرس القوافي ٦٥٨/٢ على ٥٥٩/٢، والصواب ٥٩٩ .

* ٥٩٩/٢ وردت أبيات دون عزو «لله تحت ... إلخ» ، في حين أشار المحقق في فهرس القوافي ٦٦٤/٢ إلى أنها لمنصور التميمي، والأولى أن يكون ذلك في هامش ٥٩٩/٢ موثقًا بالعودة إلى أحد المصادر .

* ٦٠١/٢ ورد بيت غير منسوب، وهو :

ليس العطاء من الفضول سماحةً
حتى تجود وما لديك قليلُ

البيت للمقنع الكندي (ينظر : المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ١٧٣٤/٤) .

* ٦٠١/٢ ورد البيت التالي دون تعليق من المحقق، وهو :

إذا جاد يومًا عليك الزمانُ
فجد فيه للناس وابسط يداكْ(؟)

* ٦٠٣/٢ ورد البيت التالي دون نسبة ، وهو :

لا تظهرن لعاذل أو عاذر
حاليك في السراء والضراءِ

ينسب البيت لابن شبل البغدادي (ينظر : عبدالكريم الحقيل، منهل المستفيد من الشعر المفيد، ص ١١٥) .

* ٦٠٣/٢ ورد بيتان دون نسبة «توكل ولا تتكل ..»، وفي فهرس القوافي ٦٦٥/٢ ذكر المحقق أنهما للأرّجاني.

* ٢/٦٠٥ استشهد المؤلف ببيتين دون أن ينسبهما إلى أحد، وهما :

ياربِّ لاتحيني إلى زمن
أكون فيه كلاً على أحدِ
خذ بيدي قبل أن أقول لمن
أراه عند القيام : خذ بيدي

البيتان في الشوارد ١٨٤/١ منسوبين إلى الشهرزوري مع بعض الاختلاف في الشطر الثاني من البيت الثاني، ونصه في الشوارد :

خذ بيدي قبل أن أقول لمن
ألقاه عند القيام : خذ بيدي

(ينظر : عبدالله بن خميس، الشوارد، ١٨٤/١) .

* ٢/٦٠٩ استشهد المؤلف ببيتين دون أن ينسبهما، وهما:

وإذا السعادة لاحظتك عيونها
نمْ، فالمخاوف كلهنّ أمانُ
واصطد بها العنقاء فهي حبائل
واقتد بها الجوزاء فهي عنانُ

وهمّش المحقق عليهما فقال : «البيتان لابن سناء الملك على ما ذكر عبدالله بن خميس في الشوارد ٥٤٢/٢، ولم أجدهما في ديوانه» .

البيتان ينسبان إلى القاضي الفاضل (ينظر : حسن الكرمي، قول على قول ١٦٤/١)، وينظر البيت الأول منسوبًا إلى القاضي الفاضل أيضًا في مجمع الحكم والأمثال لأحمد قبش، ص ٢٢٢ .

* ٢/٦٤٣ وردت قافية «ذنبه» بالإحالة على ١٦/١، والصواب ١١٦/١ .
* ٢/٦٤٨ «مبادرا»، والصواب «مباردا» .
* ٢/٦٤٩ وردت قافية الراء «الصغر» مع قوافي الدال .
* ٢/٦٤٩ «وعدي»، والصواب «موعدي» .
* ٢/٦٥٢ قافية الدال «ندا» وردت مع قوافي الراء .
* ٢/٦٥٥ قافية «حرس» أشار المحقق إلى أنها وردت في ٤١٦/١، والصواب ٥١٦/٢ .
* ٢/٦٥٦ هناك خلط بين قوافي الصاد والضاد .
* ٢/٦٥٨ قافية «بدمعي» أشار المحقق إلى أنها وردت في ١٥/١، والصواب ١٥٠/١ .
* ٢/٦٦٠ وردت القوافي التالية : «أدع ، تنفع، يجزع» مع قوافي القاف .
* ٢/٦٦٢ أشار المحقق إلى أن قافية «فتكي» وردت في ٥٠٥/٢، والصواب ٥٠٩/٢ .
* ٢/٦٦٣ وردت قافية «نقولُ»، والصواب «يعقلُ» .
* ٢/٦٦٤ وردت قافية «عليه» مع قوافي اللام، والأولى أن تكون مع قوافي الهاء أو الياء .
* ٢/٦٦٧ قافية «ذميمُ» بالضم ، والصواب «دميم» بالكسر .
* ٢/٦٦٨ أشار المحقق إلى أن قافية «النجوم» وردت في ٥٨٢/٢، والصواب ٥٨٤/٢ .
* ٢/٦٦٩ أشار المحقق إلى أن قافية «الألسنُ» وردت في ٤٤٤/٢، والصواب ٤٤٥/٢ .
* ٢/٦٩١ تمت الإشارة إلى أن اسم المحقق ورد إحدى عشرة مرة، في حين لم أجد اسمه في أي من هذه المواضع، وإنما وجدت إشارات إلى كتبه فقط . ويلاحظ أن اسمه ورد مرة واحدة فقط ٦/١ ولم ترد هذه الصفحة في فهرس الأعلام .

وبعد ؛ فالمطالع لهذا الكتاب يلحظ الجهد الكبير الذي بذله المحقق الفاضل، ويتضح ذلك من خلال تعليقاته المفيدة وتنبيهاته السديدة على أخطاء المؤلف وأوهامه .

ومما يحمد للمحقق موضوعيته حين نجده يشير إلى خطأ ارتكبه في كتاب سابق له ، فيقول : «وقد أخطأت في كتابي الشعر الحجازي ٢٥٧/١ فنسبت البيتين للأخير اعتمادًا على عبارة كبريت في الجواهر الثمينة ... إلخ» . (ينظر : الجواهر الثمينة في محاسن المدينة ٢٣٢/١) .

المصادر والمراجع

١ - **أبو العتاهية : أشعاره وأخباره** (ت ٢١١هـ). تحقيق شكري فيصل . دمشق : مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م .

٢ - **بهجة المجالس وأنس المجالس** لابن عبدالبر القرطبي (ت٤٦٣هـ) . تحقيق محمد مرسي الخولي. بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٨١م .

٣ - **تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق** لداود ابن عمر الأنطاكي (ت١٠٠٨هـ). تحقيق وشرح محمد التونجي . ط١ . بيروت : عالم الكتب، ١٩٩٣م .

٤ - **التمثيل والمحاضرة** لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ). تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو . القاهرة: دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م .

٥ - **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** للثعالبي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة . دار المعارف، ١٩٨٥م.

٦ - **الجواهر الثمينة في محاسن المدينة** لمحمد كبريت بن عبدالله الحسيني (ت ١٠٧٠هـ) تحقيق عائض الردادي . ط١ . الرياض: مطبعة سفير ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

٧ - **ديوان الإمام علي** . جمع وضبط وشرح نعيم زرزور . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .

٨ - **ديوان ابن الدمينة** (ت نحو ١٣٠هـ) . تحقيق أحمد راتب النفاخ . القاهرة : مكتبة دار العروبة، ١٣٧٩هـ.

٩ - **ديوان ابن عبدربه** (ت ٣٢٨هـ) . تحقيق محمد التونجي . ط١ . دمشق : مؤسسة ومكتبة الخافقين، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .

١٠- **ديوان أبي نواس** (ت ١٩٥هـ) . تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي . بيروت : دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

١١- **ديوان الخريمي** (ت ٢١٤هـ) . جمع وتحقيق علي جواد الطاهر ومحمد جبار المعيبد . ط١ . بيروت : دار الكتاب الجديد، ١٩٧١م .

١٢- **ديوان ذي الرمة** (ت ١١٧هـ) . تحقيق عبدالقدوس أبو صالح . ط٢ . بيروت : مؤسسة الإيمان ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

١٣- **ديوان الصمة بن عبدالله القشيري** (ت ٩٥هـ) . جمع وتحقيق عبدالعزيز بن محمد الفيصل . الرياض : النادي الأدبي ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

١٤- **ديوان العباس بن الأحنف** (ت ١٩٢هـ) . بيروت : دار صادر ، ١٣٩٨هـ .

١٥- **سقط الزند** لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ). بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

١٦- **شرح ديوان أبي تمام** (ت٢٣١هـ) . ضبط وشرح إيليا الحاوي . ط١ . بيروت : دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م .

١٧- **شرح ديوان الحلاَّج** (ت٣٠٩هـ). تحقيق كامل مصطفى الشيبي . ط١ . بيروت : مكتبة النهضة ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

١٨- **شرح ديوان الحماسة** للمرزوقي (ت ٤٢١هـ) . نشر أحمد أمين وعبدالسلام هارون . ط١. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٩- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** لابن هشام (ت٧٦١هـ) . تحقيق ح . الفاخوري. ط١ . بيروت : دار الجيل، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

٢٠- **شعراء مقلون** لحاتم صالح الضامن . ط١ . بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢١- **شعر عبدالله بن معاوية** (ت١٢٩هـ) . جمع عبدالحميد الراضي . ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .

٢٢- الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) . ط٤ ، بيروت : دار إحياء العلوم ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م .

٢٣- الشوارد لعبدالله بن محمد ابن خميس . الرياض : دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

٢٤- صبا نجد : نجد في الشعر والنثر العربي لمحمد بن عبدالله الحمدان . ط٢ ، الرياض : مكتبة قيس، ١٤١٧هـ .

٢٥- العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب (ت ٣٥٤هـ) . شرح ناصيف اليازجي . بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

٢٦- العفو والاعتذار لأبي الحسن المعروف بالرقام البصري . تحقيق عبدالقدوس أبوصالح . ط٢ ، دار البشير ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .

٢٧- العقد الفريد لابن عبدربه . تحقيق مفيد محمد قميحة. ط١ ، الرياض : مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٢٨- عيون الأخبار لابن قتيبة . شرح وتقديم يوسف علي طويل . بيروت : دار الكتب العلمية (د . ت) .

٢٩- قصيدة البيت الواحد لخليفة محمد التليسي . ط١، القاهرة: دار الشروق، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

٣٠- قول على قول لحسن سعيد الكرمي . ط٧ ، بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

٣١- مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي لأحمد قبش. ط٢. دار الرشيد، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٣٢- من تراثنا الأدبي : قول وخبر لجبرائيل جبور (ت١٤١١هـ) . بيروت : دار الآفاق الجديدة، (د . ت) .

٣٣- منهل المستفيد من الشعر المفيد لعبدالكريم الحقيل . الرياض : مطابع الفرزدق، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .

٣٤- نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري (ت٧٣٣هـ). القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م .

٣٥- وفيات الأعيان لابن خلكان (ت٦٨١هـ) . تحقيق إحسان عباس. بيروت : دار صادر (د . ت) .

٣٦- يتيمة الدهر للثعالبي . تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . ط٢ ، بيروت : دار الفكر، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م .

شيخ المترجمين العرب عادل زعيتر ليحيى جبر

عز الدين البدوي النجار
مجمع اللغة العربية بدمشق – سوريا

هذا الكتاب أحد ما أخرجته المطابع هذا العام، وضعه مصنفه يحيى جبر في الأستاذ عادل زعيتر (١٨٩٧ – ١٩٥٧م) موافقًا به الذكرى المئوية لمولده والأربعين لوفاته رحمه الله .

وعنوانه هذا الذي ميزه به : (شيخ المترجمين العرب) عنوان بالغ دالّ، لا يخطئ قارئه فيه البيان والتنويه بأبرز خصال الرجل العلمية التي امتاز بها في ذاته مرة، ومن معاصريه ممن احترف الترجمة، أو قسم لها من نفسه ومن عمله في دهره قسمًا يكثر أو يقل مرة أخرى .

وعلى أن درس القانون وتدريسه ومزاولته والتصنيف فيه، كل أولئك كان جانبًا جليلاً أيضًا في شخصيته العلمية، ينكره الذاكرون من تلاميذه ومعاصريه والعارفين بسيرته، وعندهم فيه مآثر وأخبار [١] . إلا أن استفاضة شهرته بالترجمة، واستكثاره منها، واستقلاله فيها بوجه غاية في الرصانة والجدية وجودة الاختيار غلب عليه، واستبد بجمهور خصاله، فلا يكاد يعرف منها عند الجمهور غيره .

ولا يشق على الباحث على أية حال، بمجرد النظر في عنوانات ترجماته، أن يلمح ، بل أن يرى صريحًا ظاهرًا، أثر القانون وفلسفته وما يلتبس به من أحوال الاجتماع في اختيار غير قليل من هذه الترجمات [٢] .

والذين تجاوزوا الخمسين من قراء العربية، عرفوا بأنفسهم المكانة العليّة التي كانت لآثاره ، وكيف أنها كانت نجومًا في سماء المكتبة العربية، وشهدوا جلالتها في العيون والصدور، مما أفاض عليها – مع ناشريه – من كمال الإخراج ، وجودة التحقيق، وعلو الأسلوب ؛ إلى ما امتازت به في ذاتها من جودة الاختيار على ما رأيت .

ونحسب الآن أن الذي يمسك بعض آثاره المترجمة أن تبيد كما بادت من قبلها، ومن بعدها، مئون وآلاف [٣]، لاضمحلال قيمتها العلمية، أو لاختلاف مزاج العصر وتوجهاته ورؤاه [٤] ؛ احتفاؤه بهذه الآثار إلى الغاية : ضبطًا وتحقيقًا وتصحيح عبارة وتجويد أسلوب ؛ مما يخلع عليها في إهابها العربي قيمة أدبية وفنية باقية في مجرى هذه العربية العظيم .

١ – فحوى الكتاب :

كلمتان بليغتان مؤثرتان جاءت إحداهما في صدر الكتاب والأخرى في خواتيمه، كتب الأولى أحد أصدقائه المقربين منه، وكتب الأخرة غريب عنه، ليس بينه وبينه سبب ولا نسب، دلتا كلتاهما دلالة بالغة على مبلغ ما وفق الرجل إليه وانقاد له، من عيون ما انتقى، ومن بليغ ما أدى وأبان، وعلى أثر ذلك من جهتيه جميعًا في معاصريه .

رجع الكاتب العربي وديع فلسطين بعد أربعين عامًا من رحيل صديقه الكبير، فاسترجع خصاله ومآثره، وذكّر بجلائل أعماله، ورفعه – بتقدير العالم العارف الخبير[٥] – إلى قمة عالية من قمم الترجمة في اللغات والآداب العالمية كلها . صنع ذلك في كلمة احتفل بمادته فيها ما شاء الله له، وأبان فيها عن خلائقه هو نفسه وعن شمائله الحسان، ووفائه لأصدقائه قولاً وعملاً ، على ما يعرفه فيه كل من عرفه، فلا يملك إلا أن يَعْتَدّه له وأن يكبره فيه .

وبكى الشاعر كامل الشناوي شَجْوَه ، ورجّع رحمه الله حنينه [٦] ، وأبرز في كلمة موجزة جامعة ، أرسلها قارئ في كاتب، لايزدان إليه ، ولايقضي – تذممًا – حق صداقةٍ

كانت له معه . فأبرز في كلمته النافذة الجامعة رسالة العالم والمترجم الثقافية، وسمى طائفة من عمله، وأبان عن نهجه فيه، ووجه النظر إلى ما يكابده في سبيله، وجعله أحد أساتذته في جامعته الخاصة التي بنى فيها نفسه .

وبكمال التلقي وشفافيته ، وبالمواطنية الصالحة العالية، طفر الدمع من عيني المثقف الشاعر حين بلغه نعي العالم المترجم الكبير .

٢ - ومبناه :

بنى المؤلف كتابه على قسمين كبيرين : انتظمت جملة مباحث الأول جملة ملامح الرجل الإنسانية (١ - ٥٥) واستقل الثاني بالكلام على ناحية المترجم فيه .

حتى إذا فرغ منهما أردفهما بفصلين : جعل عنوان الأول : قالوا في عادل زعيتر (٨٧ - ١٠٠) وضم إليه نموذجين من كتاباته : نكبة فلسطين (١٠١ - ١٠٦) و : الوحدة العربية (١٠٧ - ١٠٨) . وأفرز الثاني لـ (أقباس من ترجمات عادل زعيتر) (١٠٩ - ١٢٣) .

وألحق هذا كله ملحقًا فيه صور ووثائق ومختارات من كتاب التأبين (١٢٦ - ١٦١) .

وقد رجع في الصورة التي جلاها للأستاذ رحمه الله :

* إلى ما كتب عنه في مواطن مختلفة، وأول ذلك ملخص سيرته [٧] الذي جاء في مجلة المجمع العلمي بدمشق (ك ٢ ١٩٥٨) وكان قد انتخب عضوًا مراسلاً فيه (١٩٥٥) ثم ما جاء في الصحف والمجلات اللبنانية والمصرية ، ومن أبرز من كتب فيها عنه طائفة من كبار أصدقائه وعارفيه : عجاج نويهض وعبدالله المشفوق رحمهما الله، ووديع فلسطين أمتع الله به . وقد كان عبدالله المشفوق رفيق دراسته في باريس، والواقف عن كثب على أوائل ما كان من عمله في الترجمة طالبًا يدرس الحقوق . وكان كتاب التأبين إلى ذلك مصدرًا غزير المادة شعرًا ونثرًا ومن كتابه وشعرائه : أكرم زعيتر شقيق الفقيد، ومحمد علي الطاهر [٨]، ومحمد عبد الغني حسن ، وعادل الغضبان، وكان كثير القرب منه ، لقيامه على (دار المعارف) ناشرة أكثر كتبه، وكانا يتطارحان الشعر ولهما فيه أخبار [٩] . وقصيدته فيه فخمة جذلة مبينة [١٠] :

قضى سيدُ الفصحى فتلك منابُرهْ
صوامت خُرسًا بعد أن فُضَّ سامرُهْ
وعُطِّلتِ الأقلامُ بعد أميرها
وجفت أسى يوم الوداعِ محابرُهْ

* وإلى ما شافه به غير واحد ممن لقي الفقيد، ولاسيما أسرته وأهله الأدنون .

* وإلى طائفة من الرسائل المتبادلة بينه وبين والده، وبينه وبين شقيقه أكرم زعيتر، وهي من أبلغ ما تهيأ له في كتابه وأجزله، وأكثره دلالة على شباب الفقيد ، الواضح الوعي بنفسه ، الموار بطموحاته وتطلعاته .

ومن الرسائل نعلم أية عزيمة ماضية حَذّاء طوى الرجل بين جنبيه، وأي أفق عريض من آفاق المعرفة أخذ نفسه بتحصيله، وكيف مضى في نهجه الذي اختطه لنفسه لا يلوي على شيء، حتى خر صريعًا، وهو في الستين، بين أوراقه وكتبه . وكأنما كان يقرأ ما خط له في لوح القدر حين كان يردد :

لنا في الدهر آمالٌ طوالٌ
نُرَجّيها وأعمارٌ قصارُ

وقضى الرجل أتمّ ما كان فكرًا وعلمًا ، وأقْدَرَهُ على كل عمل مُسَدّد رشيد .

٣ - عود إلى ناحية المترجم في شخصية عادل زعيتر:

ونرجع بعدُ إلى القول في القسم المتعلق بالترجمة مفصلاً بعض التفصيل، إذ كان هو بيت القصيد في الكتاب، جعله المؤلف علمًا عليه، تأخذه عين القارئ من على غلاف أول ما تأخذ منه ؛ وإذ كانت الترجمة هي الناحية التي طار بها ذكر عادل زعيتر في الخافقين، وبها سيبقى ذكره في ديوان العربية الكبير .

ونحن نجمع ما جاء من ذلك متفرقًا في هذا القسم وفي سائر أقسام الكتاب [١١]، ونسوقه سياقة واحدة على

حذف وترتيب، مزيداً عليه من قراءتنا للوقائع والمعاني ما يحتمله المقام . وربما ضممنا إليه جريدة بأسماء الكتب التي ترجمها زعيتر، أثبتها المؤلف في كتابه ، نرجو أن تكثر فائدة قارئ المجلة بها ؛ وعلى أنها – في المجلة – من تمام الترجمة التي أرسلها الفقيد بنفسه إلى المجمع قبل سنتين من وفاته ، كما ذكرنا فيما تقدم .

٤ – مرشحات الامتياز في شخصيته مترجماً، وطرف من سيرته :

* تهيأت لعادل زعيتر أسباب العمل العلمي الرفيع عامة، فضلاً عن الترجمة، بما تقلب فيه وحصله ووجد أصول الإحسان فيه مركوزة في طباعه . ووقعت له وقائع في صدر شبابه شحذت ملكاته، ورفعته سنوات كثيرة فوق عمره، وخلقته في الحياة خلقًا آخر .

فنحن نعرف أنه تلقى علومه في نابلس بلده ومسقط رأسه ، وبيروت، وقد كانت نابلس تابعة لها بحسب التقسيمات الإدارية العثمانية ، والآستانة والقاهرة وباريس .

ولم يكن بينه وبين الدكتوراه في الحقوق من باريس ، بعد أن أحرز إجازته العامة فيها إلا خطوة واحدة، لولا أن والده تقدم إليه بأن يرجع إلى بلده، لقصور ما في يده عن أن يفي بما يحتاجه تعليم أكثر من ابن [في وقت] من أبنائه واحد (١٢) . وقد حسمت وفاة الوالد المسألة، ورجع عادل إلى نابلس .

وبدراسته في الآستانة وباريس نعلم علم الاضطرار أن التركية والفرنسية قد باتتا في يمينه يصرفهما كيف يشاء (١٣) . إلا أن غير واحد ممن ذكر أطرافًا من حياته وعلومه ذكر إحسانه للإنجليزية والألمانية أيضًا (١٤) ونحن لانعلم متى ولا كيف تم له ذلك ، غير أن بعض ترجماته عن الإنجليزية [تحققه وتدله] والألمانية عليه (١٥) .

فهذه لغات أربع – سوى العربية – لايحتاج العالم فضلاً عن المترجم إلى أكثر منها من أجل أن يقف بنفسه على آفاق المعارف والعلوم .

وحين فر من الجيش التركي ليلحق بالقوات العربية الشمالية بقيادة الأمير فيصل فقد هو ومن فر معه من رفاقه الماء، وشافهوا الموت، ثم فُرِّج عنهم .

ونذر هو على نفسه أن يقف نفسه على خدمة أمته .

وفي وجهه ذلك انعقدت صداقات بينه وبين طائفة من إخوانه السوريين، ومنهم صبحي العمري ونسيب البكري وعطا الأيوبي ومحمد كرد علي الذي سينشئ المجمع العلمي العربي بعد قليل .

وبعد انتهاء الحرب مثل بلده في المؤتمر السوري العام المنعقد بدمشق وكان أصغر أعضائه سناً ، وانعقدت صداقة بينه وبين رشيد رضا، رئيس المؤتمر وصاحب (المنار) المشهور .

وكانت مصر «بلد الطهطاوي ومحمد عبده وعبدالله النديم» زعماء الإصلاح والتجديد في مصر هاجسه الذي يمسي عليه ويصبح ، فارتحل إليها بموافقة الأمير فيصل، ورتب لنفسه فيها، قارئًا على نفسه، برنامجًا علميًا غاية في الصرامة . وهناك تبين له أن «دروس الحكمة والتاريخ من أعظم ما تطيب له نفسه وتهدأ لأجله روحه» . وكان توثب نفسه وحيويتها يخلعان الحياة على ما يقرأه، «وصار عندما يقرأ تاريخ اليونانيين أو المصريين القدماء مثلاً يخال أنه موجود بينهم، يعيش كما يعيشون، ويفتكر كما يفتكرون، ويرى كما يرون ، ويسمع كما يسمعون» .

وكان جديراً أن يبقى في مصر على هذا النحو إلى ما شاء الله ، إلا أنه انقلب إلى باريس بتوجيه والده، لتكون خاتمة المطاف في ترحاله العلمي، وموضع الفصل في تكوينه واختياراته .

وفي باريس (عاصمة النور) في عصره ، ومهوى أفئدة الفلاسفة والأدباء والفنانين، شهد بنفسه المستوى العلمي والحضاري العظيم الذي بلغته أوربا ، متجاوزاً بآماد بعيدة ما شهده الطهطاوي وأعجب به ووصفه قبل نحو من قرن ، وما شهده بعد الطهطاوي كل من محمد عبده وجمال الدين. فبيّت في نفسه أمراً، وأقبل في الوقت

نفسه، مع دراسته للقانون، يستوعب أصول الفكر والحضارة الأوربيين. وما بقي له إلا نموذج من جنس الذي يختلج في صدره يحتذي على مثاله ، وباعث قوي يبعثه على إنفاذه . وقد تهيأ له ذلك كله في جوستاف لوبون ، وفي ترجمة فتحي زغلول وطه حسين لثلاثة على الأقل من أعماله[16] .

كان فتحي زغلول (١٨٦٣ – ١٩١٤م) أخو الزعيم المصري سعد زغلول ، من كبار شخصيات عصره . درس الحقوق في فرنسا موفدًا إليها . وعاد إلى مصر فتقلد فيها مناصب كبيرة في القضاء وفي وزارة الحقانية . وصنف في فنه تصانيف . وترجم عن الفرنسية غير كتاب . فمما ترجمه (أصول الشرائع) و(روح الشرائع) لبنتام ، و(سر تقدم الإنجليز السكسونيين) لإدمون ديمولان . وقد كانت لهذا الكتاب شهرة مدوية في عصره، أدركنا من أدركها، ومن كان يعد الكتاب دستورًا من دساتير الفكر والمعرفة في عصره . وترجم (روح الاجتماع) و (سر تقدم الأمم) لجوستاف لوبون . وهي ترجمات عقد أدباء عصره عليها الخناصر ، وشهدوا له فيها بالتجويد، وعدوه من أئمة هذا الشأن [17] .

وكان طه حسين حديث عهد برجوع من فرنسا. وكان رجلاً شابًّا يستقبل السنوات الأولى من عقده الرابع (١٨٨٩ – ١٩٧٣م) ويفيض هو الآخر مضاء واعتزامًا .

وكان تدريسه في الجامعة المصرية يقتضيه أعمالاً علمية تفي باحتياجاته فيه . فترجم سنة ١٩٢٠ (الواجب) بالإشتراك مع محمود رمضان، وترجم سنة ١٩٢٠ (نظام الأثينيين) لأرسطو، و (روح التربية) لجوستاف لوبون .

وقد كان الرجلان وعلمهما بمرأى ومسمع من الشاب الطلقة المستوفز . دله الأول ، ببلاغة، في مقدمته المطولة لكتاب إدمون ديمولان الذائع الصيت [18]، أن الترجمة سبيل لاحب من سبل الإصلاح والتجديد، هاجسه المقيم الذي يتقلب من أجله في البلاد . وأذكره الثاني في ترجمته الصادرة حديثًا لـ (روح التربية) بكتابي مؤلفه نفسه، المترجمين قبل سنوات . وحين رجع إليهما ، أو جدد رجوعه ، وجد المترجم يَعد بترجمة كتابين آخرين من كتب المؤلف : (روح السياسة) و (روح الاشتراكية) إلا أن «المنون حالت دون إنجاز وعده» وبقي الكتابان ينتظران من يترجمهما .

وبلمحة واحدة ، ضاء للشاب الطامح أفقه ، واجتمعت في حيز واحد معلوم هواجس نفسه ، وشرع من فوره في ترجمة (روح السياسة) أصغر الكتابين . حتى إذا ترجم منه ما يزيد على خمسين صفحة بلغه أن «أحد كتاب الأمة قد سبقه إلى ترجمته، وأنه ينتظر فرصة لطبعه» «فصرف النظر عنه» وشرع في الكتاب الآخر، وهو (روح الاشتراكية)، الذي «يزيد عدد صفحاته على الخمس مئة، أي إنه يزيد على مجموع صفحات كتابي (روح الجماعات) و (سر تطور الأمم) بمئة صفحة» ! وكانت مئة يوم كافية لإنجاز ترجمة الكتاب الكبير «مع تبييضه» ! وكان أكثر من كافٍ أن يشهد له «من اطلع في باريس على ترجمته من الواقفين على اللغتين بأنه لايقل عن ترجمة كتابي فتحي باشا زغلول أسلوبًا ويفوقهما سهولة وسلامة» .

حتى إذا فرغ منه التفت إلى كتابين آخرين من كتب لوبون : (روح التربية) و (روح الثورات) مُمنيًّا نفسه بالفراغ منهما قبل عام واحد .

وفي رسالة ظافرة نَشْوى [19] بعث بهذا كله إلى والده يجلوه عليه ، ويخبره أنه لم يقتطع له من وقته ، مع ذلك، إلا أقل مما أفرده لدراسته ! ويومئ في تضاعيف خبره إيماءة سنعرف سرها فيما بعد .

٥ – خبره مع جوستاف لوبون في ترجمة كتابه (روح التربية) :

كان – رحمه الله – قد زار جوستاف لوبون في منزله في باريس – فيما كان يزوره – مع زملاء له [20] حاملاً معه نسخة من (روح التربية) بترجمة طه حسين، مسرورًا بما حمل ، مدلاً على المؤلف الشيخ به . إلا أن المؤلف لقيهم – لسوء الحظ ، أو لحسنه – بما لم يكن لهم على بال .

«أمسك الكتاب، ورازه روزًا بيديه، وقال : يظهر أن لغتكم مختصرة جداً لدرجة الاختزال، أو يظهر أن هذا الكتاب هو تلخيص لروح التربية» [21] واقعة لاتحتاج نفس

مبنية على طلب التمام إلى أكثر منها أو أشد من أجل أن تستيقن معنى التمام والنقص ، وسهولة أن يبلغ التمام من أراده، أن يلابس النقص من قدر على أن يبرأ منه . وكان درسًا بليغًا آتى أكله من فوره ثم استحكم في نفس متلقيه، ليبلغ المبالغ العظام بعد عقدين من السنين .

ولم يكن الرجل في حاجة إلى أكثر من هذين الأصلين يعتد بهما في طريقه الذي استبان له : لترجمة أحاسن الكتب، وكمال إبرازها للقارئين . إلا أنه كان مقدرًا لتاريخ الفكر العربي الحديث أن ينتظر نحوًا من عشرين سنة أخرى، يباشر فيها العالم المعتزم الشاب، بعقب عودته إلى نابلس من باريس، حياة من نوع آخر : ينشئ لنفسه أسرة كريمة ، ويمارس المحاماة ببراعة ، ويدرّس القانون في القدس باقتدار ، ويسهم إسهام مثله في العمل الوطني . حتى إذا بلغ من ذلك كله مبالغه بدا له ، فأغلق مكتبه الذي كان يزاول فيه مهنته ، والتفت إلى ما في قلبه من خوالجه وأمانيه، وانهمر في سنوات يسيرة [٢٢] سيلاً دافعًا من كتب مختارة محققة حسان ، توهج بها في سماء الفكر العربي الحديث نجمًا ساطعًا من نجومه ، وصانعًا بليغًا من صناع أفقه الثقافي .

٦ – منزلة عادل زعيتر مترجمًا فيما نراه :

أوفى عادل زعيتر على الغاية في كمال الترجمة من جهاتها كلها . وقلة قليلة من معاصريه بلغوا فيها مبلغه مع مثل ما أخذ نفسه به : من تصحيح أصوله المختلفة في الترجمة مرة ، ومن أغراضه التربوية والتعليمية التي نَصَبَها لنفسه مرة أخرى .

ولن تجد نقدًا أشرعه بعض معاصريه في وجهه إلا أمكنك رده من أحد هذين الوجهين .

وإن قليلاً غاية في القلة تَرُدُّه بالفن وذوقه لا بالصحة وقوانينها، وتؤاخذ به من جهة التخلف عن الكمال لا من جهة الارتكاس في النقص ، وتعدُّه فيعد، ولا يأتي على الإحسان الغامر الذي بإزائه إحصاء ولا عدٌ؛ لهو قليل معفو عنه غير ملتفت إليه . فإذا ضممته إلى سياقه التاريخي الذي نجم فيه كان كلا شيء، أو (أنزر من لاشيء في العدد) كما قاله الشاعر القديم ، إن كان (أنزر من لاشيء) يكون .

وفاء الترجمة بأصلها الذي صدرت عنه، وترديها بأردية البيان العربي تجهد في ألا تُخلّ به ، وجها ترجمة عادل زعيتر التي سلّمها له أساطين معاصريه ، فضلاً عما وراءهما من لطائفه ودقائقه .

فلما وجد بعض نقاده أديم ما ترجمه أملس ، لاتُعْلَقُ به عالقة عيب، لا من جهة الصحة ولا من جهة التمام ؛ أخذوا عليه ألفاظًا رموه فيها بالتقعر والإغراب، حطاً له عن مرتبة الكمال كما تقدم [٢٣] . فكانت الشماريخ والخُنْزُوانة والأيْمة والطاخية والأضوار والمراتج وارتعاج البرق وأضواج الوادي[٢٤] في أشباه لها تنكر بها بعضُ كلامه عندهم ؛ أقصى ما قدروا عليه من عيبه، وإن في بعضها لمقالاً، وقد أصابوا من وجه، وأخطأوا حقيقة العيب – فيما نرى – من وجه آخر . ولهذا موضع يحسن بسط القول فيه .

جاء في (الرسائل الفلسفية) لفولتير، بترجمة عادل زعيتر (١٠٥) بعد أن اقتبس فولتير نصاً من (هاملت) نقله من إنجليزية شكسبير إلى الفرنسية : «ولا تظنوا أني نقلت ما تقدم عن الإنجليزية نقلاً حرفيًا، ويالشقاء من يقومون بالترجمات الحرفية ! فهم إذْ يترجمون كل لقطة يضعفون المعنى، وهنا يمكن أن يقال : إن الحرف يقتل والروح يحيي» [٢٥] أفتراه كان غافلاً فيما ترجمه – رحمه الله – عن «أن الحرف يقتل والروح يحيي» وأن فنية الأداء وجماليته شيء لايملك مترجم تام الأداة أن يشيح بوجهه عنه ؟ ولكن من ركب في التحقق بالأصول مركبة اضطرفيها اضطراره وقد أبان رحمه الله في عبارة حاسمة عن تمكنه من أدواته فيما نَصَبَ نفسه له . قال في مقدمة (إميل) لجان جاك روسو (ص : ١٢ – ١٣) : «وقد تُرجم هذا السفر الخالد الجليل غير مرة إلى معظم اللغات الأوربية منذ وضعه . وأصل الكتاب صعب العبارة كثير الإبهام والغموض في مجموعه . فأرجو أن أكون قد وفقت

لإزالة كثير من تعقيده في ترجمتي هذه مع التزامي حرفية النقل». ولا أدل من هذا على اقتداره على مادته، وعلى ثقته بما عنده في تقريبها للجمهور، دل عليهما في سطرين اثنين، سمى فيهما منهجه ، واعتد بهما عمله، غير مختال مع ذلك ولا فخور .

لاجرم وكلت إليه اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية التابعة للأونيسكو ترجمة غير كتاب من عيون الفكر الأوربي، ومنها (روح الشرائع) لمونتسكيو، صدر عام (١٩٥٤م) في مجلدين ضخمين، و (أصل التفاوت بين الناس) لجان جاك روسو (١٩٥٤) و (العقد الاجتماعي) له أيضًا [٢٦]، ولا جرم كان هذا التكليف غاية الغايات في التدليل على الثقة بترجمته، مع ما للمنظمة في الترجمة من الأحكام والمعايير .

٧ – سيرته في الترجمة :

ونَخْلُصُ بعدُ إلى ذكر الملامح العامة لعمله في الترجمة على ما جاءت في هذا القسم من الكتاب، نذكر ما يتعلق بالترجمة نفسها دون ما كان يُصدِّر به كل ترجمة من ترجماته من الكلام على الكتاب والكتاب كلامًا يقصر أو يطول، ونسوق ما نذكره في فِقَر جامعة ، لاتخلو إذا اقتضى الأمر مما يُبِين عنهما من الأمثلة والشواهد .

١ – أقبل عادل زعيتر – رحمه الله – على ترجمة ما قدره نافعًا للناس . وربما أقبل على ترجمة ما رآه أصلاً من أصول ثقافة العصر، أو الثقافة الإنسانية بعامة . فإذا تبين أن ما أقبل عليه كثير المخالفة لمعتقده، أو لأصوله الأخلاقية أعرض عنه وإن كان قد مضى أشواطًا فيه . ولنا في هذا شاهدان : كتاب روسو (الاعترافات) وكتاب نيتشه (هو ذا الإنسان) . وله في كتاب نيتشه وعزوفه عن ترجمته خبر من بابة خبره في وفاة أبيه ، ذكره في رسالة له إلى شقيقه بتاريخ (١٠/٨/١٩٥٣م) (ص : ٨٤) .

وههنا مغزى فني بحث شديد الظهور بليغ الأثر : أن المترجم إذا أقبل على النص يجذبه حب لإخراجه، ولاتعترض عليه فيه عوارض الوحشة والتكره ، كان حريّ أن يُلْقي عليه من محبته، وأن يُجوِّد فيه .

٢ – فإذا ما صح عزمه على ترجمة الكتاب أقبل عليه يدرسه من غير وجه، كأن يصحح نسبته إلى صاحبه، أو يتوقف في هذه النسبة ، ذاكرًا ما عنده في ذلك . نموذج ذلك كلامه على جزأي كتاب فولتير (كنديد) ، الثابت نسبُ جزئه الأول إليه، المشكوك في الثاني .

٣ – والأصل فيما كان يترجمه أن يترجم عن لغة الأصل، فإن تهيأ له ذلك استغنى به ، وإلا استظهر عليه بترجمة أخرى له في لغة أخرى يجيدها . وقد رأيت ما كان من عمله في ترجمة كتاب لودفيغ (نابليون) .

٤ – جمهور ما ترجمه إنما كان عن الفرنسية ، أكثره كانت الفرنسية لغة أصوله، وسائره مما نقل إليها من غيرها من اللغات ، ولاسيما الألمانية لمزيد عنايته بكتب إميل لودفيغ خاصة . فلما وضع هذا كتابه (الحياة والحب) بالإنجليزية تجاسر على نقله عنهما، لانقيادها له أكثر من الألمانية، غير أنه ضم إلى الكتاب ترجمة له بالفرنسية .

٥ – فإن ترجم عن غير الفرنسية ، كأن يترجم عن الإنجليزية أو الألمانية جمع إلى أصله الإنجليزي أو الألماني ترجمة له بالفرنسية لا محالة ، أخذًا فيه بالجزم، واستجماعاً لأسباب الوثاقة والتمكن .

٦ – ويدخل في هذا ويطرد معه رجوعه إلى أكثر من طبعة للكتاب الواحد .

٧ – وله في لغة ما يترجمه مذهب مؤداه أن النقل عن لغة الأصل يَلْزم في جنس من الكتب ولا يلْزم في غيرها . يلزم في كتب العلوم وما يجري مجراها، لمكان المصطلح العلمي أو الفني من تلك الكتب، وحظر أن تتزحزح الدلالة العلمية المحددة للمصطلح بنسبة ما تتعدد اللغات المنقول إليها عن اللغة المنقول عنها [٢٧] . ولا يلزم هذا عنده في كتب الآداب . (٧٨ – ٧٩) . ومذهبه هنا مظهر من مظاهر حرصه ودقته البالغين في كل ما لا يجوز التسامح فيه من أصول الفكر والعلم .

٨ – وهو لايترجم إلا ما كان له فيه باع من أصناف المعارف والعلوم . وقد رأيت أن دائرته التي هي هوى نفسه (الحكمة والتاريخ) وما كان منهما بسبب، فضلاً عن القانون وعلومه ، موضوع اختصاصه وممارسته .

٩ – وعلى ذلك فهو لا ينفك يسائل أهلم العلم في كل ما يعين على صحة أدائه . فإذا عرض له في النص من الألفاظ ، كأسماء الأعلام، ما يحتاج إلى ضبط معلوم، ومن المطالب ما يحتاج إلى استيثاق وجلاء، رجع في ذلك كله إلى أهله بلا غضاضة عنده فيه .

وقد اتفق له من هذا الجنس أشياء في الهندية والفارسية والعبرية واليونانية [٢٨] (؟) ثم في موضوعات الحديث الشريف والفقه والتاريخ الكنسي وتاريخ الأقباط في مصر ، فرجع في ذلك كله إلى أناس من أهله أو من العلماء به ، وزار بنفسه الأديرة والكنائس (٧٥ – ٧٦) يتحقق فيها ومن أهلها ما يريد التحقق منه .

١٠– ومن سؤاله أهل العلم أنه ربما عرض له فيما يترجمه نص منقول عن العربية الدارجة مثلاً ، فاحتاج إلى أن يورده بلفظه الأول، فالتمس معرفة ذلك من مظانه [٢٩] .

١١– وهو يستعمل من المفردات العربية حتى ما يبدو غريبًا وحشيًا بالقياس إلى الاستعمال الشائع ما كان مؤديًا للغرض منه، في الموضع الذي استعمل فيه . وحجته في هذا ، في الجملة ، حجة ناهضة . وهي أن الإلف جدير بأن يمسح عن الألفاظ ما قد يبدو فيها من الغرابة لأول وهلة .

١٢– فإذا ما استوفى العمل من أعماله حظوظه من الوجوه المتقدمة كلها ، عطف عليه فضبط من ألفاظه ما يحتاج إلى ضبط ، وفصّل جمله وفقَره ، وثَنّى فطلب من المطبعة أن تؤدي إليه عملَه لا تَخْرِم منه حرفًا، ولاتُخل بضبط ، ولا تعتلّ في كمال أدائها له بغلط ولا سهو . وله في هذا خبر عجيب مع أحد ناشريه (٧٧ – ٧٨) .

٨ – ثبت ترجماته :

أثبت المؤلف ما انتهى إليه من ترجمات عادل زعيتر في جريدة جامعة ، ورتبها على أسماء مؤلفيها . ونحن نسوقها هنا كما ذكرها المؤلف ، غير أنَّا نزيد عليها ترتيبها على تواريخ صدورها في الطبعات التي وقف عليها حفظه الله .

١ – جان جاك روسو :
- أصل التفاوت بين الناس (١٩٥٤) [٣٠] .
- العقد الاجتماعي، أو مبادئ الحقوق الأساسية (١٩٥٤) [٣١] .
- إميل ، أو التربية (١٩٥٦) .

٢ – جوستاف لوبون :
- حضارة العرب (١٩٤٥) .
- اليهود في تاريخ الحضارات (١٩٤٥) .
- روح الثورات أو الثورة الفرنسية (١٩٤٦) .
- الآراء والمعتقدات (١٩٤٦) .
- روح السياسة (١٩٤٧) .
- روح الاشتراكية (١٩٤٨) .
- حضارة الهند (١٩٤٨) .
- روح التربية (١٩٤٩) .
- حياة الحقائق (١٩٤٩) .
- روح الجماعات (١٩٥٠) .
- السنن النفسية لتطور الأمم (١٩٥٠) .
- فلسفة التاريخ (١٩٥٤) .

٣ – إميل لودفيغ :
- نابليون (١٩٤٦) .
- ابن الإنسان (١٩٤٧) .
- النيل (١٩٥١) .
- البحر المتوسط (١٩٥١) .
- كيلوباترة (١٩٥٢) .
- بسمارك (١٩٥٢) .
- الحياة والحب (١٩٥٦) .

٤ - أرنست رينان :

- ابن رشد والرشدية (١٩٥٧) .

٥ - ڤولتير :

- كنديد (التفاؤل) (١٩٥٥) .

- الرسائل الفلسفية (١٩٥٦) .

٦ - أناتول فرانس :

- حديقة أبيقور (١٩٥٥) .

- الآلهة عطش (١٩٥٧) .

٧ - مونتسكيو :

- روح الشرائع (١٩٥٣) .

٨ - فنلون

- تليمان (١٩٥٧) .

٩ - حيدر بامات :

- مجالي الإسلام (١٩٥٦) .

١٠- إميل درمنغم :

- حياة محمد (١٩٥٦) .

١١- سيديو :

- تاريخ العرب العام (١٩٤٨) .

١٢- جاستون بوتول :

- ابن خلدون وفلسفته الاجتماعية (١٩٥٥) .

١٣- إيسمن :

- أصول الفقه الدستوري (١٩٥٥) .

١٤- كارا دوڤو :

- الغزالي (١٩٥٦) .

- ابن سينا (١٩٥٦) .

- مفكرو الإسلام (جزآن) (١٩٥٩). (ص : ٦٧-٧٠).

وكان رحمه الله «يخطط لترجمة عدد من الكتب» منها: الشهداء لشاتوبريان، وسيرة الأبطال لبلوتارك ، وتدهور الغرب لشبينجلر والسلطة لبرتراند جوفنيل ، والعبقرية السامية الآرية في الإسلام لكارا دوفو .

هذا ؛ فضلاً عن كتب ترجم منها مقادير ثم تركها، ومنها كتاب دوزي : تاريخ الأندلس ، وكتابا روسو ونيتشه اللذان سلف ذكرهما : الاعترافات ، وهو ذا الإنسان (ص : ٧٠) .

الحواشي

١ - تجد طرفًا منها في الكتاب .

٢ - من ذلك كتبه : (روح الشرائع) لمونتسكيو ، و (أصول الفقه الدستوري) لإيسمن ، و غير كتاب من كتب جوستاف لوبون . غير أن الناظم العام الذي ينتظم جهود ترجماته ما ذكره هو نفسه في إحدى رسائله لابيه : «الحكمة والتاريخ» على ما ستراه من الكلام بعد يسير .

٣ - في تاريخ الكتاب العربي المطبوع في أقطار الأرض غرائب كتلك التي يجدها المشتغلون في تاريخه المخطوط، ويعلم كل باحث، بتجربته، أنه ربما وقف في مطبوع هذا الكتاب على أشياء لم يكن يقع في وهمه أن مثلها قد ألف أو نشر أو ترجم . والذي هلك من ردني الترجمات ومرذولها لايحيط به تقدير ولا يبلغه إحصاء .

٤ - بعض ما غمرته الأيام من الترجمات لاعيب فيه إلا أنه قد (أدى دوره) كما يقال ، ودخل في النسيج الثقافي العام .

٥ - الأستاذ وديع فلسطين من خبراء الترجمة في العالم العربي، وله فيها كلام مدون معروف . وكلمته هذه ليست أول ما كتبه فيه ، مُنْزِلاً إياه في منزلته، مبينًا عن خصائصه في ترجماته .

والكلمة ذاتها ، من جهة أخرى، أثر من آثار خلائق الأستاذ وديع وشمائله الحسان، ووفائه لأصدقائه قولاً وعملاً، على ما يعرفه منه كل من عرفه ، ولايملك إلا أن يعتده له وأن يكبره فيه . نقول هذا ولانخش شبهة الإسراف فيه ، والخروج بالكلام

عن جادته، إن كان المقام كله مقام تقرير وتوثيق وتأريخ .

٦ - كتب الأستاذ الشناوي كلمته بعد نحو مدة شهر على وفاة عادل زعيتر (٢١/١٠/١٩٥٧ - ٢٦/١١/١٩٥٧) : استخرجت كلمته اللوعة والأسفُ جميعًا على أن لم يكن حظه من وسائل الإعلام إلا خمسة أسطر من صحيفة في صفحة الوفيات، فجاء عنوان كلمته عَتْبًا مراً وتمجيداً في آن : خمسون كتابًا وخمسة أسطر ! .

٧ - نعلم من سُنّة مجمع دمشق في استكتاب أعضائه المنتخبين تواريخَ مختصرة لسيرهم، ومن الكتاب الذي رد به الأستاذ عادل زعيتر على كتاب مجمع دمشق في انتخابه عضواً فيه ؛ أنه هو كاتب هذه السيرة المختصرة . وهذا كافٍ في الدلالة على وثاقتها وأهميتها .

أرسل كتاب المجمع إليه بتاريخ (٢٨/٤/١٩٥٥) وردّ عليه بتاريخ (٦/٦/١٩٥٥) وصورة الكتاب في ص : ١٤٢ من كتابنا هذا .

٨ - رئيس تحرير جريدة (الشورى) القاهرية ، ومن قدماء أصحاب عادل زعيتر . وغير قليل من أخباره يدور عليه . ترجم له الدكتور المؤلف في حواشيه على القسم الأول من كتابه : ٥٩ . ونزيد هنا أن عادل زعيتر نوه به في مقدمة ترجمته لكتاب لوبون (الآراء والمعتقدات) شاكرًا له «ما بذله من همة عالية في إظهار كتبه» .

٩ - جاء في فصل الدعابة والفكاهة من الكتاب : ٢٩ : «وقد أطربته رسالة بعث بها إليه صديقه عادل الغضبان مليئة بالغريب غير المأنوس من الكلمات . وقد أجابه بمثلها مداعبًا .

قلت : والخبر دال أيضًا على ثرائه اللغوي . وبعض غريبه الذي أنتجه هذا الثراء سيكون موضع انتقاد، أحال به عليه بعض نقاد ترجماته» .

١٠- وكأنها تنظر إلى قصيدة الشاعر الكبير محمد البزم، وهو من فحولة الشعراء المحدثين، أنشدها في مهرجان أبي العلاء (١٩٤٤) :

أجل هو يوم الشعر تطغى عباقرُهْ
وتملأ أسماع الخلود منابرُه

والغضبان من بلغاء الكتاب والشعراء، وله ديباجة أنيقة رائقة . وبعض شعره في الطبقة الأولى : إحكام بناء، وصحة عبارة، ولطف خيال . وقصيدته :

ورقاءُ يا صنْو الملائك رجِّعي
نغم الهوَى ويحمد ربك فاسجعي

من أبرع معارضات العينية السائرة : هبطت إليك ... وكلمته التي قدم بها لـ (الرسائل الفلسفية) لفولتير، الصادر (١٩٥٩) بعد وفاة مترجمه ؛ قطعة من الأدب الرفيع : علو عبارة ، سمو فكر، وخلوص عاطفة . وكان يمكن أن تأخذ مكانها في بليغ ما انتخبه الدكتور المؤلف مما قيل في عادل زعيتر رحمه الله .

١١- كان المؤلف قد نشر القسم الخاص بفن الترجمة عن عادل زعيتر بحثًا مستقلاً في مجلة (التعريب) التي تصدر في دمشق . ذكر ذلك في مقدمته ص : و .

١٢- الرسائل المتبادلة بين عادل زعيتر ووالده نماذج إنسانية غاية في الجمال، فيها حنو الوالد، وأدب الولد، والإحساس بالمسئولية عندها جميعًا . توفي عمر زعيتر وهو في الثانية والخمسين فقط : ١٩/١٠/١٩٢٤. ومن مأثور الأخبار ما رآه عادل زعيتر في حلم حلمه في باريس دالاً على وفاة أبيه وانظر : ٢٢ ، وما بعدها .

١٣- كان «عادل واسع الاطلاع على الآداب التركية ، وله في شعرائها وكتابها آراء . وكثيرًا ما كان يفاضل بينهم ، فيضع الشاعر التركي الأعظم عبدالحق حامد في الذروة . وأذكر أنه كان يتحسر على فقدان ديوان الشاعر التركي توفيق فكرة واسمه (رباب شكسته) أي : القيثارة المحطمة . وفي الديوان قصيدة رائعة بعنوان (سيس)

أي : الضباب، وكان عادل مفتونًا بها يردد كثيرًا من أبياتها ... وكان يرجو أن يترجمها إلى العربية ..» .

ذكر هذا كله أكرم زعيتر رحمه الله (ص : ٥٢ – ٥٣). ولانعرف نحن الآن أنه ترجم عن التركية شيئًا، على تضلعه منها كما رأيت . إلا أنه في ترجمته لكتاب إميل لودفيغ (نابليون) عن الفرنسية، استرشد بترجمة تركية له (٧٨).

١٤- «كان يتقن إلى جانب العربية كلاً من التركية والفرنسية والإنجليزية والألمانية . غير أن جل ترجماته كانت عن الفرنسية، وبعضها عن الألمانية» (٧١) .

١٥- وعلى أنا لا نقول هذا بإطلاق، ولابد من معرفة (مدى الإتقان) الذي ذكروا أنه تهيأ له في الإنجليزية والفرنسية ، وهل يستقل به وحده في ترجمة أصل من الأصول في واحدة من هاتين اللغتين ؟

أما الإنجليزية فعسى، وقد وقف في (الحياة والحب) لإميل لودفيغ على أصله الإنجليزي وترجمته إلى الفرنسية . كتبه مؤلفه في كاليفورنيا في الولايات المتحدة في ربيع ١٩٤٥، ويظهر أن كتبه بالإنجليزية ابتداءً كما ذكر مترجمه رحمه الله (المقدمة: ٧).

وذكر يحيى نحواً من ذلك في (البحر المتوسط) لإميل لودفيغ أيضًا (٧٨) . ويظهر أن جمهور ما ترجمه مما لم يوضع في الأصل بالفرنسية صنع فيه هذا الصنيع، راجعًا فيه إلى سليقته المدققة، وإلى مذهبه العلمي المتين في التثبت والتحقيق .

والفرنسية هي الأصل اللغوي الذي يعول عليه فيما يتعلق باللغات الأوربية . وقد تقدم في الحاشية (١٣) أنه رجع في ترجمته لـ (نابليون) إلى ترجمته الفرنسية ، مع استرشاده بترجمة تركية له .

هذا ؛ ولفظ محمد علي الطاهر ، صديقه وظهيره في نشر كتبه أنه تمكن من «نواصي اللغات العربية والتركية والفرنسية والإنجليزية» (٧١) فلم يذكر الألمانية فيما تمكن من نواصيه من اللغات .

وبعد ؛ فنحن لاندفع نصاً برأي، وأقصى ما نرمي إليه أن نحاول أن نترك ما قدر عليه من اللغات في منازله، من التمكن التام أو مادون ذلك .

ولنا بعد في ارتفاقه بأكثر من لغة في ترجمة الأصل الواحد رأي نمسكه إلى موضعه من الكلام على فن الترجمة عنده .

١٦- ذكرنا الثلاثة التي ذكرها عادل زعيتر بأسبابها ؛ غير أن لجوستاف لوبون رابعًا ترجمه فتحي زغلول باسم (جوامع الكلم) ترجمه سنة (١٩١٤) .

١٧- ثم أخمل فتحي زغلول عند الناس دوره في حادثة دنشواي (١٩٠) ولاندري ، أنجترئ على التاريخ إذا ظننا أن وفاته المبكرة إنما كانت بسبب اغتمامه بهذا الأمر ؟

١٨- وقد كتبنا هذا الموضع حدسًا وتقديرًا ، واستدلالاً بالمعلوم المنظور من سيرة الرجل وسيرة عصره على المغيب غير المنظور . ولانحسب أن المفردات المتاحة في السيرتين جميعًا تؤدي إلى غير ما ذكرناه . وإذا قدر رأي من الرأي على أن يفسر ظاهرًا، وأن يطرد به سياق ، فذلك حسبه من الصحة، إلى أن يقوضه نص ، أو أن يستولي عليه أوجه وجاهة في الرأي منه.

١٩- أرسلها إلى والده بتاريخ (١٩٢٣/٢/٥) . وهي وثيقة نادرة ، بليغة المغزى والدلالة . وكل ما أحطناه بأقواس التنصيص في السطور التي تقدمت هو بلفظه من هذه الرسالة . ونذكر هنا أن أحد كتابي لوبون الذي ترجمه فتحي زغلول باسم (روح الاجتماع) ذكره عادل زعيتر في رسالته هذه باسم (روح الجماعات) . ونص الرسالة بعد في كتابنا هذا (ص : ١٧ – ١٨) .

٢٠- هم السادة الأساتيذ عبدالله اليافي وعبدالله المشنوق وموفق الآلوسي ونجيب الأرمنازي . وقد كان لهم جميعًا شأن فيما بعد .

٢١- روى هذا ابن عمر بسماعه له من أبيه في فندق شبرد بالقاهرة، يرويه زعيتر الأب سنة ١٩٤٩ لبعض زائريه (ص: ٢٠). وذكره محمد علي الطاهر في كلمته عن عادل زعيتر المنشورة في الأديب البيروتية (ك٢ - ١٩٥٨) . وفيها أن الواقعة كانت في باريس نحو (١٩٢٢ - ١٩٢٤). ونحن نعرف الآن من تاريخ رسالة زعيتر إلى والده (١٩٢٣/٢/٥) أن زيارته لجوستاف لوبون مع رفاقه ينبغي أن تكون سنة (١٩٢٢) .

وفي نص الأستاذ الطاهر زيادة ذات شأن : أن تلك الزيارة كانت من أجل طلب الإذن من لوبون بترجمة كتابه (حضارة العرب) .

(٢٢) ، بين عام (١٩٤٥) أقدم تاريخ نشر أثبته يحيى في جريدة كتب عادل زعيتر و (١٩٥٧) سنة وفاته ثلاثة عشر عامًا دفع فيها إلى المطبعة قريبًا من أربعين كتابًا . غير أنا نعلم يقينًا أن بعض هذه الكتب قد ترجم قبل نشره بزمن طويل، أو نشر نشرة أخرى غير التي ذكرها المؤلف في ثبته ، وفي تاريخ متقدم كثيرًا ، على التاريخ الذي ذكره . ونظن ظنًا أن أصول بعض ترجماته كان بين يديه قبل تاريخ النشر المذكور له بزمن طويل . وعلى أن هذا لا يغير من حقيقة أن جمهور ترجماته إنما تم بعد انقطاعه للترجمة تلك المدة المذكورة .

٢٣- نذكر الكمال حين نذكره ولا نريد به أكثر من نسبيته الإنسانية التي تصح معها إضافته إلى الأعمال والصنائع البشرية ، منظورًا في هذا أبدًا إلى الجانب الصحيح من القضية السائرة : اختلاف الأحكام باختلاف الأحوال والأزمان .

٢٤- الشماريخ : رءوس الجبال . والخُنْزُوانة : الكِبْر . والأَيْمَة : فقد الزوج . والمراتج : الطرق الضيقة . وارتعاج البرق: ارتعاده وتتابعه . وأضواج الوادي : منعطفاته ، واحدها : ضَوْج .

٢٥- هذا نص عزيز للغاية ، وما أعرف أن أحدًا ممن كتب في الترجمة من المحدثين وقف عنده، مع انقضاء قريب من أربعين عامًا على نشره (١٩٥٩) . ودلالته أكبر من مجرد مضمونه، الذي يسلم به كل من يذهب إلى فنية الترجمة، متجاوزًا الآلية والفقر وحتى تراجع الدلالة في الترجمات الحرفية .

٢٦- تجد صورة من كتاب تكليفه بترجمته في (ص : ١٣٩) وقعه القانوني الكبير إدمون رباط .

٢٧- زدت في العبارة عن المعنى هنا بعض ماليس في كتاب يحيى ؛ غلبةُ ظنٍّ مني أنه هو مراد عادل زعيتر فيما ذهب إليه .

أو ليس من مذهبه الذي نذكره هنا اغتفارُ التساهل في العبارة عن معاني الآداب ما كانت مؤدية لأصول هذه المعاني ؟.

٢٨- وهذا أيضًا نذكره على غلبة الظن ، وفي الكتاب (ص: ٧٦) : «ويكاتب العلامة الأب قنواتي الدومينكاني للتحقق من صحة بعض الأسماء» . فيغلب على الظن أنه إنما رجع إليه في الأسماء اليونانية خاصة .

٢٩- وأبلغ مع هذا وأجَلّ اجتلابه للنصوص المقتبسة من مواطنها في الكتب العربية .

٣٠- جاء في المطبوع (١٩٤٥) والصحيح ما أثبتناه ، تعويلاً على نسخة الكتاب نفسه (دار المعارف) ووصفًا له في سياقه من تاريخ علاقة اللجنة الدولية لترجمة الروائع بالأستاذ عادل زعيتر .

٣١- وهذا أيضًا انقلب في المطبوع فصار (١٩٤٥)، وقد ترى أن تاريخ كتاب تكليفه بترجمة (العقد الاجتماعي) الذي أحلنا إليه في حاشية متقدمة هو (١٩٥٣). وينبغي أن يكون الموضعان من غلط الطباعة .

قالوا في الأمثال
لجيهان الحكيم

هزاع بن عيد الشمري – الرياض

يقع الكتاب في ٢٣٤ صفحة وهو من القطع المتوسط ، واستهلته المؤلفه بإهداء إلى والدها قائلة : «إلى من شجعني على مواصلة الكفاح في درب النجاح والتألق .. إلى من ينبض قلبه بالحب والحنان .. إلى من يتدفق الوجد والنقاء من ثنايا روحه وطيات نفسه النقية .. إلى أبي الحبيب .. إليه مع كل الحب والتقدير» .

تلى ذلك تقديم للصحفي حامد مطاوع، وفيه قال : «إن مجمع الأمثال الذي عني بترتيبه وتبويبه أبو الفضل : أحمد بن محمد النيسابوري ، المعروف بالميداني منذ أوائل القرن الهجري السادس ، لأن الميداني توفى عام ٥١٨ هـ حفظ لنا تراثًا من الممكن انطباقه على أصول حاضرة على الرغم من مضي قرون على قوله ولم يحفظه لنا سوى الجمع والتدوين .

والأمثال الشعبية ، مغزى ومعنى وجديرة بالاحتفاء بها بالجمع والطبع، ولقد جمع أحمد السباعي في كتاب "الأمثال الشعبية" في مدن الحجاز كما جمع حسين عبدالله محضر في كتاب "الأمثال العامية" في مكة المكرمة عددًا من هذه الأمثال .

وجاءت جيهان حكيم بمجموعة أكبر لا نستطيع أن نطلق عليها مسمى "الأعمال الكاملة" ولكنها تستحق صفة "الموسعة" بجدارة أضفاها عليها بذل الجهد، وهذا في حد ذاته مما يرتفع بهذه المحاولة إلى مستوى البحث وهو من الاجتهادات التي تحفز على الإضافة وتضمن التواصل .. وضرب الأمثال توجيه قرآني كريم فقد جاء في أربعة مواضع في القرآن ...» . هكذا مما قال ! . ثم جاءت مقدمة المؤلفة ومنها : «... فالأمثال والحكم قد عرفت منذ العصور القديمة في بلاد الصين والهند والسند وغيرها من البلاد التي انتشرت فيها الحكم والأمثال في صيغ جميلة بليغة تفيض بالصبر والمواعظ متجلية فيها خبرات الحياة ونضج التجربة وخلاصة المعرفة بأمور الحياة، وقد تناقلتها الأجيال عبر السنين والأعوام جيلاً بعد جيل حتى وصلت إلينا ... أما تاريخ الأمثال فهو قديم قديم ، قدم الحكمة والمعرفة، وقد عرفت الأمثال في العصر الجاهلي وصدر الإسلام وما بعده . وكانت تقال باللغة العربية الفصحى في ذلك الأوان لأن اللهجات العامة لم تكن ذات قيمة تعبيرية وقتئذٍ ... وهذا الكتاب يشتمل على الأمثال الشعبية السائدة بمنطقة الحجاز وقد تكون معروفة في غيرها من مناطق المملكة الأخرى ، وهي أمثال قيلت خلال القرن الحالي ، ووصلت إلينا عن طريق الأجداد ، حاملة معها خبرات من سبقونا وأحاسيسهم وخلاصة تجاربهم ، فعندما قررت أن أجمع هذه الأمثال من خطر الضياع أو النسيان ، فمن الملاحظ حاليًا أن الأجيال الحديثة قليلة الدراية بهذه الأمثال أو تكاد لا تعرفها تقريبًا، ولو استمر الوضع على ما هو عليه لضاعت هذه الثروة في زحام الحضارة وتبدد هذا التراث القيم في دوامة النسيان ... » .

كما أشارت إلى أنها جمعت نحو الألف وخمس مئة مثل تقريبًا وأنها جمعت أيضًا من هذه الأمثال ما هو رائج في بعض المناطق العربية الأخرى في بلاد الشام ومصر وغيرهما . كما أنها لمحت عن إعجابها بأمثال مصرية وشامية، حيث أوردت بعضًا منها في المقدمة ... وأوضحت أن غالبية هذه الأمثال التي جمعتها قد قيلت باللهجة العامية الدارجة، وأنها راعت ذكرها وضبطها بحسب النطق بها، وذلك للحفاظ عليها على الرغم من تعارض بعضها مع قواعد النحو واللغة ... إلخ .

وبحسب منهجها في الكتاب فقد قسمت الأمثال إلى خمسة وعشرين جزءًا هي :

أمثال : الحظ والنصيب ، خداع المظاهر، محدثو النعمة، الحب، الخطوبة والزواج، الأسرار والفضول، الجمال، الكسل ، تمكن العادة من الإنسان، اجتماع أشخاص لهم صفات مشتركة، المال، الأبناء والتربية،

الكرم وأدب الجيرة، المأدب والطعام، عدم الاكتراث بالأحزان والهموم، العقل والاتزان، جحا، الحرص والحذر، العدو والصديق، الصدق والكذب، ذكر الحيوانات المختلفة، التناقض في أمور حياتنا، صيغة الأمر، أمثال بشكل حقائق ثابتة .

وقد قامت المؤلفة بتحليل المثل وتفسيره .

وبعد؛ فالكتاب جهد واضح وعُني به عناية حسنة وإبداع في الشرح واجتهاد بين البذل والعطاء، لاينبغي عليه إلاّ إسداء الشكر للمؤلفة الفاضلة التي عشقت الأدب وأولته اهتمامها على الرغم من تخصصها الجامعي العلمي .

وعلى الرغم من إعجابي بمجهودها هذا إلاّ أن كتاباً أدبياً – أي كتاب – مهما بلغت جودته وبيان موضوعه فلابُدّ من وجود مكامن فيه عرضة للنقد والتساؤل ولتسمح لنا المؤلفة الكريمة بإبداء ملاحظات وتعليقات لعل يكون فيها إضافة نافعة أو تصويباً مفيداً .

أولاً : تمنيت على الذي قدم الكتاب لو أشار إلى كتب كثيرة، ألفت في الأمثال، وهي مهمة من ناحية الدراسة ومن ناحية اللغة ونظرة فاحصة أو أولية إلى كتاب «الأمثال العربية القديمة» للمستشرق الألماني «رودلف زلهايم» لرأى العجب العجاب من اهتمام العرب بالأمثال ودراستهم لها دراسة معنية، فقد عَدَّدَ اثنين وأربعين كتاباً ألفت في الأمثال العربية بعضها طبع وبعضها ما زال مخطوطاً والبعض الآخر مازال مفقوداً، ولعل أهمها وزبدتها كتاب "المستقصى" للزمخشري الذي أكمله عام ٤٠٩هـ وكتاب "مجمع الأمثال" للميداني وكلاهما في عهد واحد وبقيا كذلك حتى يومنا هذا، وقد بلغت أمثال الميداني «٦٣٣٤» مثلاً «حسب : زلهايم» بينما يقل هذا العدد عند الزمخشري قليلاً ؛ لأنه لم يختر إلاّ الأمثال القديمة غير المولدة كما فعل الميداني . إذ كان الزمخشري لغوياً دقيقاً متحفظاً . على أن أقدم كتب الأمثال التي ألفها العلماء العرب هو كتاب «عبيد بن شرية» المتوفى حوالي سنة ٨١هـ وكان من جلساء الخلفاء الأمويين أمثال «معاوية – رضي الله عنه – وابنه «يزيد» – رحمه الله – ومن بعدهما «عبدالملك» – رحمه الله – وحذا حذوه معاصره «علاقة بن كريم الكلابي» و «صحار العبدي» إلا أن كتبهم مفقودة .

وفي العصر الحديث ألّف العديد من كتب الأمثال الشعبية المشروح منها والمسرود إلاّ أنها تتناول أمثال أهل حيز من الأرض معين أو مدينة أو دولة بعينها ولعل منها بل أهمها كتاب «٥٠٠ مثل عربي من فلسطين» لـ «سعيد عبود» وقد طبع في برلين عام ١٩٣٦ – ١٩٣٧م .

أما التوجيه القرآني بضربه تعالى الأمثال للناس فالقصد به العبرة والآية وليس هناك علاقة بين هذا وأمثال العرب الأدبية التي عرفها ابن عبدربه في عقده بأنها: (وشي الكلام، وجوهر اللفظ، وحلي المعاني، تخيرتها العرب، وقدمتها العجم، ونطق بها في كل زمان وعلى كل لسان، فهي أبقى من الشعر ، وأشرف من الخطابة، لم يسر مسيرها ولاعم عمومها، حتى قيل أسير من مثل) .

وهناك من عرف الأمثال هذه تعريفات مختلفة ومصطلحات شبه متباينة ، وقد تتماثل وتتفاضل وقد أشار إلى بعض ذلك «زلهايم» في كتابه المفيد في هذا الموضوع كما عرفها أصحاب اللغة في معاجمهم .

وفي ظني أن المثل لفظة عربية سبق اصطلاحها عند العرب غيرهم من الشعوب، فقد أشار «زلهايم» قائلاً : (الأصل السامي العام لهذه الكلمة : في العربية: مَثَلٌ وفي العبرية masl، وفي الآرامية matla ، وفي الحبشة mesel، وفي الأكادية meslum) وتقرر الدراسات الحديثة أن العربية هي أم اللغات السامية مما يرجح الأصل العربي لهذا المعنى : المثل .

ثانياً : أحببت مخلصاً لو عادت المؤلفة «جيهان حكيم» إلى كتب اللغة خاصة اللسانيات وإلى بعض الكتب التي درست الأمثال العربية مثل كتاب «زلهايم» لبينت بعبارة دقيقة وسليمة في مقدمتها بدلاً من اقتراب مقدمة كتابها من التخبط وتفكك العبارات، ونقول لها (إن مدى عام ونصف «العام» في جمع أمثال ليس لها مصدر معين للحصول عليها قد كلفك الكثير من الجهد والبحث .. كما قلتي) لهو وقت قصير لايثمر كثيراً في إصدار بحث متكامل .

وأحببت أكثر لو أنها اكتفت بشرح الكلمات التي

قد تلتبس على البعض دون تقرير معنى المثل وأصله فالكثير من الأمثال له أكثر من معنى وقصد واللبيب بالإشارة يفهم .

وفضلت لو أنها لم تشرك الأمثال العربية الفصيحة مع الأمثال العربية ذات اللهجات الدارجة .

ولنتتبع بعضاً مما أوردته وشرحته ولنا فيه رأي :

- **ص ١٠ المثل** : «وافق شنْ طبقه» فالمثل عربي قديم فصيح وكما يرى سكنت الفاعل وحذفت نقطتي ت طبقة. فقد أخذت بنطق اللسان . ولنا تحفظ على صحة شرحها لقصة شن وطبقة إذ ذكرت أنهما (زوجان اشتهرا قديماً بطباع غريبة وعجيبة متشابهة مما كان سبباً في انسجامهما التام ...) . فقد يكون رجلان، لأن العرب لاتضرب المثل إلاّ بالشيء نفسه . فلان كفلان، ولا تقول : فلان كفلانة في الفعل أو غيره .

- **ص ١٣** المثل : (لمّا السَّعد يواتي يَخلِّي الأعمى ساعاتي) وقالت إنه (مثل يستخدم في منطقتنا وقد وصل إلينا من أرض الكنانة «مصر» منذ وقت بعيد) . فكما ترى قررت أنه وفد من مصر .

- **ص ١٤** المثل : (حَبيبكَ اللي تحبو ولو كان عبدٌ نُوبي) وقالت إنه مثل من الأمثال التي قيلت عن الحب ، وقد وصلنا من مصر على الأرجح ، لأن النوبة هي منطقة في جنوب مصر على الحدود المصرية السودانية .

فكما ترى حركت بالفتح الكاف في «حبيبك» وحركت بالضم وبالتنوين الدال في «عبد» وهذا لايجوز في الألفاظ العامية في مثل هذا الموضوع فالأحرى سكون الكاف والكسر المنون للدال . ثم أن النوبة بلاد واسعة شاسعة تأخذ من شمال السودان ومن جنوب مصر وليست محصورة على الحدود بينهما . وسكان النوبة أمناء لم يعين «محمد علي» غيرهم من المصريين في نواة تشكيله جيشه حينما تولى على مصر .

- **ص ٢١** المثل : (العريان في القافلة مستريح) فشرحته أنه في الزمن القديم كان قطاع الطرق يغيرون على القوافل المسافرة، ولكن المسافر الفقير جداً الذي لايملك شيئاً يكون مرتاحاً ، فهو لايخشى قطاع الطرق طبعاً .

وفي نظري أن الشرح هذا كان ركيكاً ونص المثل أوضح من شرحه .

- **ص ٢١** أيضاً المثلان : (ايش تاخذ الصاعقة من البيت الخرابْ) و (ايش تاخذ الريحَ من البلاطَ) . فقالت شارحة : والمثلان السابقان يحملان نفس المعنى ويقصد بهما أنه لافائدة مرجوة من الشيء العديم الفائدة أو الشيء المنبوذ .

قلت : ليتها سكتت عن الشرح، ثم لا علم عندي لوضعها الفتحة على «باء» الخراب، و «طاء» البلاط . وعبارة «نفس المعنى» بهذا تعني الروح والصحيح هو «المعنى نفسه» وهذا خطأ قاتل في اللغة والكثير من الكتبة يأخذون به .

- ص ٢٤ المثل : (قصدت دنْدن يا معدن) فقالت : ودندن ومعدن هما أسماء أشخاص .

فانظر كيف «أسماء أشخاص»

- ص ٢٦ المثل : (من كان دليلو البومة مأواهُ الخراب) فقالت شارحة : وهذا يعني أن من كان دليله أو ناصحه شخص سيء الحظ ؛ فإن النهاية لابد أن تكون كذلك .

قلت : بل البومة هي الطائر المعروف بالبوة . والبومة اسم لها عند قبائل شمال المملكة ، حائل وما حولها . والمثل لايضرب للناصح سيء الحظ بل على من لايضع الأمور في مواضعها الصحيحة .

- **ص ٤١** المثل : (الحُبَ أعمى) . فانظر كيف حركت بالفتح باء الحب .

- **ص ٤٣** المثل : (الحُبَ بلا والعشقَ سم قاتلَ) فانظر كيف فتحت الحروف الأواخر من الحب والعشق وقاتل .

- **ص ٤٣** أيضاً ، المثل : (حبيبك اللي تحبُ ولو كان دُبَ) فانظر كيف ضمت «باء» تحب وفتحت «باء» دب وهذا لاينبغي في الأمثال العامية إذ كان الأسلم تسكينهما .

وزادت الطين بلة فأرخته كثيراً حينما شبهت هذا المثل بقول عمر بن أبي ربيعة : حسن في كل عين من تود .

- **ص ٤٤** المثل : (خير الزادَ ما حَصَل في الفؤادَ) . فانظر كيف فتحت «دالي» الزاد، والفؤاد .

– ص ٤٥ المثل : (ما نام الليل إلا أبو قلبَ خالي) . فانظر كيف فتحت «باء» قلب .

وزادت أن هذا المثل يتفق مع قول علي بن أبي طالب لابنه الحسن رضي الله عنهما: يابني استراح من لا عقل له .

قلت : لا يتفق البتة مع قول علي رضي الله عنه ، ثم حاشا على علي قول مثل ذلك .

– ص ٤٥ أيضًا ، المثل : (نموتَ ونحيا في حُبَ يحيى) فقالت : المثل يقال في حالة تكرار أمر ما بشكل دائم وممل.

قلت : وقد يفسر بالفداء الدائم . وانظر كيف فتحت «تاء» نموت و «باء» حب .

– ص ٥٠ المثل : (الحرمة إذا عَدّت الأربعين مشوا عليها السكين) فقالت شارحة : المقصود هي العادات والتقاليد التي تحرم المرأة أحيانًا من حقوقها الطبيعية كالزواج مثلاً بعد تخطيها الأربعين ...

قلت : ليس هناك عادات وتقاليد في منطقة المثل تحرم المرأة من حقوقها كالزواج مثلاً بعد تخطيها الأربعين . ولكن الأمور مقدرة .

– ص ٦١ المثل : (شمس تطلع وخبر يبان) فقالت شارحة: وهو مثل يستخدمه الفضوليين كنوع من تصبير أنفسهم وحثها على الانتظار .

قلت : انظر كيف جرت «الفضوليين» مع أنه فاعل . والمثل يستخدمه العقلاء والمتريثون وغيرهم أيضًا، وهو يحث على التدقيق في الأخبار والأنباء ... إلخ .

– ص ٨٢ المثل : (تموت الحداية وعيونها على الخطف) فقالت شارحة : الحداية ، الحدأة، أحد أنواع الطيور الجارحة.

قلت : بل الحدأة غير جارحة وعلى الرغم من ضخامتها فهي لا تأكل إلاّ الجيف .

وفي المثل : (من تدلك بالحديًا وقع بالـ .... ر) .

– ص ٩٣ المثل : (الفلوس تجيب الفلوس والقمل يجيب السيبانْ) فقالت شارحة : القمل هو نوع من الحشرات الصغيرة التي تعيش غالبًا في شعر الإنسان، والسيبان هي صغارها في طور النمو .

قلت : القمل معروف لايحتاج إلى تعريف . ولكنه أصناف فلكل نوع منه مراتع . وصحة السيبان : الصيبان مفردها صواب .

– ص ١٤٧ وفي معرض حديثها عن «جحا» قالت : وقد اختلف المؤرخون حول الزمان والمكان اللذين عاش فيهما «جحا» ونشأ ... وقد كتب الأستاذ عباس محمود العقاد، عميد الأدب العربي .

قلت : لعل الذين اختلفوا حول شخصية «جحا» ومكانه وزمانه هم الأدباء لا المؤرخون . وأظن إطلاق عبارة: عميد الأدب العربي كان على طه حسين لا على العقاد، وهذا اجتهاد وتقدير من بعضهم بل مجاملة دون الواقع فليس هناك من عمادة للأدب العربي بعينها .

– ص ١٨٨ المثل : (موت يا حمار حتى يجيك العلوق) والصحيح هو : لا تموت يا حمار ... والمثل المشهور : ... حتى يجيك الربيع .

– ص ١٩١ قالت : «أنه لمن المثير للدهشة والعجب ذلك الكم الهائل من المفارقات العجيبة والتناقضات الغريبة في بعض أمورنا الحياتية والاجتماعية» .

فانظر كيف الركاكة في الأسلوب في عبارة : أمورنا الحياتية والاجتماعية .

قالت أيضًا : «أو نرى ما يثير فينا هذا الإحساس بالتناقض والغرابة، فعندما نرى شخصًا واعيًا مثقفًا ينجب شابًا فاسقًا مستهترًا، يغمرنا إحساس مرير وإشفاق ...».

قلت : وما الغرابة في أن مثقفًا يُخلّف فاسقًا مستهترًا فالهداية بيد الله وحده . ثم أنه حسب اللغة العربية فإنه لايقال فلان أنجب أو المنجبة من النساء إلاّ إذا ولد أو ولدت نجيبًا يشار له .

قلت : بالرغم من وجود أغلاط مطبعية ولغوية ونقص في شرح بعض الأمثال غير ما ذكر إلاّ أن الكتاب يعد مهمّاً في موضوعه، ويستحق القراءة والاقتناء ففائدته ملحوظة، وبالرغم من عاطفة المؤلفة في نهجها الأدبي وأسلوبها السردي إلاّ أنها قد بذلت جهداً حسنًا في جمع مادة الكتاب وترتيبها وتبويبها وشرح الأمثال لايسع معه إلا الإشادة بها والثناء عليها . ونتمنى لها الاستمرار في مثل هذه الدراسات والتآليف . وإن صح ظني فلديها القدرة والشجاعة في بذل ذلك .

"الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي"
تحقيق ودراسة عبدالحميد هنداوي

محمد رفعت أحمد زنجير

قسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية - كلية التربية

جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا - فرع أبو ظبي

مقدمة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى التابعين له بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فقد اطلعت في شهر رمضان المعظم من سنة ١٤١٨هـ على طبعة جديدة من كتاب "الكاشف عن حقائق السنن" للإمام الطيبي، وهو شرح لمشكاة المصابيح في الحديث النبوي، وهي - المشكاة - من تأليف الخطيب التبريزي . وقد طبع على غلاف الكتاب : (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن مصدرًا بمقدمة للمصنف في علوم الحديث ومصطلحه، للإمام الكبير شرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي، تحقيق ودراسة عبدالحميد هنداوي، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة ، الرياض) الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

والطبعة في (١٣) مجلدًا، الأول: في موضوعات وأمور تتصل بكتاب الكاشف ولا علاقة لها بمتنه، ويبدأ المتن من الجزء الثاني ، وينتهي بالجزء الثاني عشر، والجزء الثالث عشر مخصص للفهارس .

والإمام الطيبي علم مشهور في تاريخنا الإسلامي، وهو من علماء القرن الثامن الهجري (ت ٧٤٣هـ) . ترجم له الإمام ابن حجر العسقلاني وغيره من الأئمة [١]، وقال عنه الحافظ ابن حجر : "آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنن" . وله إسهامات مختلفة في التفسير والحديث والبلاغة، ويعد شرحه لكتاب الكشاف الشهير بتفسير الزمخشري أفضل الشروح، وعنه يقول العلامة ابن خلدون : "ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، و هو شرف الدين الطيبي، من أهل توريز من عراق العجم، شرح فيه كتاب الزمخشري هذا ، و تتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال، بأدلة تزيفها، ويبين أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة، لا على ما يراه المعتزلة، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم" [٢] .

وكذلك يعد شرح الطيبي لمشكاة المصابيح هو أفضل شروحها كما ذكر أهل العلم [٣] . وقد توثقت معرفتي بالإمام الطيبي وكتابه الكاشف بعمق، منذ كنت طالبًا في السنة المنهجية لمرحلة الماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة - حرسها الله تعالى - ، حيث اخترت عنوانًا لرسالتي في الماجستير - فرع البلاغة والنقد - يتعلق بكتاب الكاشف ، والعنوان هو : (الفنون البيانية في كتاب الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي) . وقد نوقشت الرسالة عام ١٤١٠هـ، وأجيزت بحمد الله تعالى، وكان المشرف عليّ الدكتور علي العماري . وقد درست (الكاشف) كله آنذاك معتمداً على مخطوطاته، والتي جمعت منها (١٢) مخطوطة، وهي تمثل ثلاث نسخ كاملة من الكتاب، وكان هدفي من دراستي أن أسلط الأضواء على هذا الكتاب الجليل، لعله يحقق ويطبع فيما بعد . وبالفعل فقد طبع الكتاب في باكستان طبعة رديئة تجارية غير محققة [٤] . مما دفعني إلى أن أصدر كتابًا عن

الطيبي أبين فضله ومزاياه، وأنبه إلى الأخطاء الواردة في طبعة باكستان، داعيًا إلى إعادة طبع كتاب الكاشف وتحقيقه تحقيقًا علمياً . وسميت الكتاب : (الإمام الطيبي ، الإمام في التفسير والحديث والبلاغة العربية، حياته وجهوده العلمية، ودراسة عامة حول شرحه لمشكاة المصابيح والمسمى : الكاشف عن حقائق السنن مع نقد علمي لطبعة الكاشف الباكستانية، وكشف لتحريفاتها وأخطائها) (٥) . وقلت ص (١٨ - ١٩) من الكتاب المذكور: وأريد أن أبين قيمة هذه الطبعة المتداوله بين أيدي الناس اليوم، لكي تعلم ضرورة تحقيق هذا الكتاب بما يليق به، وإخراجه من جديد . وما أن وزع الكتاب للقراء، حتى وجدت الطبعة الجديدة لكتاب الكاشف عن حقائق السنن بتحقيق عبدالحميد هنداوي .. فحمدت الله تعالى ، وقلت في نفسي : الآن أخذ القوس باريها ... وياليتني لم أطبع كتابي ! فقد كفانا الرجل مؤونة ذلك ، وأقبلت على تصفح الطبعة الجديدة من كتاب الكاشف ، فراقني الكتاب لأول وهلة، إخراج جميل، وطباعة جيدة، والنصوص إلى حد ما سليمة، وهناك حواشٍ وتحقيقات لا بأس بها، وكل هذه الأمور تفوقت بها طبعة هنداوي على الطبعة الباكستانية... وعدت أقرأ الكتاب مرة بعد أخرى، وأتناوله مجلداً مجلداً إلى أن بدا لي ما رابني، حيث وجدت كثيراً من النصوص في متن الكاشف معزوة إلى النووي والزمخشري وغيرهما من العلماء، وهي غير معزوة إلى كتبهم في الهامش . وتوثيق النصوص من صميم عمل المحقق، ولذلك رجعت إلى مقدمة المحقق مرة أخرى، لأعرف هل قصده إخراج المتن سليمًا فقط، أم التحقيق والدراسة كما هو متعارف عليهما عند أهل العلم .. فوجدته يصرح في مقدمته للكاشف (٨/١) بأن الكاشف المطبوع في باكستان : "قد جاء خلواً من التعليقات أو التخريجات للآيات والأحاديث وتوثيق النصوص وغير ذلك من جملة أعمال التحقيق"، وقد صرح المحقق في الكاشف (١٠/١ - ١١) عند الحديث عن عمله في الكتاب بأنه سيقوم بذلك . ولما لم أجده قام به كما يجب دفعني هذا إلى تتبع منهجه في تحقيق كتاب الكاشف، فوجدت ثمة ملاحظات لاينبغي السكوت عنها، بل لابد من الإشارة إليها أداء لحق الله وأمانة العلم والنصح لكل مسلم، ويمكن إيجاز أهمها بالآتي :

٢ - الملاحظة الأولى : حول مصدر الكاشف في الطبعة الجديدة والطبعة الباكستانية :

يقول هنداوي (١٠/١) من كتاب الكاشف في مقدمة التحقيق : "وكان عملنا فيه كالتالي : ١- مقابلة المطبوع على نسخة دار الكتب المصرية التي لم يرجع إليها في الطبعة السابقة للكتاب" .

وما قاله المحقق محل نظر ، فالنسخة الباكستانية لايمكن عدّها أساسًا صالحًا ثم مقابلتها على نسخة دار الكتب ، لأنها تفتقد المصداقية، ولا يوثق بها أصلاً، ويؤكد ذلك أمور منها :

١ - ما قاله المحقق هنداوي في هامش (١٠/١) في الحاشية رقم (١) معترفًا بكثرة أخطاء الطبعة الباكستانية، حيث قال : "وأحب أن أنبه القارئ إلى أنني نبهت فقط على أهم الفروق بين المخطوط والمطبوع، ثم تركت بيان ذلك لكثرته، مع الاعتناء بإثبات أصل الكتاب على وجه الصحة موافقًا لما في نسخة دار الكتب المخطوطة المرموز لها بالرمز ك" .

٢ - وقال المحقق أيضًا في مقدمته للكاشف (٨/١) معترفًا بكثرة أخطاء الطبعة الباكستانية : "وقد طبع الكتاب في باكستان أثناء انشغالي بتحقيقي إياه على نسخة دار الكتب المصرية، وقد كاد ذلك أن يصدني عن إتمام عملي في إخراج الكتاب، لولا أني حينما طالعت كثيراً من صفحات المطبوع وجدت به كثيراً من الأخطاء والسقط المؤثر الذي قد يصل إلى نصف صفحة أو فقرة كاملة تثبتها نسخة دار الكتب المصرية، ولا أجدها في المطبوع، فضلاً عن أن الكتاب المطبوع قد جاء خلواً من التعليقات أو التخريجات للآيات والأحاديث وتوثيق النصوص وغير ذلك مما هو من جملة أعمال التحقيق" . ثم قال المحقق في هامش الصفحة نفسها :"أثبتنا بعض هذه

الأخطاء والفروق المؤثرة في حواشي الكتاب، وأهملنا التنبيه على أكثرها خشية الإطالة، إذ لا تخلو صفحة من صفحات الكتاب من تلك الهنات" .

٣ - جاء في مقدمة الكاشف (الطبعة الباكستانية) في (٢١/١ - ٢٢) : "فلا ندعي أننا أدينا تحقيق هذا الكتاب الجليل، بل نعد عملنا هذا خطوة أولى ، وهو يسهل العمل لمن أراد تحقيق هذا الكتاب وأداء حقه" . فالنسخة الباكستانية إذًا نسخة غير محققة، وغير كافية ولا وافية بالمقصود باعتراف من حققوها .

٤ - وقد كتبت دراسة عن النسخة الباكستانية في كتابي : (الإمام الطيبي الإمام في التفسير والحديث والبلاغة العربية ، حياته وجهوده العلمية) وبينت أن الطبعة الباكستانية لايوثق بمتنها ولا حواشيها، وقلت في ص (١٨ - ١٩) من كتابي المذكور : "إنني إذ أقدم هذه النماذج ليس غرضي منها التشهير والتعريض بأحد، ولكن أكرم ما نغار عليه العلم، وأريد أن أبين قيمة هذه الطبعة المتداولة بين أيدي الناس اليوم، لكي تعلم ضرورة تحقيق هذا الكتاب بما يليق به، وإخراجه من جديد" . فالنسخة الباكستانية نسخة غير موثقة وغير محققة باعتراف محققيها، وكما ذكرت وذكره أيضًا هنداوي . ونسخة بهذا الشكل لايمكن الاعتماد عليها ولا المقابلة على متنها، فهي نسخة تجارية ليس إلا . وقد بين عبدالسلام هارون - رحمه الله - في كتابه : (تحقيق النصوص ونشرها) [٦] وهو أول كتاب عربي في هذا الفن يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته كما جاء على غلافه ، بين أن النسخ التجارية لايمكن الاعتماد عليها، يقول ص (٣٢) : "وأما الطبعات التي تخرج للتجارة، ولا يقوم عليها محقق أمين، فهي نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق" .

ولذلك كان ينبغي على من يريد تحقيق كتاب الكاشف أن يعرض عن المقابلة على الطبعة الباكستانية لما فيها من أخطاء وخلل، وأن يعتمد على مخطوطات الكاشف الأصلية المنتشرة، وما أكثرها !

وقد أشار هنداوي في حواشي الكاشف إلى أخطاء كثيرة من النسخة المطبوعة، وماذا يفيد القارئ أن يعرف هذه الأخطاء إذا كانت النسخة الباكستانية مهدرة أصلاً، ولا قيمة لها في الميزان العلمي . وإنما يستفيد القارئ لو أن المحقق رجع إلى النسخ المخطوطة لكتاب الكاشف وأثبت الفروق فيما بينها، فهذا هو الذي يفيد القارئ، وأما النسخة الباكستانية فيكفي بأن يأتي بنماذج منها ليثبت أنها نسخة مهدرة ولا يصلح الاعتماد عليها في التحقيق . وإنما قد يستأنس بها، ولكن يبدو أن المحقق كان يروقه نشر النسخة الباكستانية التي اعتمد عليها كثيرًا، وقابل عليها ، وأثنى على من قام بها، يقول في (٨/١) من الكاشف : "إلا أني قد شكرت لهؤلاء الأفاضل الذين قاموا بإخراج الكتاب إلى عالم النور سبقهم وحسن صنيعهم، ولو حبس كل عالم ما معه من العلم حتى يبلغ به الغاية لما وصلت إلينا علوم الأوائل" .

والحق أن نشر الكتب والعلم جهاد عظيم، ولكن إذا كان بغير تشويه ولا تحريف، فكما أن الصلاة المتقنة الخاشعة قد يبطلها محظور صغير، وكذلك العمل الجيد قد يذهب به أخطاء يسيرة، والقاعدة في كل عمل إتقانه ، يقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : **"إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"** [٧] . والأخوة في باكستان لم يكن عملهم متقنًا، ولذلك لا يمكن الإشادة به ، كيف وهم قد غزو الأسواق بنسخ محرفة من كتاب الكاشف سيعتمد عليها العلماء والقراء في كل مكان !

يبقى أن نشير إلى أن المحقق اعتمد على نسخة دار الكتب المصرية وحدها، ولم يعط أية بيانات مفصلة عن هذه النسخة، فقد أغفل ذلك تمامًا في مقدمته لكتاب الكاشف، مكتفيًا بعرض صور لهذه المخطوطة من بعد الصفحة (١١) إلى ص (١٣) من الجزء الأول . وهذه الصور بياناتها غير واضحة . وهذا خلل منهجي أيضًا ، يقول عبدالسلام هارون : "وتقديم دراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب، مقرونة بالتحقيق العلمي الذي يؤدي إلى صحة

نسبة الكتاب ، والاطمئنان إلى متنه، وجدير بالمحقق أن يشرك القارئ معه بأن يصف له النسخ التي عول عليها، وصفًا دقيقًا يتناول خطها، وورقها، وحجمها، ومدادها، وتاريخها، وما تحمله من إجازات وتمليكات ، ويتناول كذلك كل ما يلقي الضوء على قيمتها التاريخية" [٨] . والقارئ لكتاب الكاشف قد يداخله الشك فيما يقرأ، وذلك لأن المحقق لم يعطه أية بيانات يجعله يطمئن إلى نسخة دار الكتب، وأنها نسخة قويمة يمكن الاعتماد عليها، فهي نسخة مجهولة تمامًا لدى القارئ . فهو في حيرة من أمرها، وهكذا جعل المحقق القراء في قلق بشأن ما قدمه إليهم من متن الكتاب الكاشف ، حيث قابل المتن على نسخة الطبعة الباكستانية المحرفة، ولم يعط أية بيانات حول نسخة دار الكتب .

ومن العجب أن المحقق تجاهل عشرات المخطوطات من كتاب الكاشف، وقد أشار إلى بعضها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٩) [٩] . وكذلك أشار صبحي السامرائي إلى بعضها في تقديمه لكتاب : الخلاصة في أصول الحديث للطيبي، ص (٢٣) [١٠] ، الذي حققه السامرائي . وأشرت إلى بعضها في مقدمة رسالتي : (الفنون البيانية في كتاب الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي) [١١] ، ونلت بها درجة الماجستير في البلاغة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة . وفي هذه المخطوطات ما هو جيد ونادر ، وكان ينبغي على من يريد أن يحقق هذا الكتاب أن يجمع أفضل النسخ الخطية الموثقة والقديمة، ويختار أجودها وأقدمها لتكون بمثابة النسخة الأم، ويقابل عليها باقي المخطوطات كما هو متبع في عملية التحقيق العلمي [١٢] .

ومما يؤكد على حاجة المحقق إلى مخطوطات أخرى غير نسخة دار الكتب التي عول عليها وحدها ما جاء في متن كتاب الكاشف (٣/٩٩٠) : "والأصل في الملجأ الهمزة، ومنهم من يلين همزته ليزاوج منجا" . قال المحقق في الحاشية معترفًا بوجود تحريف في المطبوع والمخطوط اللذين اعتمد عليهما : (في ك : ليردوح، وفي ط : ليروح، وكلاهما تصحيف، والصحيح ما أثبتناه، ومعناه المزاوجة بين منجا وملجا المخففة) . وإذا كان المحقق استطاع أن يهتدي إلى الصواب هنا، فهو لايستطيع ذلك في كل مرة ، بل لابد له من نسخ أخرى يعتمد عليها كما سيأتي تفصيل ذلك من خلال أمثلة كثيرة ، وانظر أيضًا : الكاشف (٣/٩٩٣) الحاشية (٢) . و (٣/٨٦٨) الحاشية (*) .

يبقى أن نشير هنا إلى أن المحقق لم يفرق بين مصطلحي التصحيف والتحريف هنا، وقد ميز بينهما الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، حيث قال : "إن كانت المخالفة بتغير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف" [١٣] . يلاحظ هنا أن المحقق أطلق مصطلح التصحيف على تغير شكل الكلمة . والصواب أن التحريف وليس التصحيف قد وقع في هذا الموضع .

٣ - الملاحظة الثانية : عدم التزام المحقق بمنهجه :

يتمثل ذلك في أمور :

أولاً : سبق ذكر قوله : "وأحب أن أنبه القارئ إلى أنني نبهت فقط على أهم الفروق بين المخطوط والمطبوع، ثم تركت بيان ذلك لكثرته، مع الاعتناء بإثبات أصل الكتاب على وجه الصحة موافقًا لما فيه نسخة دار الكتب المخطوطة المرموز لها بالرمز ك" . ولا أدري كيف لجأ المحقق إلى هذه الطريقة : فقد ابتدأ يقابل المطبوع على نسخة دار الكتب ، ثم نبه فقط على أهم الفروق، ثم ترك التنبيه على ذلك مكتفيًا بما يوافق دار الكتب ؟ هل يجوز هذا في مناهج أهل العلم ؟ . ومع هذا فنجده يخالف ما قاله عندما أورد قول المتنبي في الكاشف (٢/٥٥١) :

وتحقر الدنيا احتقار مجرب

ترى كل ما فيها وحاشاك فانيا

فقال في الهامش معقبًا على (تحقر) : "كذا في (ط) . وفي (ك) : وتحتقر" . فقد اعتمد المحقق على المطبوع، واتخذه أصلاً حين أثبته بالمتن، ولم يعتمد ما ورد في نسخة دار الكتب كما ذكر هو في منهجه .

وأمر آخر يجدر التنبيه إليه هنا، وهو أن البيت من البحر الطويل، وإثبات : (وتحقر) في المتن وفقًا للمطبوع خطأ صريح، وكان الأولى إثبات ما في نسخة دار الكتب، أو العودة إلى ديوان المتنبي وفيه (وتحتقر) كما ذكرت [١٤]. وأيضًا في رواية الديوان (يرى) وكان ينبغي على المحقق الإشارة إلى ذلك .

والحق أنه لم تكن للمحقق منهجية واضحة في اتخاذ المطبوع أصلاً أو المخطوط . فمرة يرجح ما جاء في المطبوع وأخرى ما جاء في المخطوط بدون إبداء الأسباب . ومن ذلك :

١ - في الكاشف (٢٦٧٨/٨) ورد في المتن رمز (مظ) وهو علامة على اسم المظهر، وعلق عليه في الحاشية بقوله: "في (ك) : (خط)" . و(خط) رمز به *الطيبي للإمام الخطابي . فهو قد اختار ما جاء في المطبوع لا المخطوط .*

٢ - في الكاشف (٥٣٣/٢) : ورد في المتن رمز (خط) . وعلق عليه في الحاشية (٣) بقوله : "في (ط) : (تو). وما أثبتناه من (ك) وهو الصواب" . فهنا اعتمد المخطوط أصلاً وليس المطبوع .

٣ - في الكاشف (٤٩٤/٢) ورد في المتن رمز (مح) ويعني شرح النووي على صحيح الإمام مسلم، وعلق المحقق عليه في الحاشية بقوله : "في (ط) : (مظ) والصحيح ما أثبتناه وهو في (ك)" . ويقصد بـ (ك) نسخة دار الكتب .

٤ - في الكاشف (٢٦٩٠/١٢) جاء في السطر الرابع من شرح الطيبي [مظ] وعقب عليه في الحاشية : "كذا في (ط) . وفي (ك) : نه" .

علمًا أن المحقق عمل عكس ذلك (٦٠٤/٢) حيث قال في الحاشية : في (ط) : (تو) وما أثبتناه من (ك)" . وكذلك عمل في حاشية (٦٠٧/٢) . وكذلك (٦١٦/٢).

٥ - في مواضع كثيرة اتخذ المطبوع أصلاً وليس (ك) مثال ذلك ما جاء في المواضع التالية من الكاشف : (٣٦٨٥/١٢، ٣٦٨٦، ٣٦٨٨، ٣٦٩٠، ٣٦٩٢، ٣٦٩٣، ٣٦٩٦) .

ثانيًا : ذكر المحقق الخطوة الثالثة من عمله في الكاشف (١١/١) ضمن المقدمة وهي : "عزو أهم الأقوال والنصوص والشواهد الشعرية إلى أصحابها" . وليته فعل ذلك . بل إنه أغفل معظم النقول والأقوال وتركها بلا عزو . وفيما يلي أمثلة على ذلك :

١ - لم يوثق نقول الطيبي عن التوربشتي والمظهر والأشرف وغيرهم من المصادر المطبوعة التي عنيت بشرح المشكاة ونقلت أقوالهم ، مثل : مرقاة المفاتيح لعلي القاري، ومرعاة المفاتيح للمباركفوري، والتعليق الصبيح على مشكاة المصابيح للكاندهلوي . ومثل هذه الكتب يجب العودة إليها في تحقيق كتاب الكاشف ، يقول عبدالسلام هارون : *"وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها* اعتمادًا كبيرًا على الكتاب، وهذه كثيرًا ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول، فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التي اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ" [١٥] .

وشروح المشكاة اعتمدت على الكاشف للطيبي، وعلى شروح مصابيح السنة التي اعتمد عليها الطيبي، فالعودة إليها مهمة جداً في التحقيق العلمي . ولأن المحقق أهملها نجده يصرح في الكاشف عند هامش ص (٣٦٩) من الجزء الثاني بأنه لايعرف المظهر والأشرف، حيث قال : "لم أستطع تحديد المقصود بكل من المظهر والأشرف، وقد سمي بذلك جماعة، لم أستطع القطع بالمقصود منهم" . علمًا بأن الأشرف والمظهر من شراح كتاب مصابيح السنة، وقد وردت ترجمة المظهر بإيجاز في كشف الظنون (١٦٩٩/٢) . وهدية العارفين للبغدادي (٣١٤/٥) . وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٣٦/٦) . ومعجم المؤلفين لكحالة، (٦٠/٤ - ٦١) . كما وردت ترجمة الأشرف بإيجاز أيضًا في كشف الظنون (١٧٠١/٢) . وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٣٦/٦) والدرر الكامنة لابن حجر (٤٠٣/١) وهدية العارفين للبغدادي (٢١٣/٥) .

وقد نقل الطيبي عنهما كثيرًا ، ولم يوثق المحقق أية إحالة بهذا الصدد علمًا أن النقول مبثوثة في شروح مشكاة المصابيح الأخرى .

٢ – لم يوثق المحقق معظم نقول الطيبي عمن قبله من أهل العلم مما شاع ذكرهم وانتشرت كتبهم . فعلى سبيل المثال أشار الطيبي إلى الكشاف للزمخشري في الكاشف (٢/٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣١، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٣) . وكذلك أشار إلى شرح النووي على صحيح مسلم، وذلك في الكاشف (٢/٤٢٦، ٤٧٤، ٥٥٣، ٦٨٥) . وكذلك أشار الطيبي إلى شرح السنة للبغوي، وذلك في الكاشف (٢/٤٥٤، ٦٨٥). ولم يوثق المحقق شيء من هذا الذي ذكرناه ، مع أن الكتب المذكورة موجودة والوصول إليها متيسر لكل قارئ وباحث!. وهذا يعد مأخذًا علمياً . يقول عبدالسلام هارون: "وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتمادًا كبيرًا على الكتاب ... ويليها الكتب التي استقى منها المؤلف، فإذا تهدى المحقق إلى المنابع التي يستمد منها المؤلف تأليفه كان ذلك معوانًا له على إقامة النص" [١٦] .

٣ – لم يوثق المحقق معظم الأشعار التي ذكرها الطيبي من دواوين أصحابها أو المصادر التي ذكرتها، بل لم يهتم بعزو الأبيات إلى أصحابها إذا لم يذكر الطيبي أسماءهم . ويمكن مراجعة الكاشف للتحقق من ذلك ، انظر مثلاً الجزء الثاني من الكاشف في الصفحات التالية : (٤٣٤، ٤٤٣، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٩، ٥١٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣٧، ٥٤٠، ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٣٧، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٧٤، ٦٧٩، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧١٠، ٧١٥، ٧١٦، ٧٢٠، ٧٢٢) .

بل إن المحقق أثبت بعض الأبيات محرفة، من ذلك قول أبي العلاء الذي ورد في الكاشف (٢/٤٧٣) :

سرى برق المعرة بعد وهن
فبات برامة (نصف) الكلال
شجى ركبا وأفراسا وإبلا
وزاد فكاد أن يشجو (الرجالا)

والصواب كما في الديوان : (يصف) و (الرحالا) . ولم يعبأ المحقق بالتصحيف ، ولم يعد إلى سقط الزند[١٧]، ففيهما البيتان بشكل صحيح . بل نقل البيتين كما وردا في الطبعة الباكستانية المحرفة (١/١٦٣)، وقد نظرت في كتاب الكاشف، فوجدت كثيرًا من الأبيات الشعرية محرفة غير مستقيمة الأوزان، ومن ذلك

أ – جاء في الكاشف (٢/٤٨١) قول الحماسي :

فوالله لا أنسى قتيلا (رزيئة)
بجانب قوسي ما مشيت على الأرض
(على أنها) تعفو الكلوم وإنما
يوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي

والصواب كما في الحماسة [١٨] : (رزئته) و (بلى إنها) و (نوكل) والمحقق لم يخرج البيتين من ديوان الحماسة ! .

ب – جاء في الكاشف (١٢/٣٦٨٥) قول الأعشى :

فلا تحسبني (شاكرا) لك نعمة (على)
شاهدي يا شاهد الله فاشهدي

ولم يخرجه المحقق في ديوان الأعشى، وقد ورد البيت في ديوان الأعشى [١٩] بهذه الصورة :

فلا تحسبني كافرا لك نعمة
عليّ شهيد شاهد الله فاشهدِ

ج – جاء في الكاشف (٢/٦٣٧) هذا البيت :

(الظلم) من شيم النفوس فإن تجد
ذا عفة (فلعلـــه) لا يظلـــم

ولم يعقب المحقق عليه . والبيت للمتنبي ، والصواب فيه : (والظلم) و (فلعلة) كما ورد في ديوان المتنبي والتبيان للطيبي [٢٠] .

د – جاء في الكاشف (٢/٥١٤) قول الشاعر :

فلا تخذل المولى وإن كان ظالما
فإن به (تنال) الأمور وترأب

وعلق على كلمة (تنال) في الحاشية (١) من الصفحة السابقة قائلاً : "في [ط] يثائي، وفي [ك] ينائي، وقد رجحت ما أثبته لأنه أوفق للسياق" .

ونقول للمحقق الفاضل ما يلي :

١ - ما رجحته لا يستقيم ووزن البيت، فهو من البحر الطويل، ولفظ (تنال) غير مستقيم .

٢ - وفعلك هذا يثبت أنك بحاجة إلى نسخ خطية أخرى غير تلك التي بين يديك .

٣ - ولا ينبغي أن تضرب بما ورد في النسخة الخطية والنسخة المطبوعة عرض الحائط ، وتضع ما تظن أنه صحيح، فليس ذلك لإنسان كائنًا من كان . يقول عبدالسلام هارون : "ليس تحقيق المتن تحسينًا أو تصحيحا، وإنما هو أمانة الأداء ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف وحكم على عصره وبيئته ، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير . وإذا كان المحقق موسومًا بصفة الجرأة ، فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل ، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر. إن المحقق نتاج خلقي ، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين : الأمانة والصبر ، وهما ما هما ! .

وقد يقال : كيف نترك ذلك الخطأ يشيع ، وكيف نعالجه ؟

فالجواب : أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب ، وبين وجه الصواب فيه ، وبذلك يحقق الأمانة ويؤدي واجب العلم" [٢١].

هـ - ورد في الكاشف (٢٦٢٣/٨) قول الطائي :

كانت هي الوسط المحمي فاكتنفت (بها)

الحوادث حتى أصبحت طرفـــا

ولم يخرجه المحقق . والبيت كما هو معلوم من البحر البسيط ، والصواب أن تكون (بها) في أول الشطر الثاني من البيت ، والبيت لأبي تمام وقد ورد في تفسير الكشاف[٢٢] للزمخشري (١٩٧/١) .

و - جاء في الكاشف (٢٧٠٤/٨) قول الشاعر :

يذكرني حم والرمح شاجر

فهلا تلا حم قبل التقدم

والبيت من البحر الطويل . وبهذه الكتابة لايستقيم وزنه . والصواب أن يكون الشطر الثاني منه كما جاء في مرقاة المفاتيح (٤٩٤/٧) [٢٣] :

يذكر لي حم والرمح شاجر

فهلا تلا حاميم قبل التقدم

ز - ورد في الكاشف (٣٩٦٨/١٢ - ٣٩٦٩) قول مروان بن أبي حفصة :

تشابه يوماه علينا فأشكلا

(فما) نحن ندري أي يوميه أفضل

أيوم (بداءة العمر أم يوم يأسه)

وما منهما إلا أغرّ محجل

ويلي هذين البيتين قول الطيبي : (ومعلوم أن يوم بداءة العمر أفضل من يوم يأسه، لكن البداء لما لم يكن يكمل ويستتب إلا باليأس أشكل عليه فقال ما قال) .

وهذان البيتان في مدح معن بن زائدة الشيباني . وفي طبعة الكاشف تحريف وتصحيف . وقد وردا في الديوان [٢٤] ص (١١١) : هكذا : (فلا) ، (نداه الغمر أم يوم بأسه) وهذا هو الصواب .

وقد وقع التحريف في الأبيات وشرحها كما هو واضح. وإثبات (بداءة) أيضًا لا يستقيم مع وزن البيت !

ح - ورد في الكاشف (٢٧٠٠/٨) قول الشاعر :

فخرت بأن (لك) مأكولا ولبسا

وذلك فخر ربات الحجـــول

ولم يخرج البيت كالغالب، والبيت من البحر الوافر كما هو معلوم، و (لك) مقحمة فيه، ولم ينبه على هذا المحقق والبيت لبديع الزمان الهمذاني وقد ورد في معاهد التنصيص للعباسي [٢٥] (١١٩/٤) والشطر الأول منه بهذا اللفظ : (فخرت بنحو مأكول ولبس) .

ك – ورد في الكاشف (٦٢٨/٢) : "والقول يستعار كثيرًا فيما لانطق فيه ، كما قال الشاعر :

إذا قالت الأنساع للبطن (ألحقي)

يقول سني للنواة طني

وقال الجدار للوتد لم تشقني

قال سل عمن يدقني"

ولم يعلق المحقق بشيء على ما أورده في المتن . وهذا خطأ جسيم، فأما قوله : (إذا قالت الأنساع للبطن ألحقي). فهو لأبي النجم العجلي ، وقد ورد في الكشاف للزمخشري (١٨٠/١، ٧٠٩/٢) . وصوابه (الحق)، والشطر الثاني منه: (قدوما فأضت كالفنيق المحنق) . وأما قوله : (يقول سني للنواة طني) فليس هو الشطر الثاني للبيت كما أثبته المحقق . لأنه من الرجز . والشطر الأول : (إذا قالت ....) من البحر الطويل . فكيف يتفقان ؟ . وقد ورد في الكشاف شاهدا مستقلاً ، هكذا (تقول سني للنواة طني) وذلك في (٧٠٩/٢) من الكشاف .

وأما ما جعله المحقق بيتًا ثانيًا تابعًا للأول . وهو قوله : (وقال الجدار للوتد لم تشقني ...) [٢٦] فهذا ليس من الشعر في شيء . ولا علاقة له بما ورد قبله ، بل هو مستقل عنه . وما أورده المحقق كله تلبيس في تلبيس هنا، ومع ذلك نجده يقول في مقدمة تحقيقه لكتاب الكاشف (٩/١) : "ومن أهم الأسباب التي دفعتني إلى تحقيق هذا السفر الجليل كذلك هو أنه يقع في دائرة تخصصي كمدرس لمادة البلاغة والنقد الأدبي، إذ إن الكتاب حافل بالتحليل البلاغي لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، بل إن الكشف عن البلاغة النبوية كان أهم أغراض الإمام الطيبي في شرح هذا كما كشف عنه في مقدمته" .

ولا ندري كيف يفوت متخصص في مادة البلاغة والنقد معرفة أبسط مبادئ علم العروض والقافية ، وكيف يثبت مثل هذه الأخطاء وهو المتخصص في البلاغة والنقد في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ! .

ل – ورد في الكاشف (١٠٢٨/٣) قول الشاعر :

دنيت للمجد والساعون قد بلغوا

جهد النفوس وألقوا دونه الأزرا

لا تحسب المجد تمرا أنت آكله

لم تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا

لم يخرج المحقق الأبيات ، وفيها خطآن لم ينبه إليهما.

الأول في (دنيت) وصوابه (دنوت) . وأصل الفعل (دنا) الألف المتطرفة منقلبة عن واو [٢٧] . والثاني : (لم تبلغ) . والصواب : (لن تبلغ) [٢٨] .

م – ورد في الكاشف (٢٥٦٥/٨) قول حسان :

إن التي ناولتني فرددتها

قتلت قلت فهاتها لم تقتل

ولم يضبط المحقق البيت ولم يعزه للديوان . والبيت مكسور في قوله : (قلت) . والصواب قتلت : وقد ورد في لسان العرب مادة (قتل) هكذا :

إن التي عاطيتني فرددتها

قُتِلَتْ قُتِلْتَ فهاتها لم تُقْتَلِ

ثالثًا : ذكر المحقق في مقدمته للكاشف (١٠/١ – ١١) الخطوة الرابعة من عمله وهي : "التعريف بالأعلام الذين تمس الحاجة إلى التعريف بهم" . وهنالك عشرات من الأعلام في كتاب الكاشف لم يترجم لهم المحقق، بل هنالك منهم العلماء الذين نقل عنهم الطيبي كثيرًا، من ذلك: صاحب كتاب الأجواد، وصاحب كتاب الإرشاد، وصاحب الغريبين، وصاحب مطالع الأنوار، وصاحب المغرب ... وقد نقل عنهم الطيبي عشرات المرات، انظر فهارس الكاشف، (٤٤٥٩/١٣) . وتوضيح أسماء هؤلاء الأعلام من عمل التحقيق .

رابعًا : ذكر المحقق في الكاشف (١١/١) الخطوة السابعة من عمله وهي : "الفهارس العلمية الدقيقة للآيات والأحاديث والمسائل العلمية واللغوية والموضوعات وغير ذلك" .

وبالفعل فقد عمل فهارس عدة ، ولكن لا أدري سببًا لإغفاله لفهارس الشعر، والبلدان، وهي ضرورية جداً . وكذلك لاندري سببًا لعدم وجود فهرس للآيات القرآنية مع

الكتاب ، علمًا بأنه قد وعى به ، وهو غير موجود في فهارس الكتاب ضمن الجزء الثالث عشر ! .

خامسًا : ذكر المحقق في الكاشف (١١/١) الخطوة الخامسة في عمله وهي : "التعليقات العلمية الضرورية على مسائل الكتاب ، سواء في علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة ومعجم، أو العلوم الشرعية من الحديث والرجال والأصول والفقه" .

وقد استعرضت على سبيل المثال المجلد الثامن من كتاب الكاشف فلم أجد في الحواشي تحققًا لمسألة واحدة مما ذكر . والمجلد الثامن يبدأ من ص (٢٤٢٥) وينتهي ص (٢٧٣٦) إلا أن يكون التعليق شرحًا للمفردات وتخريجًا للأحاديث والآيات، وهذا لايدخل في هذه الخطوة بل يندرج تحت الخطوة الثانية . وهي تتعلق بتخريج الحديث، أو السادسة وهي تتعلق بشرح الغريب، وفق منهجه في التحقيق الذي ذكره في مقدمة الكاشف (١/١٠ - ١١) .

فالمحقق ذكر بأنه سيخرج الكتاب محققًا تحقيقًا علميًا، وسيستدرك ما ورد من أخطاء وتقصير في الطبعة الباكستانية، ولكنه لم يفعل ذلك كما ينبغي . ولا غرو في ذلك، فقد قال عبدالسلام هارون : "إن تحقيق النصوص محتاج إلى مصابرة وإلى يقظة علمية، وسخاء في الجهد الذي لايضن على الكلمة الواحدة بيوم واحد أو أيام معدودات" [٢٩] .

٤ - الملاحظة الثالثة : وتتعلق بجملة من الأخطاء والأمور العلمية ، ومنها :

١ - في حديث المحقق عن عمله في الكتاب يقول عن النقطة الثانية من عمله في الكاشف (١/١٠ - ١١) ما يلي: "تخريج أغلب الأحاديث التي تضمنها هذا السفر الجليل ... ومع ذلك فليس غرورًا ولا فخرًا أن نقول إن حجم خدمتنا لأحاديث المشكاة رغم أنه ليس هو الكتاب المعني بالتحقيق، يزيد بكثير على حجم خدمة الطبعات السابقة التي تفرغت لتحقيق المشكاة وحدها" .

وكان الأولى بالمحقق أن يخدم الأحادث جميعًا لا معظمها، وأن لا يعدّ هذا منقبة خاصة له . لأنه اعتمد على تحقيق الشيخ الألباني للمشكاة وعلى كتب الألباني الأخرى وعلى تعليقات الشيخ أحمد شاكر على مسند أحمد والشيخ شعيب على شرح السنة كما ذكر هو في الكاشف (١/١٠ - ١١) حيث قال : "لذا فقد اقتصرنا على عزو الأحاديث إلى كتب الشيخ ناصر وتعليقاته على المشكاة، وعلى أحاديثها صحيح الجامع وضعيفه، والسلسلة الصحيحة والضعيفة ، والإرواء، وصحيح وضعيف كتب السنن ، وغير ذلك من الكتب النافعة ، كما أخذنا كذلك من تحقيقات الشيخ الفاضل الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد، وكذا تعليقات الشيخ شعيب على شرح السنة، وغيرهم من المحققين" .

والحق أن الهوامش كلها كانت قصًا ولصقًا وبدون وعي أحيانًا، وكدليل على ذلك، ما جاء في الكاشف (١٢/٣٨٨٦) عند الحديث [٦٠٩٦] حيث ورد في الهامش: "انظر كلام الإمام ابن حجر عليه في الرسالة الملحقة في آخر الكتاب ، وشريك سيء الحفظ" . وهذا كلام الشيخ الألباني . انظر المشكاة (٣/١٧٢١) الحاشية (٦ و ٧) .

وليس ثمة رسالة ملحقة لابن حجر في نهاية كتاب الكاشف، وإنما هي مطبوعة مع الجزء الأول منه . فلم تكن هناك خدمة مميزة قام بها المحقق، إلا أن يكون مجرد النقل من الآخرين هو الخدمة ، فقد أثقل الهوامش بحواشي كتبها غيره، وجعل جمعها كيفما اتفق مزية لعمله! .

٢ - جاء في ص (٢٥) من الجزء الأول من كتاب الكاشف في الحاشية (١) التي تدور حول كتاب التبيان في البيان ما يلي : "شرح هذا الكتاب علي بن عيسى في كتابه حدائق البيان، كما قام عبدالستار زموط بتحقيقه ودراسته لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة (١٩٧٧م)، ثم طبع

الكتاب وحققه وقدم له هادي عطية مطر الهلالي، ونشر في عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية سنة (١٣٩٧هـ/ ١٩٨٧م) إلا أن هذا التحقيق جاء سيئًا للغاية، بما يخل بطريقة التعبير وقواعد الكلام، الأمر الذي يؤثر في الحكم على تأليف الطيبي لمن يعتمد هذه النسخة المطبوعة وحدها دون الرجوع إلى الأصل المخطوط، وهذا هو ما دفعنا إلى إعادة تحقيق الكتاب، ونشرته لنا المكتبة التجارية بمكة المكرمة".

أقول للمحقق الفاضل جزاك الله خيرًا على تحقيقك لكتاب التبيان، والذي لم يسعفني الحظ بالاطلاع عليه. ولكن ألا تعلم أن هنالك طبعة للتبيان نشرتها جامعة الكويت وهي بتحقيق توفيق الفيل وعبداللطيف لطف الله وهي منشورة عام (١٩٨٦م) وبعدها نشر هلالي طبعته عام (١٩٨٧م) [٣٠]. وقد نشر عبدالستار زموط رسالته للدكتوراه حول كتاب التبيان عام (١٩٩٦م) [٣١] في بيروت. وأنت لم تشر إلى هاتين الطبعتين، وإنما أشرت إلى عملك وزكيته، وطعنت بأخيك الهلالي، ولم تذكر أدلة تؤكد أن عملك هو الأفضل وأن عمل هلالي كان رديئًا. ما هكذا تورد ياسعد الإبل [٣٢]، فقد قال الله تعالى ﴿**فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى**﴾ [٣٣].

٣ - وأحيانًا كان المحقق يصحف في تبيان الفرق بين المطبوع والمخطوط، من ذلك ما ورد في متن الكاشف (٣٩٢٨/١٢) وهو الآتي: "والمراد بآل داود: نفسه، والآل [مفخم]". وجاء في الحاشية: "في [ط]: مفخم - وما أثبتناه من [ك] ولعله الأوجه".

ونلحظ هنا أنه ليس ثمة فرق بين (ط) و (ك).

٤ - وكذلك لا يتعقب المحقق مصدر الرواية للطيبي، ولا يبين قيمتها، ومن ذلك ما جاء في الكاشف في (٢٥٦٦/٨) في الحاشية: "كذا في [ط] و [ك] ولعلها في المتن الذي شرحه المصنف - كائنًا ما كان - والله أعلم، وفي جميع الأصول التي بين أيدينا: - كائنًا من كان -".

٥ - جاء في الكاشف (٦٥٠/٢) في المتن: "فتمسك بسنة نزرة خير من إحداث بدعة مستحسنة" وقد علق في الحاشية (٢) على قوله نزرة بما يلي: "كذا في [ك]: نزرة، واضحة لا لبس فيها، وأما في المطبوع فقد جعلها قذرة، ولعله خطأ من الناسخ لتلك النسخة وللأسف، قد وقعت تلك النسخة المحرفة في أيدي كبار العلماء كابن حجر، فكادت أن تذهب بمكانة الإمام الطيبي، وتعصف بجلالته أدراج الرياح، لولا ما ثبت لديهم من سنيته، وحسن اتباعه، فانظر إلى فائدة التحقيق وجمع النسخ، ولله الحمد أولاً وآخرًا، إذ برأ الرجل على أيدينا ...".

هنا اعترف المحقق بأهمية النسخة المصححة، وجمع النسخ وهذا أمر محمود، ولكن كم هو عدد النسخ الخطية التي جمعها؟ إنه ليس لديه إلا نسخة دار الكتب المصرية!، وهذا يبين أهمية العودة للنسخ الأخرى، للتخلص من الأخطاء الكثيرة والتصحيفات التي وردت في طبعة الكاشف الجديدة. وهو إذا أحسن هنا، فقد أساء في مواضع كثيرة من تحقيقه، وينبغي عدم العجب بصنيعه هنا في تبرئة الطيبي على يديه. فإن الطيبي لا يؤاخذ بتصحيف أو تحريف أحدثه ناسخ من بعده، وما يقوم به أي محقق في خدمة المتن إنما هو واجب علمي لا منة له فيه على المؤلف ولا غيره!.

٦ - ما ضمنه المحقق في الكاشف (٣٤٠/١ - ٣٥٦) تحت عنوان: (أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح) مأخوذ من مشكاة المصابيح (١٧٧٣/٣ - ١٧٩٢) بتحقيق الشيخ الألباني، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، المكتب الإسلامي، ولم يشر المحقق إلى المصدر، ولم يذكر قول الألباني عقب الرسالة في (١٧٩٢/٣) من المشكاة، وهو: "يقول محمد ناصر الدين الألباني: انتهى نسخ هذه الرسالة المباركة في مجلسين من نهار الأربعاء سادس عشر ربيع الأول، سنة ثمانين وثلاثمائة

وألف، في مدينة الإسكندرية ، من نسخة مكتبتها المعروفة بـ (المكتبة البلدية) والله الموفق" .

٧ - ترجمة الخطيب التبريزي التي وردت في الكاشف (١/٣٠ - ٣١) منقولة من مقدمة مشكاة المصابيح (١/ و - ز) ولم يشر المحقق إلى مصدرها .

٨ - لم يناقش المحقق جل مسائل البلاغة في كتاب الطيبي.

٩ - كثيرًا ما كانت هنالك أخطاء ترد في نسخة الكاشف المطبوعة في الباكستان، وفي نسخة دار الكتب المصرية في آن واحد ، مما يؤكد ضرورة الاعتماد على مخطوطات أخرى من كتاب الكاشف عند تحقيقه. وقد اعترف المحقق بهذا الأمر في مواضع كثيرة . منها ما جاء في الكاشف (٢/٤١٠) الحاشية (١) : قال المحقق : "كذا في المطبوع والمخطوط ، والصواب أنه ابن أبي حاتم". وانظر أيضًا : (٢/٤٢٩) الحاشية (٨)، و(١٢/٣٦٨٣) و (١٢/٣٨٠٨) و (١٢/٣٨٨٦) و(٨/٢٥٩٦) و (٢/٦٨٠) و (٣/٧٩٦) الحاشية (٦) من كتاب الكاشف .

١٠- يفترض في كل دراسة علمية تحقيق عنوان الكتاب، وتأكيد نسبته إلى مؤلفه يقول عبدالسلام هارون : "وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية :

١ - تحقيق عنوان الكتاب .

٢ - تحقيق اسم المؤلف .

٣ - تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٤ - تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربًا لنص مؤلفه" [٣٤] .

ولم يحقق هنداوي نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، ولا عنوان الكتاب .

١١- كان على المحقق أن يذكر مراجع التحقيق التي اعتمد عليها في نهاية الكتاب كما هو متبع ، وأن يذكر بيانات كاملة حولها . وهو لم يفعل ذلك .

١٢- كان على المحقق أن يشير إلى الدراسات السابقة التي تناولت كتاب الكاشف ولايغفلها .

١٣- لابد من توثيق الأشعار والأقوال والشواهد التي وردت في كتاب الكاشف في مظانها الأصلية [٣٥]، أو في الكتب التي استقت من تلك المظان، وهي مطبوعة ومتيسرة .

١٤- تقديم دراسة متعمقة عن جهد الطيبي في كتاب الكاشف تحدد مقدار ما أضافه ، من جهد في خدمة السنة، ومدى توظيفه للبلاغة في عملية الفهم والاستنباط من الحديث النبوي الشريف .

١٥- جعل المحقق كتبه ومصنفاته ضمن الفهارس ، انظر : الكاشف (١٣/٤٤٤٦) والإشارة إليها يجب أن تكون بشكل مستقل ، لأنه لا علاقة لها بفهارس الكتاب .

١٦- الأخطاء الطباعية الكثيرة . من ذلك ما جاء في الكاشف : (١/١٨) الحاشية (٥) - عبدالستار مبروك - وصوابه زموط . وجامعة الززهر . وصوابه الأزهر . وورد في الكاشف أيضًا (١/٣٥) آخر سطر: المتوبة . والصواب : المثوبة . وورد في الكاشف أيضًا في : (١٢/٣٨٨٨) عند الحديث [٦١٠٢] : (كمال الشيخ الألباني) والصواب : كلام الشيخ الألباني . وورد في الكاشف أيضًا (٢/٥٤٢): "وجزيرة العرب من حفر أبي موسى ... ومن رمل يربن إلى منقطع السماوة وهي بادية في طريق الشام عرضًا ، هكذا ذكره أبو عبيدة معمر بن المثنى" . وصواب يربن : (يبرين) كما ورد في كتاب المعارف لابن قتيبة [٣٦]، ص (٣٥١) .

١٧- في سرد المحقق لمؤلفات الطيبي في مقدمة الكاشف (١/٢٥ - ٢٧) لم يتبع نظامًا معينًا في سرد المؤلفات، فلم يرتبها ترتيبًا أبجديًا، أو وفق الموضوعات ، أو حسب أهميتها ، وإنما سردها هكذا :

أولاً : التبيان في البيان .

ثانيًا : لطائف التبيان في المعاني والبيان .

ثالثًا : حاشية على الكشاف .

رابعًا : الكاشف عن حقائق السنن .

خامسًا : شرح أسماء الله الحسنى .

سادسًا : أسماء رجال المشكاة .

سابعًا : الخلاصة في أصول الحديث .

ثامنًا : شرح التائية الكبرى .

تاسعًا : شرح التبيان .

عاشرًا : كتاب في التفسير .

حادي عشر : مقدمات في علم الحساب .

٥ – الخاتمة :

تبين لنا من خلال هذا البحث الموجز ما يلي :

١ – في إثبات متن الكاشف صحيحًا لم يكن للمحقق نسخة مخطوطة اعتمد عليها باستثناء نسخة دار الكتب المصرية، ولم يقدم أية بيانات حول نسخة دار الكتب ، وهذا لا يكفي لإخراج النص صحيحًا ، وأما النسخة المطبوعة في باكستان فهي نسخة مشوهة مبتورة لايمكن الاعتماد عليها لأنها مهدرة من حيث قيمتها العلمية .

٢ – لم يلتزم المحقق بما وعد به من تخريج النصوص المنقولة والأشعار وغير ذلك ، وبعبارة أدق : لم يحقق الكتاب تحقيقًا علميًا كاملاً، ولم ينل الخدمة التي يستحقها كمصدر مهم في شروح السنة النبوية .

٣ – النسخة الجديدة من كتاب الكاشف والمطبوعة بمكة المكرمة مليئة بالأخطاء العلمية ولاسيما في الشواهد الشعرية مما لا يستقيم مع أدنى درجات البلاغة ! فهي من حيث قيمتها العلمية شبيهة بطبعة الباكستان ولا يمكن التعويل عليها .

٤ – كتاب الكاشف للطيبي لا يزال بحاجة إلى من يخدمه ويحققه التحقيق الذي يليق بمكانته العلمية ، وأتمنى أن تنهض إحدى مراكز التحقيق في العالم العربي بعبء هذه المهمة الجليلة .

٥ – إن ما قدمته من ملاحظات عامة حول صنيع المحقق عبدالحميد هنداوي كان الغرض منه النصيحة له ولغيره من الباحثين الذين يتسرعون في إخراج كنوز التراث مشوهة مبتورة ، وكنت أتمنى أن أجد عمله كاملاً لاغبار عليه، ولا تشوبه شائبة، ولعله ينتفع بهذه الملاحظات ويأخذ بها في طبعته لكتاب الكاشف في المرة القادمة ما أمكن ذلك .

آمل من أخي في الدين هنداوي أن لا يضيق صدره بقراءة هذا النقد، وأشكر له اهتمامه بالتراث الإسلامي العظيم ، وأسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعًا إلى ما يحب ويرضى .

الهوامش

١ – انظر **الدرر الكامنة** ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ . **وبغية الوعاة للسيوطي**، ٥٢٢/١ ، الطبعة الأولى . **والبدر الطالع** للشوكاني، ٢٩٩/١ مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ . **وشذرات الذهب** لابن العماد، ١٣٧/٦، نشر المكتب التجاري، بيروت . **وكشف الظنون**، ١٤٧٨/٢، دار الفكر . **والأعلام** ، ٢٨٠/٢، الطبعة الثالثة.

٢ – **مقدمة ابن خلدون** ، ص ٤٤٠، الطبعة الخامسة – دار القلم – بيروت ، ١٩٨٤م .

٣ – انظر **كشف الظنون** (١٧٠٠/٢) . **والتعليق الصبيح على مشكاة المصابيح** للكاندهلوي (٥/١) نشر مكتبة مدينة العلم، مكة المكرمة، ١٣٥٤هـ .

٤ – حققه المفتي عبدالغفار مع آخرين ونشرته إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، باكستان، ١٤١٣هـ .

٥ – طبع في ماليزيا في نهاية عام ١٩٩٧م، ووزعت الطبعة الأولى منه في سنة ١٩٩٨م، والناشر دار الفخر بماليزيا.

٦ – اعتمدت على الطبعة الرابعة ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٧ – رواه البيهقي عن عائشة ورمز له السيوطي في **الجامع الصغير** بالضعف . انظر : **فيض القدير** (٢٨٦/٢)، الحديث (١٨٦١) .

٨ – **تحقيق النصوص ونشرها** ، ص ٨٤ .

٩ – ترجم الكتاب السيد يعقوب بكر، وراجعه رمضان عبدالتواب، ونشرته دار المعارف بمصر . الطبعة الثالثة.

١٠- نشر الكتاب مكتبة : عالم الكتب ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
١١- ص (ح - د) مطبوع على آلة الكاتبة .
١٢- انظر تفصيل ذلك في مبحث أصول النصوص، ص (٢٩) وما بعدها من كتاب **تحقيق النصوص ونشرها** لعبدالسلام هارون .
١٣- نقلاً عن **تحقيق النصوص ونشرها**، لعبدالسلام هارون، ص (٦٦ - ٦٧) .
١٤- **شرح ديوان المتنبي** للبرقوقي، ٤/٤٢٧ .
١٥- **تحقيق النصوص ونشرها**، ص ٦٠ .
١٦- المرجع السابق، ٦٠ - ٦١ .
١٧- ص ٥١، طبعة دار صادر - بيروت، (١٤٠٠هـ) .
١٨- **شرح ديوان حماسة أبي تمام**، للأعلم الشنتمري - ت. د . علي المفضل حمودان ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ط١، ١٤١٣هـ .
١٩- **شرح ديوان الأعشى**، تحقيق كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، ط١، ص٥١ .
٢٠- **التبيان في البيان** للطيبي، بتحقيق عبدالستار زموط، ص ٥٣٢ . نقلاً عن ديوان المتنبي، ص ٤٢٨ .
٢١- **تحقيق النصوص ونشرها**، ص ٤٧ - ٤٨ .
٢٢- صححه محمد عبدالسلام شاهين، ونشرته دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .
٢٣- **مرقاة المفاتيح للقاري** ، علق عليه صدقي محمد جميل العطار، ونشرته المكتبة التجارية بمكة المكرمة .
٢٤- **ديوان مروان بن أبي حفصة** ، شرحه أشرف أحمد عدرة، نشر دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م .
٢٥- بتحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت .
٢٦- ورد هذا القول كشاهد من شواهد النثر في **تفسير البحر المحيط** لأبي حيان (٧/٤٦٦) وهو بتحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد عوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .
٢٧- انظر **لسان العرب**، مادة (دنا) .
٢٨- ورد البيت بدون نسبة في **جواهر البلاغة** للهاشمي، ص(٨٥)، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية عشرة . وهو منسوب إلى المتنبي في كتاب **علم المعاني** لعبدالعزيز عتيق، ص (٨٣) . نشر دار النهضة العربية - بيروت . ولم أجده في **شرح ديوان المتنبي** للبرقوقي - طبعة المكتبة التجارية، ١٩٣٠م .
٢٩- **تحقيق النصوص ونشرها** ، ص ٦٤ .
٣٠- نشرته مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب في بيروت .
٣١- نشرته دار الجيل - بيروت .
٣٢- مثل عربي . انظر : **تفسير الكشاف** للزمخشري، ٤/٦٢٣ .
٣٣- سورة النجم : الآية : ٣٢ .
٣٤- **تحقيق النصوص ونشرها**، ص ٤٢ .
٣٥- انظر : المرجع السابق، ص ٥٢ .
٣٦- نشر دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

المصادر والمراجع

١ - **الإمام الطيبي، الإمام في التفسير والحديث والبلاغة العربية، حياته وجهوده العلمية** ، محمد رفعت زنجير ، دار الفجر - ماليزيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .
٢ - **الأعلام**، للزركلي ، الطبعة الثالثة، بيروت ، ١٩٦٩م .
٣ - **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد عوض وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
٤ - **البدر الطالع**، للشوكاني، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.
٥ - **بغية الوعاة** للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ .

٦ – **تاريخ الأدب العربي**، بروكلمان، ترجمة السيد يعقوب بكر، ومراجعة رمضان عبدالتواب، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة .
٧ – **التبيان في البيان**، للطيبي، تحقيق عبدالستار زموط، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م .
٨ – **تحقيق النصوص ونشرها**، عبدالسلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .
٩ – **التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح**، محمد إدريس الكاندهلوي، مكتبة مدينة العلم، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٥٤هـ .
١٠– **جواهر البلاغة**، للهاشمي، نشر إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية عشرة .
١١– **الخلاصة في أصول الحديث**، للطيبي، تحقيق صبحي السامرائي، نشر عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
١٢– **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ .
١٣– **ديوان مروان بن أبي حفصة**، شرحه أشرف أحمد عدرة، نشر دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
١٤– **سقط الزند، للمعري**، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
١٥– **شذرات الذهب**، لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري، بيروت.
١٦– **شرح ديوان الأعشى**، تحقيق كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى .
١٧– **شرح ديوان حماسة أبي تمام**، للأعلم الشنتمري – ت. د. علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ .
١٨– **شرح ديوان المتنبي**، عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
١٩– **علم المعاني**، عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت .
٢٠– **الفنون البيانية في كتاب الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي**، محمد رفعت زنجير، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، مطبوعة على الآلة الكاتبة .
٢١– **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، للمناوي، دار الفكر .
٢٢– **الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي**، تحقيق المفتي عبدالغفار مع آخرين، نشر إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، وطبعة مكتبة الباز. بمكة المكرمة، تحقيق عبدالحميد هنداوي، ١٤١٧هـ .
٢٣– **كتاب المعارف**، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
٢٤– **الكشاف**، للزمخشري، صححه محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .
٢٥– **كشف الظنون**، حاجي خليفة، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
٢٦– **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .
٢٧– **مرقاة المفاتيح**، للقاري، علق عليه صدقي محمد جميل عطار، المكتبة التجارية، مكة المكرمة .
٢٨– **مقدمة ابن خلدون**، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م .
٢٩– **معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص**، للعباسي، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، عالم الكتب .
٣٠– **معجم المؤلفين**، كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت .
٣١ – **هدية العارفين**، للبغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ .

شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري ليس له البتة

محمد أحمد الدّالي

أستاذ علوم اللغة العربية المساعد - جامعة دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم . اللهمّ إنا نعوذ بك من أن نُعْنَت أو نَعْنَت ، كما نعوذ بك من التكلّف لما لا نحسن ومن العُجْب بما نحسن .

وبعدُ ؛ فقد انتهت إلينا مخطوطة يتيمة من «**كتاب يتضمن شرح فصيح أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب**» فيما نعلم، فحققها الدكتور إبراهيم الغامدي ، وطبعت باسم «شرح الفصيح ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري» . فنسبة الشرح إلى الزمخشري من محققه ، وكان ينبغي أن تجعل عبارة النسبة بين حاصرتين تنبيهًا على ذلك ، فيقال : [وهو لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري] ، أو نحو ذلك .

ولما فرغت من قراءة الكتاب اجتمع لدي ما يتصل بنسبة الكتاب وما يتصل بتحقيق مواضع منه . فكتبت مقالة سميتها «شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري ، تحقيق نسبته ، ونظرات فيه» نشرت في العدد الأول من المجلد العشرين من «عالم الكتب» ، وهي القسم الأول الذي يتصل بـ «تحقيق نسبته» . وانتهيت فيما كتبت إلى **أنّ هذا الكتاب ليس للزمخشري البتة** ، وأنّ **مؤلفه من كني أبا عليّ غير شك** ، وأن أبا علي هذا هو **أبو علي الحسن بن أحمد الإستراباذي** ظنًا .

ثم لما وقفت على العدد الرابع من المجلد العشرين من عالم الكتب (المحرم - صفر ١٤٢٠هـ / مايو - يونيو ١٩٩٩م) وجدت في باب المناقشات والتعقيبات من المجلة مقالة سمّاها صاحبها - وهو الدكتور المحقق الغامدي - «**الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي في شرح الفصيح للزمخشري**» .

قرأتُ المقالة ، فهزني ثناء الدكتور الغامدي على عملي فيما توليت تحقيقه من كتب ذكر بعضها ، شكر الله له ، وأثابه في الدارين . ووجدت فيها ألوانًا من آثار الشهوة إلى الصِّيال والرد والمنازعة والمعاندة والجدال وما إليه .

ولما كنت امرءًا تعاف نفسه ذلك ، وتألف الحوار العلمي وأدبه = مضيت في غيرها مما اشتمل عليه عدد المجلة من مقالات ، ولم تحركني للكتابة .

نعم ، تركت المقالة وصاحبها ، وقلت : يعلم قارئ كلامه أنه لم يأت بشيء في دفع ما انتهيت إليه في تحقيق نسبة الكتاب ، وقد يقدِّر أنّ مما حمله على ما فعل ما هو مركوز في طبيعته ولا قِبَل له بدفعه من شهوة إلى الرد والصيال ومعاداة من يرى في بعض المسائل رأيًا يخالفه فيه . ويوشك أن يرى أن له عند مُخَالِفه ذَحْلاً وتِرَةً .

ثم قرأت المقالة كرتين كنت خلالهما مترددًا بين الكتابة وتركها . أجد فيها غمزًا ولمزًا وتعالمًا وادعاءً، فأقول: دعها وشأنها ، ومالك وصاحبها. وأجد فيها ضروبًا من المغالطة وأوهامًا حسبها صاحبها حقائق وتأويلاً للكلام رآه صاحبه يقينًا لاريب فيه ، فأقول : لابد من الرد .

وبِلأْيٍ ما رأيت الكتابة في ذلك ، وحركني لها ما قد يقع في وهم صاحب المقالة وآخرين : أن لو كان لي فيما قاله رأيٌ لكتبته = وما أعتقده أنه لا يصح كتمان ما تعلمه في مثل هذا .

فسأتكلف ما لا أراه يحسن بي ، فأحاول نقد كلامه وردّ ما ذكره على كره مني . فكريهٌ أن يضطر المرء إلى أن يبين كلامًا بينًا له وأن يشرح مراد كلام له بيِّن مراده . وسأتناول ما رآه في كلامي موضعًا موضعًا ، أذكر رأيي فيه غير عابئ بما غلبت الدكتور عليه نفسه وجرى به لسانه مما لا موضع له في أدب المناظرة والحوار من ألفاظ

وعبارات تجدها خلال كلامه . وسأذكره بـ «**صاحب الدليل**» فيما يأتي من كلامي فيه :

١ - عنوان المقالة لا يناسب ما فيها ، وما هو إلا اسم أعجبه فسمى كلامه به . وربما أخذه من كتاب ابن تغري بردي «الدليل الشافي على المنهل الصافي» الذي اختصر فيه كتابه الكبير «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» وجعل مختصره دليلاً شافياً على ما بسطه في منهله ، فهذا اسم يوافق مسماه . ومقالة «الدليل الشافي على تأملات ...» ليست كذلك ، ومقالتي في نحو ٧ صفحات ومقالة صاحب الدليل في نحو ٥ صفحات ، وإن هي إلا نظرات في نظرات .

فإن زعم صاحب الدليل أنه أراد : الدليل على خطأ تأملات أو غلط تأملات أو نحو ذلك فحذف المضاف = لم يكن ذلك صحيحاً ، لأن ذلك ملبس ، بل لا يدرى المحذوف .

٢ - وأنكرت قوله في العنوان «على تأملات ونظرات الدالي» . وعندي أن صاحب الدليل أعلم من أن يخفى عليه أن وجه الكلام : على تأملات الدالي ونظراته ، وذلك بيِّن ، وإن أجاز مجيز ما جرى به قلمه .

٣ - وأنكرت قوله «تأملات» فزاد في عنوان مقالتي ما ليس فيها ، ولا يناسب ما فيها . فلو اقتصر صاحب الدليل على عنوان مقالتي على ما يجري عليه أهل العلم في نقدهم ، وللتأملات موضع وللنظرات موضع كما يعلم .

٤ - وقال [1] صاحب الدليل : «وقد قدّم لنا أرباب تحقيق التراث ومن هم على دراية بالأسس المتبعة في نسبة كتاب إلى مؤلفه . وقد طبقت تلك الأسس ....» ا هـ .

وأقول : الكلام ناقص ، فلم يذكر مفعول «قدّم» ، وقد يكون قوله «بالأسس» خطأ مطبعيّاً أو نحوه صوابه «الأسس» أي قدموا الأسس . ولم يسمِّ صاحب الدليل هنا أحدًا من أرباب التحقيق ، وكان قد ذكر اثنين منهم في مقالة له سماها «الرد الصحيح ...»[2] . وأرباب التحقيق في عصرنا يا صاحب الدليل منهم من تصيب له كلامًا منشوراً في كتاب عني فيه بتحقيق النصوص ، ومنهم من لم يجمع ذلك في كتاب وتصيبه في أعماله وفي أعمال تلامذته ، ومنهم الشيوخ الأعلام : عبدالعزيز الميمني ، وأحمد محمد شاكر ، ومحمود محمد شاكر ، وأحمد راتب النفاخ رحمهم الله تعالى وأجزل مثوبتهم . ومعلوم أن من تكلم أو كتب في قواعد تحقيق النصوص ذكر ضوابط عامة في بابها يكون المرء على ذُكر منها ويستأنس بها ، ولكل كتاب في تحقيقه وتحقيق اسم صاحبه خصوصية .

وما ذكره أرباب التحقيق في هذا الباب لا اختلاف في صحته وسلامته . ولسنا نناقش هذه الأسس ، وإنما نناقش من لم يحكم النظر فيما اجتمع لديه في باب نسبة الكتاب ، واطمأن إلى رأي فيها ، وحاول ليَّ كل شيء غيره ليوافق ما اطمأن إليه .

٥ - وقال صاحب الدليل [3] معلقًا على عنوان مقالتي «شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري . تحقيق نسبته ونظرات فيه» : «عندما رأيت عبارة «تحقيق نسبته» توقعت أنه قد توصل إلى نسبة هذا الكتاب من خلال وقوفه على أدلة جديدة. وما أن [كذا] قلبت المقال حتى وجدته ينسبه (ظنًا) إلى الإستراباذي الحسن بن أحمد الذي سبق وأن [كذا] أفردت له مبحثًا ...» وقال : «ثم أفرد عنوانًا في الصفحة الثانية نصه : (نظرات في نسبته إلى الزمخشري وتحقيق نسبته إلى أبي ، وهو الاستراباذي [ظنًا] فبدأ الأخ محمد عنوانه بالظن ، والظن شيء والعلم شيء آخر...» ا هـ .

لا أدري كيف استخرجت يا صاحب الدليل ما نسبته إلي . وكلامي واضح كل الوضوح . ولم أبدأه بالظن .

فشرح الفصيح مطبوع بنسبته للزمخشري ، وليس هذا الشرح له البتة ، وهو لمن يكنى أبا علي ، هذا «تحقيق نسبته» ، ثم قلت «وهو الإستراباذي ظناً» فهذا هو الظن : أن يكون أبو علي صاحب الكتاب أبا علي الإستراباذي . فليس الظن في صاحب الكتاب فهو أبو علي يقينًا ، والظن في تعيين أبي علي هذا، فظننت ظنّاً أنه أبو علي الإستراباذي ، لما ذكرته في مقالتي ، وذكرت ثمة أنه لا سبيل إلى القطع بذلك .

وقول صاحب الدليل : «والظن شيء والعلم شيء آخر، فنسبة كتاب إلى مؤلفه لا تثبت بالظنون ...» = كلام غير محرر وغريب صدوره من مثله . فما كانت الأدلة فيه قاطعة على شيء فهو يقين ، وما كانت فيه أشياء لا ترتفع إلى مرتبة الأدلة القاطعة كان مجالاً للظن والرجحان .

الكتاب يا صاحب الدليل ليس للزمخشري ، وهو لأبي عليّ هذا يقين لا مصال لك فيه ، وصِلْ ما شئت في تعيين من يكنى أبا علي .

ولست أدري كيف أنكرت عليّ الظن في هذا الموضع وأجزته لنفسك وقوّيت كلامك بنقل قول أستاذي علامة الشام أبي عبدالله أحمد راتب النفاخ إمام العربية في عصرنا رحمه الله ولقاه نضرةً وسروراً في ختام كلام له[4]: «ولا نكران، بعد أن ما انتهيت إليه في اسم الكتاب على هدي ما اجتمع لدي من قرائن لا يعدو أن يكون **ظناً من الظن يرتفع عندي إلى مرتبة الرجحان** . وأما القول الفصل فيه فرهين بظهور نسخة سليمة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح وتقطع الشك باليقين» ا هـ . فقلتَ في مقدمة تحقيقك : «ترجح عندي رجحاناً قرب من درجة اليقين أن هذا الكتاب ... لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري... ولا أقول في نهاية مطاف هذه النسبة إلا كما قال الشيخ أحمد راتب النفاخ ...»[5] فنقلت كلامه ، وفيه قوله «ظن من الظن» ، وهذا الكلام قاله الأستاذ في مقالته «إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق نسبته واسمه» . فاستعمل أستاذنا في عنوان مقالته «تحقيق نسبته واسمه» ثم إن ما اجتمع لديه من قرائن لا يعدو أن يكون «ظناً من الظن» ، واستعملتُ ذلك في عنوان مقالتي «شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري تحقيق نسبته ونظرات فيه» وقلت في آخرها[6] في تعيين المعني بأبي علي صاحب شرح الفصيح : «وأما أن يكون «أبوعلي» هذا الحسن بن أحمد الإستراباذي ... فذلك ظن من الظن إن لم يكن سهلاً ترجيحه ترجيحاً قريباً من اليقين لنقص في ترجمته وضياع آثاره كان عسيراً أن يدفع»[7] ا هـ .

٦ – وقال في التعليق على قولي[8] : «بل إن المتامل [كذا ، وهو التأمل] ينتهي بقارئ الكتاب إلى خلاف ما ذهب إليه المحقق» ، «وأود أن أسأل الزاعم بعد هذا النص هل أوصلك التعامل [كذا ، وهو التأمل] إلى المؤلف الحقيقي لشارح [كذا] هذا الكتاب» فسألني وأجاب بقوله «والإجابة بالنفي لا يوجد دليل واحد يعتمد عليه في نسبة هذا الكتاب إلى الإستراباذي سوى النصين اللذين ذكرهما البغدادي...» ا هـ .

قوله «الزاعم» لا يلتفت إليه ، ولا يهيجني هذا ومثله إلى أن أخوض فيما خاض فيه .

وقوله «المؤلف الحقيقي» يريد به صاحب الكتاب الذي صحت نسبة الكتاب إليه يقيناً ، ولم يأت بشيء . فصاحب الكتاب غير شك من يكنى أبا علي ، وأغلب الظن أنه أبو علي الإستراباذي كما قلت في مقالتي السالفة ولا سبيل إلى القطع بتعيينه .

٧ – وقال صاحب الدليل[9] : «بعدها أورد [يعنيني] أربعة احتمالات ذكر في الأول أنه من المحتمل أن تكون النسخة التي اعتمد عليها اللبلي غير منسوبة فاجتهد في نسبتها ...» .

وأقول لصاحب الدليل : نصُّ كلامي الذي قلته في مقالتي[10] في سياق عدم التسليم لك بدفع نسبة الكتاب عن الإستراباذي من وجوه : «الأول : ما قاله المحقق (ص٥٣) من احتمال أن يكون «كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ» يمكن أن يقال عن النسخة التي وقف عليها اللبلي ... ألا يمكن أيضاً أن تكون النسخة التي وقف عليها اللبلي لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد في نسبتها إلى الزمخشري...» ا هـ لم تركتَ أول كلامي وذكرت آخره وفي أول الكلام احتمال أن تكون النسخة التي وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري ، فهذان جانبان في الاحتمال لا جانب واحد ، وقد صرحت بهذا في آخر مقالتي[11] بقولي : «أولهما [أول الاحتمالين] أن النسخة

التي وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري أو كانت لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد اللبلي في نسبتها إلى الزمخشري ...» .

ما هكذا يكون النقد يا صاحب الدليل ، انقل الكلام على وجهه ثم انظر فيه ما شئت . وما ذكره اللبلي وما ذكره البغدادي سواء في هذا الباب كما قلت في مقالتي[١٢]، وذلك بين بيان الصبح .

٨ – وقال [١٣] صاحب الدليل : «إذا سلمنا جدلاً بما ذكرته [يريد الاحتمال الأول الذي نقله عني على غير وجهه والمذكور في الفقرة السابقة] ... فماذا تقول في النص الذي نقله شهاب الدين الخفاجي والنص الذي نقله صاحب شرح التسهيل وابن الملقن فجميعهم نقلوا عن هذا الشرح ونسبوا النصوص المنقولة في مؤلفاتهم إلى الزمخشري . أكلهم اجتهدوا في نسبة هذا الشرح إلى الزمخشري من أجل المؤلفات المذكورة في الشرح ؟» ا هـ .

وقال في الرد الصحيح [١٤] : «... وصاحب شرح التسهيل وصاحب كتاب التوضيح في شرح الجامع الصحيح ، فقد نقل نصاً عن هذا الشرح ونسبه إلى الزمخشري ، وهذا النص يتمثل في قول الشارح عند بيان دلالة كلمة (شلت) قال الزمخشري : إذا استرخت ، وهذا النص غير موجود في جميع مؤلفات الزمخشري إلا في هذا الكتاب» ا هـ . وأحال في الحاشية(١٣٣) على كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ٣٢٤/٢ نسخة حلب وهي بخط تلميذ المؤلف ابن العجمي .

وأقول : قوله «فماذا تقول في النص الذي نقله شهاب الدين الخفاجي والنص الذي نقله صاحب شرح التسهيل» خطأ صوابه «... نقله شهاب الدين الخفاجي عن شرح التسهيل» كما قال المحقق في مقدمة التحقيق[١٥] . قال الخفاجي في شفاء الغليل : «وفي شرح التسهيل : قال الزمخشري في شرح الفصيح : حساس من أحسّ» فقال المحقق في تعليقه عليه : «شفاء الغليل ص٦٩، وينظر ص٢٠١ في الشرح فقد ورد النص نفسه» ا هـ والذي في الشرح : «وقولهم حسَّاس يحتمل أن يكون من حسّ به : إذا علم به» ا هـ فهل ما نقله الخفاجي هو ما في الشرح؟!

وذكر المحقق في مقدمة التحقيق ما في تاج العروس للزبيدي عن شرح الزمخشري في تفسير نسب بها ، وهو : «قال الزمخشري : إذا وصف محاسنها حقاً كان أو باطلاً» وقال في التعليق عليه : «تاج العروس (نسب) ٤٨٣/١ ، وص٣١٦ من الشرح ولم أقف على هذا النص في بقية مؤلفات الزمخشري المطبوعة» ا هـ .

ولم ينبه المحقق على أن الزبيدي نقل كلام الزمخشري من كتاب أبي جعفر الفهري اللبلي «تحفة المجد الصريح» فقد قال الزبيدي في صدر كلامه : «وقال الفهري في شرح الفصيح ...» فساق قول الزمخشري وقول صاحب الواعي وقول ابن درستويه . وليس هذا الكلام في القطعة المطبوعة من كتاب اللبلي .

وقد تصيب أو يصيب غيرك نصوصًا منقولة عن الزمخشري تضمنها هذا الشرح . فلابد لهذه المسألة من تفسير سواء أتهدينا إلى تفسير يسلم بصحته أو مقبول أم لم نهتد إليه . هذا موضع نظر واجتهاد . فانظر فيه يا صاحب الدليل ، ولا تعجلن على عادتك فتقول : النصوص التي نقلها اللبلي وغيره عن الزمخشري بشرح الفصيح وجدناها في هذا الكتاب ، فهذا دليل على أن هذا الكتاب للزمخشري . لا تعجل وقل : هذه النقول التي نقلها ناقلون عن الزمخشري وجدتها بلفظها أو بنحوها في هذا الكتاب، ثم انظر ما تفسير ذلك . ولو فعلت لكنت أمام تفسيرين :

الأول : تفسير من اطمأن إلى نسبته إلى الزمخشري غير مصيب في ذلك لما ذكرته في مقالتي .

والثاني : تفسير من أنكر هذه النسبة ، والكتاب عنده ليس للزمخشري لما ذكرت في مقالتي . وتفسير ذلك عنده :

أن يكون الزمخشري في شرحه للفصيح – وهو غير هذا المطبوع – قد نقل كلام أبي علي صاحب هذا الشرح.

وأن يكون كلا الرجلين : أبو علي والزمخشري قد

نقلا من مصادر بأعيانها وأن يكون الخطأ في نسبة هذا الشرح إلى الزمخشري قديمًا .

والأمر بعدُ موضع نظر وتحقيق لا يطمئن الناظر إلى قول فصل فيه . ومهما يكن تفسير ذلك فهو خارج عن القدح في أن شرح الفصيح الذي بين أيدينا هو كتاب أبي علي لا كتاب الزمخشري .

٩ – وقال صاحب الدليل[١٦] : «فقول الأخ الدالي بأن الاحتمالات التي حدتني إلى عدم نسبة هذا الكتاب إلى الإستراباذي كثيرة ولم أذكرها – فيه نظر فقد بينتها ونصصت عليها وعرضت للباقي أثناء النسبة ، وغريب صدور هذا القول من الدالي ، ولبيان ذلك أذكرها هاهنا ليتضح عدم صحة هذا القول :

١ – عدم تحديد كتب التراجم لوفاة الإستراباذي التحديد الدقيق .

٢ – لم يذكر أن الإستراباذي ممن ألف في غريب الحديث أو تفسير القرآن أو الأمثال .

٣ – لم تذكر عموم المصادر التي رجعت إليها – سواء أكانت في التراجم أو [كذا] غيرها – أن الأعلام الوارد ذكرهم في هذا الشرح من بين من تلمذ عليهم الإستراباذي أو روى عنهم .

٤ – علاوة على ما ذكر ، فإن الأدلة التي رجحت من خلالها نسبة الكتاب إلى الزمخشري تنفيه عن الإستراباذي .» .

ثم قال «فلا أعلم كيف غفل الزاعم [يعنيني] عن هذا البيان ، فلربما كانت قراءته على عجل» ا هـ .

وأقول : ذكر صاحب الدليل نحو هذا الكلام مع زيادة في مقدمة تحقيق الكتاب (ص٥٢) وزاد ههنا ما ذكره في (٤) . أو هذا الكلام يا صاحب الدليل احتمالات تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الإستراباذي ؟ ! أمرٌ بك في كتب أرباب التحقيق أن مما يدفع نسبة كتاب عن رجل ألا تحدد كتب التراجم وفاته ، وألا يذكر فيها أسماء كتب ذكرت في كتاب له ، وألا تذكر شيوخه الذين ذكرهم في كتاب له ؟ ! كيف تنفي بذلك كتابًا عن رجل لا يعرف من حاله إلا النذر اليسير ؟ وكل ما أتيح لياقوت[١٧] عنه أنه «الحسن بن أحمد الإستراباذي ، أبو علي النحوي اللغوي الأديب الفاضل ، حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان . وله من التصانيف كتاب شرح الفصيح ، كتاب شرح الحماسة» .

فهل ما أتيح لياقوت عنه – وليس فيه ذكر وفاته ولا استقصاء كتبه ولا ذكر شيوخه وتلامذته – من الاحتمالات التي تدفع صحة نسبة الكتاب إليه يا صاحب الدليل مع ذكره كتابه شرح الفصيح ؟ ! هذا قول عجيب ، ولا أدري كيف قلته ، وإني أُجلُّك عن أن تحق مثله بله أن تجعله مما يمكن أن يدفع به شيء . ولهذا ما لم يكن غريبًا ما قلت في مقالتي ، فلم أر في كلامك احتمالات رأيتها أنت كذلك ، بل الغريب عندي ما فرط منك .

وقولك «علاوة على ما ذكر ...» رأي تراه، ولا يُسلَّم لك به. ولو سلم لك به لدفع نسبة الكتاب عن الإستراباذي ولم يدفعه عن أبي عليّ الذي غلب على ظننا أنه أبو علي الإستراباذي .

فما ذكرته يا صاحب الدليل رأيته أنت احتمالات لدفع النسبة ، ولا أراها كذلك . وكلامك تعليقٌ على ما قدمتَ ذكره من ترجمة ياقوت له وذكر حاجي خليفة [لا التهانوي كما وقع في كلامك في مقدمة التحقيق ص٥١] وفاته ، ونقل البغدادي عن شرح الإستراباذي في موضعين، فقلت عقب ذلك : «ومما سبق يتضح لنا ما يلي : عدم تحديد كتب التراجم لوفاة ...» . ألست ترى أن كلامك لا يفسَّر على أنه احتمالات تدفع النسبة وأين ما ذكرتَ من أن يكونها ؟ ولو خطر لي ما في نفسك لقلت فيه ما يقال في مثله . أقصى ما يستفاد مما ذكرت أن ذلك يستأنس به فيما أنت بسبيله .

وليس قولك : «كيف غفل الزاعم عن هذا البيان فلربما كانت قراءته على عجل» بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به في ميزان النقد ، ولو نفخت في الشبور ما نفعك ، ينفعك العلم والدليل والحوار وأدبه وغير ذلك مما لا يخفى .

١٠- ثم قال صاحب الدليل[١٨] عقب ما نقلته من كلامه : «وأود أن أورد هنا نصاً للإستراباذي منقولاً من كتابه شرح الفصيح ليس في هذه النسخة . هذا النص وقف عليه الأخ عبدالله عمر حاج [إبراهيم] في كتابه الذي حققه لنيل درجة الماجستير [وهو النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز] ، والنص هو : (ويقال بغداد بدالين وبغداذ بإعجام الثانية ، وبغدان [ومغدان][١٩] ، حكى ذلك الإستراباذي في شرح الفصيح) ...» ا هـ .

وكان الأخ بهاء الدين عبدالرحمن قد استدل بهذا النص في مقالته «الجواب الصحيح[٢٠]» على صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإستراباذي ، فقد وجد في هذا الكتاب قوله (٦٣٧) : «هي بغداد وبغدان ، والعامة تقول بغداذ بذال معجمة... ويقال أيضاً مغدان بالميم مكان الباء» ا هـ.

فرأى صاحب الدليل في مقالته «الرد الصحيح»[٢١] أن هذا النص «دليل نفي النسبة عن الإستراباذي لا إثباتها له ، فالنصّان مختلفان عن بعضهما [كذا !!] ...» فذكر ما خيل إليه خلافًا بين النصين من اختلاف ترتيب النص واختلاف بعض ألفاظه ، ثم ذهب إلى أن «ابن الخباز في نصه السابق وضح لنا أن هذا الكتاب ليس للإستراباذي لعدم تطابقه مع النص الموجود في شرح الفصيح الذي بين أيدينا . كما أن جميع شروح الفصيح أتت باللغات التي قيلت في بغداد حتى لو تقاربت النصوص جدلاً [كذا]» ا هـ .

أي شيء هذا يا صاحب الدليل ؟ ولم هذه المعاندة في الأمر الواضح البيِّن ؟ ! فابن الخباز ذكر كلاماً في بغداد حكاه الإستراباذي في شرح الفصيح، وكلام الإستراباذي وقع في شرح الفصيح الذي بين أيدينا ، وقد نقل ابن الخباز ما قاله الإستراباذي بتصرف ولم ينقله بلفظه .

وفي الكتاب الذي بين يديك مثل ذلك . قال صاحب الشرح (ص ٥٨٩) : «كقولك امرأة حائض وطالق . ويجوز أن يقال بالهاء في مثله . هذا قول الكوفيين . قال الفراء : ويجوز وليس بحسن» ا هـ . وأحلت على المذكر والمؤنث للفراء، وكان يحسن أن تنبه على أن الشارح نقل قول الفراء بتصرف ، وعبارة الفراء في كتابه : «وليس ذلك بحسن في الكلام» ا هـ .

وقال شارح الفصيح (ص٤٣٧) : «قال الفراء : قوام الأمر وقيامه وقِيَمه بمعنى واحد» ا هـ وأحلت على معاني القرآن للفراء وتهذيب اللغة . وفيما نقله الشارح عن الفراء تصرف ، وعبارة الفراء في تفسير قوله تعالى ﴿قياماً﴾ [سورة النساء : ٥] : «يقول : التي تقومون بها قواماً وقياماً . وقرأ نافع المدني ﴿قِيَمًا﴾ والمعنى والله أعلم واحد» ا هـ .

فعل ابن الخباز إذًا يا صاحب الدليل كما فعل شارح الفصيح ، تصرف في حكاية من نقل قوله ، وهذا شيء معلوم يعرفه كل مشتغل بالتراث ، أظن . ولو ذهب ذاهب مذهبك في الدليل والرد لنفى كتبًا عن أهلها .

وقول صاحب الدليل في آخر كلامه «كما أن شروح الفصيح أتت باللغات ...» ليس بشيء كما يعلم ، فابن الخباز نقل عن كتاب رجل بعينه وما نقله عنه وقع في هذا الشرح الذي بين أيدينا ، فما لك وغيره من شروح الفصيح؟ !

١١ - وقال صاحب الدليل[٢٢] : «وفي الوجه الثالث يقول [يعنيني] : ما قاله المحقق أن ما ذكره البغدادي «لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري» وأنّى للباحث أن يقول ذلك وما ذكره اللبلي وما ذكره البغدادي سواء في هذا الباب ...» . هذا القول غير صحيح فالتسوية بين البغدادي واللبلي غير مسلم بها لقرب عصر اللبلي من الزمخشري ... أما البغدادي فعنايته بها كانت هامشية ، وهذه واحدة والأخرى هو [كذا] أن ما نقله اللبلي من هذا الشرح لا يقارن بالنصين اللذين نقلهما البغدادي إذ نقل اللبلي ...».

ما قلته يا صاحب الدليل قلته بعد اطمئنانك إلى نسبة الكتاب إلى الزمخشري ، وليس لك أن تقوله وأنت تحقق في النسبة . فعندك يا صاحب الدليل رجلان كلاهما نقل كلاماً من كتاب شرح الفصيح ، ولا عبرة بمقدار

المنقول منه ، أحدهما نسب الكتاب إلى الإستراباذي ، والثاني نسبه إلى الزمخشري ، وما نقلاه عن شرح الفصيح ثابت في هذا الشرح المطبوع عن مخطوطة لا تحمل اسم صاحب الشرح . فالنسخة التي وقف عليها البغدادي ونقل منها ما نقل منسوبة إلى الإستراباذي ، والنسخة التي وقف عليها اللبلي ونقل منها ما نقل منسوبة إلى الزمخشري ، فالبغدادي واللبلي في هذا الباب سيان سيان يا صاحب الدليل ، أليس كذلك ؟

وما قلته في اللبلي والبغدادي ليس بشيء فلا أتوقف عنده . على أن الدكتور بهاء الدين قد ردّ قولك في «تكملة الجواب الصحيح»[٢٣] ، وأصاب نصين آخرين نقلهما البغدادي في حاشيته على شرح بانت سعاد [٢٤] .

١٢- وقلت[٢٥] في الوجه الرابع في الوجوه التي رددت فيها ما ذكره صاحب الدليل في دفع نسبة الكتاب إلى الإستراباذي : «والرابع اضطراب المحقق في أبي علي المذكور في الكتاب . فجعله (ص٣٥٤) أبا علي المرزوقي ، وجعله (ص٣٥٥) أبا علي القالي، وجعله (ص٤٣٣) أبا علي الفارسي . أما أبو علي المذكور في غير هذه المواضع «فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري ... شيخ الزمخشري» فيما قال المحقق في مقدمة التحقيق (ص٤٩) ثم قال (ص٥٠) : «كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في الفائق ...» ولا أدري لم لم يجعل المحقق أبا علي الإستراباذي أحد آباء علي الذين عناهم صاحب الكتاب !! مع ما ذكره المحقق (ص٥٣) من احتمال نقل الزمخشري عن شرح الإستراباذي . لا يصح البتة أن يكون أبو علي المذكور في هذا الكتاب إلا رجلاً واحداً . وأما أن يعنى به غير رجل ممن يكنى أبا علي فهذا لا يكون !» ا هـ .

فقال صاحب الدليل[٢٦] : «أقول للأخ الدالي إن المحقق لم يضطرب في تحديد شخصية أبي علي ، ولكن يبدو أن قراءتك كانت من باب التصفح لا التأمل» ا هـ .

ماذا بك يا صاحب الدليل ؟ ما الذي هاجك حتى رميتني بذلك ، هذا موضع المثل : رمتني بدائها وانسلّت .

فقال صاحب الدليل : «فالشارح يقول مرة : قال أبو علي ، وأخرى قال الشيخ أبو علي ، ويقول : قال أبو علي رحمه الله . فلم يلتزم وتيرة واحدة ومعنى هذا أنه لم يكن شخصاً واحداً هذا جانب ...» ا هـ .

أي شيء هذا ؟ ! يا صاحب الدليل : أبو علي المذكور في الكتاب حيث ذكر هو رجل واحد وهو صاحب الكتاب ، بهذا تنطق نصوص الكتاب ، وهو ظاهر كل الظهور وواضح وضوح النهار ، وإذا لم يصح في الأفهام مثل هذا لم يصح فيها شيء . وأبو علي صاحب الكتاب يروي عن شيخيه أبي أحمد العسكري وعلي بن مهدي[٢٧] .

وما قولك يا صاحب الدليل «فلم يلتزم وتيرة واحدة» أتريد أنه يقول مرة قال أبو علي ، ومرة يزيد «رحمه الله» ومرة يزيد «الشيخ» ؟ ولهذا ما قلت «ومعنى ذلك أنه لم يكن شخصاً واحداً !! .

واعجبا لك يا صاحب الدليل ! ! كيف قلت هذا ؟ وأنت تعلم - أظن - أن مثل هذه العبارة «قال أبو علي» قالها تلميذ له يأخذ عنه كتابه ، فقال مرة : قال الشيخ أبو علي ، وقال مرة : قال أبو علي رحمه الله ... إلخ وماذا يكون ؟ !

يا صاحب الدليل ، هذا كتاب أمالي ابن الشجري بين يديك ، جاء فيه ٤/١ قال [أي ابن الشجري صاحب الكتاب] أطال الله بقاءه [وفي نسخة : رضي الله عنه» ، وجاء في ٥/١ : «قال كبت الله أعداءه [وفي نسخة : تغمده الله برضوانه» ، وجاء في ١٣/١ «قال أدام الله نعمته ....» إلخ . فهذه الجملة «قال» وما يزاد بعدها من قول بعض تلامذة صاحب الكتاب . أتقول إن اختلاف العبارة في هذه المواضع وغيرها من كتاب ابن الشجري لا يجعل المقصود رجلاً واحداً وهو صاحب الكتاب ؟ !

وقال صاحب الدليل عقب كلامه السالف : «والجانب الآخر هو أني خرجت بعض هذه النصوص في حاشية الكتاب من شرح الحماسة للمرزوقي وفي أمالي القالي وفي

كتاب أبي علي الفارسي ... أما بقية النصوص التي لم أقف عليها فلعلها نقلت من كتب مفقودة أو ربما نقلها الزمخشري عن كتاب الإستراباذي ...» ا هـ .

يا صاحب الدليل : لا ينفعك نفي اضطرابك في أبي علي ، بل ازددت اضطرابًا ههنا ، فأي شيء يكون هذا إن لم يكن اضطرابًا ؟ ! وقد غيّرت ما قلته في مقدمة تحقيق الكتاب .

ليس الأمر يا صاحب الدليل أمر تخريج نصوص ، فقد يوافق قول مؤلف قول غيره في بعض المواضع .

ما تقول في كتاب ذكر فيه «أبو الحسن» في خمسين موضعًا ، له فيها كلام في اللغة والنحو والصرف والقراءات والتفسير والفقه والحديث ، وافق في بعض ذلك أو في أكثره أو كله غير رجل يكنى أبا الحسن له كلام في علم من هذه العلوم ؟ أيصح عندك أن يكون أبو الحسن المذكور في الكتاب إلا رجلاً واحدًا ؟ أيصح أن تجعله مرة أبا الحسن الأخفش ومرة أبا الحسن الكسائي ومرة أبا الحسن الواحدي ومرة أبا الحسن المدائني ... إلخ ؟ الأمر يا صاحب الدليل أبين بيانًا من أن يستدل عليه كما ترى . أبو علي المذكور في شرح الفصيح رجل واحد وهو صاحب الكتاب.

وقولك هنا «أما بقية النصوص التي لم أقف عليها...» تغيير لما ذهبت إليه في مقدمة التحقيق ، فقد قلت ثمة في أبي علي المذكور في غير هذه المواضع التي جعلته فيها الفارسي مرة والمرزوقي مرة والقالي مرة : «فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري ... شيخ الزمخشري» هذا ما قلته (ص٤٩ في مقدمتك) ثم قلت (ص٥٠) : «كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في الفائق ...» هذا كلامك ثمة فأين منه كلامك في الدليل هنا ؟ فليس الأمر أمر تخريج مرة ثانية . وأبو علي المذكور في الفائق هو أبو علي الفارسي كما قلت في مقالتي السابقة[٢٨] .

١٣- قلت في مقالتي[٢٩] : «وأما أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري شيخ الزمخشري الذي جعله المحقق المعني في بقية نصوص الكتاب = فمن المحال أن يكون أبا علي المذكور في الكتاب . فلو سلمنا بصحة نسبة الكتاب إلى الزمخشري ... وسلمنا أن أبا علي المذكور في الكتاب هو أبو علي النيسابوري شيخ الزمخشري = كان محالاً من الوجهة الزمنية ...» .

فقال صاحب الدليل [٣٠] : «فلماذا الاستحالة هل وقف الزاعم على أحد هذه النصوص الموجودة في الشرح منسوبة إلى الإستراباذي أم أن [كذا] هذا القول مجرد ظن ... كما فات الدالي أن رواية مؤلف شرح الفصيح عن أبي علي ليس فيها تصريح بالسماع ... لقد رددت على هذه النقطة بما يكفي في مقال (الرد الصحيح) مما يغني عن إعادته في هذا الموضع ، وما ذكر من بُعْد الوجهة الزمنية ينطبق على أبي علي الإستراباذي تمامًا» ا هـ .

وأحال في الحاشية (١٠) على مقالة «الرد الصحيح» ص٧ ، وردّه المنشور في المجلة واقع بين ص٩٩ - ١٢٢ ؟ ولعله أراد ما ذكره ص١١٥ منه من «نقد ما أورده الباحث [يريد الدكتور بهاء الدين] في تحقيق نسبة الشرح للإستراباذي» . وكلامي ههنا على أبي علي النيسابوري لا على الإستراباذي.

وقوله «فلماذا الاستحالة ...» تساؤل غريب ، فوجه الاستحالة ظاهر بلا تأمل . وذلك أن أبا علي النيسابوري شيخ الزمخشري - وهو المراد في بقية نصوص الكتاب كما قال صاحب الدليل بلسانه - روى في الكتاب عن أبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) ومحالٌ أن يروي عنه النيسابوري المولود تقديرًا نحو سنة ٤٠٢هـ (إذا جعلناه ممن عاش ٩٠ عامًا، ووفاته نحو سنة ٤٩٢هـ كما ذكر في مقدمة التحقيق ص٥٠) ، وانظر مقالتي السابقة الحاشية ١٠ و ١١ .

وقوله : «وما ذكر من بُعْد الوجهة [كذا] الزمنية ينطبق على أبي علي الإستراباذي تمامًا» غريب غريب . حفظك الله يا صاحب الدليل ، كيف ينطبق ذلك على الإستراباذي المتوفى قبل سنة ٤٦٧هـ (وقد تكون وفاته نحو سنة ٤٣٨هـ أو قبلها ، انظر مقالتي السابقة والحاشية ٢٢ منها) . لا أدري كيف قلت ذلك وبينهما في الزمان ما

تراه . أما أخذ الإستراباذي عن العسكري فممكن ولا شيء فيه من الوجهة الزمنية .

وقوله : «كما فات الدالي أن رواية مؤلف شرح الفصيح ...» لا يكاد يستقيم لك كيف قاله ، أبو علي يا صاحب الدليل هو مؤلف شرح الفصيح ، فكيف يروي عن نفسه ؟ وكيف يحدث عن نفسه ، وكيف يسمع من نفسه ؟ !

١٤- وقال صاحب الدليل[٣١] : «والقول بأن المراد من قول قال أبو علي مؤلف الكتاب غير مستبعد ، غير أن كثرة النصوص المنقولة منه منسوبة إلى الزمخشري تحول دون ذلك وتجعله غير مؤلف الكتاب ، بل تجعله ممن نقل عنهم المؤلف نقلاً مباشراً أو غير مباشر غير أنه روى بالتصريح سماعًا عن أبي أحمد العسكري وابن مهدي وسبق أن ذكرت أن جلّ الأسانيد الموجودة في الشرح محرفة واعتراها السقط ، وأيد الأخ الدالي ما سبق أن ذكره المحقق في هذا الشأن» ا هـ .

أقول : راجع صاحب الدليل الحق في قوله «والقول بأن ... غير مستبعد» ثم عاد إلى المعاندة .

ما قولك يا صاحب الدليل «غير مستبعد» ؟ ونصوص الكتاب بين يديك تقطع به . ثم انظر كيف شئت في تفسير ما وجدته في كتاب أبي علي هذا من النصوص المنقولة عن الزمخشري ، وعلل واجتهد . هذا ما يحرك ذهن الباحث وفيه يظهر نظره ومقدرته ، لا أن يطمئن إلى شيء وينساق معه لا يخالفه وإن كان الصواب غيره ، والمرء إن نبّه انتبه.

وقولك «وسبق أن ذكرت أن جلّ الأسانيد ...» هوّلت فيه الأمر على الناس . أما أن يكون جل الأسانيد - أو كلها كما قلت في الدليل ٣٦٩ - محرفًا واعتراه السقط = فدعوى أنت مطالب بالبينة عليها . ونصوص الكتاب التي اشتملت على الأسانيد لا تؤيد ما ادعيته ، فقد وقع في بعض الأسانيد في مواضع قليلة سقط أو تحريف يصلح بمعارضة النصوص . والسقط الذي أيدتك فيه دلني عليه معارضة نصوص الكتاب بعضها ببعض ، ولا أتهم النسخة بما اتهمتها به . (وانظر ما يأتي في الفقرة ٢١) .

لو أتيت يا صاحب الدليل برجل يحسن الخط العربي ولا يعرف معاني ما يقرأ البتة أو يعرف منها شيئاً وكلفته أن ينسخ لك كتابًا فيه فقه وحديث ولغة ونحو وغير ذلك وفيه روايات لصاحب الكتاب عن رجاله = لصوّر لك ما في الأصل المنسوخ عنه تصويرًا ، وقد يقع فيما كتب تحريف وتصحيف وسقط في بعض المواضع ومنها الأسانيد ، هذا موضع تسليم لا خلاف فيه . أما أن يقع السقط والتحريف في كل الأسانيد أو جلها فهو مما لا يقع في الوهم .

١٥- قال صاحب الدليل[٣٢] : «وأما قول الباحث [يريدني] بأنه لم يعرف ابن مهدي وأن ولادته قد تكون سنة (٣١٠هـ) فهذا غريب كيف عرف تاريخ ولادته وهو لم يعرفه ؟ !» ا هـ .

وأقول : يا صاحب الدليل ، انقل كلامي بلفظي ثم افعل به ما بدا لك .

ولفظي في مقالتي[٣٣] : «وابن مهدي عليّ هذا لا أعرفه ، ولا يبعد[١٢] أن تكون ولادته نحو سنة ٣١٠هـ ووفاته نحو سنة ٤٠٠هـ» .

فقولي «لا أعرفه» يعني أني لم أصب له ترجمة ولا ذكرًا فيما بين يدي من المصادر . وقولي «ولا يبعد ...» علقت عليه في الحاشية (١٢) بقولي : «إذا جعلناه يتلقى العلم ويروي عن شيخه وعمره ١٨ عامًا حين وفاة شيخه ابن الأنباري، وجعلناه ممن عاش ٩٠ عامًا» ا هـ . هذه مسألة يسيرة كما ترى ، وكأنك لم تقرأ ما قلته في الحاشية وكلامي فيها من صميم المتن لا ينفصل عنه كما ترى ، فلا غرابة .

ثم وقفت بعد إرسال مقالتي في تحقيق نسبة الكتاب إلى عالم الكتب على فائدة تتصل بعلي بن مهدي . فهو أبوالحسن علي بن مهدي الفارسي ، روى عنه أبو العلاء صاعد بن الحسن الربعي (نحو ٣٣٠هـ - نحو ٤١٠هـ) في كتابه «الفصوص»[٣٤] أشياء رواها ابن مهدي عن شيوخه ، ومنهم أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، وقد حضر ابن مهدي وفاة شيخه ابن

الأنباري، قال صاعد في الفصوص[٣٥] : «حدثني أبو الحسن علي بن مهدي رحمه الله ، قال : حضرت أبا بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري وهو في عَلَز الموت ...» ا هـ .

ورجَّح الأخ الباحث الدكتور بهاء الدين عبدالرحمن في مقالتيه[٣٦] أن يكون ابن مهدي شيخ صاحب شرح الفصيح - وهو شيخ صاعد أيضًا - أبا الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري (ت نحو ٣٨٠هـ فيما قدره كحالة في معجم المؤلفين ٧/٣٣٤ ، وله ترجمة في طبقات الشافعية للسبكي ٣/٤٦٦ وغيرها من المصادر التي ذكرها الدكتور بهاء الدين) . وهذا قول راجح تركه في مرتبة الرجحان وخفضه عن مرتبة اليقين عدم وقوفنا على ترجمة مفصلة له فيها ذكر لشيوخه وتلامذته ومصنفاته .

١٦- وقال صاحب الدليل[٣٧] : «وقوله [يعنيني] : «فكيف يروي أبو علي النيسابوري المولود تقديرًا (٤٠٢هـ) عن علي بن مهدي المتوفى (٤٠٠هـ) تقديرًا هذا لا يكون» . فمن النص السابق يتضح التناقض كيف نبني نسبة كتاب على الظنون والتقديرات التي لا دليل عليها» ا هـ .

لست أدري كيف قلت هذا يا صاحب الدليل وأنت تعلم أن نسبة الكتاب لم تبن على ذلك ، بل بنيت على ما لا يسع أحدًا نكرانه : نصوص الكتاب فهي الناطقة بنسبته إلى أبي علي وبدفع نسبته إلى الزمخشري .

والاجتهاد والظن في تعيين أبي علي ، أهو الإستراباذي أم غيره ، وهذا الظن يا صاحب الدليل ليس ظنًا في الهواء ، فله ما يسوغه كما تعلم .

أما تقدير الولادة والوفاة فهو مبني على ما تيسر لنا من معرفة الرجال . فإذا مر بك ذكر شيخ يكنى أبا زيد توفي سنة ٧٠٠هـ وعرفت من تلامذته من يسمى سعيداً ولم تصب له ترجمة أمكن أن تقدر أن ولادة سعيد كانت نحو ٦٨٠هـ وأن وفاته كانت نحو ٧٧٠هـ إذا جعلت عمر سعيد ٢٠ عامًا حين وفاة شيخه أبي زيد وجعلته ممن عمّر ٩٠ عامًا . أي شيء في هذا يا صاحب الدليل ؟ !

١٧- قلت في مقالتي[٣٨] : «وأما ما ذكره المحقق من أن الزمخشري ذكر شيخه أبا علي المذكور في كتابه الفائق = فليس بصحيح ، فأبو علي الذي ذكره الزمخشري في الفائق هو أبو علي الفارسي غير شك ...» .

فقال صاحب الدليل[٣٩] : «الذي أعنيه هو أن هذا الشخص (أبو علي) سواء أكان النيسابوري أو [كذا] غيره ذكره الزمخشري في كتابه الفائق فلعل العبارة كانت ملبسة» ا هـ .

ما هذه المعاندة يا صاحب الدليل ؟ ! ولم تلوي كلامك؟ ألا يطوع لسانك بالإقرار بخطأ وقع في كلام لك . ليس حسنًا أن تسوغ ذلك ، قل سهوتُ أو أخطأت وسمِّ الأشياء بأسمائها ، وماذا يكون ؟

فالذي قلته ههنا في تسويغ ما فرط منك لا يصح يا صاحب الدليل ، وليس ذلك ما عنيته ، ولا لبس في عبارتك . أولست القائل (ص٥٠ في مقدمة التحقيق) «أما بقية النصوص المنقولة عن أبي علي فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري... وهو شيخ أبي القاسم الزمخشري» و«كما أن الزمخشري لم يشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في كتابه الفائق ...» ؟

وكلامك هذا بيِّن واضح لا لبس فيه ، وأبو علي المذكور في الفائق هو كما علمت أبو علي الفارسي .

١٨- وقال صاحب الدليل[٤٠] : «وأود أن أسأل الدكتور [يعنيني] : لماذا وسمت المحقق بالاضطراب عندما خرج نصًا من النصوص من كتاب أبي علي الفارسي وأنت هنا تخرج النص من كتاب الشعر له ، فلماذا جاز للزمخشري النقل عن الفارسي في الفائق ولم تجز له في هذا الشرح النقل عنه . وهل في هذا النص الوارد في كتاب الشعر ما ينفي نسبة الكتاب إلى الزمخشري ...» ا هـ .

أقول : ما هذا الكلام يا صاحب الدليل ؟ ! خرجت كلام أبي علي من كتاب الشعر له لأنه الذي عناه الزمخشري وعنه نقل ولم يعن شيخه أبا علي النيسابوري كما زعمت . وأبو علي المذكور في شرح

الفصيح هو صاحب الكتاب يقينًا لما قلت في مقالتي ولما قلت في الفقرة (١٢) هنا . ولا صلة لتخريج النصوص بإثبات النسبة *وليس الأمر أمر تخريج نصوص ، انظر ما سلف في الفقرة* (١٢) وذكرت فيها أن صاحب الدليل اضطرب في أبي علي ، وازداد اضطرابه في الدليل .

١٩- وقلت في مقالتي [٤١] : «وأبو علي المذكور في مواضع من هذا الكتاب هو صاحب الكتاب . وتكون عبارة «قال أبو علي» أو «قال الشيخ أبو علي» أو «قال» التي وقعت في مواضع من الكتاب = من كلام بعض مستملي [هذا الصواب ، ووقع فيما نقله صاحب الدليل مستعملي ثلاث مرات] أو نَقَلَتِه ...» ا هـ .

فقال صاحب الدليل[٤٢] : «فلماذا أثبت الزاعم هنا ما اعترى السند من تصحيف وتحريف وسقط مردّه مستعملو [كذا !] الكتاب ، ولم يثبت ذلك في السند السابق ذكره هذه واحدة . والثانية : هل اطلع الزاعم على المخطوط حتى يصدر هذا الحكم ؟ والإجابة بالنفي إذ إن الخط واحد ولكن ليقل إن جميع الأسانيد الواردة في هذا الكتاب قد اعتراها التصحيف والتحريف لا من مستعملي [كذا] الكتاب ، بل من نساخ الكتاب إذ إن النسخة كتبها أعجمي... وقد أقر الأخ الدالي هذا السقط والتحريف في السند بنفسه فآخر المقال يناقض أوله ، فلماذا أجازه وقال به في موضع ورده [كذا ، وصوابه : وردّه] في موضع آخر ؟ !» ا هـ .

أنّى قوّلتني يا صاحب الدليل ما لم أقل ثم اعترضت على ما تقوّلت ؟ ! هذا كلامي لا ذكر فيه لسقط ولا لتحريف ولا لتصحيف ، وليس في هذه المواضع التي ذكر فيها أبو علي شيء من ذلك . وهذه العبارات التي ذكرت أمثلة لها «قال أبو علي» ونحوها ليست من كلام أبي علي وإنما هي من كلام بعض مستملي الكتاب أو نَقَلَته . هذا ما قلته وأين منه ما نسبته إليّ ، وانظر ما سلف في الفقرة (١٢) .

وما للمخطوط وما نحن فيه يا صاحب الدليل ؟ ! مثل هذه العبارات كتبها من يكتب عن شيخه ، فقال : قال الشيخ ، أو قال أبو علي أو قال حفظه الله أو رحمه الله وغير ذلك ، ثم نسخت نسخ عن هذه النسخة فبقيت هذه العبارات فيها . ومن كتب عن شيخه ولم يكتب قال أو قال الشيخ ونحوهما *لم يقع ذلك في النسخ المنسوخة* عن نسخته ، هذا أمر في غاية الظهور والوضوح كما ترى .

فلم أذكر في كلامي السقط والتحريف في السند هنا فينسب إليّ صاحب الدليل الإقرار به ويتهم مقالي بأن آخره يناقض أوله . لا مناقضة في كلامي يا صاحب الدليل يعلم ذلك كل قارئ لكلامي وقد بيّنت المراد منه ، وهو *خلاف ما* فهمته منه ثم *اعترضت عليه ثم اتهمته بما* قام في نفسك من المناقضة .

ثم أقول : أترى يا صاحب الدليل أن السقط في السند قياس مطرد ؟ فإذا ما وقع سقط في بعض الأسانيد اقتضى ذلك وقوع السقط في غيره ، أي شيء هذا ؟ ! .

والمخطوطة التي أخرج المحقق الكتاب عنها وأثبت في مقدمة التحقيق صوراً لبعض أوراقها = خطها معروف في خطوط المائة السابعة كما قدر سزكين (انظر مقدمة التحقيق ٢٣١) . وقد رأيت مثل هذا الخط في مخطوطات كتبت في أواخر المائة السادسة وأوائل السابعة (ومنها بعض مخطوطات كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، وشرح اللمع ، وكلاهما لجامع العلوم الأصبهاني) .

وهي مخطوطة جيدة مضبوطة مقابلة بالأصل المنقولة هي منه ، هذا ما ظهر لي في الأوراق المصورة عنها . والعهدة على صاحب الدليل فيما ذكره في وصف المخطوطة (ص٢٣٣ في مقدمة التحقيق) من «كثرة التصحيف والتحريف في هذه النسخة وكذلك الأخطاء التي لم تنج آيات القرآن الكريم منها» .

أما قوله «إن جميع الأسانيد الواردة في هذا الكتاب قد اعتراها التصحيف والتحريف» فقد سلف نحوه فيما نقلته عنه في الفقرة (١٤) والتعليق عليه ثمة .

٢٠- وقال صاحب الدليل[٤٣] : «كما ذكر الزاعم [يعنيني] ما نصه : «... وسمعت أبا أحمد العسكري قال : سمعت الدريدي يقول : سمعت أبا حاتم ...» وقد سلف

هذا السند (ص٩٠ وفيه اليزيدي مكان الدريدي محرفاً) . وكان من باب الأمانة العلمية أن يقول الأخ الدالي إن التحريف وقف عليه المحقق ولا ينسبه إلى نفسه» ا هـ .

أي شيء هذا يا صاحب الدليل ؟ ! أجدالاً في الباطل؟ قد درستُ يا صاحب الدليل أسانيد الكتاب وعارضت بعضها ببعض ، وتوقفت في السند المذكور ص٣٨٢ - ٣٨٣ وقدرت أن فيه سقطاً وذكرت تمامه وأنه قد سلف ص٩٠ وسلف نحوه ص١٧٢ . ولم أنسب إلى نفسي شيئاً ، والذي جعلته بين هلالين (ص٩٠ وفيه اليزيدي ...) تنبيه لقارئ المقالة أنه قد وقع في المتن في هذا الموضع «اليزيدي» مكان «الدريدي محرفاً» ، ولم أقل : لم ينبه المحقق على هذا ، فأنسب ذلك إلى نفسي ، فتذكر لي باب الأمانة العلمية !! أي شيء هذا يا صاحب الدليل؟!

على أنك قلت في التعليق على هذا الموضع «سمعت اليزيدي» في الحاشية (٣) : «لعلها محرفة عن الدريدي ، ينظر ص١٧٢» ومثل هذا لا لعلّ فيه ، بل هو محرف . ولو ذكرتُ ما سبقت إليه لوجب أن أنبه على عبارتك ، ولا موضع له في سياق كلامي في المقالة .

ليس حسناً يا صاحب الدليل ما فعلت ، بارك الله لك فيما تهديت إليه . ومثلي لا ينسب إلى ما خيل إليك كما تعلم.

٢١- قلت في مقالتي [٤٤] : «والذي يمليه النظر ويوجبه أن صاحب الكتاب هو أبو علي ، وهو من تلامذة أبي أحمد العسكري وابن مهدي» ا هـ .

فقال صاحب الدليل[٤٥] : «وأود أن أقف عند هذه النقطة التي لم يتنبه إليها [كذا] الدكتور . فأقول : وهل الإستراباذي المتوفى قرابة سنة (٤٦٧هـ) [كذا] تلميذ لأبي أحمد العسكري المتوفى سنة (٣٨٢هـ) وتلميذ للفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) . وقولك إن عبارة «أنشدنا الفراء» خطأ من الناسخ فلماذا [كذا] حكمت هنا بالخطأ في السند وتركت ما سواه كأنشدنا العسكري ...» ا هـ .

وأقول : الذي ذكرتُه يا صاحب الدليل أن وفاة الإستراباذي كانت قبل سنة ٤٦٧هـ لا «قرابة سنة ٤٦٧هـ» وتعلم بلا ريب ما بينهما من فرق، وذكرت في الحاشية (٢٢) من مقالتي أن وفاته قد تكون قبل سنة ٤٣٨هـ (انظر التعليق ثمة) . ويمكن من الوجهة الزمنية أن يروي الإستراباذي عن شيخه العسكري (ت ٣٨٢هـ) . فإذا جعلنا عمره حين وفاة شيخه العسكري ١٨ عاماً كانت ولادته نحو سنة ٣٦٤، فإذا جعلناه ممن عاش ٩٠ عاماً كانت وفاته نحو سنة ٤٥٤هـ وهي قبل سنة ٤٦٧هـ ، والله أعلم .

أما الفراء فليس أبو علي المذكور تلميذاً له ومن المحال أن يكونه . وقد حكمت بخطأ ناسخ النسخة أو من نقل عنه فيما وقع في موضع واحد من الكتاب (ص٢٥٧) وهو قوله «أنشدنا الفراء» ، لأن نصوص الكتاب ناطقة بذلك . وقد ذكرت أنت يا صاحب الدليل في الفهرس مواضع ذكر الفراء في الكتاب ، فلما درستُ أنا أسانيد الكتاب فهرستُ عبارات ذكر الفراء، كقول صاحب الكتاب: أنشد الفراء ، وقال الفراء ، ورواه الفراء ، وذكره الفراء ، وحكاها الفراء ، ورواها الفراء، وذكره الفراء ، وقاله الفراء، وحكي عن الفراء ، وقول الفراء ، وعند الفراء ، وزعم الفراء، وأنكر الفراء ، وأجاز الفراء إلخ ولولا خشية الإطالة لذكرت لك مواضع كل عبارة . فلما رأيت هذه العبارة «أنشدنا الفراء» في هذا الموضع وحده حكمت بأنها خطأ صوابه «أنشد الفراء» . وقد أجبتُ في مقالتي عما سألت عنه هنا يا صاحب الدليل فقلت : «وقد عبر المؤلف بقوله «أنشد الفراء» في مواضع من كتابه ... وبقوله «روى الفراء» (ص ...) و«روي عن الفراء (ص ...) ، وبقوله حكى الفراء أو ذكر أو زعم أو قال أو نحو ذلك في مواضع من كتابه» ا هـ أليس غريباً يا صاحب الدليل أن تسأل عن ذلك مع وضوح ما قلته في مقالتي .

والحكم على أسانيد كتاب لا يكون إلا بعد معرفة رجاله ودراسة الأسانيد دراسة واعية شاملة . وبمعارضة أسانيد الكتاب بعضها ببعض قد يتهدى المحقق إلى صواب ما اعتراه الخطأ من الأسانيد في بعض المواضع . فإن كان السند مما لا ينفع فيه مراجعة الكتاب وكتب

الرجال ترك كما وقع وعلق عليه بما يبين الشك فيه . أو يكون وقوع مثل هذا الموضع في الكتاب مما حملك على إطلاق القول بأن جل الأسانيد أو كلها قد اعتراها السقط والتحريف والتصحيف (انظر ما سلف في الفقرة (١٤ و١٩) ؟ ! وهو قول جائر أرسل إرسالاً ، والغالب على أسانيد الكتاب الصحة والسلامة فيما أعلم .

٢٢ - وقال صاحب الدليل(٤٦) : «ثم تساءل الدكتور [يعنيني] بعد ذلك من يكون أبو علي هذا ؟ وأجاب بقوله : «إن أكبر الظن [لفظي في مقالتي : وأكبر الظن] أن أبا علي صاحب الكتاب هو أبو الحسن بن أحمد [كذا وقع ، وفي مقالتي : أبو علي الحسن بن أحمد] الإستراباذي النحوي اللغوي ... وكانت وفاته قبل [سنة] ٤٦٧هـ ... فأن يكون صاحب الكتاب «أبو علي» الذي يروي عن أبي أحمد العسكري وعلي بن مهدي = ذلك ما يهدي إليه النظر في نصوص الكتاب . وأما أن يكون «أبو علي» هذا الحسن بن أحمد الإستراباذي الذي نقل البغدادي من كتابه «شرح الفصيح» ... = فذلك ظن من الظن إن لم يكن سهلاً ترجيحه [ترجيحاً] قريباً من اليقين لنقص في ترجمته وضياع آثاره كان عسيراً أن يدفع» .

[ثم قال صاحب الدليل] : وبناء على ما ذكره الزاعم في النص نلحظ الأمور التالية :

١ - عدم اطمئنان الباحث إلى نسبة هذا الشرح للإستراباذي وإنما لشخص آخر يكنى أبا علي .

٢ - لم يذكر أحد من العلماء أن الإستراباذي تلمذ على أبي أحمد العسكري أو الفراء لبعد الفترة الزمنية .

٣ - ذكر الباحث أن هذا ظن من الظن ، وهو كذلك لعدم وقوفه على أدلة تنفي ترجيح النسبة عن الزمخشري وقصور الأدلة التي تؤيد النسبة إلى الإستراباذي .

إذن فلماذا الترجيح الذي يقرب من اليقين مع فقد الأدلة الصحيحة» ا هـ .

وأقول : هذا كلام غريب عجيب لا أدري كيف قاله .

١ - أبو علي هو صاحب الكتاب يقيناً ، وأظن أنه أبوعلي الإستراباذي ، وكلامي واضح ، فكيف قلت يا صاحب الدليل ما قلت ؟ ! (وانظر ما سلف في تحقيق نسبته إلى أبي علي والظن أنه الإستراباذي في الفقرتين ٥ و١٢ وغيرهما) .

٢ - عدم ذكر العلماء تلمذة الإستراباذي لأبي أحمد العسكري لا ينفيها عنه ، وهي ممكنة من الوجهة الزمنية (انظر ما سلف في الفقرتين ٩ و ٢١) .

أما الفراء فلم أذكره في كلامي وكيف أذكره يا صاحب الدليل وقد بينت بياناً أن ما وقع في موضع من الكتاب «أنشدنا الفراء» خطأ صوابه أنشد (انظر الفقرة ٢١) .

٣ - نعم ما ذهبتُ إليه من أن صاحب الكتاب أبا علي قد يكون أبا علي الإستراباذي = ظن من الظن موصوف بقولي «إن لم يكن سهلاً ترجيحه ...» (وانظر ما قلناه في الظن في هذا الباب في الفقرة ٥) .

٢٣- وقال صاحب الدليل(٤٧) : وفي آخر المقال ذكر الباحث [يعنيني] ما نصه : «فإن [كذا] صحَّ أن أبا علي الإستراباذي صاحب هذا الكتاب كان تفسير وقوع ما نقله اللبلي عن الزمخشري بنصّه في هذا الكتاب من وجهين : أولهما : أن النسخة التي وقف عليها اللبلي منسوبة إلى الزمخشري أو كانت لا تحمل اسم صاحبها فاجتهد اللبلي في نسبتها إلى الزمخشري . وثانيهما : أن النسخة التي وقف عليها اللبلي هي شرح الزمخشري ونقل الزمخشري من شرح الإستراباذي وإذا صح [ذلك] أيضاً كان لأبي علي الإستراباذي هذا كتب في تفسير القرآن وغريب الحديث والأمثال والمثلث ولم يذكر شيء من ذلك [في تلك الأسطر اليسيرة التي أتيحت لياقوت عنه]» .

[ثم قال صاحب الدليل] : «أجمل الرد على هذا النص في النقاط التالية :

١ - شك الدالي في صحة النسبة للإستراباذي بدليل قوله (فإن صح) ومعنى ذلك أنه من المحتمل ألا يصح فأين هذا من يقينه السابق ؟

٢ - يرد على قوله في الوجه الأول بما ذكرته سابقاً

من أن اللبلي لم يكن هو الوحيد الذي نقل عن شرح الفصيح للزمخشري وإنما نقل عن هذا الشرح مجموعة [كذا] من العلماء .

٣ – أما الوجه الثاني فهذا ما ذكرته في دراستي لهذا الكتاب . وكنت أتمنى أن يشير الأخ الدالي إلى أن هذا القول هو قول المحقق فقد ذكرت ما نصه : «أما فيما يتعلق بالنصين اللذين أوردهما البغدادي فلعل الزمخشري نقلهما عن شرح الإستراباذي ولم يشر إلى كتابه وهذه عادة جرى عليها بعض العلماء ...» .

٤ – الكتب الواردة في هذا الشرح لو كانت للإستراباذي لأشار العلماء إلى بعضها في مؤلفاتهم لا سيما أنها متعددة الاتجاهات في تفسير القرآن والأمثال وغريب الحديث ولكن لم يحدث ذلك لأن الإستراباذي لم يؤثر عنه أنه ألف في هذه الموضوعات إذن فالكتاب ليس له البتة ...» ا هـ .

ما يزال صاحب الدليل يأتينا بكلام غريب عجيب لا محصل له ، وأقول :

١ – لفظي في مقالتي «فإذا صحَّ ...» لا «إن» ، واستعمال إذا على بابها وأصلها من دخولها على المتيقن وقوعه المقطوع به أو على الراجح وقوعه . ويقيني يا صاحب الدليل أن صاحب الكتاب «أبو علي» ، وأغلب الظن عندي أنه أبو علي وهو ظن راجح رجحاناً ، ولهذا ما استعملت في العبارة عنه «فإذا صح» ، وذلك ظاهر كل الظهور .

٢ – لو نقل سبعون ناقلاً عن الزمخشري كلاماً وجدته في هذا الشرح = لم يجعله ذلك صاحب الكتاب ، واحتاج وقوع ذلك فيه إلى تفسير لأن هذا الكتاب كتاب أبي علي ، بهذا تنطق نصوصه (وسلف الكلام في هذا في الفقرة ٨) .

٣ – ما هذا الكلام يا صاحب الدليل ؟ توشك أن تذكر لي الأمانة العلمية (كما فعلت من قبل ، انظر ما سلف في الفقرة ٢٠) .

أنا أتكلم على نصوص كثيرة نقلها اللبلي فيما انتهى إلينا من كتابه (وعدتها ٧٥ نصّاً فيما ذكر المحقق في مقدمة التحقيق ص٥٤ ، عن الزمخشري . وتفسير ذلك من وجهين:

أولهما ما ذكرته، وثانيهما أن النسخة التي وقف عليها اللبلي ونقل منها ما نقل هي شرح الزمخشري ، ونقل الزمخشري من شرح الإستراباذي .

وكلامك يا صاحب الدليل على نصين نقلهما البغدادي عن شرح الإستراباذي ولهذا ما قلتَ : فلعل الزمخشري نقلهما عن شرح الإستراباذي .

فجهتا كلامينا مختلفتان !! فكيف أنسب إليك هذا القول فيما نقله اللبلي عن الزمخشري ، وكلامك فيما نقله البغدادي عن الإستراباذي .

وأحب أن أحقق لك ما تمنيت فأقول الآن زيادة لا موضع لها في سياق المقالة : وبذلك فسر الدكتور المحقق وقوع النصين اللذين نقلهما البغدادي عن شرح الإستراباذي

٤ – أي شيء هذا يا صاحب الدليل ؟ ! قد علمت أن ما انتهى إلينا من ترجمة الرجل أسطر يسيرة لم يذكر فيها من آثاره إلا شرح الفصيح وشرح الحماسة ، فلم قلت ما قلت ؟

ولو أطالت كتب التراجم ترجمته وتركت ذكر كثير من كتبه أو أكثرها لم يكن ذلك نافياً ما تركت ذكره عنه ، ولم يعن ذلك أنه ليس له كتب في التفسير والأمثال وغريب الحديث وغيره (انظر ما سلف في الفقرة ٩) وأنى لك يا صاحب الدليل أن تقول «لأن الإستراباذي لم يؤثر عنه ...» ؟ ! كيف ترسل الكلام إرسالاً ؟ إنه لأمر عجيب .

وليت شعري كيف قلت «إذن فالكتاب ليس له البتة»!!! نتيجة باطلة بنيت على مقدمات باطلة .

هذا آخر ما رأيت ذكره في التعليق على صاحب الدليل الشافي ، والله تعالى أسأل أن يجعلنا من النافعين المخلصين ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾ .

﴿ربَّنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غِلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾ .

الحواشي

١ - الدليل الشافي ، عالم الكتب مج٢٠، ع٤ ، ص٣٦٦.
٢ - الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح ، عالم الكتب ، مج٢٠ ، ع٢ ، ص١١٩ والحاشية ١٣٢ .
٣ - الدليل الشافي المذكور، ص٣٦٦.
٤ - في مقالته «إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق نسبته واسمه» مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٤٩ ، ج١ ، عام ١٩٧٤م .
٥ - شرح الفصيح ، ص٨٦ - ٨٧ .
٦ - شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ، عالم الكتب ، مج٢٠، ع١ ، ص٣٥ - ٣٦ .
٧ - المقالة نفسها ص٣٣ .
٨ - الدليل الشافي ، ص٣٦٧ .
٩ - السابق نفسه .
١٠- شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ص٣٣ .
١١- المقالة نفسها ص٣٦ .
١٢- المقالة نفسها ص٣٤ .
١٣- الدليل الشافي ص٣٦٧ .
١٤- الرد الصحيح ص١٢٠ .
١٥- مقدمة تحقيق شرح الفصيح ص٦٢ .
١٦- الدليل الشافي ص ٣٦٧ .
١٧- معجم الأدباء ٨ / ٥ (و٣ / ٨٢٥ ط . إحسان عباس) ، وأحال على ترجمته في بغية الوعاة ٤٩٩ والوافي ٣٨٣/١١ .
١٨- الدليل الشافي ص ٣٦٧ .
١٩- هذا اللفظ ثابت فيما نقله بهاء الدين عبدالرحمن من الكفاية في مقالته الجواب الصحيح ١٣ . وليس كتاب ابن الخباز متاحاً لي فأتحقق منه .
٢٠- الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح ، عالم الكتب مج٢٠، ع١، ص١٣.
٢١- الرد الصحيح ص١١٨ - ١١٩.
٢٢- الدليل الشافي ص٣٦٧-٣٦٨ .
٢٣- تكملة الجواب الصحيح وتبرئة الرأي النجيح في نسبة شرح الفصيح ، عالم الكتب مج٢٠ ، ع٤ ص٣٧٩ - ٣٨٠ .
٢٤- السابق نفسه ص٣٨٠ .
٢٥- شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ، تحقيق نسبته ونظرات فيه ص٣٤ .
٢٦- الدليل الشافي ص ٣٦٨ .
٢٧- شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ، تحقيق نسبته ونظرات فيه ص٣٥ .
٢٨- المقالة نفسها ص ٣٤ - ٣٥ .
٢٩- المقالة نفسها ص٣٤ .
٣٠- الدليل الشافي ص ٣٦٨ .
٣١- السابق نفسه .
٣٢- السابق نفسه .
٣٣- شرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ، تحقيق نسبته ونظرات فيه ص٣٤ .
٣٤- الفصوص لصاعد اللغوي ٢/ ١٥٤، ٢٠٣، و٢٢١/٣ و٢١٧/٤. وروى عن غير ابن الأنباري من شيوخه في الفصوص ١٩٧/١ ، ١٩٩ و٢٢٣/٤ .
٣٥- الفصوص ٩/٥ .
٣٦- الجواب الصحيح ١٤ ، وتكملة الجواب الصحيح ٣٧٢.
٣٧- الدليل الشافي ص ٣٦٨ .
٣٨- مقالتي «شرح الفصيح...» ص٣٤.
٣٩- الدليل الشافي ص ٣٦٩ .
٤٠- السابق نفسه .
٤١- مقالتي «شرح الفصيح ...» ص٣٤.
٤٢- الدليل الشافي ص ٣٦٩ .
٤٣- السابق نفسه .
٤٤- مقالتي «شرح الفصيح...» ص٣٥.
٤٥- الدليل الشافي ص ٣٦٩ .
٤٦- السابق ، ص٣٦٩ - ٣٧٠ .
٤٧- السابق ، ص ٣٧٠ .

شَرْحُ الفَصِيح ليس للزَّمخشري، بل للأستَراباذي

محمَّد بن عبدالله العزَّام
الرياض - المملكة العربية السعودية

[الزَّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر / شرح الفصيح؛ تحقيق ودراسة: إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي -. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤١٧] .

(١) تمهيد :

كنت أقرأ في مجلَّة العرب ٦٠٧/٣٣ (١٤١٩) بحثاً عن جواز تنوين " أوّلاً "، فذكر الكاتب أن زميلاً له ذكَّره بقول أبي الطيب المتنبِّي:

وَأَنْتَ الَّذي تَغْشَى الأَسِنَّةَ أَوّلاً   وَتَأْنَفُ أَنْ تَغْشَى الأَسِنَّةَ ثَانِيَا

واستشهد بشرح المعرِّي له ثمَّ قال (لا يُحتجُّ بقولهما، ولكنَّهما خير من يُستشهد بكلامهما في اللغة، فنعدُّ ما يقولان بمنزلة ما يرويان)، وأحال على الشرح المسمَّى "معجز أحمد". ومعلوم أن هذا الشرح مدسوس على أبي العلاء ، وقد أطلتُ وغيري القول فيه على صفحات هذه المجلة الكريمة. ومع ذلك لم يدرك الأستاذ وزميله - وهما من أساتذة الجامعات - حقيقة هذا الكتاب ولم يقرءا ما قيل عنه ولم يسمعا به من الناس، فصار هذا الشارح المجهول المتأخِّر خير من يُستشهد بكلامه في اللغة.

وليس الأستاذان بدعاً في هذا الأمر، فقد نقل منه العلماء طيلة القرن العشرين، واعتمدوا عليه في التحقيقات ودراسة سيرة المتنبي، وفَصَلوا في المسائل العلمية بناء على أنه من تصنيف المعرِّي. ثمَّ "حقَّقه" الدكتور عبدالمجيد دياب واجتهد لتصحيح نسبته إليه، ثمَّ اختصره أيضاً! ورأيت أشياء منه على شبكة الإنترنت ! وأوضحتُ في إحدى المقالات أن عبدالرحمن بن الحسام الرومي، صاحب رسالة قلب كافوريات المتنبي، قد وقف عليه في القرن الحادي عشر ونقل منه ستَّة نصوص من غير تسميته بمعجز أحمد، وظهر لي أن التزوير قد وقع في عصره [عالم الكتب ١٩/٣-٢٧، ١٤١٨].

فتقدُّم العصر لا يعصم من الزلل، ووقوف القدماء على الكتب لا يعني بالضرورة صحَّة نسبتها. يجب أن تؤخذ نقولهم بعين الاعتبار، ولكنَّها لا تكون حاسمة للنزاع إذا وصل الكتاب نفسه إلينا وظهر أنه منحول، فلا يصحّ أن نقول: هو له لأن العالم الجليل فلاناً وقف عليه! نعم، يختلف الأمر إذا صرَّحوا بالإسناد المتَّصل إلى المصنِّف، أما الوجادة وشراء النُّسخ من الورّاقين فلا تدلّ على كبير شيء، وإنما هي قرينة من القرائن ودليل من الأدلة. ومعلوم أن إلصاق الكتب بالمشاهير داء قديم، والدواعي إليه معروفة، والاغترار به ممكن في كلّ مكان وزمان، حتَّى لقد اغترَّ أحد كبار الناشرين الألمان قبل بضعة عشر عاماً بمذكرات منسوبة إلى هتلر دسَّها إليه بعض المحتالين.

ويستطيع القارئ الخبير في أكثر الأحوال أن يعرف أن الكتاب صحيح أو مدسوس، لأنَّ فحول العلماء، كالجاحظ والمعرِّي والزَّمخشري، لا بدَّ أن تظهر نفوسهم

وخصائصهم على مضامين الكتب وأساليبها وعباراتها.

ولكن لا يكفي أن يستخرج الباحث نظائر لمسائل الكتاب من كتب المصنِّف الأخرى، ولا الشواهد اللغوية المعتادة والمصطلحات العلمية، لأن المسائل تتكرَّر في كتب العلماء. فمثلاً كثير من أبيات المتنبِّي المشروحة في المعجز المنحول قد شرحها المعرِّي في اللامع العزيزي الذي لا جدال في نسبته إليه، ولا بدَّ أن يُوجد تشابهٌ ما بين الشروح والشواهد في هذين الكتابين الكبيرين، فلا يقوم هذا دليلاً على صحَّة نسب الكتاب. وإنما يصحّ الاستدلال إذا وُجد في أحدهما كلام طويل يوجد في الكتابين معاً بحروفه أو بقريب من حروفه، أو رأيٌ مشهور له. هذا مع العلم بأن العلماء الكبار قلَّما يكرِّرون الكلام بحروفه إلا في المسائل التي تقتضي دقَّة النقل، ولا حاجة بهم إلى نقل أمور الإعراب وشرح الغريب وما إلى ذلك من كتبهم الأخرى.

ونحن نرى الفقهاء يُفتون في أكثر المسائل ارتجالاً ويستشهدون عليها بالآيات والأحاديث، من غير مراجعة ما أفتوا به سابقاً لمطابقة الحروف والكلمات. فلذلك لا بدَّ أن يكون في النصّ خصوصية يقطع معها الناظر بأن الكتابين من تصنيف رجل واحد.

ولا بدَّ أن يحذر المحقِّق من الأدلَّة الوهمية، بأن يقتنع سلفاً برأي ثمَّ يبحث له عن شواهد! وقد رأيت من ذلك ما لا أحصيه من الأمثلة حتَّى لكبار المحقِّقين، ما من كتاب منحول إلا وقد تكلَّفوا الأدلَّة لتصحيحه. ومن ذلك كتاب "الحنين إلى الأوطان" الذي نشره العلامة الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله ضمن رسائل الجاحظ، مع أنه لا يشبه كتبه، وأشار إلى تشكُّك بعضهم فيه، وسرد بضعة أدلَّة واهية ثمَّ قال: بل هو جاحظي جاحظي! ثمَّ نشره الدكتور جليل العطية منسوباً إلى صاحبه محمد بن سهل ابن المرزبان، وهو الصحيح الذي لا ريب فيه.

ومن جهة أخرى لا يجوز التشكيك إلا بدليل صحيح، فإذا قام الدليل فلا يجوز التمسُّك بما يكتبه النسّاخ والورّاقون على ورقة العنوان، ولا بوقوف فلان عليه وذكر فلان له. لا بدَّ من الاعتدال في هذه المسألة والتجرُّد لطلب الحق والقيام بالأمانة لإرجاع الكتاب إلى صاحبه الذي بذل علمه وجهده في تسويده وتبييضه، من غير تعصّب لأحد على أحد. ولا بدَّ من تقدير الشواهد والبراهين على قدرها، ومعرفة ما قد يكون فيها من وجوه الضعف والاحتمال، وألاّ تُصوَّر بأنها قاطعة الدلالة إذا لم تكن كذلك.

(٢) شرح الفصيح :

تابعت على صفحات هذه المجلة ما كُتب عن شرح الفصيح المنسوب إلى جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشري رحمه الله، ودعوة القرّاء للمشاركة في الحوار العلمي. وهي ستُّ مقالات في المجلَّد العشرين: مقالة الدكتور بهاء الدين عبدالرحمن بعنوان "الجواب الصحيح"، والردُّ عليها للمحقِّق الدكتور إبراهيم الغامدي بعنوان "الردّ الصحيح"، والردّ على الردّ للدكتور بهاء الدين بعنوان "تكملة الجواب الصحيح"، ومقالة للدكتور محمَّد الدالي، والردُّ عليها للمحقِّق، والردّ على الردّ للدكتور الدالي (وهذه المقالة الأخيرة سوف تنشر في هذا العدد، وقد ذكر فيها أشياء مما سأذكره في مقالتي هذه).

وقد جزم الناقدان بأنَّ الكتاب ليس للزَّمخشري، ورجَّحا أن يكون لأبي عليّ الأسْتَراباذيّ. أما المحقِّق فيجزم بأنه للزَّمخشري وأنه ليس للأسْتَراباذيّ البتَّة، مع أنه ربَّما تردَّد في بعض المواضع. ولكنَّ نشره للكتاب وردوده على الناقدين لا يدلّ على غير ذلك.

وقد آثرت الانتظار لقراءة براهين الطرفين، وبعد ذلك وجدتُ لزاماً عليَّ إضافة هذه الكلمة إظهاراً للصواب وطلباً للثواب، وأرجو أن يجد الإخوان وسائر القرّاء فيها

زيادةً في الفوائد وأدباً في الحوار وعنايةً بالمهمّ، وأعتذر عن الإطناب بضرورة استغراق المسائل وسدّ الثغرات عند الاستدلال. وليس لنا جميعاً من غرضٍ إن شاء الله إلا إحقاق الحقّ بحسب الطاقة وتوفيق الله عزّ وجلّ، وخدمة هذا التراث العزيز. وقد ضاعت كتب الأسْتَراباذيّ رحمه الله، فلذلك يسرُّنا أن يبقى له هذا الكتاب وإن وُئِد اسمُه وأُضيع جهدُه، وإذا ثبت أنه من تصنيف الزَّمخشري فأنعم وأكرم وعلى العين والرأس.

ونحن نشكر المحقِّق على جهده واجتهاده، ونسأل اللّه أن يجعله فاتحة خير له في خدمة هذا التراث العزيز. والحقّ أنه وقع على كنز نادر ثمين لو وُفِّق إلى تقديره حقَّ قدره، وما كلّ مجتهد مصيب، ويقول الإفرنج في أمثالهم: إذا لم تنجح في المحاولة الأولى فأنت في حدود المعتاد! وربَّ ضارة نافعة، فلولا نشرُه ما علم الناس أنه لأبي عليّ الأسْتَراباذيّ! ولعلَّ ذلك يكون فيه درس لناشئة المحقِّقين الذين يُقدمون على إخراج الكتب المُشكلة قبل استكمال الأدوات. وأرجو أن يتأمَّل ما يَرِد في كلامي وكلام غيري بعين الإنصاف لأن الرجوع إلى الحقّ من شمائل أهل العلم، وإن كان عسيراً على بعض النفوس. ولعلّه يوفَّق في الطبعة الثانية إن شاء الله لاستدراك ما وقع ، كما فعل غير واحد من كبار المحقِّقين، كالأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله الذي أصدر كتاب الإفصاح للفارقي منسوباً إلى الرمّاني، ثمَّ صحَّح الخطأ في الطبعة الثانية، بل أرفق البيان مع الطبعة الأولى .

وما كان بودّي – علم اللّه – أن أكتب هذه المقالة، لولا وجوب القيام بالأمانة وإحقاق الحقّ والانتصار للرجل الذي ضُيِّع حقُّه وأُخمل ذكرُه وأُعين الزمانُ عليه. وأنا لا يكاد يؤلمني شيءٌ كنشر كتاب منسوباً إلى غير صاحبه تحت شعار التحقيق : كان الغلط في نسخة واحدة مُنزوية في إحدى الخزائن، فتُطبع منها أُلوفُ النُّسخ ويدخل إلى كلّ خزانة ويقتنيه كلّ باحث، وعلى كلّ نسخة شهادة المحقِّق بصحَّة نسب الكتاب، ويُحرم المصنِّف المظلوم من ثمرة علمه واجتهاده، وتُنسب الآراء الواردة في الكتاب إلى رجل لم يقلها ، بل ربما تعارضت مع آرائه الصحيحة ! وقد فشا هذا الأمر في السنوات الماضية لأسباب أكاديمية وتجارية لا مجال للكلام عليها هنا، فأضعف الإيمان أن يبادر النقّاد إلى أداء الأمانة وإيضاح الحقيقة.

ولكن ما أصعب استدراك هذه الأغلاط إلا على المحقِّق! فإن أكثر الباحثين لا يزالون يقولون: نقد النثر لقُدامة بن جعفر وشرح ديوان المتنبِّي للعُكْبَري ومعجز أحمد للمعرِّي ! لماذا ؟ لأن الذين نشروها لم ينزلوا عند نُصح الناصحين ونقد الناقدين، بل أعادوا طباعتها أو تركوها تُنشر وتُصوَّر منسوبةً إلى نفس الرجال، من غير إشارة إلى الرأي الآخر! كما حصل لشرح ديوان المتنبِّي الذي نشروا طبعته الثانية منسوبةً للعُكْبَري سنة ١٩٥٦، أي بعد تسع سنين من نشر مقالة الدكتور مصطفى جواد القاطعة، ولم يشيروا إليها أصلاً !

والحقُّ أن الشكَّ في شرح الفصيح له ما يسوِّغه ابتداءً ؛ فقد وصل إلينا غُفلاً من اسم المصنِّف في نسخة فريدة بخزانة سراي بتركيا (وسأشير إليها بالمخطوطة)، فاستظهر المحقِّق أنه للزَّمخشري بناء على النظر الذي يتَّسع معه المجال لنظر آخر. فليس الأصل أنه له إلا إذا ثبت العكس، بل الأصل أنه مجهول المصنِّف إلا إذا ثبت أنه له أو لغيره. ولا تزال خطبةُ الكتاب ضائعة، ولو بقيت لربَّما اتَّضح الأمر لأن مقدِّمات الزَّمخشري متميِّزة. لا أقول إنَّ ضياعها يعني بالضرورة أن الكتاب ليس له، ولكنَّه يكاد يعني بالضرورة أن ورقة العنوان الأصلية ضائعة أيضاً، وهذا يفتح الباب على مصراعيه للخطأ والتزوير.

من أجل ذلك نظرتُ فيما كتبه الناقدان الكريمان، فوجدتُ الحجَّة قوية والإشكالات كثيرة، وخرجتُ على اقتناع وتأييد لقولهما بأن الكتاب ليس له قولاً واحداً، بل هو من تصنيف رجل عاش في أواخر القرن الرابع بيقين، واليقين أو شبه اليقين أنه أبو عليّ الأَسْتَراباذيّ. ثمَّ تأمّلت في إجابات المحقِّق الفاضل فوجدتها مشوبةً بشيء من الحدَّة والانفعال، والبحث عن مخارج جَدَلية لفظية من غير الإتيان بأدلَّة جديدة، وهو يعلم - وفَّقه الله - أن النقّاد نظروا في أدلَّته الأولى فوجدوها غير كافية.

(٢) ما أكثر الإشكالات !

لقد تأمّلت طويلاً في الأدلَّة والحُجج التي أوردها أخونا الدكتور إبراهيم الغامدي بعين الراغب في موافقته، لا أحبَّ عليَّ من ذلك، ولكنِّي لم أجد فيها جميعاً ما يستحق الوقوف عنده إلا نقول أبي جعفر أحمد بن يوسف الفِهْري اللَّبْلي (المتوفَّى سنة ٦٩١ رحمه الله)، فعليها مدارُ نسبة الكتاب إلى الزَّمخشري. أما الأدلَّة الأخرى فهي على كثرتها والتفنُّن في عرضها أدلَّة وهميَّة لا تؤسِّس الحقيقة ولا تؤدِّي إلى المطلوب. وأظن أنه رآها بعين الواثق باللَّبْلي وبنقوله، فانصرف عن النظر في حقيقتها ومبلغ دلالتها ومواضع الخلل فيها.

ولعلِّي أُعجِّل للقارئ منها بهذا الدليل الذي أورده في مقدِّمة التحقيق ٧٩، ثمَّ كرَّره في الردّ الصحيح ١١١ لما يظنُّه فيه من بليغ الدلالة فقال (قال شارح الفصيح "ومن الطير غير الصائد والكلاب ونحوها: البُرْثن. والبُرْثن يجوز في السباع كلها". وقد أورد الزَّمخشري هذا بنصِّه إذ يقول "ومن الطير غير الصائد والكلاب ونحوها: البُرْثن، والبُرْثن يجوز في السباع كلها"، وأحال على موضع الكلامين من الشرح والكشاف. وقد عجبتُ وأنا أقرأ المقالة لهذا الاتِّفاق الحرفي، وكِدْتُ أُصدِّق بأن الكتاب للزَّمخشري، ولا أرتاب في أن بعض أهل العلم قد اغترُّوا بهذه الحجَّة القويَّة! وكان شرح الفصيح للهرَوي بجواري، فما أسرع ما وجدتُ الجملة فيه مكتوبة بين قوسين لأنها من أصل كتاب الفصيح [طبعة الخفاجي ١٠٢]. فاستغربتُ ذلك وظننتُ أن المحقِّق الفاضل أكثر ضبطاً وإتقاناً من شيخنا الخفاجي، ثمَّ لما وقفت على شرح الزَّمخشري وجدتُ أن المحقِّق نفسه قد وضعها بين قوسين وطبعها بخطٍّ غليظ لأنها من كلام ثعلب! فالكلام كلامُه إذن: أورده الشارحُ ليشرحه، وأورده الزَّمخشري في الكشاف لأن عبارة الفصيح جارية على الألسنة والأقلام، هذا هو سرُّ الاتفاق بين العبارتين ! فلا أدري كيف جُعل من إنشاء الزَّمخشري وصار دليلاً على أنه الشارح؟! ولا كيف وقع المحقِّق - الذي ينبغي أن يكون من أعرف الناس بالفصيح وعباراته وشروحه المخطوطة والمطبوعة - في هذا الخلط الشديد. فهذا مثال رأيتُ تعجيله للقارئ الكريم على التسرُّع والأدلَّة الوهمية التي لا تثبت على النظر.

أما أدلة النفي فما أكثرها:

فلو كان سَهْماً واحداً لاتَّقيتُهُ

ولكنّه سهمٌ وثانٍ وثالثُ

لا بأس في أن يأنس المحقِّقُ ابتداءً إلى نقول اللَّبْلي، لأنها كثيرة وصريحة ولا تترك مجالاً للشكِّ بأن نسخته كانت منسوبة إلى الزَّمخشري، وهذا منطق مستقيم يصلح ليكون افتراضاً أوَّليّاً. ولكن يجب أن توزن الفروض الأوَّلية بميزان الأدلَّة، فترتفع أو تنحطّ مع المضيِّ في البحث والتحقيق، لا أن تُجعل ميزاناً وأساساً لغيرها. وسيتَّضح أن نصوص الكتاب - ومنها ما أورده اللَّبْلي نفسه - تقطع بأنه ليس للزَّمخشري، وأن رجلين غيره نقلا منه ونسباه إلى رجل آخر يصلح أن يكون المصنِّف. فأيهما نصدِّق: الكتاب الذي بين أيدينا، أم النقول من نسخة قديمة ضائعة

لا ندري ما أصلها ولا مبلغ الثقة بها؟

لقد شعر المحقِّق بهذا الإشكال العظيم، فتكلَّف سلسلة لا نهاية لها من التخريجات والافتراضات لإنقاذ هذا الفرض الذي افترضه، واعترف ضمناً – ولو لم يصرِّح – بأن صحَّتها شرط لصحَّة الفرض الأول، ولكنَّه لم يوفَّق إلى إثبات شيء منها بالدليل القاطع للنزاع. مع أن الحقَّ في مثل هذه الأمور لا بدَّ أن يُشرق في النفوس ويفرض نفسه على العقول والأفهام، ولا بدَّ أن يوجد له دليل واحد على الأقلّ لا شُبهة فيه. وسوف يرى القارئ الكريم إن شاء الله أن نسبته إلى الأسْتَراباذيّ هي التي تُشرق في النفوس وتفرض نفسها على العقول والأفهام.

فلا يعقل أن يكون الكتاب للزَّمخشري – وهو من أشهر العلماء على الإطلاق، والفصيح من أشهر الكتب على الإطلاق – فلا يكون في الصدر من مصنَّفاته، ولا يُذكر في تراجمه القديمة وأخباره (كما اشتهر شرح اللَّبلي على الأقلّ). ولا يعقل أن تُشَدَّ إليه الرحال وتُحدى مطايا الآمال كما قالوا، فلا يُروى عنه هذا الكتاب المهمّ ولا يُقرأ عليه، ولا يذكره العلماء في فهارس مرويّاتهم، ولا يقف عليه فحولة اللغويين والنُّحاة والمؤرِّخين المشارقة القريبين من عصره، كابن برِّي وأبي البركات والمطرِّزي والكندي والعُكْبَري وصدر الأفاضل وياقوت وابن معطي وعبداللطيف البغدادي وابن الأثير وابن المستوفي وابن يعيش والسخاوي والقفطي وابن الحاجب والصَّاغاني وابن أبي الحديد والرَّضي الأستَراباذي وابن عدلان الموصلي وابن مالك وابن خلِّكان وغيرهم وغيرهم، مع وجود المقتضى وارتفاع المانع لديهم جميعاً، ووقف عليه رجل معاصر لهم جميعاً – وهو ابن الخَبَّاز الإرْبِليّ – فنقل منه فائدة واحدة وعزاه إلى أبي عليّ الأسْتَراباذيّ، ثمَّ وقف عليه أجلُّ العلماء المحقِّقين في القرن الحادي عشر – وهو عبدالقادر بن عمر البغدادي – فنقل منه بضع فوائد وعزاه إلى الأسْتَراباذيّ أيضاً. ولا شكَّ في أن المشارقة كانوا يجهلونه البتَّة، بدليل أن الحاج خليفة وصاحب هديَّة العارفين وأمثالهما من المفهرسين لم يسمعوا به، وقد كتب أهل عصرنا سيرة الزَّمخشري في كتب مستقلَّة، كالحوفي والجويني والشيرازي وغيرهم، وكذلك محقِّقو كتبه في مقدِّماتهم، فلم يشيروا إليه لأنه مجهول في المشرق. فكيف نَبَتَ في أقصى الأندلس على يد اللَّبْلي؟! وهذه النسخة الغُفْل التي وصلت إلينا مشرقية لا مغربية!

وعلى كثرة الباقي لنا من كتبه فليس في شيء منها أية إشارة صريحة إلى شرحٍ له على الفصيح، مع وجود المقتضى وارتفاع المانع أيضاً. وليس في الكتاب أية إشارة صريحة قاطعة إلى أي كتاب من كتبه، ولا إلى أحد من مشايخه ولا غيرهم من أهل القرن الخامس والسادس، ولا مسألة علمية يقطع القارئ بأنها لا تأتي إلا منه، ولا أساليب وعبارات معهودة منه. بل يوجد فيه التصريح مراراً بالسماع من علماء القرن الرابع، فيضطرّ المحقِّق إلى افتراض سقوط الأسماء بينه وبينهم مع أنه لا تُعرف له رواية عنهم لا رأساً ولا بالواسطة. وقبل ذلك كلّه فالمصنِّف يسمِّي نفسه أبا عليّ في مواضع كثيرة منه! ويصرِّح مراراً بأنه هذَّب كتاب أبي عبيد في غريب الحديث. فلو أقسم الزَّمخشري بالله العظيم على أن يطمس منه جميعَ ما يدلّ على أنه له، وأن يبتر الصلة بينه وبين جميع مصنَّفاته الأخرى، ما فعل أكثر مما فعل! ولذلك كلّه فأنا أجزم بأن هذا الشرح مدسوس عليه، بل أكاد أجزم بأنه لم يشرح الفصيح أصلاً، لأنه لو فعل لكسفَ شرحُه شروحَ الناس.

ونُشرت ترجمة طويلة مهمَّة له، مُنتزعة من كتاب معجم السِّيَر لعبدالسلام بن محمَّد الأندرسباني

الخُوارزمي [مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٥٧/٣٦٥، ١٩٨٢]. وفيها قول عبدالسلام (أدركتُ أيامه ودخلتُ عليه سنة ٥٣٣، وسلَّمتُ عليه. إلا أنه عاقني عن القراءة عليه والأخذ منه عوائق، فبقي ذلك حسرة عليّ، لأنه رحمه الله كان قرأ على جدِّي أبي أمِّي شيئاً من الأدب فكان يعرفني. وحين توفي خالي كتب إلى جدِّي كتابَ تعزية ... إلخ)، وسرد نحو خمسة عشر من مصنَّفاته فلم يذكر شرح الفصيح ! وكتب بعضهم في حواشي النُّسخة (وكتاب في أسماء الأودية والجبال والشجر، وكتاب المفرد والمؤلَّف في النحو)، فهذا ينفي ما ذكره المحقِّق من أن كتاب الأمكنة غير مذكور. ولم أجد للأندرسباني ذكراً إلا في كشف الظنون ٢/١٠١٣، وسمَّاه الأندرسقاني وذكر كتابه هذا، ولكنَّه بيَّض لتاريخ وفاته . وذكر بروكلمان في كتابه ٦/٢٥٠ وسمَّاه الأندرسفاني بالفاء وذكر له كتابين ولم يذكر هذا الكتاب .

هذه أهمّ الإشكالات، وهناك كثير غيرها، ولا يُجدي أن يجيب عليها المحقِّق واحداً فواحداً بكلمات إنشائية ومخارج جدلية واحتمالات ظنِّية، من جنس القول بأن كثيراً من الكتب لم تُذكر في تراجم أصحابها ولم يقف عليها الناس، وأنه لا يجب على الإنسان أن يسمِّي كتبه بأسمائها المعروفة، وأن البغدادي ليس معصوماً من الغلط، وأن إشارة ابن الخباز لا تطابق الموجود حرفاً حرفاً، وأن أبا عليّ يجوز أن يكون القالي أو الفارسي أو المرزوقي، وأن الناسخ ربَّما يكون اختصر الأسانيد، مع تعجيز الناقدين بالأسئلة التي ليس لديه جواب عليها يصلح للزَّمخشري ... إلخ، بل لا بدَّ من الإجابة على غرابة اجتماع هذه الإشكالات الكثيرة على صعيد واحد. فإذا تكاثرت المصادفات فربَّما لم تكن مصادفات! هذا هو المنطق العلمي، كما لو رأيتَ في شوارع الرياض رجلاً من الإسكيمو، ثمّ رأيتَ عشرةً من أمثاله في بقيَّة يومك، فلا بدَّ في حكم العقول أن يكون هناك سبب جامع يفسِّر حضورهم في هذا اليوم بعينه، مع أن حضورهم متفرِّقين على مدى سنين طويلة غير مستحيل. فلو ذكره الزَّمخشري في الكشّاف مثلاً لما استشكلنا سكوت الناس عن ذكره، ولو أطبق أهل العلم على ذكره لما استشكلنا سكوته هو، وهكذا في بقيَّة الإشكالات المذكورة. ليس العجب في وجود بعضها، وإنَّما العجب في اجتماعها وتضافرها.

ولقد كان الإنصاف يقتضي أن يجتهد المحقِّق لنفيه عنه كاجتهاده لإلصاقه به، وأن يعدل في الحكومة بين الرجلين المنسوب إليهما الكتاب، وأن لا يكتفي بتخريج أدلَّة النفي التي يطرحها الناس والتقليل من شأنها. فإن من شروط البحث العلمي إخضاعَ الفروض والآراء لأقسى الاختبارات وسدَّ جميع الثغرات التي قد تَرِد عليها قبل نشرها على الناس. ولكنَّه انحاز مع الأسف إلى أحد الطرفين، وصاغ الأدلَّة بحيث يذهب ظنُّ القارئ غير المستبصر إلى أنها قاطعة أو شبه قاطعة بأنه للزَّمخشري، ولم يُشر بالوضوح اللازم إلى الإشكالات المذكورة، وأوهم بأنه ذكر فيه ثلاثة من كتبه المعروفة، لا يكاد القارئ يفهم غير هذا المعنى مع أن العبارة غير جازمة أحياناً، ولكنَّه لم يؤكِّد على أن الأسماء لا تطابق الأسماء وأن النصوص لا تطابق النصوص. بل لقد ذكر حصول المطابَقة مراراً مع أنه يستشهد بنصوص غير مُطابقة. وسكت عن الأمثال والأقوال التي لم يستطع تخريجها من مصنَّفاته، واحتفل بما ظنَّ أنه استطاع تخريجه وعدَّه دليلاً على أن الكتاب له، ويظهر أن معنى التخريج لديه: أن يجد إشارة ما إلى المسألة. وفي كلامه لطائف وحِيَل لفظية غير قليلة، الغرض منها زحزحة الكتاب إلى الزَّمخشري!

واحتفل بذكر صاحب إشارة التعيين له ضمن

مصنَّفاته، فعقد عنواناً يوهم بأن الشرح منسوب للزَّمخشري في كتب التراجم، من غير إشارة إلى الإشكال في خفائه على جمهور المؤرِّخين ممَّن هم أعظم تحقيقاً ومعرفة بالزَّمخشري منه، من السابقين على عصر اللبلي.

وعقد في المقدِّمة نحو أربعين ومائة عنوان لأشياء كثيرة، فلم يعقد عنواناً للشيوخ الثلاثة الذين صرَّح المصنِّف بالسماع منهم (لأنه لم يستطع إيجاد تخريج يجعلهم شيوخاً للزَّمخشري). وهذا الباب المفقود من أهمِّ المهمَّات مادامت النسخة غير منسوبة ومادام القدماء قد اختلفوا في اسم المصنِّف. بينما أطال الكلام على آراء الشارح وشواهده ومصنَّفاته واعتزاله المزعوم (لأنه يستطيع أن يستدلَّ بها على أنه الزَّمخشري، بصرف النظر عن صحَّة الاستدلال). ثمَّ أدرج هؤلاء المشايخ الثلاثة في فصل (مصادر الكتاب) مع الخليل وسيبويه والأصمعي وأمثالهم من الرواة القدماء الذين عاشوا قبل عصر المصنِّف [المقدِّمة ١٧٥-١٨٢]. ولم يقل إنه صرَّح بالسماع منهم، فضلاً عن أن يقول: إنّ الزَّمخشري لا تُعرف له رواية عنهم فإن صحَّ السماع فالكتاب ليس له! وفتَّشت المقدِّمة بحثاً عن أية إشارة إلى السماع منهم فلم أجد إلاّ عبارة (نَقَل منهم)، يكرِّرها المحقِّق الفاضل مراراً لئلا ينقدح في ذهن القارئ أن الكتاب ربَّما يكون لغيره، ووصفهم في بعض المواضع بأنهم "رواة" لهذا الغرض. وهذا الأمر غير مستحسن، لأن الواجب على الباحثين إيراد الحقائق بحروفها ثمَّ توجيهها بما يحلو لهم لتتميَّز الآراء عن الحقائق.

(٤) نقول اللَّبْلي:

لقد نقل أبو جعفر اللَّبْلي من شرح الزَّمخشري ثلاثاً وسبعين مرَّة في الجزء الباقي من كتابه "تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح"، غير النقول الصامتة . وأظنّ أنه لو بقي كاملاً لوجدنا فيه نحواً من ثلاثمائة نقل، بدليل ما ذكره المحقِّق من وجود هذا العدد في مختصره "لباب تحفة المجد الصريح" . وهذا المختصر المهمّ مذكور في جريدة المصادر، ولكن لم أجد له ذكراً في الدراسة ولا لهذه النقول الثلاثمائة أثراً في الحواشي. ولا أدري ما تفسير هذا الإغفال ولا مسوِّغ ذكره في قائمة المصادر إذا لم يكن من مصادر التحقيق.

ولم يصرِّح المحقِّق إن كان اللبلي قد نقل من شرح الزَّمخشري في مصنَّفاته الأخرى غير التحفة ومختصرها.

فلنحسن الظنَّ باللَّبْلي، ولنفترض أن الأمور على ظاهرها وأن نسخته كانت منسوبة إلى الزَّمخشري. أمَّا إذا كانت نسخته غفلاً فقد قُضي الأمر لأنه يكون قد اجتهد في نسبة الكتاب فأخطأ الاجتهاد.

إنَّ النظر في نقوله يقتضي - قبل كلّ شيء - النظر في طريقه إلى رواية الكتاب، فلولا الأسانيد لقال من شاء بما شاء. فأوَّل ما يجب السؤال عنه: ما سَنَدُ هذه النقول؟ لقد كان من الواجب على المحقِّق أن يهجم على هذه المسألة وأمثالها بالتفصيل والوضوح اللازم ويؤيدها بالدليل الكافي، ولو أفضى به ذلك إلى إسقاط الثقة باللَّبْلي ونفي الكتاب عن الزَّمخشري بالمرَّة، فهذه طبيعة البحث العلمي. ولكنَّه اكتفى بنقل ثناء الناس عليه، من جنس قوله (وهو قريب من عصر الزَّمخشري ويُوَثِّقُ مَرْوِيَّاته)، وقوله (إنه ممن يُوَثِّقُ في مَرْوِيَّاته، وقد شهد له العلماء القدماء بذلك)، وفضلَّه على البغدادي (لقُرْب عصره من الزَّمخشري وعناية أهله بالإسناد والمشيخات والبرامج والفهارس، واعتماد البغدادي على الوجادة في مَرْوِيَّاته أو إجازات المتأخِّرين التي ليس لها قيمة علمية) [المقدِّمة ٥٢ والردُّ على الدالي ٣٦٧]. فهذا الأسلوب يُوهم القارئ بأن شرح الفصيح - الذي يدور الكلام عليه - كان من "مَرْوِيَّاته" الموثَّقة الموثوق بها التي شهد لها العلماء القدماء، وأنه

مذكور في مشيخات أهل عصره وبرامجهم وفهارسهم وإجازاتهم الصحيحة. فالسؤال المهمّ الذي كان يجب تحريره فلم يُحرَّر: هل أُشير إليه في أسانيده أو في أسانيدهم؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فقد انعكس الدليل، فلماذا يجهلونه أو يتجاهلونه مع وجود المقتضي وارتفاع المانع وشهرة الشارح والكتاب المشروح وشدَّة عناية القوم بالأسانيد؟!

والذي لا شكَّ فيه إن شاء الله: أنه لم يكن يرويه بالإسناد المتَّصل الذي يحول دون وقوع الغلط في ورقة العنوان، وإنَّما وقعت له النسخة فركن إليها ونقل منها، عفا الله عنّا وعنه. والدليل على ذلك أنه لم يذكر إسناداً في جميع نقوله الثلاثة والسبعين، وإنما وقع النقل بلفظ (قال الزَّمخشري) في الغالب، وهذه عبارته في النقل الأول منه (قال الزَّمخشري في شرحه لهذا الكتاب) . ولم يذكره في فهرست مَرْوِيّاته (المطبوع في دار الغرب الإسلامي ببيروت، ١٩٨٨)، مع أنه ذكر فيه سندَ "الفصيح" إلى ثعلب وسندَ "المفصَّل" إلى الزَّمخشري. فإذا نزلنا إلى العنعنة فإن كثيراً من نقولنا اليوم أصحّ من نقول الذين عاشوا قبل ألف سنة، ولا وجه للقول بأن نقول اللَّبْلي أصحُّ من نقول البغدادي إلا إذا ثبت أن نسخته أصحّ من نسخته وهيهات!

وقد روى تلاميذه عنه كثيراً من كتبه وكتب غيره، وورد اسمه في كثير من الأسانيد والإجازات، فلم يرووا شرح الفصيح للزَّمخشري عنه ولا عن غيره مع أنه أعَزُّ من بَيْضِ الأَنُوق، ولم يذكروا أنه حدَّثهم به بالإسناد المتَّصل. وما كانت لتفوتهم روايةُ هذا الكتاب المهمّ لو وجدوا له إسناداً عنده ، وحسبك حرصاً بأبي حيان . فلا معنى لذلك كلّه إلاّ أن الإسناد لا وجود له.

بل قال تلميذه الوادي آشي في برنامجه ٣١٠، في الكلام على تحفة المجد الصريح (ذكر أنه جمعه من تواليف عدَّة ذكرها في أوله، ربَّما ما يُعلم بعضُها ولا لمن هي منسوبة إلاّ منه. ناولنيه في أصله الذي بخطّه، وأشكُّ هل قرأت عليه منه من أوّله أو سمعت، وأجازنيه مع سائر تواليفه). فقد صرَّح بأن شيخه جمعه من التواليف التي ذكرها في مقدِّمة الكتاب، وأن بعضها مجهول الأصل. ومن المعلوم أن اللَّبْلي هو الذي يجب عليه توثيق رواياته وإظهار أصوله وأسانيده من أجل إيجاد الطمأنينة في نفوس القرَّاء، وهو يعرف دستور العلماء أتمَّ المعرفة، ولا يُعقل أن يُدلِّس أو يُقصِّر عن البيان فنخترع له المعاذير ونضرب في متاهات الاحتمالات ونخطِّئ غيره من العلماء.

وهذه العبارة (ربَّما ما يُعلم بعضُها ولا لمن هي منسوبة إلاّ منه) هي من كلام الوادي آشي من غير شك، لأنها لا توجد في كلام اللبلي نفسه . ومن الواضح أنه نظر في مصادر شيخه على ضوء الأسانيد المعروفة في عصره فأدرك أنه لم يكن صاحب أسانيد ، وليس في تلك المصادر أولى بهذه الصفة من شرح الزمخشري! وأنا أستغرب كيف أن المحقِّق الفاضل أورد هذه العبارة المهمة بلفظه هو ، وصرفها إلى معنى الثناء عليه وعلى كتابه ومصادره! فقال (يُعَدُّ هذا الشرح من أوسع شروح الفصيح مادَّةً، إذ اعتمد اللَّبْلي على عدد كبير من مؤلَّفات العلماء الموجود منها والمفقود، وقد ذكر هذا في مقدِّمته)، وقال (واعتماده على مصادر اللغة التي لا نعرف بعضها إلا من خلال مقدِّمة كتابه) [المقدِّمة ٢١ و ٢٢١]. فانصرف الكلام من معنى جهل القدماء بهذه المصادر إلى معنى الجهل بها وضياعها في عصرنا! رحم الله أسلافنا، فهذا التلميذ لم يجحد الحقائق ولم يخلط بين الأمور، وحرص في الكلام على كتاب شيخه على التصريح بالواقع، وقارن كلامه بصنيع المحقِّق ههنا وكثرة ثنائه على اللَّبْلي في باب الرواية!

فلننظر في عبارة اللبلي رأساً . قال في مقدِّمة

التحفة (وأخذتُ ذلك من كتب أئمة اللغة المشهورين بالتَّبريز، ونَفَضتُ فيه من الدواوين ما بين المستوعِب والوجيز) ، ثمّ سرد نيِّفاً ومائة كتاب وقال (وغير ذلك مما يطول إيرادهُ ، **ويوجد في أثناء الكتاب نقلُه وإسنادُه**) . فلم يذكر أن بعضها موجود وبعضها مفقود ، وإنَّما الذي ذكر ذلك هو الوادي آشي بالمعنى الذي شرحناه وهو جهالة الناس بها وبأسانيدها . وليُعلم أن قوله (ويوجد في أثناء الكتاب نقلُه وإسنادُه) لا علاقة له بما نحن فيه لأنه لم يذكر إسناداً إلى الزَّمخشري .

بل إنَّ من الغريب أنه لم يذكر شرح الزَّمخشري ضمن هذه المصادر المائة ، على كثرة النقول التي نقلها منه، مع أنه ذكر فيها سبعةً من شروح الفصيح الأخرى ! كذلك لم يذكر اسم الزَّمخشري ولا كنيته بحيث نجزم بأن المقصود ليس زمخشريّاً آخر . وأخشى أن تكون النُّسخة التي كانت لديه منسوبة إلى الزَّمخشري فقط ، فلم يستسغ التصريح بأنَّه أبو القاسم من غير دليل . ولقد كان المحقِّق حريّاً بأن يذكر هذه الحقائق المهمَّة في مقدِّمة التحقيق ، ولكنَّه آثر إغفالها على عادته في تجاهل ما قد يوقع الشكَّ في نقول اللبلي .

ثمَّ إنَّ الشرح غير مذكور في برامج الأندلسيين وأسانيدهم، ولا المشارقة أيضاً، ولا يُعرف له سندٌ إلى الزَّمخشري إلى الآن، **فمن أين يأتي الإسناد إليه**؟ ومعلوم أن الأسانيد شبكة مترابطة يأخذ بعضها برقاب بعض، وهي من مفاخر هذه الأمَّة. فالثلاثة رجال أو الأربعة بينه وبين الزَّمخشري لا بدَّ أن يكون لهم تلاميذ كثير في شتَّى البلدان يروون الكتاب ويُروى عنهم، وهذا غير موجود الآن ولا أظنّه سيوجد في المستقبل.

فالنتيجة الواضحة أنه كان ينقل من صحيفة، وهي طريق طالما أوقعت العلماء في الضلال والأوهام، **وأن الكتاب لم يُرْوَ عن الزَّمخشري أصلاً**. هذا ما انتهيتُ إليه بعد بذل الجهد ، وأرجو ممن ينتهي إلى نتيجة أخرى بناء على دليل صحيح ، أو يجد ما يؤيد هذه النتيجة، أن ينشر ذلك في هذه المجلَّة تحقيقاً للفائدة والتواصل العلمي المطلوب.

(٥) نقول المتأخِّرين:

ذكر المحقِّق أن شارح التسهيل – أقول : الظاهر أنه أبو حيَّان – أورد منه جملةً واحدةً بلفظ (قال الزَّمخشري في شرح الفصيح)، فنقلها الشهاب الخفاجيّ في شفاء الغليل، وأن ابن الملقِّن أورد حرفاً في شرح صحيح البخاري بلفظ (قال الزَّمخشري)، وأن الزَّبيدي أورد حرفاً في تاج العروس بلفظ (قال الزَّمخشري) أيضاً. وذكره عبدالباقي اليماني في إشارة التعيين ضمن مصنَّفات الزَّمخشري ولم ينقل منه شيئاً. فالجميع خمسة رجال نقلوا ثلاثة حروف، فلا موضع للقول بأن العلماء قد تواتروا على نسبة الكتاب إليه إلى الحدِّ الذي يحول دون الشكِّ فيه. وفحوى هذه النقول موجود في الكتاب، ولا مجال للظنِّ بأنهم كانوا ينقلون من شرح للزَّمخشري غير هذا الشرح.

لقد كان من الواجب على المحقِّق، قبل تعزيز نقول اللَّبْلي بهذه النقول المتأخِّرة، والادِّعاء بأن (جميعهم نقلوا عن هذا الشرح)، أن يتأكَّد من وقوفهم عليه وأنهم لم ينقلوا من كتاب اللَّبْلي:

* أما عبدالباقي فلم يذكر إلا اسم الكتاب، ولم يقل إنه وقف عليه.
* وأما الخفاجيّ فقد صرَّح بالنقل من شرح التسهيل، فهو إذن لم يقف عليه بنفسه، ويجب إسقاطه من الاعتبار وعدم التكثير بذكره.
* وقول شارح التسهيل يحتاج إلى تحقيق لمعرفة الشرح والشارح والعبارة ، وهل وقف على الشرح بنفسه ، وهل

توجد تلك الجملة في كتاب اللبلي . وشرح ابن حيان - إن كان هو - يُطبع الآن، ولم تتيسَّر مراجعته ولم يُفهرس بعد.

* ولم يتيسَّر لنا تحرير نقل ابن الملقِّن ومصادره، ولكنَّ الجملة التي نقلها موجودة في تحفة المجد الصريح وأظنّ أنه نقلها منه.

وظاهر أن كتاب اللَّبْلي يشتمل على لُباب شرح الزَّمخشري ويكاد يكون نسخة مختصرة منه. وكان ابن حيّان من تلاميذه، وابن الملقِّن وعبدالباقي من تلاميذ ابن حيّان، ولا بدَّ أن يحرص تلاميذ ابن حيّان على اقتناء مصنَّفات شيخه وقراءتها عليه ليُجيزهم بروايتها. فالذي يحيك في صدري أن تحفة المجد الصريح هي مصدر هذه النقول والإشارات . ولو أشار المحقِّق في الحواشي إلى بقيَّة النصوص الثلاثمائة فلربَّما وجدنا نقل شارح التسهيل فيها. والمهمّ أنه لا يصحّ الجزم بأن فلاناً قد وقف بنفسه على شرح الزَّمخشري إلا إذا صرَّح بذلك واتَّضح بالدليل القوي أنه لم يكن ينقل من كتب اللَّبْلي.

أما كلمة الزَّبيدي فمن الميسور تحقيقها، ولا شكَّ في أنه نقلها من كتاب اللَّبْلي! والدليل على ذلك قوله وهو يسرد مصادره في مقدِّمة التاج (وفصيح ثعلب، وشروحه الثلاثة: لأبي جعفر اللَّبْلي وابن درستويه والتدميري)، ثمَّ قال (والأساس والفائق والمستقصى في الأمثال، الثلاثة للزَّمخشري)، فلم يذكر شرح الزَّمخشري لا في الموضع الأول ولا الثاني، وتعريف لفظ "الثلاثة" في الموضعين يعني أنه لا رابع لها. ولو نقل المحقِّق كلمة الزَّبيدي حرفيّاً لاتَّضح للقرَّاء أنه كان ينقل من تحفة المجد الصريح، فهو يقول (قال الفهري في شرح الفصيح: نَسَبَ بها إذا ذكرها في شعره ووصفها بالجمال والصِّبا وغير ذلك. وقال الزَّمخشري: إذا وصف محاسنها حقّاً كان أو باطلاً)، والفهري هو اللَّبْلي، وهو الذي ينقل من شرح الزَّمخشري! مع أنَّ هذه الجملة تقع في الجزء الضائع من كتابه.

على أن نقل الناقلين وذكر الذاكرين لا يغنيان شيئاً في واقع الأمر؛ فاللَّبْلي لم يُبق موضعاً للشكّ في أن الكتاب منسوب إلى الزَّمخشري من قديم، فلا نكاد نستفيد شيئاً جديداً إذا علمنا أن فلاناً كان لديه نسخة أخرى، وإذا كنّا لم نثق بنقول اللَّبْلي منه فلا نزداد ثقةً به لأن فلاناً من المتأخِّرين نقل حرفاً أو حرفين. ولقد طُبعت منه الآن مئات النُّسخ، وسيطَّلع عليها مئات العلماء ويقولون في مصنَّفاتهم (قال الزَّمخشري)، فلا يغيِّر ذلك من واقع الحال وهو أن هذه النسبة أساسها نقول اللَّبْلي، فالكتاب له إذا كانت نسخته صحيحة ولغيره إلى إذا كانت مدسوسة. لسنا بحاجة لمزيد من النقول ولا لمزيد من النُّسخ، والذي نحتاج إليه حقّاً هو سندُه إلى الزَّمخشري أو خطبته التي تشهد بأنه له، وهذا غير موجود إلى الآن.

(٦) شيوخ المصنِّف :

لا بدَّ من التوسُّع في الكلام على مشايخ المصنِّف الثلاثة : أبي أحمد وابن مهدي وأبي طارق ، لأنهم أقرب دليل يهدينا إلى زمانه ومكانه. وقد أشرتُ إلى أنه كان من الواجب على المحقِّق الكريم أن يعقد لهم فصلاً في مقدِّمة التحقيق ، وأن يهجم على هذه المسألة المهمَّة بالدعوى الواضحة والبرهان المقنع . ولكنَّه - مع الأسف - أدرجهم مع الأصمعي وأمثاله من الرواة، وعقد فصلاً لشيوخ الزَّمخشري فلم يذكرهم فيه! حتَّى الرجلان المجهولان لديه: ابن مهدي وأبو طارق، لم يجازف بذكرهما بين شيوخه. وحرص في المقابل على التأكيد مراراً على أنهم ما كانوا شيوخاً للأَسْتَراباذي وأن النصّ لم يَرِد بذلك، ولم يعترف بالقول العدل الوسط وهو أنهم شيوخ للمصنِّف كائناً من يكون.

فأما أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري، الذي صرَّح المصنِّف مراراً بالسماع منه، فلا خلاف عليه ولا على تاريخ وفاته سنة ٣٨٢، رحمه الله. فلا بدَّ أن يكون تلميذه هذا قد وُلد قبل ذلك بخمسة عشر عاماً على أقلّ تقدير، أي قبل مولد الزَّمخشري بقرن كامل. فطرح المحقِّق احتمالين بغاية الاختصار: فإما أن يكون السند مقطوعاً لأن المصنِّف يقول أحياناً (أنشدني العسكري) ويقول أحياناً (أنشد العسكري)؛ وإما أن الشارح - يعني الزَّمخشري فيما أظنّ - كان ينقل من شرح الفصيح لأبي هلال تلميذ أبي أحمد من غير إشارة إليه [المقدِّمة ٣٦]. وهذان الاحتمالان متعارضان - لأن السَّرقة من كتاب أبي هلال تعني أن السند غير مقطوع - وعاريان من الدليل، فلا حاجة لمناقشتهما. ولم يرجِّح أحدهما على الآخر، ولم يأتِ من كتب الزَّمخشري لا بالسند المتَّصل بينه وبين أبي أحمد ولا بمثال آخر على سرقاته من كتب أبي هلال، فما أسهل الدعاوى والمخارج اللفظية وما أصعب البراهين عليها! ولا أدري كيف يجمع الزَّمخشري بين الكذب والبلادة، إذ يغير على كتب الناس ويغفل عن تغيير عبارة الإنشاد! ولا أدري كيف يحتاج إلى أخذ شروح أبي هلال وهو صاحب أساس البلاغة!

لم يتهيَّأ للمحقِّق التشكيك في شخص أبي أحمد وعصره، فوقف عند هذا الشكِّ في سماع المصنِّف منه، واتَّجه إلى التشكيك في شخص الشيخ الثاني المجهول لديه: عليّ بن مهدي. لقد صرَّح المصنِّف بالسماع منه مراراً، وأثبت له سماعاً من أبي بكر بن الأنباري المتوفَّى سنة ٣٢٨. فهو بلا شكٍّ من طبقة أبي أحمد، وهذا السماع يشهد لذلك السماع، وهذه النصوص يطابق بعضها بعضاً، ولا إشكال فيها إلا إذا نُسب الكتاب إلى الزَّمخشري. وهذا التطابق التاريخي يشهد لبراءة الناسخ من تهمة تزييف الأسانيد والعبث بها، فمن البعيد أن يتكاسل عن كتابة بضعة أسماء ثمَّ يتكلَّف هذه المشاقّ لإتقان الكذب (وأعني بالناسخ في هذه المقالة: الرجل الذي يظنّ المحقِّق أنه عبث بالكتاب كائناً من يكون).

ولم يُثبت أن ابن مهدي كان شيخاً للزَّمخشري، ولا أنه روى عنه بالواسطة في كتبه الأخرى، وإنَّما تعلَّق بالرجل المعروف بهذا الاسم وهو عليّ بن مهدي الكسرويّ الأصبهاني المتوفَّى في حدود سنة ٢٩٠، كأنه يريد أن يقول: كيف يحدِّث عن ابن الأنباري وهو أقدم منه؟ وكيف يحدِّث المصنِّفُ عن العسكري المتوفى بعده بنحو مائة عام؟ فاستخرج من ذلك أن الأسانيد مختصرة أو فاسدة. وذكر أنه من المحتمل أن يكون من رجال القرن الثاني أو الثالث [أو الرابع] أو الخامس، بل قال إنه قد يكون عليّ بن مهدي الهلالي المتوفَّى سنة ٥٦٢، أي من رجال القرن السادس! ثمَّ رجَّح أنه الكسروي (لأنه هو الذي روى عن أبي أحمد العسكري) [المقدِّمة ١٣٦ والردّ الصحيح ١٠١]، فهذا هو التخليط الذي لا مَثْنَوِية فيه، لأن الكسروي مات قبل مولد العسكري كما هو ظاهر بأدنى تأمُّل ولا علاقة له به أصلاً! فحبَّذا لو تأنَّى الأخ الكريم قليلاً لتحقيق أسماء الرجال ومعرفة السابق واللاحق، والراوي والمَرْويّ عنه، بدلاً من تعكير الجوّ بالاحتمالات الغريبة على أمل أن ينجلي غُبارها عن تصحيح الكتاب للزَّمخشري! وحبَّذا لو سلك سبيل أهل التحقيق فأقرَّ بأنه شيخٌ للمصنِّف من أهل القرن الرابع، عرفه أو لم يعرفه.

هذا مع أنه يقول في الحاشية ١٤/١ (لم أهتدِ إلى ترجمته المؤكَّدة). فهذا الإقرار فضيلة، ولكنَّه ينقض ما قاله أولاً وأخيراً، ولا يجوز له أن يجعل جهله بالرجل حجَّةً لتكذيب هذا وتصديق هذا ونسبة الكتاب إلى فلان ونفيه عن فلان. ثمَّ لما عرَّف به الدكتور بهاء الدين، مشكوراً

مأجوراً إن شاء الله، واقترح أنه ربّما يكون حفيداً للكسرويّ. تناسى المحقّق أنه لم يهتدِ إلى ترجمته المؤكّدة، وتعجّل برفض هذا الاقتراح المعقول، واستمسك بأن هذا الحفيد الوهميّ غير معروف في المصادر، وقال (كلّ ما ذكره ضربٌ من الظن الذي لا تسنده الأدلة العلمية)، ولجأ إلى إعناته وطلب منه أن يثبت وجوده ويحدّده التحديد الدقيق، ويذكر عصره وشيوخه وتلاميذه ومؤلّفاته [الردّ الصحيح ١٠٢]. ولم يفطن – وفّقه الله – إلى أن الدليل الصريح موجود بين يديه من الأصل، لأنه يقول (أنشدنا ابنُ الأنباري)، فالذي يدّعي أن هذا الإسناد ناقص أو فاسد أو معكوس هو الذي يُنتظر منه إقامة الدليل. لنفرض مسايرةً له أن الناسخ قد أسقط جميع الأسماء خيانةً أو عصبيةً مذهبيةً أو عجزاً وتكاسُلاً، فماذا نفعل بقول ابن مهدي: أنشدنا ابنُ الأنباري؟ هل بينهما رجال يُختَصرون؟! إن النتيجة الواضحة هي أنه – سواء أعرفناه أم جهلناه – رجل من أهل القرن الرابع غير الكسرويّ، قولاً واحداً، وأن الكسرويّ إذا لم يكن جدّه نسباً فهو من طبقة جدّه زماناً.

ومن الغريب أن يقول في الإجابة على هذا الاعتراض السديد (وعلى حدّ قوله: أن ابن مهدي أخذ من ابن الأنباري. فكيف يكون هذا؟ وهل يُعقل أن يتتلمذ ابن مهدي هذا على ابن الأنباري؟)، وكرّر هذا المعنى غير مرّة [الردّ الصحيح ١٠١]. فجعل التّلمذة زعماً زعمه الناقد مع أنه قول التلميذ بالعبارة الصريحة، ونسي جهله به، ولم يُرِد الإقرار بأنه رجل آخر. ولو أنصف لأسقط عليّ بن مهدي الكسروي من الذكر والاعتبار ولم يعكّر المسألة به، ما دام أن الرجل يصرِّح بالسماع من ابن الأنباري ، فهذا إذن رجل آخر من غير شك . وقد تكرّر هذا الأمر منه مراراً مع الأسف، أعني أن يكشف له النقّاد عن الحقائق الساطعة القاطعة فيأبى إلا الإصرار على الاحتمال الذي لا برهان عليه من الأساس.

وهذا التعنُّت لا طائل من ورائه ولا فائدة منه؛ لأنّ المصنِّف صرّح بالسماع من العسكري وهو من أهل القرن الرابع بيقين، سواءً أُوجِد ابن مهدي في ذلك القرن أم لم يوجد. فإذا ثبتت صحّة هذا السماع أو بطلانه فكذلك السماع من ابن مهدي، من غير حاجة إلى الحيرة في أمره وذَبْذَبَته وتعليقه بين خمسة قرون. ولا شكَّ في أن المحقّق يدرك هذه الأمور، ولعلَّه يعلم أن ابن مهدي ليس الكسروي، وأن الزَّمخشري لم يكن تلميذاً له ولا للعسكري، ولكنّه يريد إثبات وقوع الفساد في الأسانيد لعبور المفازة الفاصلة بين الكتاب وبين الزَّمخشري.

وقال المصنِّف في موضع واحد (أنشدني أبو طارق)، وفي موضع آخر (أنشد أبو طارق). فهذا شيخ ثالث، ويجول في خاطري أنه مذكور بالاسم في خطبة الكتاب الضائعة. ولم يعرفه المحقِّق، ولا تثريب عليه، لولا أنه أنكر على الدكتور بهاء الدين أن يعتبره شيخاً للمصنِّف، وقال له مرّة أخرى (فلماذا لم يعرِّفنا بأبي طارق هذا؟ وفي أي عصر عاش؟ ومن هم شيوخه وتلامذته؟). ثمّ قال جازماً (أما أنا فأقول: إنّ هذا راوية ... إلخ) [الردّ الصحيح ١٠٢]، ويعني بالراوية: رجلاً قديماً نقل المصنِّف أقواله كما ينقل أقوال الأصمعي وغيره. فأسقط من الاعتبار تصريح المصنِّف بالسماع منه، وأوجب على الناقد إثبات العكس! وغفل – وفّقه الله – عن أنه هو الذي حقَّق كتاباً مجهول المصنِّف واستظهر نسبته إلى الزَّمخشري، فكان يجب عليه أن يقبل بكلامه وتصريحه بالسماع ويبحث عن أبي طارق بين شيوخه وفي مصنَّفاته الكثيرة. وقد بحثنا عنه فوجدناه على وجه الترجيح، ولكن بين علماء طبرستان في القرن الرابع!

والحقُّ أن الجهل به يعتبر في ذاته قرينة حسنة على

أن الكتـاب للأَسْتَـراباذيّ، لأن مـصنَّفـاته لا تزال ضـائعـة وترجمتـه الموجودة سطران، فـجهلنا بمشـايخه من جنس جـهلنا بحـاله. أمـا الزَّمـخـشـري ومـصـنَّفـاته والكلام على مشايخه فأشهر من نار على علم، فهل كان أبو طارق من شيوخه؟ وهل يُعقل أن يروي عنه في هذا الكتـاب ويسكت عنه بالمرَّة في كـتبـه المشـهـورة؟ وإذا قـيل إن الناسخ قـد اختصر الأسماء هنا فهل روَى عنه بالواسطة هناك؟ فهذه أسئلة مهمَّة لا أظنّ أن لدى المحقِّق جواباً سديداً عليها.

وليس الأمر خاصاً بأبي طارق: فما أكثر المجلدات البـاقيـة من كتب الزَّمـخشـري، ومع ذلك لا تُعرف له رواية بالأسانيد المتَّصلة إلى الأصمعي والفراء وأبي حاتم وابن دريد وابن الأنبـاري وابن مـهـدي والعـسكري، أمـا هذا المصنِّف فـيقـول مـثـلاً ١/٩٠ (قـال أبو عليّ: وسـمـعتُ أبا أحـمـد العـسكري قـال، سـمعتُ الدُّريدي يقـول، سـمـعتُ السجستاني يقول، سألتُ الأصمعي ... إلخ)، فهذا إسناد متَّصل حتَّى على افتراض أن أبا عليّ ليس المصنِّف بل أحد شـيوخـه، ومـعلوم مـا للإسناد من قيـمة في أنظار العلماء. ولا يُعقل أن يروي الزَّمخشري في الكشاف وأمثاله عن مشاهير العلماء بلفظ (قال فلان) إذا كان يروي عنهم في شرح الفصيح بالإسناد المتَّصل. وقد أطال الناس في ترجمته وأشاروا إلى قلَّة المشايخ الذين روى عنهم، وقال هو في رسالته إلى الحافظ السِّلَفي (أما الرواية فحديثةُ الميلاد قريبةُ الإسناد، لم تستند إلى علماء نحارير ولا إلى أعلام مشاهير)، وقال التاج الكندي (لم يكن لديه – على ما عنده من العلم – لقـاءٌ ولا رواية) [انظر مـعـجم الأدباء ١٣٢/١٩ وإنباه الرواة ٢٧٠/٣]. وهذا الأمـر ظاهر جـداً في مصنَّفاته لأنه لا يكاد يقول (حدَّثني فلان)، وجزاه الله خيراً على صدقه وصراحته ، ولكن المحقق الفاضل يريد إقناعنا بأنه صاحب رواية وأسانيد متَّصله وأن الناسخ هو الذي محاها من هذا الكتاب خاصةً !

والحقيقة أن من تأمل أسانيد شرح الفصيح وحدها وما فيها من أسماء المشايخ وعبارات التحديث، وله بعض الخبرة بهذه الأمور، سيجزم بأنه مدسوس عليه قولاً واحداً. فلا عجب إذا لم نجد فيه ذكراً لشيخه المعروف أبي مضر!

(٧) تاريخ وفاة الأستَراباذي:

يحسن التعقيب على مسألة شيوخ المصنِّف بالإشارة إلى أن تاريخ وفـاة الأستَراباذي غير معروف حتَّى الآن، وقدَّره بعض الدارسين بأنه قبل سنة ٤٦٧. فقال المحقِّق في الردِّ على الدالي ٣٦٩ (هل الأستَراباذي المتوفَّى قرابة سنة ٤٦٧ تلميذ لأبي أحمد العسكري المتوفَّى سنة ٣٨٢؟).

وهذا السـؤال لا وجـه له، لأنَّ تاريخ وفـاتـه غـيـر معلومة، ولم يقل أحد بوفاته قريباً من سنة ٤٦٧، وإنَّما هو تقدير قدَّروه بناءً على أن أبا القاسم زيد بن عليّ الفَسَوي المتوفَّى سنة ٤٦٧ نقل في شرح الحماسة أشياء من شرح الحماسة للأستَراباذي. وهو تقدير غير دقيق ولا يعوَّل عليه: أولاً لأن نسخة شرح الحماسة مؤرَّخة بسنة ٤٣٨، وثانياً لأنَّ الفَسَوي هو الذي مات بعد العسكري بخمس وثمانين سنة، وليس الرجال المذكورون في كتابه! وظاهر أن الأستَراباذي كان من طبقة مشايخه، أي من طبقة تلاميذ العسكري! فلا يصحُّ البتَّة أن يُنفى شرحُ الفصيح عنه اعتماداً على ذلك التقدير الهشّ، ولا وجه للتمسُّك به حرفياً – وتجميل العبارة أيضاً! – من أجل تأخير وفاته توطئةً لنفي الكتاب عنه.

ولم نجد النصَّ بعدُ على سماع الأستَراباذي من أولئك الشيوخ الثلاثة، وسبب ذلك نقص النصوص وجهل أصحاب كتب التراجم به، وهو بلا شكّ من عصر هؤلاء الشيوخ ومصرهم ومن طبقة تلاميذهم، وهذه ثغرة نرجو أن تلتئم في قابل الأيام إن شاء الله عندما تُنشر

مخطوطات جديدة، وكم في الزوايا من خبايا. وقد عدَّ الحافظ السِّلفي أسماء بعض تلاميذ أبي أحمد ثمَّ قال (وخلقٌ سواهم لا يُحصون كثرةً) [معجم الأدباء ٢٣٨/٨]، فلعلَّه كان واحداً منهم. وهذا النقص على كلّ حال لا يمكن أن يصبح دليلاً على أن الكتاب للزَّمخشري.

(٨) هل الأسانيد مختصرة؟

لقد حاول المحقِّق أن يجد مخرجاً لسماع المصنِّف من هؤلاء المشايخ، فذهب – فيما أظنّ! – إلى أن الناسخ قد عبث بالأسانيد، بدلاً من أن يعود إلى نقطة البداية ويفترض أن الكتاب ربَّما لم يكن للزَّمخشري وأن اللَّبْلي ليس معصوماً من الوهم والخطأ والاغترار بالكتب المنحولة. وإذا كان لا بدَّ من هذا الافتراض الجديد فيجب إثباته بالدليل العلمي الصحيح، لأن صحَّته شرطٌ لصحَّة الافتراض الأول. فالافتراض أول درجات البحث العلمي، بشرط أن يخضعَ للمراجعة والامتحان والمنهجية الصارمة، وأن يكون الباحث مستعداً للتخلِّي عنه إذا تكاثرت الإشكالات عليه، وأن لا يعبر عليه إلى ما بعده إلا بعد تأسيسه على أساس متين. ولا يجوز تأييدُ الفروض بالظنون والمخارج والافتراضات والاحتمالات، بل بالحقائق الثابتة والبراهين الملزمة.

ولكنَّه لم يعقد فصلاً في المقدِّمة – على كثرة فصولها – لعرض هذه الدعوى الجديدة بالوضوح اللازم وإثباتها بالدليل الكافي، وإنَّما هي إشارات مختصرة متضاربة غير مقصودة لذاتها، تُرمى بين السطور بعبارات غير جازمة للخروج من إشكال ما، ثمَّ يُؤتى أحياناً بالاحتمال الآخر المناقض لها. فقد فسَّر السماع من العسكري باحتمالين كما رأيت، وقال عن الاحتمال الأول وهو اختصار الأسانيد (فلعلّ هذا مما لحقه التصحيف والتحريف، بدليل أنه قال في موضع من هذه المواضع: أنشدنا الفرّاء). لا أدري ما معنى التصحيف والتحريف هنا، ولكنَّ قول المصنِّف مراراً (أنشدني العسكري، وأنشدني ابن مهدي، وأنشدني أبو طارق) لم يتطرَّق إليه تصحيف ولا تحريف، وليس فيه ألفاظ غريبة يخطئ فيها الكاتب، فهي نصوص محكمة صريحة. ولا ريب في أن السَّهو المعتاد – سواءً أسُمِّي تصحيفاً أم تحريفاً – لا يجعل الزَّمخشري هو المتكلِّم المرَّة بعد المرَّة، فلا بدَّ أن يكون تحريف الأسانيد قد وقع عمداً، ولا معنى لذكر التصحيف في هذا المقام ولا التحريف أيضاً. وغرض المحقِّق أن يقول إنها قد غُيِّرت واختُصرت، ولا مناص له من هذه الدعوى لأن هؤلاء ماتوا قبل مولد الزَّمخشري بنحو مائة سنة، ولكن كان ينبغي عليه التصريح بأن الاختصار قد وقع عمداً، وتقرير كيفية وقوعه وأسبابه، وإثباته بالبراهين الكافية.

وأشار في هذا الإطار إلى احتمال أن يكون اسم الزَّمخشري قد أُخفيَ خوفاً من الاعتداء على الكتاب [المقدِّمة ٢٧]. فهذا لا يكون إلاّ من غيور عليه وعلى تراث المعتزلة، فلماذا يُسقط خطبة الكتاب؟ ولماذا يختصر الأسانيد؟ ولماذا نُسب الكتاب في نسخ أخرى إلى غيره؟ على أن المسلمين أكثر تسامحاً من ذلك، بدليل أنهم لم يعبثوا بالكشّاف وإنَّما صنَّفوا في الردِّ عليه، ولم يعبثوا بأساس البلاغة ولا بالفائق، فلماذا يعبثون بشرح الفصيح؟! ولماذا إثارة هذا الغبار الجديد والتشكيك بأمانة الأمة وتاريخها ومصادرها إنشاءً من غير أدلَّة؟ وسيأتي بيان أنه ليس من كتب المعتزلة أصلاً!

ثمَّ عقَّب بذكر احتمال ثالث، وهو أن تكون خطبة الكتاب سقطت ثمَّ تفرَّقت ورقات المخطوط . ولكنَّ الفرق كبير بين هذا وبين التغيير المتعمَّد بسبب الخلافات المذهبية . ولذلك لم يتَّضح لي ما الذي استقرَّ عليه رأي المحقِّق، وإنَّما هي احتمالات واستطرادات غير محرَّرة. فهل يظنُّ أن

الذي اختصر الأسانيد أزال اسم الزَّمخشري؟ أم أنه اختصرها وأبقى على اسمه وخطبة الكتاب فضاع ذلك فيما بعد من غير تعمُّد؟ على أن هذا كلَّه رجم بالغيب واشتغال عن البحث الصحيح في أصل الكتاب، ولا فائدة منها إلا إيجاد مخرج للتعارض بين الزَّمخشري وأسانيد الكتاب.

ومن أغرب الغرائب أن المحقِّق الفاضل نسيَ أنه سمَّى هذه السماعات الصريحة من الشيوخ الثلاثة "نقولاً" – مع أن النقول لا تكون بلفظ حدَّثني وأنشدني! – و أنه ساق أسماءهم مع الخليل وسيبويه والأصمعي، و أنه سمَّى أبا طارق "راوية" . فوقع في التناقض الصريح مرَّة أخرى؛ لأنَّ النقول لا تستلزم أسانيد متَّصلة بحيث يختصرها الناسخ، ونحن نقول إلى اليوم: قال سيبويه والأصمعي! وقد أشرتُ إلى أنه جعل الكتاب من "مَرْويّات" اللبلي وإن كانت عبارته غير صريحة، فالنقول جُعلت مَرْويّات والمَرْويّات جُعلت نقولاً من أجل الوصول إلى المطلوب! وأنا والله أستحي من تقرير هذه البديهيات وتسطير هذه التناقضات، ولا أرتاب في أنه قادر على أن يدركها أتمَّ الإدراك، ولكنَّها وأمثالها أفضت به إلى صرف الكتاب عن صاحبه.

فهذه أمثلة لها أشباهٌ غير قليلة على ضعف تحرير الآراء وتمحيصها والاستقرار فيها على توجيه معقول مطَّرد. وليست وظيفة الدارس أن يسرد الاحتمالات المنطقية، فهذا أمر يستطيعه كلّ أحد، كالذي كان يقول للطلبة: فيها قولان! بل وظيفته أن يفاضل ويرجِّح ويستدلّ ويستخرج الحقائق الراسخة أو الراجحة التي لا ينقض بعضها بعضاً، أو يصرِّح بأن الأدلَّة متكافئة. ثمَّ لا يجوز أن ينسى تكافؤ الأدلَّة في الأبواب اللاحقة، فيقيم عمله كلَّه بناءً على أحد الاحتمالين وهو لم يستطع ترجيحه في الموضع الأول.

أقول: إذا صحَّت دعوى اختصار الأسانيد – وهي غير صحيحة بحمد الله – فنحن أمام ناسخ عابث خبيث مدلِّس، بل غير عاقل: لأنه لم يستفد إلا الراحة من كتابة اسمين أو ثلاثة في الإسناد الواحد، أي ما مجموعه بضعة أسطر في الكتاب كلِّه، ولم يخطر بباله إلا اختصار الأسانيد دون متن الكتاب، ولم يتكرَّم بنقلها تامَّةً أوَّل مرَّة ثمَّ يختصرها ما شاء . ويُبقي على كلمة "أخبرني" وأمثالها مع أنها تفضح خُبثه وعَبَثه وتلاعُبه وتدليسه ! هذا لا يكون أبداً إذا كان قد كتب على الغلاف أنه للزَّمخشري! وإذا كان صديقاً للمعتزلة فلماذا يحذف الأسانيد، وإذا كان عدوّاً لهم فقد ترك العبارات التي يظنّ المحقِّق أنها عبارات اعتزال على حالها.

يقول المصنِّف مثلاً (أنشدنا ابنُ مهدي، قال: أنشدنا ابنُ الأنباري)، فذكر ضمير المتكلِّم مرَّتين، وظاهر الكلام أن الضمير الأول يعود عليه وأن الثاني يعود على ابن مهدي، لا أظنّ أن قارئاً يفهم غير ذلك. لنفرض جدلاً أن هذا الإسناد مختصر، وأن الزَّمخشري هو المتكلِّم. فهل كان أصل الكلام (أنشدنا فلان عن فلان عن ابنُ مهدي قال: أنشدنا ابنُ الأنباري)، فيكون الاختصار قد وقع بعد الضمير الأول؟ أم أنه كان هكذا (أنشدنا ابنُ مهدي عن فلان عن فلان، قال: أنشدنا ابنُ الأنباري)، فيكون الاختصار قد وقع بعد الضمير الثاني؟ أم أنه كان هكذا (أنشدنا فلان عن ابنُ مهدي عن فلان، قال: أنشدنا ابنُ الأنباري)، فيكون الاختصار قد وقع في الموضعين؟ لم يوضِّح المحقِّق هذه الاحتمالات بَلْهَ أن يرجِّح واحداً منها، لأنه لا يدري أعاش ابن مهدي في القرن الثاني أم السادس، ولكنَّه يجزم بوقوع الاختصار على كلّ حال ، والمحذور عنده أن يكون المصنِّف تلميذاً لتلميذ ابن الأنباري!

ثمَّ لماذا يُبقي الناسخ على ضمير المتكلِّم (أنشدنا) إذا كان قد اختصر اسم المتكلِّم؟ لماذا لا يقول رأساً كما يقول المختصرون: قال ابن الأنباري؟ الحقيقة أن كتابة

نصف سطر أهون عليه من تصديع رأسه بالتفكير في هذه الأمور، ولا حاجة له بها أصلاً، ولا يعقل أن يكسب قُوته وقُوت عياله بإفساد أسانيد الكتب التي ينسخها. وأحسن إجابة على هذه الأسئلة أنه لا يوجد اضطراب أصلاً لأن الأسانيد لا اختصار فيها، وكذلك متن الكتاب.

فدعوى الاختصار مضطربة غير محرَّرة، لا زمام لها ولا خطام ولا دوافع واضحة. مجرَّد إشكالات متكلَّفة جيء بها من أجل تصحيح الكتاب للزَّمخشري لا غير.

(٩) أنشدنا الفرَّاء :

ولا شكَّ في أن المحقِّق الفاضل يظنُّ في نفسه أنه قدَّم من البراهين ما يكفي لإثبات هذه الدعوى ، من جنس قول المصنِّف أو الناسخ مرَّة واحدة (أنشدنا الفرَّاء)، والجمع بين أنشد العسكري وأنشدني العسكري، والشكّ في عليّ بن مهدي وسماعه من ابن الأنباري. فالفرَّاء ليس شيخاً له بالتأكيد، والشكّ حاصل في سماعه من العسكري، والكسروي ليس تلميذاً لابن الأنباري، فلا بدَّ إذن أن يكون الكتاب قد عُبث بأسانيده ، هكذا يذهب المحقق الفاضل .

فلننظر في هذه الشبهات: أما عليّ بن مهدي فسيأتي بيان أمره بالتفصيل الشافي، وأما (أنشد العسكري وأنشدني)، ومثلها (أنشد ابن مهدي وأنشدني، وأنشد أبو طارق وأنشدني)، فأمرها أهون من أن يُوقف عنده، فالعلماء يميِّزون ما سمعوه من أشياخهم بأنفسهم وما لم يسمعوه، ولا يجوز إنكار السماع في خبر بحجَّة عدم التصريح به في خبر آخر، وهذا من البديهيات. فترك التصريح به أحياناً دليل على الأمانة والصدق والضبط لا على الكذب والتزوير والاختصار!

لم يبقَ إلا عبارة (أنشدنا الفرَّاء)، وهي لا تخلو من إشكال. ولكنَّ الاحتجاج بها لا وجه له ابتداءً إلا إذا كان المحقِّق يدَّعي أن الكتاب من تصنيف تلميذ للفرَّاء، ولكنَّه لا يدَّعي ذلك بطبيعة الحال، بل يريد الاستدلال بها على أنه من تصنيف الزَّمخشري الذي عاش بعده بنحو ثلاثة قرون! ولا يكون ذلك إلا إذا كان أصلها هكذا (أنشدنا فلان عن فلان عن فلان عن فلان عن فلان عن الفرَّاء)، ستَّة أسماء بينهما على أقلّ تقدير، فاختصرها الناسخ وترك "أنشدنا" على حالها. وقد اضطررت للتعبير عن الدعوى بلفظ من عندي لأنه لم يصرِّح بها ولا بكثير من أمثالها لئلا يُطالَب بالدليل عليها.

لقد كان المنهج العلمي يقتضي النظر جملةً واحدةً في المواضع التي ورد فيها اسم الفرَّاء، وهي تقارب المائة، فإذا صرَّح المصنِّف بالسماع منه في بضعة مواضع فالإشكال عظيم حقّاً، وإلا فهذه اللفظة الواحدة أحسن أحوالها أن تكون شاذَّة، إن لم تكن غلطاً من الناسخ، لأن من البعيد جداً أن يكون المصنِّف من تلاميذ هذا اللغوي الإمام فلا يصرِّح بالسماع منه إلا في موضع واحد من مائة موضع. ولكنَّ المحقِّق لم ينظر بهذه النظرة الشاملة، بل وقف عند هذا الموضع الواحد وتذرَّع به إلى دعوى التغيير وإفساد الأسانيد في الكتاب كلّه.

فاستدرك ذلك الدكتور الدالي وفَّقه اللَّه ونظر في بقيَّة المواضع، ونظرتُ فيها من بعده، فماذا كانت النتيجة؟ لقد قال المصنِّف فيها جميعاً : أنشد وقال وحكى وروى وما إلى ذلك من الألفاظ ، من غير تصريح بالسماع . فلا بدَّ أن يكون ضمير المتكلِّم في ذلك الموضع الواحد سهواً غير مقصود أو انتقال نظر من الناسخ أو حتَّى من المصنِّف. ومعلوم أن النصوص يُحمل بعضها على بعض ويفسِّر بعضها بعضاً، ولا يُفَسَّر المُحكمُ الكثير منها بالمتشابه القليل، ولقد صحَّح المحقِّق نفسه عدداً من الكلمات بناءً على نظائرها في المواضع الأخرى كما تقتضيه أصول التحقيق.

وقد اطَّلع على قول الدكتور الدالي، فآثر تركَ الإشارة إليه والإجابة عليه. وتمسَّك بتلك الجملة وعضَّ عليها بالنواجذ وأعاد التأكيد عليها مراراً، وظنَّ أن من يسلِّم بوقوع الغلط فيها فهو يتَّفق معه على اختصار جميع أسانيد الكتاب! فخلط مرَّة أخرى بين السهو والعمد. وهذه الغلطة الصغيرة المعتادة لا تستحقّ كلَّ هذا الاهتمام، وليس من الإنصاف التأسيسُ عليها والاستدلال بها على وقوع الفساد في سائر نصوص الكتاب، وطالما وقعنا نحن فيما هو أشدّ منها. وكذلك المحقِّق نفسه، معذوراً إن شاء الله، كقوله عن الكسروي (لأنه هو الذي روى عن أبي أحمد العسكري)، وقوله في حاشيتين (النَّمر بن تَولب الأنصاري)، فأين عُكْلٌ من الأنصار؟ وغيرها وغيرها. فلماذا لا يلتمس العذر للناسخ في زيادة حرفين على كلمة واحدة؟ إنَّ من الممكن على هذا القياس ردَّ جميع النصوص مهما كانت محكمة، فإذا قال المصنِّف مثلاً (مات فلان سنة ستِّين وأربعمائة)، قال الباحث: هذا غير صحيح لأن الناسخ غلط بكلمة كذا في صفحة كذا!

لا شكَّ أن العبارة قد وقع فيها غلط ما، ولكنَّ الاحتمالات والتفسيرات الممكنة كثيرة، وأقربها إلى المعقول أن تكون سهواً من الناسخ، بدليل أن بقيَّة المواضع على كثرتها ليس تصريح بالرواية عن الفرَّاء لا رأساً ولا بالواسطة. ولا يلزم من وقوع هذا الغلط أن الإسناد كان متَّصلاً إلى المصنِّف، ولا أن بقيَّة الأسانيد قد تطرَّق إليها نفس هذا الفساد، ولا يلزم أيضاً أن الساقط منه ستَّة أسماء إلى الزَّمخشري، فقد تكون ثلاثة مثلاً ويكون الكتاب للأستَراباذي! فإذا كان المحقِّق يريد إثبات الكتاب للزَّمخشري فلا بدَّ له من إثبات أن الإسناد قبل وقوع الغلط فيه كان يبتدئ منه. وقد فرغنا من بيان أنه لا تُعرف له رواية متَّصلة إلى الفرَّاء ولا إلى غيره، فكيف يختصر الناسخ إسناداً لم يثبت وجوده أصلاً؟ ولماذا يُتَّهم بالإفساد من غير دليل؟ ولماذا تُجعل هذه الكلمة الشاذَّة أصلاً يُقاس عليه بقيَّة الأسانيد؟ وأنا لا أقضي العجب من إغفال المحقِّق لهذه الاعتراضات الظاهرة على الإشكال الذي جاء به، وتركها للناقدين ليستدركوها عليه!

والحقّ أن الكتاب إذا كان لأحد هذين الرجلين: الزَّمخشري أو الأستَراباذي، فإنَّ الأسانيد الكثيرة المتَّصلة بين المصنِّف وبين مشاهير علماء اللغة ترجح أنه من تصنيف الأستَراباذي، لأنَّ الزَّمخشري مقطوع بأنه لا يروي عنهم. ولو افترضنا أن هذه الكلمة قد وقع فيها سقطٌ أو اختصار فالأستَراباذي أحرى الرجلين بأن يقول: أنشدنا فلان عن فلان عن الفرَّاء!

(١٠) عَوْدٌ إلى نسخة اللَّبْلي :

ثمَّ إنَّ في مسألة الأسانيد إشكالاً عظيماً لم يعتبره المحقِّق الفاضل ولم يُشِر إليه البتَّة: فلماذا لم ينقل اللَّبْلي في تحفة المجد الصريح شيئاً من هذه الأسماء المختصرة ولو مرَّة واحدة، ولا سيَّما أن الفرَّاء مذكور مراراً في نقوله؟! وكما أنه لم يصرِّح بالوضوح والتفصيل اللازم بأن اللَّبْلي كان يروي الكتاب أو لا يرويه عن الزَّمخشري، ولا بأن أسانيد المخطوطة مختصرة يقيناً، فكذلك لم يصرِّح بأنها كانت تامة في نسخة اللَّبْلي، ولم يعقد فصلاً لذلك ولم يشعر بالحاجة إليه، لأن المهمّ لديه أنها منسوبة إلى الزَّمخشري، ولكنَّ جملة كلامه تقتضي أن تكون نسخته سليمة من آفة الاختصار المزعومة، فما دامت منسوبة للزَّمخشري فيجب أن يكون الموجود فيها قول الزَّمخشري: أنشدني فلان عن فلان ... عن الأصمعي أو الفرَّاء أو العسكري أو ابن مهدي.

لقد كان من الواجب على من يضرب نسخة بأخرى أن يطرح هذا السؤال الضروري: كيف كانت أسانيد نسخته؟

لأن من الجائز - نظرياً على أقلّ تقدير - أن يكون البلاء منها! وظاهر أن جلالة قَدْره وإطالة الثناء عليه لا تعني بالضرورة جلالة قَدْر نسخته، ولأننا لا ندري كيف وردت عبارة (أنشدنا الفرّاء) فيها، فقد تكون فاسدةً فيها أيضاً. ومن غير المعقول أن يُستدلّ على صلاح نسخته بفساد جملة في نسخة أخرى إلا إذا ثبت أن الجملة قد وردت فيها بالشكل الذي يطلبه المحقِّق، أي من غير اختصار.

والحقيقة أن هذه النقول الكثيرة تتيح لنا النظر في دعوى الاختصار من أساسها، وفي نسبة الكتاب إلى الزَّمخشري أيضاً ! فمن المستحيل إحصائيّاً أن ينقل اللَّبْلي ثلاثةً وسبعين نقلاً متفرِّقة - أو ثلاثمائة في كتابه الآخر - من نسخة تامة صالحة، فلا تتضمَّن شيئاً مما يُزعم أن ناسخ المخطوطة قد أسقطه أو اختصره أو أفسده؛ لأن كلّ واحد منهما لا يعلم بصنيع الآخر، فلا اللَّبْلي يدري بما سوف يختصره الناسخ ولا الناسخ وضع كتاب اللَّبْلي بين يديه وحرص على إعفاء نقوله من الاختصار! وهذا الاستقلال بين الحوادث هو عمود علم الإحصاء كما هو معلوم. فإذا وُجدت هذه النقول بحروفها في نسخة سراي فمعنى ذلك أن النسختين متطابقتان في كلّ شيء إلاّ في اسم المصنِّف المكتوب على ظاهرهما، أي إن الأسانيد غير مختصرة! فما الدليل إذن على وقوع الاختصار؟ وكيف تصادف أن نقول اللَّبْلي على كثرتها لم تتضمَّن أحد الأسانيد التامَّة، ولا سيَّما أنها هي أساس دعوى نسبة الكتاب إلى الزَّمخشري؟! لقد أكَّد المحقِّق مراراً على تطابُق هذه النقول لتصحيح الاستشهاد بها، ولكنَّه لم يفطن إلى التعارض بين حقيقة التطابق وبين دعوى الاختصار!

ثمَّ أوضح الدكتور بهاء الدين - وفَّقه اللّه - أن تطابق الأسانيد بينهما ليس ظنّاً نظرياً، بل حقيقة واقعة، واستدلَّ بنصٍّ صريح حاسم للنزاع وهو قول اللَّبْلي (أنكره الزَّمخشري في شرحه وقال: ولا لغة فيه إلاّ الفتح، قال: والعامة تقول غَوِيَ وهو خطأ. قال: وقرأ أبو الهذيل، على ما أخبرني ابن مهدي ... إلخ). فلقد ورد هذا الإسناد (أخبرني ابن مهدي) في نسخته المنسوبة للزَّمخشري كما في المخطوطة حرفاً بحرف! ومن الواضح غاية الوضوح أن الأسانيد متطابقة، وأن ابن مهدي هو شيخ المصنِّف حسب نسخته أيضاً، وأنه جزاه اللّه خيراً قد ترك لنا الدليل القاطع على أنه كان ينقل من نسخة مدسوسة منسوبة كذباً إلى الزَّمخشري!

وهذا الاستدلال السديد اطَّلع عليه المحقِّق أيضاً فلم يبصر موضع الإصابة فيه، وكتب كلاماً إنشائيّاً طويلاً في الردِّ عليه وتهوين أمره [الردّ الصحيح ١٠٢ و ١١٠]. ولكنَّه أعرض عن مواجهة أصل الإشكال وموضع السؤال: هل الأسانيد في نسخته صالحة أم فاسدة؟ وقد اتَّضح الآن أن الأمر لا يخرج عن احتمالين لا ثالث لهما: فإما أن يكون قوله هذا (أخبرني ابن مهدي) سليماً من الاختصار في النسختين، وإما أن يكون فاسداً مختصراً فيهما. وما ينطبق عليه ينطبق على غيره من الأسانيد.

فإذا كانت الأسانيد سليمة في النسختين فالمصنِّف ليس الزَّمخشري بيقين، ولو كُتب اسمه على وجه نسخة اللَّبْلي، لأنه لم يكن تلميذاً لابن مهدي بيقين. ولا يمكن أن تكون الأسانيد فاسدة فيهما معاً؛ لأن دعوى الاختصار إنما اخترعها المحقِّق لتصديق اللَّبْلي ونقوله ونسخته وتخطئة ابن الخبّاز والبغدادي ونقولهما ونسختيهما، فلا يجوز في حكم العقول أن ترتدَّ وتدور فتصير دليلاً على فساد نسخة اللَّبْلي بعينها! لأن معنى ذلك أن يقول المحقِّق: ينبغي تصديقُها في أن الكتاب للزَّمخشري مع أن واحداً من أسانيدها على الأقل يدلّ على أن المصنِّف من أهل

القرن الرابع! وإذا حُكم عليها بالفساد فلا يجوز البتَّة الاعتماد على النقول منها ولا الادِّعاء بأنها أصلح من نسختي ابن الخبَّاز والبغدادي، ولا الادِّعاء بأن الكتاب قد عُبث به لإخفاء اسم الزَّمخشري (لأن نسخة اللَّبْلي ستكون قد عُبث بها أيضاً وبقيت منسوبة إليه!).

لنفرض - من أجل إيضاح هذه الحجَّة العقلية - أن لدينا نسخة من الكشّاف عبث بها العابثون فأزالوا عبارات الاعتزال إلى ما يقابلها من مذهب أهل السنَّة، سواء أنسبوه إلى الزَّمخشري أم إلى غيره، فسوف ندرك الحقيقة بسهولة لشهرة الكتاب ومذهب المصنِّف، وسنقول: الكتاب له بصرف النظر عمَّا كُتب على وجهه. أما لو وجدنا كتاباً على مذهب أهل السنَّة منسوباً إليه وهو غير معروف له، ووجدنا منه نسخة أخرى منسوبةً إلى رجل لا ندري ما مذهبه، فسوف نجزم بأنه مدسوس على الزَّمخشري، ولن نقف طويلاً عند اسمه المكتوب على ورقة الغلاف، ولن نقول أبداً: لعلَّ الكتاب له ثمَّ عبثوا به ونقلوه من مذهب إلى مذهب، لأن نسبته إليه لا أصل لها إلا هذه النسخة المشكوك فيها. بل سنقول: الراجح أنه من تصنيف الرجل الآخر ولو لم نجد النصَّ على أنه من أهل السنَّة، و أنه نُسب إلى الزَّمخشري لزيادة الثمن أو لغيره من الأغراض. فشرح الفصيح كهذا المثال تماماً: لأن نسخة اللَّبْلي هي عمود نسبته إليه، وقد حكم المحقِّق عليها لزوماً بالتناقض وفساد أحد الأسانيد، فقد بطلت نسبته إلى الزَّمخشري وذهبت أدراج الرياح، لأنَّ من التناقض أن يقال: صدقت تلك النسخة الفاسدة!

فالحاصل أنه ليس للزَّمخشري، وأن عابثاً عبث بنسخة اللَّبْلي - سهواً أو عمداً، لا فرق - بأن كتب اسمه على ورقة العنوان. وإذا صحَّ ذلك، وهو صحيح إن شاء الله، فنسبته إليه باطلة قولاً واحداً، لأن أساسها تلك النقول لا غير. والإنصاف يقتضي أن يقال ما قاله هو أو تلميذه الوادي آشي، وهو أنه لا يُعلم أصلُ بعض مصادره إلا منه! ولا معنى لإطالة الثناء عليه من جهة صحَّة الأصول وتوثيق المرويّات، فكيف ينقل من صحيفة؟ وكيف يثق بأمانة الناسخ الذي قد ينسب الكتاب إلى غير صاحبه لزيادة ثمن الكتاب؟ وكيف لم يستشكل سماع الزَّمخشري من العسكري وعليِّ بن مهدي؟ وكيف يثق المحقِّق بنقوله مع ظهور الإشكال فيها؟ وكان حريّاً بأن يتَّهم رأيه من أساسه وينظر في هذه النقول الكثيرة: أيوجد فيها شيء مما يدَّعي أن الناسخ قد اختصره؟! وما الموجب لدعوى الاختصار أصلاً؟ وقد نُبِّه على هذه الأمور فلماذا لا ينظر فيها؟

(١١) كثرة وقوع الأغلاط في أوراق العناوين :

لا غرابة البتَّة في ضياع أوراق العناوين ووقوع التزوير فيها؛ لأنها أكثر الأوراق عُرْضَةً للضياع والتلف، وربمَّا أُتلفت عمداً لأن الكتاب موقوف أو لأسباب أخرى. وكثيراً ما وقعت هذه النسخ المخرومة المجهولة للورّاقين بأرخص الأثمان، والعيب ظاهر لعين المشتري، فلا بدَّ أن يُغريَهم الطمعُ أحياناً بتلفيق ورقة العنوان ونسبة الكتاب إلى بعض مشاهير العلماء. وقد يكون الغلط غير مقصود، بأن تشتبه الأسماء عليهم أو يجتهدوا لمعرفة المصنِّف من نصوص الكتاب. فهذا الغلط الخطير أيسر الأغلاط وقوعاً لأنه غلط في كلمة واحدة مكتوبة في الورقة المعرَّضة للضَّياع والتَّلف أكثر من غيرها، ويختلف جداً عن الغلط في متون الكتب.

والأمثلة على ذلك لا تعدُّ ولا تحصى، لا يكاد يوجد كتاب إلا وفي بعض نُسخه نقص أو إشكال من هذه الجهة: فشرح الفصيح هذا ضاعت منه ورقة العنوان وخطبة الكتاب، فأدرك الناسخ أنه شرح للفصيح ولم يستطع معرفة اسم المصنِّف، ثمَّ اجتهد بعض القرَّاء فعزاه إلى

أبي هلال العسكري (وهذا القول لا يعاج عليه). وحكى المحقّق أنهم كتبوا "صميم العربية للزّمخشري" على نسخة ناقصة من شرح الفصيح لابن الجبّان. والشرح المسمّى بمعجز أحمد ضاعت أوائله فنسبوه إلى المعرّي ولفّقوا خطبةَ الكتاب وشرحَ الأبيات الأولى من شرح الواحدي، ثمّ سمّوه في النسخ اللاحقة بمعجز أحمد! وفي خزائن إستانبول نسخة مخرومة من شرح الواحدي منسوبة إلى ابن فُورَّجة الذي ورد اسمه في آخر جملة من الكتاب. واختيار الممتع لعبدالكريم النهشلي ألصقوا به ورقة في أوله وورقة في آخره فيهما كلام ركيك ليظهر كأنه تامّ، وكتبوا فيهما (هذى كامل المبرِّد ... إلى هنا انتها كامل المبرّد)، وتعاقب عليه ثلاثة محقّقين وطائفةٌ من المشرفين والدارسين والناقدين، ونشبت معارك وخصومات وصُنِّفت كتب ومقالات، فلم يفطنوا جميعاً إلى التلفيق الظاهر واختلاف الخطّ ورداءة توصيل الكلام [انظر مقالتي في عالم المخطوطات والنوادر ٢/٧٦-٩٠، ١٩٩٧].

أما تعمُّد العبث بمتون الكتب والأسانيد وأسماء المشايخ وعبارات السماع فنادر الوقوع جداً، ولا يزداد به الثّمن، ولا يفرغ الناسخون والورّاقون لاستقصاء هذه الأمور العلمية أو لا يدركونها أصلاً. فإذا وُجد التعارض بين المتن كلّه وبين ورقة العنوان وحدها ، كما في شرح الفصيح ، فالغالب أن الغلط في ورقة العنوان، ولا سيّما بعد تصريح البغدادي بأن نسخته منسوبة للأَسْتَراباذيّ، وكذلك نسخة ابن الخباز.

ولا يُستغرب من اللَّبْلي أن يغترَّ بهذا الغلط ولو كان عالماً كبيراً. فإن المعلوم المقرَّر المشاهَد أن الحسّ التاريخي ضعيف لدى بعض العلماء على جلالة قدرهم في العلوم التي اشتهروا بها. وأنا أعرف عالماً كريماً ذا باع طويل في تحقيق التراث، قال في وصف نسخة مخطوطة: إن الناسخ ليس فلاناً ولعلَّه فلان، وذكر سبباً، فلا تَسَل عن دهشته إذ قلتُ له: ولكنَّ الرجل الذي تقول لم يولد إلا بعد تاريخ النسخة بقرن وزيادة! بل إن العلم والتحقيق والمعرفة التامَّة بالتواريخ والرجال ونقد الأسانيد، بالغاً ما بلغ، لا يعصم من السَّهو والغفلة البشرية؛ لقد كان الأستاذ محمود محمَّد شاكر من أعظم أهل عصرنا إتقاناً لهذه الفنون، ونحوه في ذلك صديقه علامة الشام أحمد راتب النفّاخ. ومع ذلك نشر شاكر في ملاحق كتاب المتنبِّي ترجمة منسوبة للحافظ ابن عساكر رحمه الله، وذكر أن النفّاخ وجدها على ظهر إحدى المخطوطات ونقلها له بخطِّه، رحم الله الجميع [كتاب المتنبِّي ٥٤]. ولم يفطن الرجلان - وهُما ما هُما - إلى أنَّ المصنِّف صرَّح باسمه في صدر الرسالة "الحسن المتطبِّب"، وذكر أنه اختصرها من مختصر كتاب ياقوت الحموي في أخبار المتنبِّي، وأنه أسند أكثر الأخبار فيها إلى ياقوت. ولا يخفى حتَّى على تلاميذهما أن ابن عساكر مات قبل مولد ياقوت. فالمصنِّف ينادي على نفسه بأنه عاش بعد ابن عساكر بقرون، ولكن هكذا وقع! وأُعيد طبع الكتاب سنة ١٩٨٧ فلم يُستدرك هذا الوهم الظاهر. ثمَّ غفل محقِّق المعجز المنحول عن ذلك أيضاً واحتجَّ بأن ابن عساكر ينسبه إلى المعرِّي !

(١٢) التعريف بعليّ بن مهدي الطِّبري :

لنجعل عليّ بن مهدي محكاً لتجريب أمانة الناسخ وصلاح النسخة: فلو كنت في مكان المحقِّق الفاضل ما بادرت إلى نشر الكتاب قبل معرفته وسؤال أهل العلم عنه والتأكُّد من أنه ليس معاصراً لأبي أحمد العسكري؛ لأن ذلك يكفي لترجيح كفَّة الميزان. ثمَّ شمَّر الدكتور بهاء الدين للبحث عنه، فوجده وأرشد المحقِّق إليه، وإن لم يوفَّق إلى إثبات سماعه من ابن الأنباري، فلم يقف عند قوله ولم يُشر إليه في المقالات لا بإقرار ولا بإنكار.

فـمـا رأيه إذا أثبـتنا له وجـودَه في القـرن الرابع وسمـاعَه من ابن الأنباري وسمـاعَ رجل مشـهور مات في أوائل القرن الخـامس منه؟ ألا يكون ذلك دليلاً ظاهراً على أنه لم يوفَّق في هذه المسألة وفي جميع ما يتَّصل بها؟ لقد عثرتُ عليه – بفضل الله وتوفيقه – في نصوص صريحة مُحكمة لا ريب فيها، كتبها رجل آخر من تلاميذه، وفيها تصريحه مراراً بالأخذ عن ابن الأنباري وحضوره إياه وهو يجود بنفسه على فراش الموت.

كنتُ أتطلَّع إلى النظر في كتاب الفصوص لصاعد ابن الحسن الرَّبَعي البغدادي ثمَّ الأندلسي، المتوفَّى في حدود سنة ٧١٤ رحمه الله تعالى، منذ أن بلغنا خبرُ طباعته في المغرب قبل ثلاثة أعوام، فتكرَّم الأخ العزيز الدكتور عبدالله بن صالح الفلاح بإعارته، فكان من تمام التوفيق أن طالعتُه وأنا أكتب هذه المقالة، ووجدت فيه هذه النصوص وهي كلها من كلام المصنِّف [انظرها في كتاب الفصوص ٢/١٥٤ و ٢/٢٠٣ و٢/٢١٧ و ٣/٢٢١ و٣/٢٢٢ و ٣/٢٢٤ و ٥/٩]:

* أنشدني عليّ بن مهدي الفارسي قال، أنشدني أبو بكر ابن الأنباري قال، أنشدنا ثعلب ... إلخ.
* حدَّثني أبو الحسن عليّ بن مهدي الفارسي قال، سمعتُ ابن الأنباري يقول ... إلخ.
* حدَّثنا أبو الحسن عليّ بن مهدي الفارسي قال، أخبرنا ابن الأنباري ... إلخ.
* أنشدنا أبو الحسن عليّ بن مهدي الفارسي قال، أنشدنا محمَّد بن بشّار قال، أنشدنا أبو عوف الإيادي لبعضهم... إلخ. ومحمَّد بن بشار هو ابن الأنباري لأنه محمَّد بن القاسم بن بشّار.
* وأنشدنا أيضاً عن محمَّد بن بشّار للخليع ... إلخ.
* وحدَّثني عليّ بن مهدي الفارسي قال: حضرتُ بأصبهان مجلس "ماهان" ملك الديلم، فتنازع الحديثَ أبو الحسن عليّ بن طباطبا العلوي وأبو جعفر محمَّد بن رستم ... إلخ. والصواب "ماكان" ملك الديلم المقتول سنة ٣٢٩.
* وحدَّثني أبو الحسن عليّ بن مهدي قال، حضرت أبا بكر ابن القاسم بن بشّار الأنباري وهو في عَلَز الموت، وأبوه عند رأسه ... إلخ .

فهذه النصوص السبعة تؤيِّد سماع ابن مهدي من ابن الأنباري كما ورد في شرح الفصيح سواءً بسواء، وتشهد لبراءة ناسخه من إفساد الأسانيد. ويظهر من مقارنة الخطوط أن ورقة الغلاف في نسخة شرح الفصيح مكتوبة بخطِّ الناسخ نفسه، فلقد كان يستطيع أن يكسب بضعة دراهم بكتابة اسم رجل مشهور كما يفعل غيره، فآثر الصدق والأمانة رحمه الله تعالى. ولكنَّ المحقِّق الفاضل – عفا الله عنّا وعنه – جعله خائناً وجعل غيره أميناً، أو قارب ذلك. لا تظلموا الموتى وإن طال المدى!

لم يبقَ إذن مجال للشكِّ في وجود عليّ بن مهدي وعصره وتلمذته لابن الأنباري وأبيه أيضاً. وفي هذه النصوص التصريح بأنَّه فارسي، ويُفهم من بعضها أنه أصبهاني، ومعلوم أن الكسروي فارسي أصبهاني، فلذلك أجدني أميل إلى أنه جدُّ هذا الرجل أو من عشيرته كما افترض الدكتور بهاء الدين. ولا أرتاب في أنه نفس الرجل الطبري المترجم في طبقات الشافعية ٣/٦٦٤ وغيرها، فيكون طبريّاً باعتبار وفارسيّاً باعتبار آخر.

ثمَّ اتَّضح أنه ليس بالمجهول ولا النكرة، فهو مذكور في كثير من المصادر التي تيسَّر لنا البحث السريع في أكثرها بعد تخزينها على أقراص الحاسوب، وإليك شيئاً منها:

* قال أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة ٢/٥٣ (حدَّثني علي بن المهدي الطبري قال: قلتُ ببغداد لأبي

بشر ... إلخ). ولم أعرف أبا بشر، ولكنّ السياق يدلّ على أن ابن مهدي فقيه وأن أبا بشر متكلّم. ومعلوم أن أبا حيان كان من رجال النصف الثاني من القرن الرابع وأدرك أوائل الخامس، فلا بدّ أن تكون وفاة ابن مهدي قد تأخّرت إلى أواسط القرن الرابع على أقلّ تقدير.

* وقال الإمام هبة الله بن الحسن اللالكائي الطبرستاني المتوفّى سنة ٤١٨ رحمه الله (وأخبرنا الحسن بن أحمد الأسدي قال أخبرنا علي بن مهدي الطبري إجازة قال حدثنا محمد بن هارون بن حفص ... الخ)، وأورد إسناداً مثله في موضع آخر [اعتقاد أهل السنة ٢/٢٦٧ و ٤/٧٠٢]. ولكن سمّى الراوي عنه في الموضع الثاني: الحسين بن أحمد الأسدي، والظاهر أنه الصحيح وأنه المذكور في طبقات السُّبكي.

* وذكره الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري ١٩٥ مع أصحاب الأشعري فقال (ومنهم أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري: صحب أبا الحسن رحمه الله بالبصرة مدّة وأخذ عنه وتخرج به واقتبس منه وصنف تصانيف عدة تدل على علم واسع وفضل بارع وهو الذي ألف الكتاب المشهور في تأويل الأحاديث المشكلات الواردة في الصفات)، وذكر له شعراً رواه عنه تلميذه أبو سعد الماليني المتوفّى سنة اثنتي عشرة وأربعمائة. وذكر السهمي في تاريخ جرجان ١/١٢٤ أن الماليني دخل جرجان أول مرّة في سنة ٣٦٤، فالظاهر أن وفاة ابن مهدي قد وقعت بعد هذا التاريخ.

* وقال ابن عساكر أيضاً (وقوله [أي المردود عليه]: إن أبا الحسن الطبري رفيق أبي بكر بن الباقلاني لم يظهر بالكلام قطّ: فقولُ جاهل بالرجال قليل الاحتراز فيما يحكيه بالتحفظ فيه والضبط، فإن أبا الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري مُبَرِّزٌ في علم الكلام مذكور، وكتابه في الكلام على المتشابه من الآيات وأحاديث الصفات مشهور. وليس هو رفيق القاضي أبي بكر بن الباقلاني! وأعجبُ من خطئه الأول فيه خطؤه الثاني، وإنما هو تلميذ أبي الحسن الأشعري ومنه تعلّم وله صحبَ برهةً من الزمان وبه تفهم. وقد ذكر أبو حيان التوحيدي قال حدّثنا أبو الحسن الطبري قال: رأيت أبا الحسن الأشعري وهو يناظر الخالدي ... إلخ). وليُعلم أن قوله (وليس هو رفيق القاضي أبي بكر بن الباقلاني) معناه أن ابن مهدي لم يكن رفيقاً له لأنه أسنُّ منه، وهذا هو الواقع، وقد مات الباقلاني سنة ٤٠٣ .

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (وقالت الجهمية: ليس فوق العرش. وليس هذا قول أئمة متكلّمة الصفاتية، لا أبي محمد عبدالله بن سعيد بن كُلاّب، ولا أبي العباس القلانسي ونحوهما، ولا قول أبي الحسن الأشعري وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري والقاضي أبي بكر الباقلاني وغيرهم من أئمة الأشعرية)، وقال في موضع آخر (قال أبو الحسن علي بن مهدي الطبري المتكلم صاحب أبي الحسن الأشعري في كتابه الذي ألفه في مشكل الآيات في باب قوله "الرحمن على العرش استوى": اعلم أن الله سبحانه وتعالى في السماء فوق كل شيء على عرشه بمعنى أنه عليه ... إلخ) [بيان تلبيس الجهمية ١/١٢٧ و ٢/٣٣٥]. فيضاف هذان القولان إلى ما أورده الدكتور بهاء الدين من كتاب درء تعارض العقل والنقل ١/٢٤٥ و٢/١٧.

* وورد اسمه في بعض أسانيد الذهبي بلفظ (عليّ بن مهدي الفقيه)، والسياق يدلّ على أنه من أهل القرن الرابع [النبلاء ١٠/٧٤].

* وترجم له الصفدي في الوافي ٢٢/١٤٣ وسمّاه عليّ بن محمّد الطبري، وذكر من كتبه كتاب (مشكل الأحاديث

الواردة في الصفات)، وقال إنه توفي في حدود الثمانين وثلاثمائة، وأخلق بهذا القول أن يكون صحيحاً لما مضى بيانه.

* وقد أورد الدكتور بهاء الدين ترجمة السُّبكي له، وفيها قول تلميذه أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسن الأسدي (كان شيخنا وأستاذنا أبو الحسن عليّ بن مهدي الطبري الفقيه مصنِّفاً للكتب في أنواع العلوم ... إلخ). ثمَّ قال السُّبكي (ابن مهدي: ربَّما أوهم أن مهدياً أبوه، وكذا وقع لي في طبقاتي الوسطى والصغرى، ثمَّ تحقَّقت أنه جدُّه وأن أباه محمَّد)، ولكنَّه لم يوضِّح كيف تحقَّق من ذلك، والظاهر أنه أخذه من كتاب ابن عساكر.

* وترجم له محمَّد بن عليّ الداوودي المتوفَّى سنة ٩٤٥، في طبقات المفسِّرين ٤٣٦/١، نقلاً عن طبقات السبكي.

* وذكره ابن أبي الوفاء في طبقات الحنفية ٢٥/٢، وأورد نفس النصّ الذي استخرجه الدكتور بهاء الدين من تفسير القرطبي.

* وقال الحاج خليفة في كشف الظنون ٧٠٥/١ (الخصال: لأبي الحسن علي بن مهدي الأصبهاني الطبري ثم البغدادي، المتوفى في حدود سنة ٣٣٠، جمع فيه الأشعار والحكم والأمثال). وهذا النصّ يحلّ الإشكال في نسبته: الأصبهاني أم الطبري، فأوضح أنه أصبهاني طبري بغدادي، ومعنى ذلك أنه فارسي لأن أصبهان من بلاد فارس.

* وترجم له عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ٥٢٧/٢ اعتماداً على الصفدي.

* وترجم له سزكين في تاريخ التراث العربي ٤٤/٤/١، وقدَّر وفاته بالرُّبع الثالث من القرن الرابع (أي في حدود سنة ٣٦٠)، وذكر أنه له كتاباً في تأويل الآيات المُشكلة مخطوطاً بمصر. أقول: لعلَّه الكتاب المذكور في كلام القرطبي وابن تيمية.

فتضاف هذه إلى النصوص التي أوردها الدكتور بهاء الدين، ولا شكَّ أنه توجد نصوص لم نقع عليها بعد، فلو اجتهد المحقِّق الكريم قليلاً لعثر عليه!

وقد قدَّر الصفدي وفاته بسنة ٣٨٠، وذكر الحاج خليفة أنها كانت في سنة ٣٣٠. والتعويل على قول الصفدي بعد أن تحقَّقنا من سماع صاعد منه، وبعد الظنّ بأن الماليني سمع منه سنة ٣٦٤ أو بعدها، ولأنه تلميذ أبي الحسن الأشعري المتوفَّى سنة ٣٢٤ وابن الأنباري المتوفَّى سنة ٣٢٨، ولأن العبّادي جعله من طبقة القفّال الشاشي المتوفَّى سنة ٣٦٠، ولأن وفيات أكثر تلاميذه كانت في أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس. أما القول بوفاته سنة ٣٣٠ فلعلَّه مستخرج من سنة وفاة الأشعري وابن الأنباري أو من بعض أخباره المذكورة التي وقعت قريباً من هذه السنة. وقد جرت عادة المتأخِّرين على ترتيب الوفيات في طبقات، كلّ طبقة عشر سنين، فيضطرّون إلى وضع الرجال المجهولة وفياتهم في آخر العقْد الذي انقطعت فيه أخبارهم، وقد رأيتُ من ذلك أمثلة كثيرة.

وقد رأيتَ أن تلاميذه وأهل عصره وكبار علماء الإسلام يسمُّونه عليّ بن مهدي. ولكنَّ ابن عساكر ومن سار على إثره جعلوه عليّ بن محمَّد بن مهدي. وأنا إلى القول الأول أميلُ، وأخشى أن خالطاً خلط بينه وبين الفقيه الشافعي أبي الحسن عليّ بن محمَّد الطبري المعروف بالكِيا الهرَّاسي المتوفَّى سنة٥٠٤.

أما سماع أبي عليّ الأسْتَراباذي منه فلم نجد النصَّ عليه بعد، إلا أن يكون هو الحسن بن أحمد الأسدي المذكور في كتاب اللالكائي، ولكنِّي لست على ثقة من ذلك لأنه لم يذكر الكنية ولأنه قال أبا عبدالله الحسين في الموضع الآخر. ولكنَّهم يلقِّبونه بالطبري كما ترى، والأسْتَراباذي طبري، فلا يعقل أن يفوته السماع من هذا

الشيخ الجليل إذا كان يعيش معه في عصر واحد، وقد رأيت منْ ذكره في كتاب الفسوي أنه ينبغي أن يكون من أهل هذا الجيل. وأنا لا أستبعد أن أبا عبدالله الحُسين بن أحمد الأسدي تلميذ ابن مهدي المذكور في كتاب السُّبكي كان أخا أبي عليّ الحسن بن أحمد الأسْتَراباذي شارح الفصيح، ولكن ليس لديَّ دليل غير تناسب الاسمين. فإن صحَّ ظنِّي فيكون أبو عليّ عربياً أسدياً.

ولعلِّي ألفت انتباه القارئ الكريم إلى أن المالِيني - تلميذ عليّ بن مهدي - كان من تلاميذ أبي أحمد العسكري أيضاً [النبلاء ١٨٣/١٧]. كشارح الفصيح سواءً بسواء! فقد ثبت أن رجلاً من أهل العلم قد اشترك مع الشارح في الأخذ عنهما، وهذه ليست مصادفة بطبيعة الحال لأن الأقران كثيراً ما يدرسون على نفس المشايخ. والشاهد في ذلك أن الناسخ الذي أفسد الأسانيد - كما يرى المحقِّق الفاضل - لم يقع بالمصادفة على شيخين متعاصرين فحسب، بل على شيخين قد ثبت أن الناس أخذوا عنهما معاً! وهذا لا يكاد يكون في عالم الواقع، لأن عبث العابثين لا يأتي بهذا الإحكام!

(١٣) التعريف بأبي طارق:

ثمَّ لنختبر أمانة الناسخ مرَّة أخرى بأبي طارق وننظر ما يكون! فهذا الرجل الذي أنشد المصنِّفَ مرَّتين قال عنه المحقِّق في المقدِّمة ١٨٢ (لم أقف على شخصيَّته على كثرة ما بحثتُ عنه، فلعلَّه أحد الرواة غير المعروفين). وحبَّذا لو ذكر بقيَّة الحقيقة، وهي أن الزَّمخشري لم يَرْوِ عنه في كتبه! ثمَّ جزم بأنه أحد الرواة فيما بعد.

لقد خطر ببالي أن الكتاب إذا كان للأسْتَراباذي فقد نجد أبا طارق بين علماء إقليمه في القرن الرابع. فلنطرح جانباً دعوى أنه كان شيخاً للزَّمخشري فسقط من ذاكرة التاريخ، ولنصدِّق مؤقَّتاً هذا الناسخ الذي كتب سماعَ المصنِّف منه، وابن الخبّاز والبغداديَّ اللذين نسبا الكتاب إلى أبي عليّ الأسْتَراباذي الجرجاني الطبري، ولننظر أيوجد في علماء طبرستان وأدبائها من يقال له أبو طارق، فتطمئنَّ النفس إلى إشراقة الحقّ ونور الصواب.

يقول أبو القاسم حمزة بن يوسف السَّهمي المتوفَّى سنة ٤٢٧ رحمه الله في تاريخ جرجان ٤١٥/١، وقد ترجم فيه للأستَراباذيين والطبريين كافة (أبو طارق: محمد بن عمرو بن أحمد بن أسد بن كثير بن خزيمة الأسدي الطبري الأديب، روى بجرجان في سنة خمسين وثلاثمائة عن محمد بن أيوب وأبي خليفة وغيرهما). والظاهر أن وفاته لم تتأخَّر كثيراً عن منتصف القرن لأن شيخه محمد بن أيوب الرازي مات سنة ٢٩٤، ومات شيخه أبو خليفة الجُمحي سنة ٣١٠. فهذا أديب محدِّث من أهل طبرستان، معاصر للعسكري وابن مهدي، أسديّ من قبيلة أبي عبدالله الحسين بن أحمد تلميذ ابن مهدي، وأنا على شبه اليقين من أنه الرجل المذكور في شرح الفصيح.

ولعلَّ قائلاً يقول: ما يدريك أنه المقصود؟ أليس هذا ظنّاً من الظنون؟ فأقول مستعيناً بالله: لا بدَّ من الرِّضى بالظنون القوية عند نقص النصوص. فلنفرض أنه هو، ثمَّ نمتحن هذا الفرض بجميع الوسائل العقلية والنقلية التي بين أيدينا ونرى ما يكون، فهذا هو المنطق العلمي في مثل هذا المقام. ننظر أولاً: أتنطبق الصفة عليه؟ والجواب الواضح أنها تنطبق عليه من كلّ وجه كما أوضحنا، فهو يصلح من جهة الزمان والمكان ليكون شيخاً لأبي علي الأستَراباذي، وهو معاصر للشيخين الآخرين بيقين، ولم يظهر مانعٌ يمنع من كونه هو. ثمَّ ننظر ثانياً: أيوجد في علماء طبرستان وما حولها رجلٌ ثانٍ يكنى بأبي طارق؟ والجواب أن السَّهمي لم يذكر أحداً غيره لا قصداً ولا عَرَضاً، وكذلك أبو نُعيم في كتاب علماء أصبهان. ولم أجد

أبا طارق في تراجم يتيمة الدهر وتتمَّة اليتيمة ودمية القصر ومعجم الأدباء ولا في فهارسها، وبحثتُ في متون كثير من الكتب الأخرى بواسطة فهارسها أو بواسطة الحاسب فلم أجد من يصلح للغرض مطلقاً، فمن الاعتراض البارد أن يقال: يُحتمل أنه رجل آخر مجهول!

ثمَّ ننظر ثالثاً: أهذه الكنية شائعة بين العلماء بحيث يكون من المجازفة أن نجزم بأنه المقصود؟ والجواب أنها من أندر الكُنى على الإطلاق! وراجعت لتقرير نُدرتها كتاب الاستغناء للحافظ ابن عبدالبر رحمه الله، وفيه ألفان وخمسمائة ترجمة ونيِّف مرتَّبةً على الكنى، فلم أجد إلاَّ أربعة آباء طارق لا تنطبق عليهم الصفة. ولم يترجم الخطيب - وقد مات بعد أبي طارق بنحو مائة سنة وترجم لنحو ثمانية آلاف إنسان - لأي رجل يُدعى أبا طارق، ولم يذكر عَرَضاً في أثناء تراجم الناس إلاّ رجلاً واحداً، وهو قوله في ترجمة القاضي أبي نعيم الأستراباذي ١٠/٤٣١ (قَدِم بغداد حاجّاً، وحدَّث بها عن محمد بن الحسن بن شيرويه القنديلي، وأحمد بن الحسن بن ماجة القزويني، وأبي طارق محمد بن عمرو الطبري، وغيرهم. حدَّثني عنه القاضي أبو العلاء الواسطي وأبو القاسم الأزهري، وقال لي الأزهري: سمعت منه في سنة سبع وثمانين وثلاثمائة). وهذا الرجل الذي لم يذكر الخطيبُ غيره هو صاحبنا بعينه! فمن البعيد مع ندرة الكنية أن يوجد في طبرستان رجلان متعاصران من أهل العلم يقال لهما أبو طارق.

ثمَّ ننظر بإزاء ذلك: أيوجد في شيوخ الزَّمخشري وعلماء عصره ومصره من يقال له أبو طارق، لمقابلة الظنّ بظنٍّ مثله أو أرجح منه؟ وقد كفانا المحقِّق الكريم وسائر الدارسين والمحقِّقين عبءَ الإجابة، فقد نخلوا كتبه وتراجمه وأخباره بحثاً عن أسماء مشايخه فلم يذكروا أبا طارق، وبحثتُ فلم أجد أحداً. فلقد تمكَّن الذين يزعمون أن الكتاب للأستَراباذي من استخراج رجل تنطبق عليه الصفة، ولم يجدوا رجلاً غيره، ويبقى أن يتمكَّن المحقِّق الكريم - ومن قد يوافقونه على رأيه - من استخراج رجل يصلح أن يقول عنه الزَّمخشري: أنشدني أبو طارق!

فإن لم يحصل اليقين المطلق فقد حصلت غَلَبَةُ الظنّ، بل شبه اليقين إنَّ شاء الله (وإنَّما قلت شبه اليقين لندرة الكنية بين الناس)، وأرجو أن أجد أو يجد غيري نصوصاً تؤكِّد هذه النتيجة. فاعتبر أيها القارئ الكريم: إذا قدَّرنا أن الكتاب للأستَراباذي فهذا العسكري وابن مهدي ورجل يكنى أبا طارق يعيشون في عصره ومصره، وإذا قدَّرنا أنه للزَّمخشري فلا مناص من التعلُّل بجهالة المشايخ وفساد الأسانيد والافتراضات والمصادفات التي لا نهاية لها. ثمَّ اعتبر ما هو أبلغ من ذلك: فكيف يعبث عابثٌ بالأسانيد فيقع بمحض المصادفة على أبي أحمد العسكري، وعلى شيخ طبري معاصر له يقال له عليّ بن مهدي، لا هو بالمشهور جداً ولا بالمغمور جداً، وعلى شيخ طبري معاصر لهما يقال له أبو طارق مع نُدرة كنيته وضعف شهرته؟! الجواب الذي لا شكَّ فيه إن شاء الله: أنها لم تكن مصادفات، وأن هذه الأسانيد والسماعات صحيحة تامَّة، وأن هؤلاء شيوخ المصنِّف حقيقةً، وأنه أبو عليّ الأستَراباذي الذي كان شرح الفصيح أشهر مصنَّفاته، والحمد لله على توفيقه.

(١٤) نسخة البغدادي :

لننتقل الآن إلى الكلام على نسخة عبدالقادر البغدادي التي نقل منها أربعة نقول في كتابين من كتبه، إحداها طويل في ستَّة أسطر، وذكر أنها من شرح الفصيح للأسْتَراباذي. هذا ما أحصاه المحقِّق والدكتور بهاء الدين، وربَّما توجد له نقول أخرى.

فأول ما يقال فيها : أن قلَّة نقوله بإزاء كثرة نقول

اللَّبْلي لا تعني زيادة الثقة بإحدى النُّسختين؛ فإنَّ مناط النزاع كلمةٌ واحدة مكتوبة على ورقة العنوان فيهما، أعني اسم المصنِّف، ولقد أرشدنا كلٌّ منهما بعبارة صريحة إلى ما كان مكتوباً على نسخته، ويكفي لذلك بضعة نصوص مُحكمة أو حتَّى نصٌّ جيِّد واحد. ولذلك فإن تكرار الإشارة من المحقِّق إلى عدد نقول اللَّبْلي لا فائدة منه في تقرير المصنِّف، فلا الإكثار من النقل يجعل نسخته صحيحة ولا الإقلال يجعل نسخة البغدادي فاسدة. وكذلك اختلاف عصرهما لا يكاد يعني شيئاً، لأنهما ينقلان ولا يرويان، وربَّ نسخة متأخرة أصحّ من نسخة متقدِّمة، مع أننا لا نجزم بأن نسخة البغدادي متأخِّرة.

وكذلك لا طائل من المقارنة بين الرجلين من جهة التحقيق التاريخي وصحَّة الأصول، لأنَّ الكلام ليس عليهما بل على نسختين في خزانتيهما. ومع ذلك فالبغدادي كان أعظم المتأخرين في هذا الباب، ومضى بيان أن اللَّبْلي غفل عن تحقيق سماع الزَّمخشري من العسكري وابن مهدي مع وضوح الإشكال في ذلك لمن شدا طرفاً من فنّ التاريخ. ولقد كان رحمه الله (إماماً فاضلاً نحوياً ولغوياً وراوية) كما قالوا، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن نسخته صحيحة، ولا يضع من قدره ولا يتعارض مع ثناء الناس عليه، ولا مع الاحترام الواجب لعلمائنا وأسلافنا.

لقد أنكر المحقِّق بلسان الحال أن البغدادي كان ينقل من شرح الزَّمخشري هذا، وذهب إلى أنه كان ينقل من شرح الأستَراباذي الضائع، لأنه فسَّر التوافق بأن الزَّمخشري ربَّما كان ينقل من ذلك الشرح الضائع أو من نفس مصادره أو من مصادر أخرى وافقه فيها [المقدِّمة ٥٣]. فاستسهل اتِّهامه مرَّة أخرى بالإغارة على كتب الناس! ثمَّ أشار إلى الاحتمال الآخر - على عادته - فقال إن نسخة البغدادي ربَّما نُسبت إلى الأستَراباذي غلطاً (خاصةً وأن النسخة مضطربة تماماً، وقد وضَّحت ذلك في موضعه من الدراسة). ومعنى هذا الكلام أن البغدادي كان ينقل من شرح الزَّمخشري الذي بين أيدينا وأن الخلل وقع لأن النُّسخة ربَّما كانت منسوبة إلى الأستَراباذي غلطاً، بينما معنى الكلام الأول أنه كان ينقل من شرح الأستَراباذي الصحيح وأن الخلل وقع من الزَّمخشري لأنه نقل كلام الأستَراباذي من غير عزو! فيا حبَّذا لو استقرَّ على رأي واحد مدعوم بالدليل، ويا حبَّذا لو لم يتجاهل الاحتمال المنطقي الثالث - ما دام أنه يسرد احتمالات لا دليل عليها - وهو أن نسخة اللَّبْلي نُسبت إلى الزَّمخشري غلطاً!

أما قوله إن (النسخة مضطربة تماماً) فهو المضطرب تماماً، لأن المقصود به نسخة سراي، وقد أوضح معنى الاضطراب في المقدِّمة ٢٣٥، فما صلةُ ذلك بنسخة البغدادي وما وجه دلالته على اضطرابها؟ وإذا كانت نسخة سراي أختاً لنسخته في الاضطراب فلقد كان من الواجب أن تُنسب إلى الأستَراباذي تبعاً لها.

وأنا لا أكاد أتصوَّر كيف يُنسب كتاب الزَّمخشري، ولو ضاعت منه ورقة العنوان، إلى الأستَراباذي الرجل المغمور المنقطع الذِّكر الذي لم يَرِد اسمه صريحاً في متن الكتاب. ومن البعيد أن يكون بعض الورّاقين قد نظر في متنه وأسانيده وفي كنية أبي عليّ وأسماء الشرّاح فوجده يصلح ليكون المصنِّف، ولا يزداد ثمن الكتاب إذا نُسب إلى مثله. وينبغي أن يكون الأمر على العكس: أن تُلصق الكتب المخرومة بالزَّمخشري وأمثاله - كما وقع لشرح ابن الجبَّان - فتتضاعف قيمتها في الحال.

ومن جهة أخرى فلا شكَّ إنَّ شاء الله في أن الأسانيد الواردة في متن نسخة البغدادي لم تكن تتَّصل بالزَّمخشري، وأن خطبة الكتاب فيها لم تكن من إنشائه، وإلا لأدرك البغدادي أنه شرح الزَّمخشري. بل إنَّ الأمر

على العكس أيضاً: فالأسانيد في نسخة اللَّبْلي وفي المخطوطة هي التي تصلح للرجل المكتوب اسمه على نسخة البغدادي، ولا تصلح للزَّمخشري البتَّة! فكيف وقعت هذه المصادفة التي تخرق العقول؟! الجواب الواضح كما قلنا: أن أحدهم عمد إلى كتاب من تصنيف الأسْتَراباذيّ، أو إلى كتاب مخروم أو مجهول المصنِّف، فكتب عليه اسم الزَّمخشري في النُّسخة التي وقعت إلى اللَّبْلي، وبقيت نسخ أخرى منسوبة إلى الأسْتَراباذيّ.

فائدة ثانية: لم يُشر البغدادي إلى هذا الكتاب في الخزانة، على كثرة شروح الفصيح التي أحال عليها. ثمَّ رجع إليه في الحاشية على شرح بانت سعاد وشرح شواهد المغني. ومعلوم أنه رحل إلى إستانبول سنة سبع وسبعين وألف بعد أن صنَّف ثلاثة أرباع الخزانة، وأتمَّها بعد العودة إلى مصر ثمَّ شرع في تصنيف الحاشية وشرح الشواهد. فالذي أظنُّه أنه اقتنى شرح الفصيح في رحلته تلك واستفاد منه في مصنَّفاته المتأخِّرة.

(١٥) نسخة ابن الخَبَّاز الإرْبِلي:

انتهى إلينا – إلى جانب خبر نسخة اللَّبْلي ونسخة البغدادي – خبرُ نسخة ثالثة لرجل أقدم منهما، وهو شمس الدين أحمد بن الحسين الإرْبِليّ المعروف بابن الخَبَّاز، المتوفَّى سنة ٦٣٧ رحمه الله. فأفادنا الدكتور بهاء الدين أنه قال في كتابه النهاية (ويقال بغداد بدالين، وبغداذ بإعجام الثانية، وبغدان، ومغدان، حكى ذلك الأسْتَراباذيّ في شرح الفصيح في باب ما يقال في اللغتين) [الجواب الصحيح ١٣]، ونشكره على هذه الفائدة المهمَّة. لقد جاء هذا النقل الواحد المختصر شاهداً من وراء الغيب لصحَّة نقول البغدادي وصحَّة نسبة النسخة التي كانت لديه، ونصيراً لها على نسخة اللَّبْلي، ودليلاً لمن يريد الدليل على أنه كان من أعظم العلماء المحقِّقين.

وهذا النصّ لم يعرفه المحقِّق إلا بعد نشر الكتاب، فضاق به ذرعاً وتشدَّد في مناقشته غاية التشدُّد، وافترض أن ابن الخباز يجب أن يكون قد نقل الكلام حرفياً، وطفق يورد الخلافات اللفظية بين العبارتين لينتهي إلى أنه كان ينقل من كتاب آخر! (مع أنه لم يشترط التطابق الحرفي في نقول شارح التسهيل وغيره لأنها منسوبة للزمخشري!) ثمَّ اشتطَّ فقال (هذا دليل على نفي النسبة عن الأسْتَراباذيّ لا إثباتها له) [الردّ الصحيح ١١٨ ونحو ذلك في الردِّ على الدالي ٣٦٧]. (مع أنه لم يشترط التطابق الحرفي في نقول شارح التسهيل وغيره لأنها منسوبة الزَّمخشري!). والحقّ أن الرجل لم يكن ينقل الكلام بحروفه، وعبارته صريحة بذلك، فإنه لم يورد المسألة بلفظ (قال الزَّمخشري)، وإنَّما عبَّر عنها بلفظه هو ثمَّ عقَّب قائلاً (حكى ذلك الأستَراباذي في شرح الفصيح)، فهذه طريقة من لم يقتبس القول بحروفه. ومعلوم أن بغداد وبغدان منصوص عليهما في أصل الفصيح، وبغداذ بالذال لغة ثالثة معروفة مشهورة جداً، وهي مذكورة في شعر المتنبِّي وغيره. وقد ذكر صاحب مختار الصحاح هذه اللغات الثلاث. فلولا "مغدان" ما كانت له حاجة بذكر الأسْتَراباذيّ وكتابه، وهذه اللغات الأربع موجودة في الباب الذي سمَّاه من الكتاب.

وهذا النقل الواحد كافٍ لحصول المطلوب؛ لأنه نصَّ على اسم مصنِّف النسخة التي لديه وهو الأسْتَراباذيّ. فلو أحال عليه في لغات "مكَّة" مثلاً لقلنا إنه كتاب آخر لأنها لا توجد فيه، أما أن يحيل عليه في لغات "بغداد" فمن التعسُّف أن يقال: الكتاب ليس له لأن النصَّ ليس فيه بحروفه أو لأن ترتيب الكلمات الأربع مختلف بعض الشيء.

ولا بدَّ ههنا من تقرير حقيقة مهمَّة إلى الغاية، فإنَّ من تأمَّل جميع النقول جملةً واحدة، وقابلها على نسخة سراي، عَلِمَ عِلْمَ اليقين أن الجميع كانوا ينقلون من هذا

الكتاب الواحد، بصرف النظر عمَّن يكون المصنِّف. فإن نقول البغدادي لم تترك موضعاً للشكّ بأن الشرح الذي كان بين يديه منسوباً إلى الأَسْتَراباذي هو نفس الشرح الذي كان بين يدي اللَّبْلي منسوباً إلى الزَّمخشري، وأن وهماً قد وقع في إحدى النسختين، وأنه نفس هذا الشرح الموجود في عصرنا غير منسوب إلى أحد. ولا مسوِّغ للظنّ بأن نسخة ابن الخبّاز تختلف عن نسخة البغدادي، ومن المستحيل أن لا ينقل الرجلان إلا ما أخذه الزَّمخشري من الأستَراباذي أو وافقه عليه بالمصادفة! هو إذن كتاب واحد نُسبت بعض نُسخه إلى الأَسْتَراباذي وبعضها إلى الزَّمخشري. وإنما تصحّ دعوى التعدُّد لو لم توجد بعض هذه النقول في نسخة سراي، أما وهي موجودة فيها جميعاً فلا مجال للظنّ بأنهما كتابان.

ومن أجل ذلك لم أستحسن ذلك التخريج الضعيف الذي أشار إليه الإخوان، وهو أن الزَّمخشري ربَّما يكون له شرح غير هذا الشرح المنحول. لأنّ هذا الاحتمال لا دليل عليه البتَّة، ويقف في سبيله أن جميع النصوص المنسوبة إليه موجودة في هذا الشرح، وهي لا غيرها عمود دعوى أنه صنَّف شرحاً للفصيح، فمن التكلُّف أن نفترض وجود شرح له غير هذا الشرح المقطوع بأنه مدسوس عليه.

(١٦) أبو عليّ هو المصنِّف :

أما قول المصنِّف مراراً وتكراراً (قال أبو عليّ) فقد استبعد المحقِّق بالمرَّة أن يكون أبو عليّ هو المصنِّف، على الضدّ مما ذهب إليه الناقدان. وقد استوفى الدكتور الدالي خاصةً بحث هذه المسألة المهمَّة، وتأمَّلتُ جميع مواطن ورودها فخرجتُ جازماً بأنه كان يعني نفسه لا غير، بل هو عندي من البديهيات. وأجزم بأن أكثر أهل العلم والخبرة بكلام القدماء وأساليبهم لا يفهمون غيره.

ولكنَّ المحقِّق لم يقبل هذا التصحيح، وأعاد التأكيد على أن المقصود بضعة رجال غير المصنِّف، واستدلّ بقوله في بعض المواضع (قال الشيخ أبو عليّ رحمه الله)، ورفض أن يكون الترحّم عليه من التلاميذ أو النسَّاخ. وكان قد فرَّق بينهما في فهارس الكتاب ٢/٩٠٦، فأورد أرقام الشيخ أبي عليّ ثمَّ أرقام أبي عليّ. فهو لا يستكثر على ذلك الناسخ أو الراوي القديم تخريب الكتاب، ولكنَّه يثق به في مثل هذا الموضع ويستكثر عليه وصفَه المصنِّفَ بالشيخ والدعاء له بالرحمة ، وهذه غاية التناقض !

ولا يخفى على من مارس أساليبهم أن عبارات التبجيل والترحُّم لا تصلح دليلاً للإثبات ولا للنفي، وفي كتب الزَّمخشري نفسه من ذلك الكثير. وقد نقل المحقِّق في المقدِّمة ٢١٨ قول الهروي (قال أبو سهل رحمه الله)، فهل المتكلِّم هو أو غيره؟ وقال أبو هلال في جمهرة الأمثال ١٤/١ بعد إيراد كلام لأبي أحمد (قال الشيخ أبو هلال رحمه الله)، فجمع بين وصفه بالشيخ والترحّم عليه. وأوّل جملة في أساس البلاغة (قال الإمامُ البارعُ أستاذُ الدنيا، شيخ العرب والعجم، جارُ الله فخرُ خُوارزم، أبو القاسم محمود بن عُمَر الزَّمخشري، عفا الله تعالى عنه ورَحِمَه). وأقرب من ذلك عبارة «قال أبو جعفر» التي لا تكاد تخلو منها أيّة صفحة في تحفة المجد الصريح ، ولكنَّها في النُّسخة الثانية بلفظ «قال الشيخ أبو جعفر» في جميع المواضع كما صرَّح محقِّق التحفة . فهذا هو الدليل العلمي الذي يطلبه المحقِّق ، وكان الظنُّ به ألا يخفى الأمر عليه .

وأنا أسأله سؤالاً لا أروم منه إلاّ تقرير الحقيقة : فهل القائل (قال أبو جعفر) هو اللَّبْلي نفسه؟ أم بعض شيوخه؟ أم بعض العلماء القدامى؟ أم اختُصرت الأسماء؟ وهل نحتاج إلى مراجعة آثار أبي جعفر اليزيدي وأبي جعفر الرؤاسي وأبي جعفر محمَّد بن حبيب وأبي جعفر بن النحاس وغيرهم، فإذا وجدنا لدى بعضهم إشارة إلى المسألة

جزمنا بأنه المقصود؟ وماذا عن آباء جعفر الذين ضاعت آثارهم وأسماؤهم؟ وإذا كان الجواب أنه اللَّبْلي في جميع هذه المواضع وأننا لا نحتاج إلى المراجعات وإضاعة الأوقات بهذه الأسئلة السوفسطائية، فما الفارق بينه وبين صاحب هذا الشرح؟ ولماذا يُستثنى أبو عليّ مما دَرَجَ عليه الناس؟ ولماذا يؤدِّي هذا الاستثناء إلى حرمانه من جُهده وكتابه؟!

ومن جهة أخرى فإن طريقة الزَّمخشري في التعقيب أن يقول (فإن قلتَ كذا قلتُ كذا)، كما ترى في الكشَّاف. ولم أرها في شرح الفصيح البتَّة، فيلزم من دعوى المحقِّق أن الزَّمخشري لم يعقِّب فيه على أقوال العلماء وإنَّما كان عالةً على تعقيبات أبي عليّ!

أقول: لا يشكّ من مارس أساليب القدماء – وبعض أهل عصرنا أيضاً – أنه كان يعني نفسه، وهو ظاهر في مصنَّفات الجاحظ وابن حزم والخطيب البغدادي وغيرهم. وأكثر ما يستعملون الكنية لتحويل الكلام والتعقيب على أقوال الناس، وهذا الغرض ظاهر في المواضع التي وردت فيها هذه الجملة في شرح الفصيح. والأمثلة لا تُعدّ ولا تُحصى، وكان الظنّ أن لا تخفى على المحقِّق الفاضل. فمن ذلك قول جمال الدين بن مالك رحمه الله في فاتحة الألفيَّة:

قال محمَّدٌ هو ابنُ مالكِ   أحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالكِ

وكذلك الأمثلة المشار إليها آنفاً. وقرأت في هذا اليوم الذي أكتب فيه ١٤٢٠/١/٨ مقالة الأستاذ أبي عبدالرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله في جريدة الجزيرة، فإذا هو يبدؤها بقوله: قال أبو عبد الرحمن، ويكرِّرها بضع عشرة مرَّة. وليس المعنى أنه قال ذلك في مقالات أخرى، كما ظنَّ المحقِّق عندما ذهب يضرب يميناً وشمالاً للبحث عن تلك الأقوال في مصنَّفات أبي عليّ القالي وأبي عليّ الفارسيّ وأبي عليّ المرزوقي، وما لم يستطع تخريجه منها أبقاه لأبي عليّ الحسن بن المظفَّر النيسابوري الذي يقال إنه شيخ الزَّمخشري! لأن معنى الكلام عنده: قال رجل يكنى بأبي عليّ في كتاب آخر، فلنبحث في مصنَّفات من يُدعى بأبي عليّ، ولا يلزم أن يكون المذكـــور في الموضع الأول هو المذكور في الموضع الثاني والثالث والرابع! فكأنَّ المصنِّف يقول للناس: عليَّ نحتُ القوافي، فأنا أقول (قال أبو عليّ) والباقي عليكم، فراجعوا مصنَّفاتهم وخمِّنوا من يكون المقصود، واستبعدوا من لم تسمعوا بهم أو لم تجدوا مصنَّفاتهم! فهذا إلغاز غير معقول وإحالة على مجهول، ولكنَّه نفس ما فهمه المحقِّق الفاضل سواءً بسواء. أما في واقع الأمر فإن العقلاء لا يقولون (قال أبو فلان) إلا وهم يعتقدون أن المقصود بالكنية واضح للقارئ أو السامع، ولا يكون واضحاً إلا إذا كان المراد به رجل بعينه في جميع أرجاء الكتاب (إلا أن يدلّ السياق على تعدُّدهم).

وبسبب هذا الفهم استبعدَ المحقِّق أبا علي الأسْتَراباذيّ، لأن مصنَّفاته غير موجودة، وألزم الناقد بتخريج الأقوال منها وهو يعلم أنها ضائعة! ولو وُجدت ووردت فيها هذه النصوص جميعاً بحروفها لقال بطبيعة الحال إن الزَّمخشري كان ينقل منها نقلاً أميناً لأنه ذكر اسم صاحبها! وهذا الاستبعاد لا وجه له على الإطلاق؛ لأنه رجل من أهل العلم عاش قبل الزَّمخشري وله شرحٌ على الفصيح، فمن الجائز – نظرياً على أقلّ تقدير – أن يكون المقصود. ومن الغريب أن المحقِّق ذكر في موضع آخر أن الزَّمخشري ربَّما يكون قد نقل من شرح الأسْتَراباذيّ من غير ذكر اسمه، ومع ذلك لم يسلكه مع آباء عليّ الذين ارتضاهم هنا! وكذلك لم يسلك معهم أبا عليّ الأهوازي الذي ورد النصّ على أنه كان تلميذاً للعسكري! هذا تناقض في التماس المخارج ودليل آخر على التخبُّط في التعريف بالرجال وفي تقرير اسم مصنِّف الكتاب، و على ضعف السيطرة على أطراف الموضوع.

وهذه التخريجات لأقوال أبي عليّ من كتب هؤلاء الثلاثة: كلّها تخريجات وهميَّة، ولا سبيل لها إلا أن تكون كذلك لأنَّ المقصود به مصنِّف الكتاب بيقين! لم يجد المحقِّق شيئاً من هذه الأقوال بحروفه أو بقريب من حروفه في كتب أي واحد منهم، ولا قولاً واحداً، بل مجرَّد إشارات إلى المسائل باختلاف اللفظ والمضمون أيضاً، مقرونةً بدعوى المطابقة أو التقارب، ولا حاجة لنا بإيراد شيء منها. ومن المهمّ أن يدرك القارئ الكريم أن الزَّمخشري - إذا كان هو الشارح - ينبغي أن يكون قد نقلها بحروفها من كتبهم لأنه لم تكن له رواية شفوية عنهم، وهؤلاء كتبهم مشهورة موجودة، فكيف لم يوجد فيها الكلام بحروفه أو بتصرُّف يسير ولا مرَّة واحدة؟ وهذه النقول المزعومة لم يُذكر فيها اسمُ الكتاب المنقول منه، ولا موضع انتهاء الاقتباس، ولم يُميِّز صاحب الكلام بلقب يزيل الإبهام ولو مرَّة واحدة! فذلك دليل ظاهر على الغلط المتراكب في الافتراض والتخريج ومعنى التخريج.

وأحسن دليل على ذلك - وقد أشار إليه الدكتور الدالي - أنه جعل المقصود به أبا عليّ المرزوقي في صفحة، وأبا عليّ القالي في الصفحة المقابلة لها، فقال في الموضع الأول (لعلَّه أبو عليّ المرزوقي، يُنظر شرح الحماسة ١٢١١/٣)، وقال في الموضع الثاني (لعلَّه أبو عليّ القالي، يُنظر المقصور والممدود ١٥٢)، مع أن المصنِّف يقول في الموضعين (قال الشيخُ أبو عليّ: وأنشدني ابنُ مهديّ) [انظر شرح الفصيح ٣٥٤/١-٣٥٥]. ومعلوم أن القالي من طبقة جَدّ المرزوقي أو أبيه، والتباعد بينهما في المكان كبير، لأنه جاء من أرمينية إلى بغداد ثمَّ رحل إلى الأندلس قبل أن يولد المرزوقي الأصفهاني . فكيف تهيَّأ لابن مهدي أن يكون شيخاً لهما؟ وكيف تدلّ الكنية الواحدة في صفحتين متقابلتين عليهما؟! ولم يخطر ببال المحقِّق أن يقتفي الدعوى إلى غايتها بأن ينظر في مصنَّفات القالي والمرزوقي والفارسي: أيوجد فيها سماع من عليّ بن مهدي وأبي أحمد العسكري وأبي طارق (لأن أبا علي - كائناً من يكون - قد صرَّح بالسماع منهم)، وإذا لم يوجد لهم سماعٌ فلماذا يتَّجه الظنُّ إليهم أصلاً؟! وهل يعقل أن يكون الفارسي - وهو من أعظم النحاة على الإطلاق - تلميذاً لعصريِّه أبي أحمد العسكري؟ أو أن يروي أقوال شيخه ابن دريد بواسطة أبي أحمد؟ ولا يصحّ أن يقال هنا إن الأستَراباذي أيضاً لم يَرِد النصُّ على أنه كان تلميذاً لهم، لأن المغمور لا يقاس على المشهور، وهؤلاء المشاهير الثلاثة نعرف مشايخهم على العكس من الأستَراباذي.

ومن المعلوم أن المرزوقي خاصَّة قد شرَح الفصيح، وقد رجع إليه المحقِّق ولم يجد فيه شيئاً من هذه الأقوال (مع أنَّني لم أجد له أثراً في الحواشي). فكان من الواجب عليه أن يصرِّح بذلك ويستبعد اسمه نهائيّاً، بدلاً من تعكير المسألة به؛ إذ كيف ينقل الشارح من كلامه في شرح الحماسة - كما يعتقد المحقِّق - ولا ينقل من كلامه في شرح الفصيح؟ وما قيمة "التخريج" بهذه الطريقة الشكلية؟!

ومن جهة أخرى أوضح الناقدان الفاضلان، كلٌّ على حدة، أن سماع أبي علي من ابن مهدي والعسكري يطابق سماع الشارح منهما في غير مواضع الكنية، لأنه يقول أحياناً (أنشدني العسكري)، ويقول أحياناً (قال أبو عليّ: أنشدني العسكري)، وكذلك شأنه مع ابن مهدي. فلا معنى لذلك إلا أن الشارح هو نفسه أبو عليّ، وإلا لماذا يستعين بأقوال رجل من أقرانه إذا كان قد سمع مثله على أولئك المشايخ رأساً؟! وهذا دليل ساطع وحجَّة منطقية ظاهرة، مع أن العارف بالأساليب لا يخفى عليه هذا الأمر أصلاً. وأزيد على قولهما أن الشارح لم يقل البتَّة: حدَّثني أبو عليّ أو شيخنا ولم يُسَمِّ كتاباً في جميع هذه المواضع بحيث نجزم بأن أبا عليّ رجل آخر. وقد تجاهل المحقِّق الإجابة على هذا الاعتراض البليغ! وفي الكلام السابق

إشكال آخر بليغ جداً، فالعسكري لم يكن بكلّ تأكيد شيخاً لأي رجل من الرجال الثلاثة الذين ذكرهم المحقِّق، فلا بدَّ من رجل رابع تلميذ له يكنى أبا عليّ! إلا أن يقول المحقِّق مرَّة أخرى إن الأسانيد محرَّفة بينه وبينهم!

فالمسألة كان ينبغي أن تكون ظاهرة للمحقِّق الكريم، لأنها بين احتمالين لا ثالث لهما: أن يكون أبو عليّ هو المصنِّف، أو رجلاً بعينه من أهل العلم. وحلّ هذا الإشكال ميسور بأن ينظر في كتب هؤلاء الثلاثة، ولا سيَّما أبا عليّ الفارسي، فإذا لم يجد شيئاً من هذه الأقوال الكثيرة بحروفه في كتب أحدهم فليُطرح من الاعتبار. ولن يبقى بيده إلا الاحتمال الأول وهو أن أبا عليّ هو المصنِّف، وهو الاحتمال الذي تنشرح إليه النفوس من سياق الكلام لأوَّل وهلة، ويشهد له أنَّ أبا عليّ الأستَراباذي قد شرح الفصيح بيقين ونُقلت من شرحه نقولٌ يوجد بعضها في هذا الشرح بحروفها.

ولذلك لم أستحسن ما ذهب إليه الناقدان الكريمان - بعد تسليمهما بأنَّ المصنِّف يكنى أبا عليّ وأنه من طبقة تلاميذ العسكري - من الوقوف عند الظنّ الراجح بأنه الأستَراباذي . فإنَّ السبيل إلى تعيينه أن ننظر في شرَّاح الفصيح الذين تنطبق عليهم الصفة من جهة الكُنية والزمان والمكان، وهما رجلان لا غير: فأما المرزوقي فشرحه موجود وهو غير هذا الشرح بيقين، فلم يبقَ إلا الأستَراباذي الذي ليس في الكتاب ما يصرفه عنه. فلو وقف الاستدلال ههنا لكان ظنّاً راجحاً، ولكنَّ ابن الخبَّاز والبغدادي نقلا منه نصوصاً صريحة منسوبة إلى الأستَراباذي. فقد أسفر الصبح لذي عينين، وارتفع ذلك الظنّ الراجح إلى مرتبة اليقين ، ولا حاجة بنا إلى ضرب الاحتمالات والسعي وراء الأوهام .

(١٧) الحسن بن المظفَّر النيسابوري:

لم يكن للزَّمخشري اختصاص بشيخ مشهور يقال له أبو عليّ، ولكن يقال إنه أخذ عن أبي عليّ الحسن بن المظفَّر النيسابوري، وفيه إشكال عظيم لورود النصّ على موته قبل مولد الزَّمخشري برُبع قرن. وما كان يحسن بالمحقِّق أن يجعله أحد المذكورين في شرح الفصيح ويجعل تاريخ وفاته غلطاً من المؤرِّخين أو الناسخين، فهذه مسألة تحتاج إلى تحقيق مستقلّ، ولا علاقة لها بنسبة شرح الفصيح إلى الزَّمخشريّ ، لأنه لم يذكره في كتبه المعروفة، فلا وجه للادِّعاء بأنه احتفظ به ليذكره في شرح الفصيح، ولا سيَّما أنه لم يصرِّح باسمه فيه.

قال الأندرسباني في الترجمة التي أشرنا إليها (ودخل على الشيخ أبي عليّ الضرير الأديب فأخذ عنه علمه، ثمَّ جاء الشيخُ أبو مضر النحوي خُوارزمَ فأخذ عنه الإعراب). أمَّا ياقوت فلم يعرفه معرفةً أصليةً، وإنَّما نقل ترجمته من تاريخ خُوارزم لمحمود بن أرسلان بلفظ "زعم"، وفيها أنه أبو عليّ الحسن بن المظفَّر النيسابوري الضرير، وأنه كان شيخ الزَّمخشري، وأنه مات في الرابع من رمضان سنة ٤٤٢، وأن ابنه أبا حفص مات في شعبان سنة ٥٣٢ (كلّ ذلك بالحروف لا بالأرقام). ولم يعقِّب ياقوت عليه بشيء، وانصرف إلى ذكر مصنَّفاته لأنه ورَّاق يعرف الكتب ويشتغل بها. أما في ترجمة الزَّمخشري فنقل عن ابن أخته أنه أخذ الأدب على أبي الحسن عليّ بن المظفَّر النيسابوري [معجم الأدباء ٩/١٩١ و ١٩/١٢٧]. فلقد أسند ياقوت كلَّ قول منهما إلى صاحبه، ولم يأت بشيء من عنده ولم يُناقض نفسه . ومن البعيد أن يتصادف وقوع الرجلين في خطئين يفسِّر أحدهما الآخر (بأن يخطئ ابن أرسلان في تاريخ الوفاة ويُصيب في الاسم ، ويخطئ ابن الأخت في الاسم ويُصيب في العصر!). والتصحيفُ مرجوح أيضاً لأن الناس تناقلوا كلامه كما هو. فالإشكال كما ترى، والذي أظنه أنهما أخوان: أبو عليّ الحسن بن المظفَّر وأبو الحسن عليّ بن المظفَّر، ويكون الأندرسباني قد غُمَّ عليه شيخُ الزَّمخشري منهما، ولعل

ابن أرسلان قد اتَّكأ على قوله، وبذلك ينحصر الغلط في موضع واحد من كلام رجل واحد، ويكون قول ابن أخته هو القول الصحيح.

لقد خلط المحقِّق الأوراق مرَّة أخرى، فجزم بأن أبا عليّ هذا كان شيخه وأنه المذكور في الفائق وشرح الفصيح. ومن أجل ذلك جزم بأن وفاته سنة ٤٤٢ كانت خلطاً في كتاب ياقوت، وبأن خلطاً وقع في اسمه في الموضع الآخر، واقترح أن تكون وفاته في سنة ٤٩٢ تقديراً، ولم يستشهد على ذلك بدليل واضح [المقدِّمة ٥٠]. أقول: أما استغرابه لوفاة الابن بعد أبيه بتسعين عاماً فلا غرابة في ذلك وإن كان قليلاً، وقد مات والدي بعد جدِّي بتسعين عاماً لا تزيد ولا تنقص، رحمهما الله تعالى (١٣٢٢-١٤١٢).

فلو بحث المسألة بعيداً عن نسبة الكتاب لما تعقَّبناه، ولكنَّه يقول (أما بقيَّة النصوص المنقولة: فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو عليّ النيسابوري) [المقدِّمة ٤٩]. فهو يصادر على المطلوب، ويفسِّر ظنوناً بظنون ومتشابهاً بمتشابه، وهذه أضمن طريقة لوقوع الأغلاط والتعرُّض لنقد الناقدين، ولكنَّها تعني بالضرورة بطلان نسبة الكتاب إلى الأَسْتَراباذي إذا صحَّ أن هذا النيسابوري المتأخِّر مذكور فيه.

أما ذكرهُ في موضعين من الفائق فقد ادَّعاه المحقِّق في المقدِّمة ٥٠ بالعبارة الصريحة التي لا تحتمل تأويلاً، وأحال عليهما بالجزء والصفحة. ثمَّ أشار في الردِّ الصحيح ١١٩ إلى موارد أبي عليّ الفارسي في الفائق فلم يذكر هذين الموضعين (لأنه يرى أن المراد بهما النيسابوري). هذا مع أن المذكور فيهما أبو عليّ لا غير، فكان لزاماً عليه أن يصرِّح بأنه ظنٌّ واجتهاد منه بدلاً من خلط الآراء بالحقائق وإحواج أهل العلم إلى تحقيق المسألة. وهذا برهان آخر على آفة العجلة في التعريف بالرجال وأنها تضلِّل المحقِّق والذين يحسنون الظنَّ به، لأن الدكتور الدالي أوضح أنه الفارسي بيقين، وأحال على مواضع الاقتباس من مصنَّفاته: النصّ الأول في كتاب الشعر ٤٥٦، والثاني في الحجَّة ٥/٢٨٩ [مقالة الدالي ٣٤]. وليس الغرض التشهير بأخطائه وإنَّما بيان أن طريقته في تحقيق الأسماء وتخريج النصوص لم تبلغ إلى الحدِّ المرجوّ، وأنه يشيِّد أخطر النتائج قبل بذل الطاقة في البحث. فإن المشهور عند أهل العربية في مثل هذا السياق إنَّما هو أبو علي الفارسي، وكتبه مطبوعة مفهرسة، فالواجب قبل كلّ شيء البحث عن هاتين الجملتين فيها كما فعل الناقد وفَّقه الله. ولكنَّه قفز إلى أبي عليّ النيسابوري الذي لا مُسَوِّغ للظنّ أصلاً بأنه المراد! ما أغرب هذا التحقيق، وما أحرصه على حشد الشُّبهات!

وأغرب منه أن لا يعترف بخطئه هذا وهو يردُّ على الدالي، بل يلتمس لنفسه تخريجاً! فيقول (الذي أعنيه أن هذا الشخص، سواءً أكان النيسابوري أو غيره، ذكره الزَّمخشري في الفائق، فلعلَّ العبارة كانت مُلْبسة) [الردّ على الدالي ٣٦٩]. وهذه مكابرة ومغالطة ظاهرة لأنَّ العبارة صريحة! وأشدُّ منها أن يكرِّر ذكرَ النيسابوري ويُبقيه في حلبة النقاش، ويتهرَّب من التسليم بأنه الفارسي بعد أن دلَّه أهل العلم على مخارج الكلام من مصنَّفاته. فهذا إفساد لتاريخ الزَّمخشري قبل كلِّ شيء، لأن سماعه من النيسابوري لم يثبت بعد، وفيه الإشكال العظيم المشار إليه، فكيف يقال إن الاحتمال لا يزال قائماً بأنه مذكور في الفائق؟! أعنزٌ ولو طارت؟! وهو إنَّما ذكر في الفائق رجلاً يكني بأبي عليّ، وكذلك الشارح، فكيف جزم المحقِّق بأن (هذا الشخص) هو ذلك الشخص ؟ فهذا خلط جديد يضاف إلى الخلط الأول ! ولكنَّه خلط غير مغتفر لأنه وقع بعد تعقيب الناقدين وإيضاحهم لحقيقة الرجل المذكور في الفائق ، وكان الأجمل به أن يعترف بالخطأ ويستبعد الرجل المذكور في الفائق من الاعتبار بعد ثبوت أنه أبو عليّ الفارسي.

وحتَّى إذا افترضنا جدلاً أن الزَّمخشري هو الشارح وأن أبا عليّ بن المظفَّر كان شيخاً له، فليس المُرادَ بيقين؛ لأنه لم يصرِّح بالسماع منه ولم يصفه بشيخنا، ولأن ابن المظفَّر لا يجمع بين الرواية عن العسكري وابن مهدي وإسماع الزَّمخشري، ولأن الزَّمخشري لم يُعرف عنه الاعتماد عليه في التعقيب على العلماء، بل لم يذكره في كتبه أصلاً. ولأن المحقِّق خرَّج الأقوال أولاً من كتب العلماء الثلاثة، وأبقى ما فضلَ عنهم لهذا الرجل على غير منهج واضح.

وأرجو أن يتأمَّل القارئ الكريم كثرة المصادفات اللازمة لتصحيح رأي المحقِّق، وسيدرك أنه يسعى وراء السَّراب: فلا بدَّ أن يكون ابن أرسلان قد أصاب في أنه شيخ الزَّمخشري وغلط في تاريخ وفاته، وأن يكون ابن الأخت قد غلط وأصاب على العكس من ابن أرسلان، وأن يكون الناسخ قد عبث بالأسانيد فجعله تلميذاً للعسكري وابن مهدي (لأن تلميذهما لا يمتدُّ به العمر ليكون شيخاً للزَّمخشري)، ولا بدَّ أن يكون قد وقع غلط في نسخة ابن الخباز ونسخة البغدادي لأنهما منسوبتان إلى الأسْتَراباذي الذي يصلح ليكون تلميذاً لهما! لا بدَّ أن تقع جميع هذه الأمور وغيرها أيضاً، ويكفي تخلُّفُ أيٍّ واحد منها لإبطال رأي المحقق بالمرَّة، وفي نسبة الكتاب للزَّمخشري تبعاً لذلك، وأسهل منها وقوع غلط واحد على وجه نسخة اللَّبْلي!

(١٨) هل كان المصنِّف معتزلياً؟

هذه أخرى من دعاوى المحقِّق الفاضل، ومآلها إلى السراب! فقد أشار إلى احتمال أن يكون الكتاب قد عُبث به لأن المصنِّف معتزلي، واتَّخذ ذلك دليلاً على أنه للزَّمخشري. واستدلَّ عليه بأربعة أمور (١) القول بالمجاز (٢) تأويل بعض الصِّفات (٣) تسمية أهل الحديث حَشَويَّة (٤) قوله "القدرية تسميةُ ذمٍّ كلُّ يتبرأ منها". ثمَّ عاد إلى التأكيد على هذه الدعوى في مقالته، وزاد فاتَّخذها دليلاً على أن الكتاب ليس للأستَراباذي بأن قال (السؤال الذي يطرح نفسه: هل كان الأستَراباذي من المعتزلة؟) [المقدِّمة ٧٥ و ٨٣، والردّ الصحيح ١١٥].

ولعلَّ القارئ الكريم – ولو كان مثلي غير مختصّ بالعقائد – يدرك لأول وهلة أن هذه الأدلَّة لا يعوَّل عليها ولا تؤدِّي إلى النتيجة المطلوبة، ولو وقف عند القول بأنه يجوز أن يكون معتزلياً، أو أنه ليس سلفياً من أهل الحديث، لكان أقرب إلى الحقّ والإنصاف. فالقول بالمجاز درسناه في البلاغة، وليس خاصّاً بالزَّمخشري ولا بالمعتزلة، وعليه جمهور علماء البلاغة من جميع المذاهب، وكتاب العزّ بن عبدالسلام رحمه الله في المجاز مشهور جداً، وبعض أهل السنَّة يقولون به أيضاً. وتأويلُ الصفات شائعٌ لدى الأشاعرة وغيرهم، كما ترى في كتب العقائد وتفسير الجلالين وغيرها، وكذلك لفظ الحشوية الذي لا يزال مستخدماً لديهم إلى عصرنا، واللَّبْلي نفسه يقوله لأنه أشعري [انظر فهرسته ٥٧].

يقول الشارح ٢٥٩/١ (الجواد: الذي لا يتعاظمه [العطاءُ]، وهو من صفات اللَّه تعالى. ولا يقال "سَخِيٌّ" لأن السَّخِيّ من ينشرح صدره عند العطاء)، فأثبت للباري عزَّ وجلَّ صفة الجود ونفى صفة السَّخاء للسبب الذي رآه، وهذا لا يشاكل كلام المعتزلة بل الأشاعرة. أما قوله بعد ذلك (واللَّه ليس بذي نفس فتجوز عليه هذه الصفة)، فلا شكَّ بأنه إنكار للنصوص الصريحة وجرأة على مقام الله عزَّ شأنه، وكذلك تأويل اليدين في موضع آخر، ولكنَّه قول الأشاعرة أيضاً كما هو معلوم مشهور. ولست أرى كبير فرق بين قول الزَّمخشري وقول الجلالين في تفسير قوله تعالى (تَعْلَمُ ما في نَفْسي ولا أَعْلَمُ ما في نَفْسك)، ففي الكشَّاف (تَعْلَمُ معلومي ولا أَعْلَمُ معلومَك)، وفي تفسير الجلالين (تَعْلَمُ ما أُخفيه ولا أَعْلَمُ ما تخفيه من معلوماتك)، كلاهما لا يريد الإقرار بظاهر اللفظ. أما في تفسير قوله

تعالى (لِما خَلَقْتُ بيَدَيَّ) فقال الجلالان (أي تولَّيتُ خلقَه)، وقال الأستاذ الصابوني في صفوة التفاسير ٣/٦٥ (لمن خلقتُه بذاتي)، فتأويل صفة النفس واليدين ظاهر جداً لدى هؤلاء الأشاعرة.

وكذلك قول الشارح ٢/٣٩٥ (القدرية: تسميةُ ذمٍّ كلٌّ يتبرأ منها، ونُعْرِض عن بيان معنى القدرية لأنه لا يليق بهذا الكتاب، لأن الكلام فيه كلام المذاهب)، فهو قويّ الدلالة - بل شبه صريح - على أنه ليس قدرياً معتزلياً، إلا لو قال مثلاً (يتبرأ منها أصحابنا). وهو كقول الشهرستاني في الملل والنحل ٢١ حكاية عن المعتزلة (قالوا: لفظ القدرية يطلق على كلّ من يقول بالقدر خيره وشرّه من الله تعالى، احترازاً من وصمة اللقب إذ كان الذمّ متَّفقاً عليه).

وقال الشارح ١/٢٥٢ إن المرجئة (لا ينكرون الإرجاء كما ينكر القدريُّ [القدرَ] والرافضيُّ الرفضَ والناصبيُّ النصبَ)، أي كما ينكرون إطلاق هذه الأسماء عليهم. فمن الواضح أنه لا ينتسب إلى هذه الفرق الثلاث، وأن استدلال المحقّق لا أساس له.

ثمَّ قال مستشهداً (أنشدنا أبو أحمد العسكري عن غيره عن الباهلي:

تعيبُ القولَ بالإرجاء حتَّى ... ترى بعضَ الرَّجاء من الجرائرْ

وأعظمُ من أخي الإرجاء عَيْباً ... وَعيديٌّ أصرُّ على الكبائرْ)

أقول: هذا هجاء ظاهر للمعتزلة الذين يقولون بالوعيد وخلود صاحب الكبيرة في النار، ودليل قاطع الدلالة على أنه ليس معتزلياً. والباهلي هو أبو الحسن الباهلي صاحب الأشعري وشيخ أبي بكر الباقلاني. ولم يخرِّج المحقّق هذين البيتين، فوجدتهما في الفَرْق بين الفِرَق ١٩١ - ومعلوم أن صاحبه عبدالقاهر البغدادي من تلاميذ الأشعري أيضاً - منسوبين لبعض المُرجئة في هجاء أبي هاشم بن الجُبّائي شيخ المعتزلة المتوفَّى سنة ٣٢١.

فالذي أميل إليه أن الشارح شافعي المذهب أشعري العقيدة مثل كثير من أمثاله في تلك النواحي، وقد كان شيخه عليّ بن مهدي شافعيّاً من تلاميذ الأشعري وأعلام مذهبه كما رأيت، فقد روى المصنِّف رأساً أو بالواسطة عن اثنين من الأربعة الذين ذكر المؤرخون أنهم كانوا أخصَّ تلاميذ الأشعري به: الباهلي وابن مهدي، وهذا لا يقع لمعتزلي أبداً!

فإن صح ظنّي فالأمر لا يخلو من نكتة طريفة، لأن اللَّبْلي كان أشعريّاً جَلْداً، ولكنَّه صرف الكتاب من تلميذ تلميذ الأشعري إلى الزَّمخشري رأس المعتزلة! فالظاهر أنه كان سليم الصدر، فصدَّق المكتوب على النسخة ونقل منها ولم يعتبر دلالة نصوصها على مذهب المصنِّف!

(١٩) كتب المصنِّف الأخرى:

أحال المصنِّف ثماني إحالات على أربعة من كتبه كما ذكر المحقِّق، وهي: تفسير القرآن الكريم، وتهذيب غريب الحديث، وكتاب في الأمثال، والمثلَّث الذي لعلَّه كتاب في اللغة على غرار أمثاله. فهذه الكتب يقال فيها ما قيل في أسماء المشايخ، وهو أن الأسْتَراباذيّ لم يكن رجلاً مشهوراً، ولا توجد له ترجمة مستفيضة، فلا عجب أن يجهل الناس أسماء كتبه هذه. ولا يقوم الجهلُ بها وضياعُها دليلاً على أن شرح الفصيح ليس له، لأن جهلنا بمصنَّفاته جزء من جهلنا بحاله. أما الزَّمخشري فأمره مختلف جداً، لأنه رجل مشهور إلى الغاية، ولدينا من تراجمه وأخباره وكتبُه المهمَّة ما يكفي للنظر في هذه الإحالات والجزم بأنه ليس المصنِّف.

ولا تثريب على المحقِّق إذا حاول تخريج هذه الإشارات من كتب الزَّمخشري، ولكن كان الأولى به أن يقرَّ بوجوه الضعف فيها، أو يقول مثلاً: إنَّها لا تشهد بأن

الكتاب له ولا بأنه لغيره، بدلاً من تكثير الأدلة بها والإيهام بأن النصوص متطابقة، مع الاحتراس أحياناً بالقول: لعلَّه كتاب كذا! وهذا تناقض ظاهر، لأنه كتب على الغلاف (شرح الفصيح للزَّمخشري) من غير تردُّد ولا احتراس، فيجب أن تكون هذه الكتب الأربعة من تصنيفه من غير تردُّد ولا احتراس أيضاً؛ يجب أن يكون كتاب التفسير هو الكشّاف وكتاب الأمثال يجب أن يكون المستقصى وتهذيب غريب الحديث يجب أن يكون الفائق، والمثلَّث يجب أن يضاف إلى قائمة كتبه. أما لو كتب على الغلاف (لعلَّه للزَّمخشري) فلا بأس في أن يتردَّد في هذه الكتب، ولكنَّه جمع بين الجزم على وجه الكتاب والتردُّد في المقدِّمة والحواشي والفهارس والمقالات (مع الجزم أحياناً).

فيا ليته انتهى بعد البحث إلى تخريج صحيح واحد يحسم مادَّة الجدل، ولكنَّه لم يجد في كتب الزَّمخشري شيئاً صريحاً محدَّداً، ولا كلاماً مشتركاً بحروفه أو بقريب من حروفه، وإنما هي إشارات عامة إلى المسائل لا تدلّ بحال على أن المصنِّف هو المصنِّف، كالقول بأنه فسَّر تلك الآية في الكشاف أو ذكر ذلك الحرف في الفائق أو أشار إلى ذلك المثَل في المستقصى، مع ادِّعاء المطابقات التي لا حقيقة لها، وتناسى تشدُّده في المقارنة وهو يناقش قول ابن الخباز!

والحقّ أن الإحالات لا تصلح للإثبات أصلاً إلا في إحدى حالتين: ذِكْر الكتب بأسمائها الصريحة، أو تطابق الكلامين. وكلاهما غير حاصل لأن المصنِّف لم ينقل نصوصاً منها، وإنَّما يذكر أنه بحث المسألة في كتاب كذا، فما أكثر المصنِّفين في التفسير والأمثال ممَّن بحثوا تلك المسائل. ولم يسمِّ الكشّاف ولا المستقصى، وسمَّى تهذيب غريب الحديث باسمه فقال المحقِّق إنه الفائق، وسمَّى المثلَّث باسمه ولكنَّه غير معروف للزَّمخشري! فمن الواضح أن هذه الإحالات أقرب إلى نفي الكتاب عن الزَّمخشري منها إلى إثباته له. ومن البعيد جداً أن يتحاشى تسميةَ كتبه بأسمائها المشهورة ولو مرةً واحدة، خلافاً لعادته. وهذه الأسماء تعبِّر عن اعتزازه بها ونظرته إليها، وفي سائر كلامه وأشعاره ما يدلّ على قيام معنى الاعتزاز بها في نفسه، فكيف تجاهلَ تسميتها البتَّة في شرح الفصيح؟! ولم يذكر فيه المفصَّل وأساس البلاغة وربيع الأبرار ونوابغ الكلم وشرح المقامات وأعجب العجب، ولم يذكر شرحَ الفصيح فيها جميعاً، فأقول مرَّة ثانية: كأنه أقسم بالله أن يطمس صلته بهذا الكتاب!

إشكالات متراكبة، وظلمات بعضها فوق بعض، ومتاهات لا مخرج منها إلا بتصديق البغدادي رحمه الله! فالذي يقول: أنشدني العسكري، من المستحيل من جهة الزمان أن يقول: قلتُ في الكشّاف، كما لا يقول أبداً: سافرتُ بالطائرة، لأن الكتاب ليس له أصلاً.

(٢٠) تهذيب غريب الحديث:

ثمَّ إن كتاب "تهذيب غريب الحديث" خاصَّةً لا يمكن أن يكون الفائق؛ لأن "غريب الحديث" كتاب مشهور جداً، وهو لأبي عُبيد القاسم بن سلام رحمه الله، وهو عمدة أهل هذا الفنّ على ما هو معلوم. فإذا سمَّى إنسان كتابه "تهذيب غريب الحديث" فلا بدَّ أن يكون تهذيباً لذلك الكتاب المشهور. وقد ذكرت المعاجم معنى التهذيب الذي يناسب هذا السياق، وهو التَّنقية والإصلاح والاختصار والإخلاص من الشوائب. وهذه الكلمة شائعة في أسماء الكتب بهذا المعنى، كتهذيب إصلاح المنطق وتهذيب الألفاظ وتهذيب الصحاح وتهذيب ديوان الأدب وغيرها، كلها مختصرات لكتب مشهورة.

ولذلك لا وجه لقول المحقِّق (لماذا لا نقول إن الزَّمخشري هذَّب كتابه حتَّى فاق كُتبَ غريب الحديث؟). فالموانع كثيرة ومنها: أن الشارح نصَّ على اسمه (تهذيب غريب الحديث)، وسمَّاه في أحد المواضع "التهذيب" فقط، ولم يقُل البتَّة إن اسمه الفائق، ولم يُعهد عنه ولا عن الناس تسمية الفائق بالتهذيب، ولا مجال للظنّ بأن له كتاباً آخر

اسمه التهذيب لأنه لم يشتغل بتهذيب كتب الناس، بل كان يسعى لتجاوزها والتفوُّق عليها، ولا يصلح التهذيب للتعبير عن إرادة التفوُّق إلا بالتكلُّف الذي لا مسوِّغ له. فلا يُعقل أن يتجاهل الاسم المشهور ولا يقع - المرَّة بعد المرَّة - إلا على الاسم الذي يُظهره بمظهر الخادم لكتاب أبي عُبيد، أي بعكس المعنى المطلوب! ولذلك ينبغي أن يكون "تهذيب غريب الحديث" تهذيباً لكتاب "غريب الحديث" حقيقةً لا مجازاً، وأن يكون هذا اسمه حقيقةً لا مجازاً بدليل أنه يدعوه في أحد المواضع بالتهذيب فقط. والحقّ أن هذا الاسم وحده يكاد يكفي للجزم بأن شرح الفصيح مدسوس على الزَّمخشري.

وقد ضاق المحقِّق ذرعاً بكلمة التهذيب التي تقف في طريقه، فقال في المقدِّمة ٦٥ (أحال إلى كتابه في غريب الحديث)، وكرَّرها غير مرَّة! كما شكَّ في أن يكون الزَّمخشري قد سمَّى كتابه بالفائق، فكأنَّه "هذَّب" الاسمين ليصيرا كتاباً واحداً في غريب الحديث ويصحَّ شرح الفصيح للزَّمخشري!

هذا، ولم يُذكر في المصادر أن أبا عليّ الأستَراباذي قد هذَّب كتاب أبي عُبيد، ثمَّ يسَّر الله لنا معرفة ذلك، والكتاب موجود أيضاً! فقد قال الأستاذ أحمد الشرقاوي إقبال ما هذا نصّه (كتاب مختصر غريب الحديث لأبي عُبيد، من عمل أبي عليّ الحسن بن أحمد الأسْتَراباذي، يوجد مخطوطاً في مكتبة برلين) [معجم المعاجم ٣٩، من منشورات دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧]. ولم يتيسَّر لي تحقيق هذه الفائدة في فهرس مكتبة برلين، فلعلَّ بعض ذوي الهمم من الدارسين يتأكَّد منها ويطلب نسختها وينظر في نصوصها وأسانيدها وأسماء مشايخ مصنِّفها، ولعلنا إن شاء الله نقع فيه أو في غيره على خبر كتابه في التفسير. ولكنَّ الأدلَّة تتكاثر كما ترى، فإذا ذكر الشارح كتاباً أو شيخاً وجدنا لبعضه صدىً في سيرة الأسْتَراباذي على قلَّة معرفتنا به، وصمتاً في سيرة الزَّمخشري على شهرة الرجل. ومن لم يقتنع الآن بأن شرح الفصيح له فلن يقتنع أبداً!

(٢١) المقارنة بين أقوال الشارح وأقوال الزَّمخشري:

ظنَّ المحقِّق الفاضل أنه يستطيع توثيق نسبة الكتاب عن طريق المطابقة بين أقوال الشارح وآرائه اللغوية والنحوية والبلاغية واختياراته ومصطلحاته وشواهده وبين ما يقابلها من كتب الزَّمخشري ولو من غير إحالة من أحدهما على الآخر.

وهذه طريق محفوفة بالمخاطر؛ إذ لا يخفى على الملمِّ بكتب التراث أن النصوص المشتركة فيما بينها كثيرة جداً، ومعلوم مقدَّماً أن الزَّمخشري قد فسَّر في كتبه جميع الآيات وتكلَّم على جميع مسائل النحو واللغة والغريب والأمثال وغيرها إلا القليل، والشواهد هي الشواهد إجمالاً. وينطبق هذا على غيره من العلماء أيضاً. ولذلك فإن كثيراً مما ورد في شرح الفصيح يمكن استخراج نظائر له من كتب الناس، ولا جدوى من الاستدلال بالنصوص المشتركة إلا إذا كان الكلام من إنشاء الزَّمخشري ولم يكن مما يتكرَّر لدى العلماء. وكان من الأجدى لو وقفَنا المحقِّق الفاضل على جملة واحدة طويلة من بعض كتبه المشهورة، ثلاثة أسطر مثلاً، وأثبت لنا أنها من إنشائه وأنها موجودة بحروفها في شرح الفصيح، وهذا ما لم يوفَّق إليه لأنه لا يستطيع إيجاد شيء معدوم.

ومن جهة أخرى فالمقارنة تصلح دليلاً على النفي أكثر مما تصلح دليلاً على الإثبات، فقد توجد نصوص لا يمكن أن تصدر من الرجل المقصود، أما الإثبات فلا بدَّ من نصٍّ صريح قاطع الدلالة. وقد أورد الدكتور بهاء الدين فروقاً تسترعي الانتباه بين آراء المصنِّف وآراء الزَّمخشري، من جنس أنه يستخدم المصطلحات الكوفية في دَرْج كلامه، فيقول في الإعراب مثلاً (نصبَ كذا على القطع) أي على الحال. فاضطرَّ المحقِّق إلى تعسُّف

التخريجات، كإسقاط بعض كتبه من الاعتبار، أو القول بأن الخلاف شكلي، أو أنه استخدم المصطلح الكوفي لأنه يشرح كتاباً كوفياً، أو البحث عن المصطلح في كلامه ولو بغير المعنى، أو أنه ربَّما عدل عن رأيه الأول، إلى غير ذلك من التخريجات غير المقنعة.

ولم يستخرج المحقِّق خصائص أسلوب الشارح التي تميِّزه عن غيره، كطريقته في الإشارة إلى العلماء وأصحاب المذاهب ومجادلتهم والثناء على بعضهم وذمِّ بعضهم، وطريقته في التعقيب عليهم، وإشاراته إلى نفسه وسيرته ومشايخه، وما إلى ذلك من الدقائق واللطائف التي يمكن استظهار المتكلِّم منها. ولقد وضع يده على بعض الآراء التي انفرد بها الشارح وعقد لها فصلاً قصيراً في المقدِّمة ١٢٦، من أجل التدليل على سعة اطِّلاعه ومعرفته بلغة العرب، ولكنَّه لم يبحث عنها في كتب الزَّمخشري لإثبات أنه الشارح! وقد بحثت في أساس البلاغة عن قول الشارح إنَّ المِسْك والإجّانة والأُتْرُجّ كلمات فارسية معرَّبة فلم أجد شيئاً، لأنه ذكر الكلمة الأولى وحدها ولم يقل إنها فارسية ، ولا في الكشاف أيضاً عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ختامه مسك﴾ وقال المحقِّق إن الشارح انفرد بقوله (ليس في أظماء الإبل ثلثٌ)، ووثَّقه من شرح الفصيح للهروي ولم يذكر توثيقاً له من كتب الزَّمخشري (ولم أجده في أساس البلاغة). وأشار إلى اقتباسه مرَّتين من كلام "أبي مسلم بن بحر صاحب التفسير"، فالمتوقَّع أن ينقل منه الزَّمخشري عشرات المرَّات في الكشّاف وغيره، ولكنَّ المحقِّق لم يُشِر إلى شيء من ذلك. وراجعت الموضع المناسب من الكشّاف ٥٦/٣، فلم أجد ذكراً لهذا الرجل، ولا أظنّه مذكوراً في أي كتاب من كتبه (ولم يتيسَّر لي استقصاء هذه المسألة بعد). فهذه الفرائد هي الأحرى بأن تدلَّ على المصنِّف، وهي الأولى بأن يُبحث عنها بدلاً من البحث عن العبارات المعتادة! وقد نشرت في الهند مقتطفات من كتاب أبي مسلم ، ولكن مصدرها كان تفسير الفخر الرازي لا الزَّمخشري .

فالحاصل أن المحقِّق لم يحرص على طلب المسائل والعبارات المهمَّة في كتب الزَّمخشري، وإنَّما انصرف إلى أقلِّها دلالةً على المصنِّف، وهي الآيات والأحاديث والشروح اللغوية والشواهد والأمثال المعلوم سلفاً أنها مشاع بين العلماء. وكرَّر الإشارة إلى تطابق النصوص، مع أن النصوص التي يُوردها غير متطابقة، فلا أدري ما معنى التطابق لديه؟! فإذا كان بمعنى التقارب فلا بدَّ أن تتقارب الشروح اللغوية في مصنَّفات العلماء.

انظر إلى المثل الذي ورد في الفائق ٥٤/٤ مطابقاً لشرح الفصيح "إنَّ أهونَ السَّقْي التَّشْريعُ"، فهو موجود في الأمثال لأبي عُبيد ٢٤٠ والدرَّة الفاخرة لحمزة ٤٥٥/٢ والجمهرة لأبي هلال ٩٣/١ ومجمع الأمثال للميداني ٤٠٦/٢ والمستقصى للزَّمخشري ٤٤٤/١ وغيرها، وتكلَّم عليه أكثر المصنِّفين في الأمثال وغريب الحديث. فقال المحقِّق (انفرد بهذه الرواية في الفائق ٥٤/٤، حيث ورد في كتب الأمثال (أهونُ السَّقْي التَّشْريعُ)، دون (إنَّ) ، وأصرَّ على هذه الحجَّة في الردِّ الصحيح ١١٢. ولكنَّه مع الأسف لم يذكر بقيَّة الحقيقة وهي سقوط " إنَّ " في المستقصى، أي في الكتاب المعقود للأمثال خاصَّة، المرتَّب على الحروف، فلا مجال للتعلُّق بأن الناسخ اختصرها! فإن وُجدت " إنَّ " في شرح الفصيح فسيقول إنها موجودة في الفائق، وإن سقطت فسيقول إنها ساقطة من المستقصى! وإذا كان الاتِّفاق القليل والاختلاف القليل لهما هذه الدلالة العظيمة، فالله أعلم كم عدد الاختلافات بينه وبين مجموع كتب الزَّمخشري!

بل إنَّ هذا الدليل على هشاشته وضعف دلالته باطل بالمرَّة! لأنه يقول في الفائق (فقال عليٌّ "أوردها سعدٌ وسعدٌ مُشْتَمِلٌ"، ثمَّ قال "إنَّ أهونَ السَّقْي التَّشْريعُ" ...

المثلان مشروحان في كتاب المستقصى). فهذا حديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أورده بحروفه، وهو موجود في كتب المحدِّثين بهذا النصّ بصرف النظر عما ورد في كتب الأمثال، ولم يأبَه لزيادة " إنَّ " أو سقوطها وهو يشير إلى وروده في المستقصى. فحبَّذا لو تأمَّل المحقِّقُ قول أبي عُبيد في الأمثال ٢٤٠ (وقد فسَّرناه في غريب الحديث)، وإيضاح محقِّقه لموضعه من كتاب غريب الحديث ٤٧٧/٣. وقد راجعته فيه فوجدته بلفظ "إنَّ أهونَ السَّقْي التَّشْريعُ"، كما في الفائق سواءً بسواء. وقد أشار ابن الأثير أيضاً إلى وجوده في كتاب أبي عُبيد (كما أوضح الدكتور بهاء الدين). فلو وقف المحقِّق قليلاً لتحقيق المسألة - ما دام يريد الاحتجاج بها - لوجد العبارتين في كتب الناس، ولكنَّه أطلق هذا الحكم وخلط بين كتب الأمثال وكتب غريب الحديث ليخرج بدعوى أنها رواية انفرد بها الزَّمخشري. ما أكثر الأشياء التي تنادي على نفسها فلم يكتشفها المحقِّق الفاضل!

والحقّ أنها لا تحتاج إلى كدِّ الذهن لمن يعرف طرائق القدماء في التصنيف، فأصحاب غريب الحديث يوردون الآثار بحروفها وينقل اللاحق منهم عن السابق، وهم في الغالب عيال على كتاب أبي عُبيد، وأصحاب الأمثال يوردون العبارات الدارجة على الألسنة وينقل اللاحق منهم عن السابق، وهم في الغالب عيال على كتابه الآخر، ولا شيء يمنع عليّ بن أبي طالب من زيادة " إنَّ " في الأمثال التي يتمثَّل بها، فأورد أبو عُبيد كلامه في غريب الحديث فقلَّده الزَّمخشري في الفائق، وأورد المثل الدارج في كتاب الأمثال فقلَّده في المستقصى! لا رواية فريدة ولا حقوق طبع وتأليف ولا دلالة على مصنِّفٍ البتَّة! هكذا مضت سنَّة العلماء بنقل بعضهم عن بعض، ولا إشكال في ذلك إلاّ إذا أتى آتٍ فقال: هذا كلامه وهذه روايته التي انفرد بها!

أما وقد أصرَّ المحقِّق على الاستدلال بتطابق النصوص، فلقد كان من الواجب عليه أن يُتقن المقارنة. ولكنَّه وقف عند استخراج بعض النصوص والحكم عليها بالتطابق أو التقارب، ولم ينظر هل الكلام من إنشاء الزَّمخشري! ومضى في أوّل المقالة أنه عزا كلام ثعلب إلى الشارح واستخرجه من كتب الزَّمخشري، وهذا مثال آخر: فقد استشهد بقول الشارح (الشأفة: قَرْحةٌ تخرج بالرِّجل فتُكوى فتذهب. تقول: أذهب اللَّه أصله كما أذهب ذاك)، وقابله بما ورد في المستقصى (هي قَرْحةٌ تخرج بالقدم فتُكوى فتذهب. والمعنى: أذهب اللَّه أصلَه كما أذهب ذاك)، وقال: هذا تشابهٌ أم تطابق؟ فأقول: هذا تشابهٌ بليغ لا يأتي بالمصادفة من غير شكٍّ، ولكن ليس تفسيره أنها عبارة الزَّمخشري، ولا أنه طفق إلى المستقصى لينقل شرحاً كان قد كتبه لهذه الكلمة، ولا سيَّما أنه لم يذكر إحالة. وإنَّما تفسيره الظاهر أنها عبارات اللغويين الجارية على الألسنة والأقلام. قال صاحب مختار الصحاح (الشأفة: قَرْحةٌ تخرج في أسفل القدم فتُكوى فتذهب. يقال في المثل: استأصل اللَّه شأفته أي أذهبه اللَّه كما أذهب تلك القَرْحة بالكيِّ). فهي من عبارات القدماء، ولم أعمد إلى تحقيق أصلها لأن الغرض بيان أنها أقوال قديمة.

وكذلك تفريق الشارح بين النجم والشجر في سياق الكلام على قوله تعالى ﴿والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدانِ﴾، فشهرة المسألة والاستشهاد عليها بالآية تغني عن إطالة القول فيها، وهي موجودة في جمهور كتب اللغة والتفاسير والغريب وغيرها بعبارات متقاربة. قال ابن قتيبة مثلاً في أدب الكاتب ٧٨ (الشجر: ما كان على ساق، والنجم: ما لم يكن على ساق. قال الله عزَّ وجلَّ ﴿والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدانِ﴾) وكذلك تصحيح "الجمَل الآنف" إلى "الجمَل الأنِف"، فهو معروف في كتب اللغة وليس رأياً للزَّمخشري، ولم ينتظروا إلى القرن السادس لتصحيح هذا الحرف الوارد في كتاب أبي عُبيد. وهذه الأوليات لا تخفى على المحقِّق الكريم بطبيعة الحال، فلقد أدرك أنها عبارات القدماء وهو

يردُّ قول القائلين بأن الكتاب لغير الزَّمخشري، ولكنَّه تناسى ذلك ههنا! فلو حرص – وفَّقه الله – على تحرير براهينه قبل عرضها على القراء لكان خيراً له ولهم، بدلاً من الاستكثار من الدعاوى والأدلة التي لا تصبر على الامتحان.

(٢٢) خطورة ضعف الأدوات:

قد أشرت في هذه المقالة، وأشار غيري في مقالاتهم، إلى أغلاط ومجازفات غير قليلة وقع فيها المحقِّق الفاضل، ربَّما بسبب العجلة أو عدم إتقان الأدوات اللازمة، ولعلَّه يسعى إلى تلافيها إن شاء الله. ومن أهمّ ذلك باب التعريف بالرجال؛ لأنه أدقّ أبواب التحقيق وأدعاها إلى الوهم والزلل. وقد رأيت ما وقع من قصور التعريف بابن مهدي وأبي طارق، وقلَّة الاحتفال بالتعارض العظيم بين عصر الزَّمخشري وعصر المشايخ الثلاثة، والاختلاف بينهم وبين مشايخه المعروفين، والجزم بأن الحسن بن المظفَّر كان من شيوخه، وبأن المصنِّف كان معتزلياً، وتَرْك البحث في نسخة اللبلي سنداً ومتناً، وقلَّة الاحتفال بنسختي البغدادي وابن الخباز، وتسمية السماعات نقولاً والنقول روايات، والاضطراب العظيم في تسمية أبي عليّ. أخطاء غريبة جداً في الرجال والكتب والأسانيد والسنين والمذاهب ومطابقة النصوص، ولم يفلح تذكير المذكِّرين بإقناعه بهذه الأغلاط، بل إنه ليقع في أخطاء جديدة في ردوده عليهم.

حتَّى قواعد التحقيق لم تسلم من الخلط، فإنها – على الضدّ مما يوهم كلامه في المقدمة والمقالات – لا تهدي إلى الزَّمخشري؛ لأن شرح الفصيح لم يُذكر في مؤلَّفاته ولا في مؤلَّفات القريبين منه في الزمان والمكان ولا في تراجم الثقات الأثبات له، ولم يُذكر فيه شيء من مؤلَّفاته. انظر مثلاً إلى القاعدة الثالثة (فحصُ مادَّة الكتاب وما ورد فيه من الروايات عن الشيوخ)، فأسماء الشيوخ تدلّ بوضوح ما بعده وضوح على اختلاف العصر، وكان الواجب على المحقِّق أن يصرِّح بوجود التعارض ويسعى لحلِّ الإشكال، ليتميَّز الرأي عن الحقائق وينظر الناس في المسألة على بيِّنة. ولكن ليس له أن يُوحي للقرّاء بأنه قد اعتبر القواعد المقرَّرة فصحَّ الكتاب للزَّمخشري. وكلّ إشكال في الدنيا وكلّ اختلاف بين الناس يمكن الخروج منه بدعوى تحريف النصوص واختصار الأسماء. ومن الغريب أن تَصُبَّ هذه الأغلاط والتجاوزات دائماً في مصلحة الرأي الذي رآه، ولم يتصادف أن أخطأ خطأً يُبعد الكتاب عن عصر الزَّمخشري!

وإليك مثالاً آخر على التسرُّع وضعف التحقيق التاريخي، لا جدال فيه إن شاء الله: فقد عدَّ قاضيَ القضاة أبا عبدالله محمَّد بن عليّ الدامغاني من شيوخه، وقال: اجتمع به ببغداد، وأحال على معجم الأدباء ١٩/١٢٧، ثمَّ وضع علامة استفهام عند ذكر وفاته سنة ٤٧٨، كأنه يريد أن يشكّك فيها لأن عُمْر الزَّمخشري كان إحدى عشرة سنة آنذاك [المقدِّمة ٩٣]. ولا أظنّ أن الأخ الكريم قد سُبق إلى هذه الدعوى الغريبة، ولو تدبَّر ترجمة الرجل لعلم أنه جاء إلى العراق قبل مولد الزَّمخشري بخمسين عاماً، وطار ذكره وصار قاضي القضاة وشيخ الأحناف في عصره، فأنَّى لصبيٍّ خوارزمي أن يجتمع به؟! وهذه عبارة ياقوت (حُكي أن الدامغاني المتكلِّم الفقيه سأله عن سبب قطع رجله فقال: دعاءُ الوالدة، وذلك أني أمسكت عصفوراً وأنا صبيّ صغير ... ... إلخ). فليس فيها أنه محمَّد بن عليّ قاضي القضاة، وهي صريحة بأن الزَّمخشري سُئل وهو رجل كبير، أي بعد موت القاضي بيقين. وعلى كلّ حال فإن الجواب لا يجعله تلميذاً للرجل الذي سأله عن السبب!

وانظر بإزاء ذلك إلى صنيع الدكتور أحمد الحوفي رحمه الله في كتاب الزَّمخشري ٥٠، فقد أدرك أنه لا يستطيع تحرير المسألة فآثر السلامة قائلاً (اجتمع في بغداد بالفقيه الحنفي الدامغاني)، وتكلَّم على بلد الدامغان وقال (من علمائها قاضي القضاة أبو عبدالله محمَّد بن

عليّ الدامـغـاني). وهذا هو اللائق بأهل العلم بدلاً من الخوض في الأمور على غير هُدى. فإذا كان المحقّق يخطئ في هذه الأمور الظاهرة ويندفع هذا الاندفاع، فكيف يُوثق بقدرته على تحقيق أدّق مسألة يواجهها محقّق، وهي نسبة كتاب مجهول إلى صاحبه ؟!

ولم أعرف هذا الرجل يقيناً، ولكن ترجم له محقّق إنباه الرواة في الحاشية ٣/٢٦٨ فقال (أحمد بن محمَّد بن عليّ أبو الحُسين الدامغاني، كان من بيت العلم والقضاء في بغداد، توفِّي سنة ٥٤٠)، وأظنه ابن قاضي القضاة. وهذه الصفحة قرأها المحقّق وأحال عليها، فلم يوفَّق إلى قراءة هذه الحاشية التي تلوح عليها لوائح التوفيق.

(٢٣) خلاصة المسألة :

كان ينبغي أن تكون مسألة هذا الكتاب واضحة غاية الوضوح للمحقِّق الكريم، لو وُفِّق لصياغة الفروض بالطريقة العلمية وامتحانها وعدم الانتقال من فرض إلى فرض إلا بعد إثباته بالحجَّة القويَّة أو نفض اليدين منه. وخلاصتها على النحو التالي:

* لدينا نسخة من شرح الفصيح لم يكتب عليها اسم المصنِّف.
* نقل منه ابن الخباز في أول القرن السابع وعزاه إلى الأسْتَراباذي.
* ونقل منه اللَّبْلي في آخر القرن السابع وعزاه إلى الزَّمخشري.
* ونقل منه البغدادي في القرن الحادي عشر وعزاه إلى الأسْتَراباذي.
* ولا شكَّ في أن هؤلاء الواقفين عليه كانوا ينقلون من نفس هذا الكتاب. وليس المهمّ عدد نقولهم؛ لأن الغرض معرفة مصنِّف النسخ التي كانت لديهم.
* فمدار تصنيفه على هذين الرجلين لا غير: الزَّمخشري والأسْتَراباذي، لأن الشواهد لا تشير إلا إليهما، ونستبعد جميع الأسماء الأخرى التي لا دليل عليها كأبي هلال والأهوازي وغيرهما.

المشكلة إذن لا تخرج في طبيعتها عن أمثالها من المشكلات العلمية، ويكون حلّها بافتراض فرضين وعرض الحقائق عليهما والموازنة بينهما، من أجل قبول أحدهما وردِّ الآخر، بالموضوعية والتجرُّد وعدم التحيُّز إلى أحدهما، ولو على سبيل الترجيح كما يقتضيه المنطق العلمي: فالفرض الأول أن يكون من الكتاب من تصنيف الزَّمخشري، والفرض الثاني أن يكون من تصنيف الأسْتَراباذي. ومن البديهي أن تضعيف أحد الاحتمالين يعني تقوية الاحتمال الآخر لأنَّ الكتاب لم يُنسب إلى رجل ثالث .

وقد اتّضح مما مضى أن الفرض الأول مرجوح لأنه يثير كثيراً من الإشكالات التي تضمحلّ إذا اعتمدنا الفرض الثاني. ففي الكتاب أشياء كثيرة تلائم الأسْتَراباذي وعصره، وليس فيه ما يتعارض معه، وفيه أشياء كثيرة تتعارض مع الزَّمخشري وعصره، بدليل أن المحقّق أقام رأيه على دعوى اختصار الأسانيد، وواجه الشُّبهات بالافتراضات الظنِّية والمخارج الجدلية، ولم يستطع إقامة الدليل الحاسم على شيء منها. وإذا سلَّمنا بأن المصنِّف يدعو نفسه أبا عليّ، وأنه من جيل تلامذة العسكري، وأنه قد هذَّب غريب الحديث لأبي عُبيد، فقد قُضي الأمر!

فالحاصل أنه ليس من تصنيف الزَّمخشري قولاً واحداً، وأغلب الظنّ الذي يكاد يقترب من اليقين أنه لأبي عليّ الأسْتَراباذيّ كما شهد به ابن الخباز والبغدادي .

هذا ما تيسَّر تحريره، على كثرة المشاغل. وأعتذر للقـرّاء من الإطالة، ولكن لا بدَّ من بسط الكلام لتحرير مسائل الخلاف. ولستُ آمنُ الزللَ في بعض ما قلتُه أو في جميعه، فإن أحسنت فمن توفيق اللَّه وإن أسأتُ فمن نفسي ومن الشيطان، ولأخينا الدكتور إبراهيم بن عبدالله الغامدي أطيب التحية والتقدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .